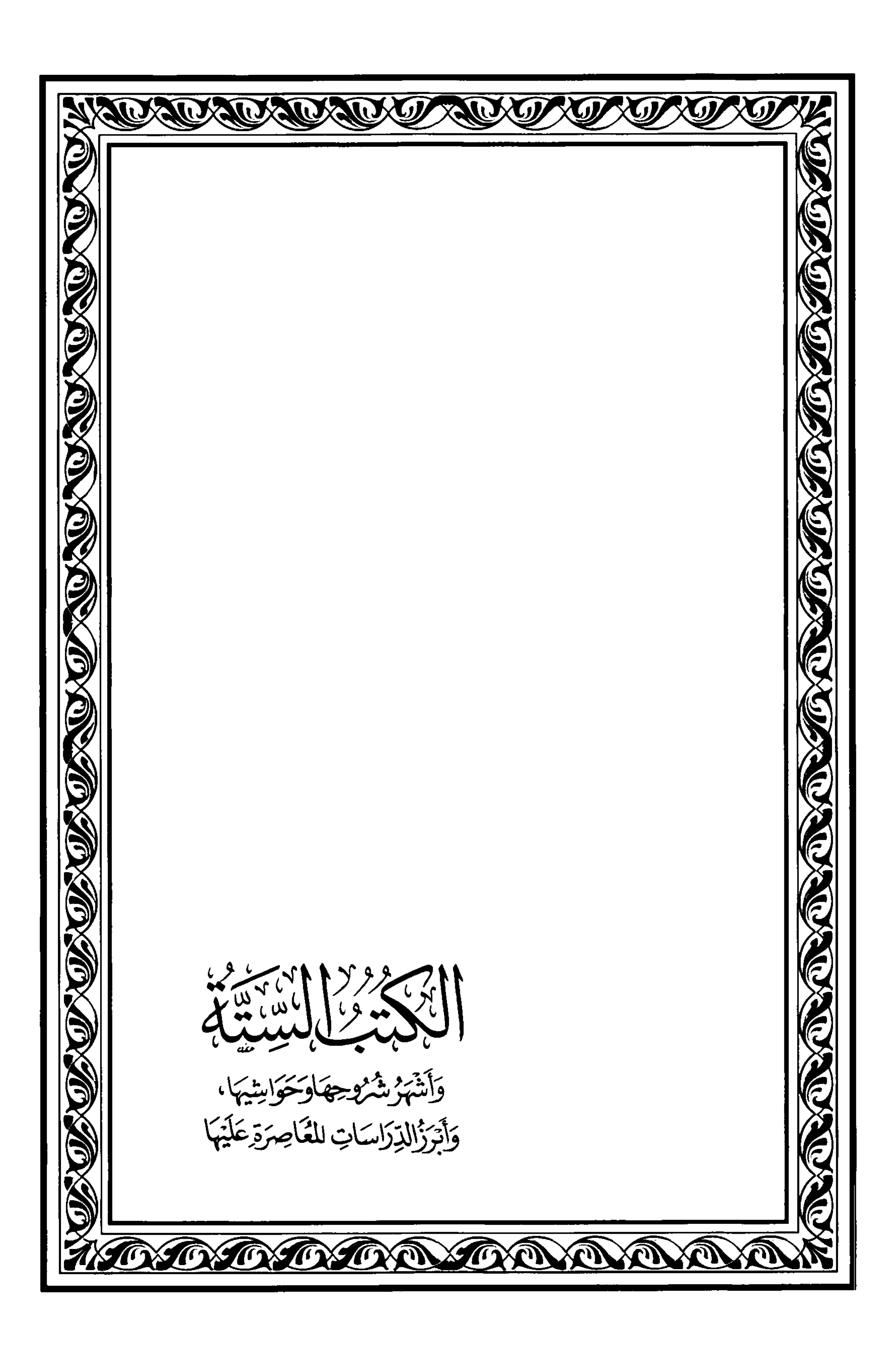
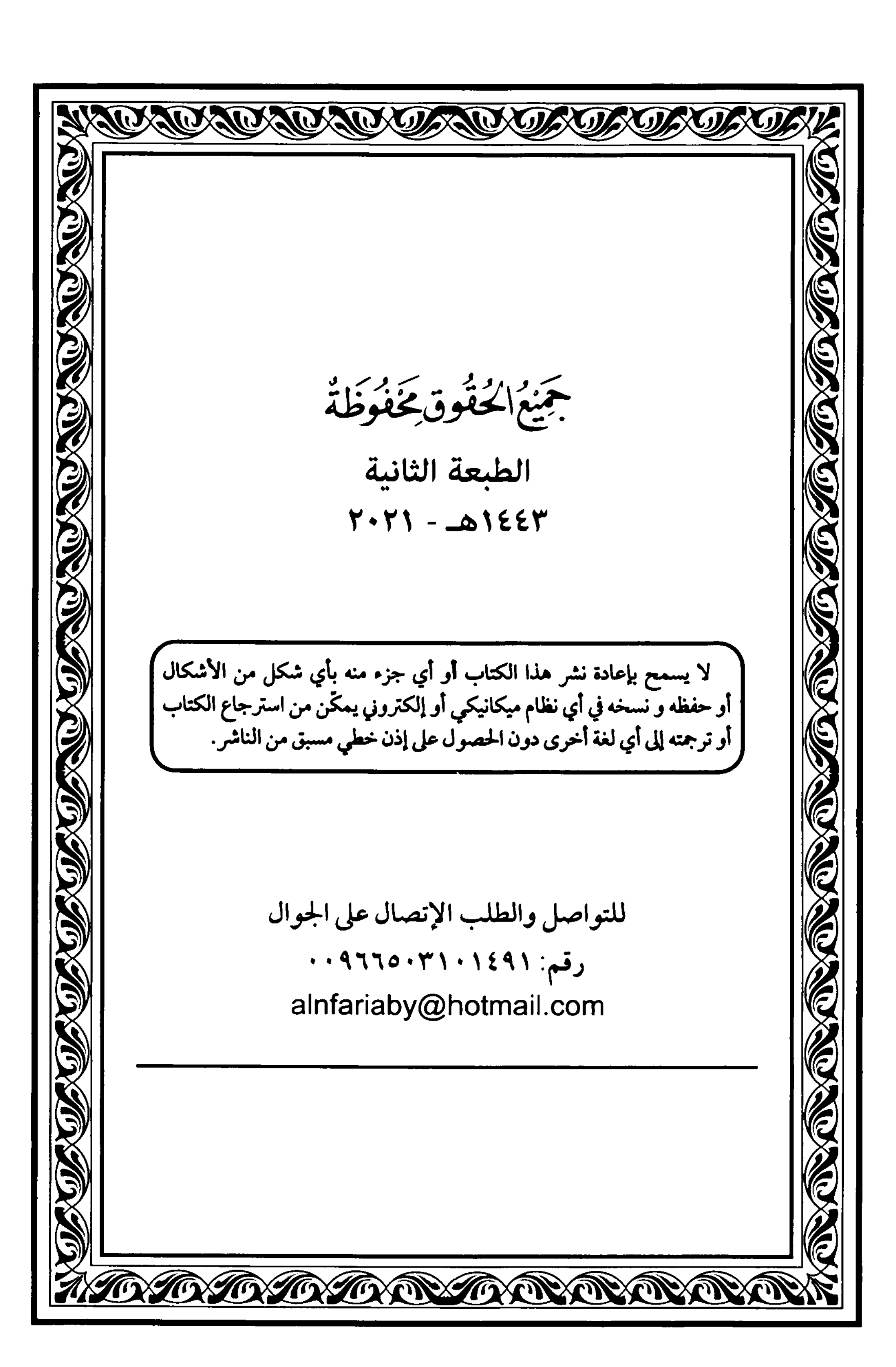

كتاب الجامع الصحيح
الكتب الستة
وأشهر شروحها وحواشيها،
وأبرز الدراسات المعاصرة عليها
إعداد
د. عبد العزيز بن عبد الله بن محمد الشايع
الأستاذ المشارك بقسم السنة وعلومها
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية


الكتب الستة
وأشهر شروحها وحواشيها،
وأبرز الدراسات المعاصرة عليها



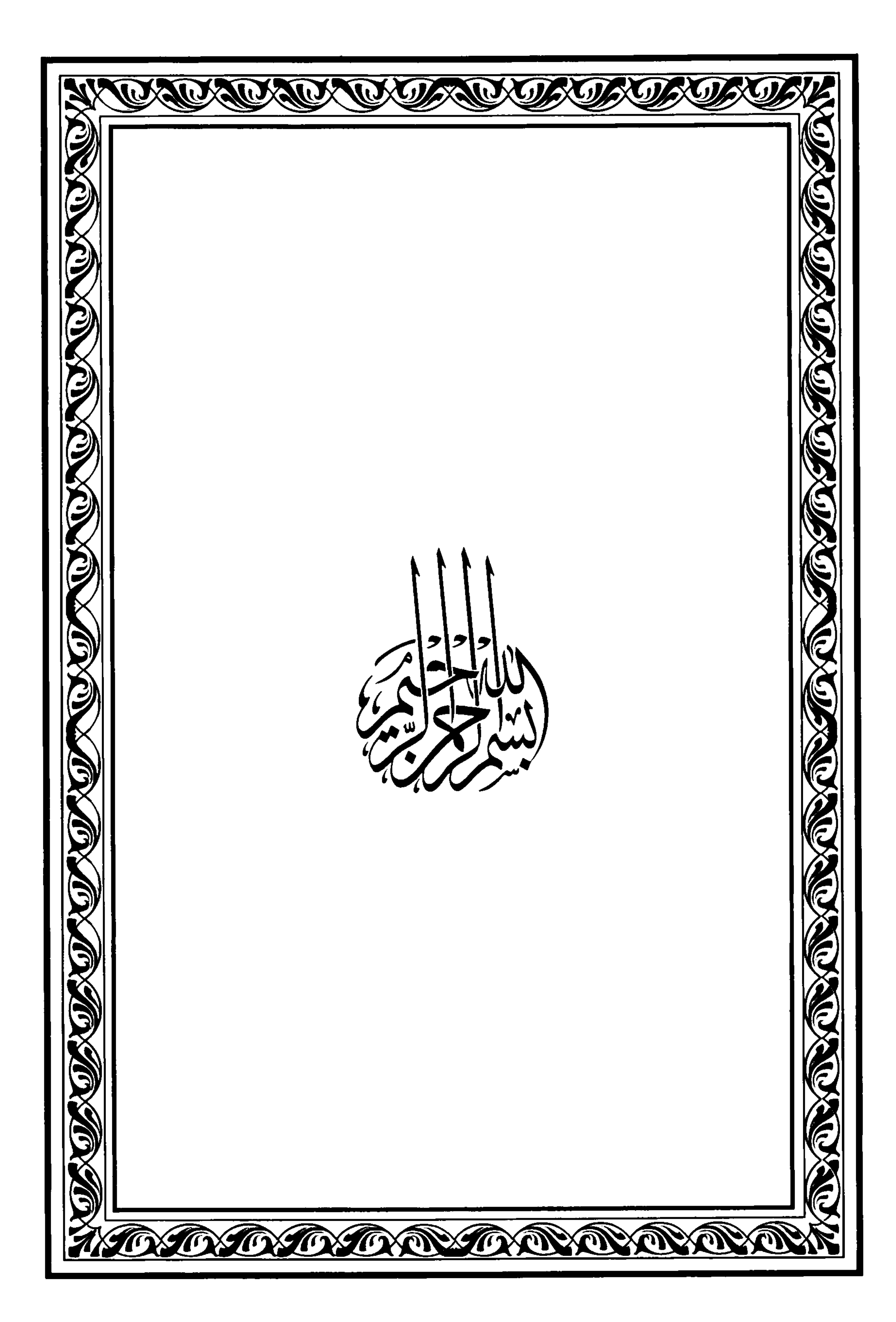
الطبعة الثانية

١٤٤٣هـ - ٢٠٢١

للتواصل والطلب الإتصال على الجوال

رقم: ٠٠٩٦٦٥٠٣١٠١٤٩١

alnfariaby@hotmail.com


بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبيِّنا محمَّدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعدُ:

فإنَّ الكتاب العزيز تولى الله تبارك وتعالى حفظه بنفسه، ولم يَكِل ذلك إلى أحد من خلقه، فقال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٩﴾﴾ [الحِجر: ٩]، فظهر مِصداق ذلك مع طول المدّة، وامتداد الأيَّام.

وأمَّا السُّنةُ: فإن الله تعالى وفَّق لها حُفَّاظًا عارفين، وجِهَابذة عالمين، وصيارفة ناقدين، ينفون عنها تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، فتنوَّعُوا في تصنيفها، وتفنَّنُوا في تدوينها على أنحاء كثيرة وضُروب عديدة، حرصًا على حفظها، وخوفًا من إضاعتها.

وكان من أحسنها تصنيفًا، وأجودها تأليفًا، وأكثرها صوابًا، وأقلها خطأً، وأعمّها نفعا، وأعودها فائدة، وأعظمها بركة، وأيسرها مؤونة، وأحسنها قبولًا عند الموافق والمخالف، وأجلّها موقعًا عند الخاصّة والعامَّة:

«الصحيح» لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البُخاريِّ.

ثمَّ «الصحيح» لأبي الحسين مُسلم بن الحجاج النيسابوريّ.

ثمَّ بعدهما كتاب «السنن» لأبي داود سليمان بن الأشعث السِّجستانيّ.

ثمَّ كتاب «الجامع» لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذيّ.

ثمَّ كتاب «السنن» لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائيّ.

ثم كتاب «السنن» لأبي عبد الله محمد بن يزيد المعروف بابن ماجه

القزويني وإن لم يبلغ درجتهم[١].

وهذه الأصولُ السِّتة هي عمدةُ الإسلام، وعليها مدار عامة الأحكام، وعليها العقد والحل.

وقد تحركت الهمَّةُ لجمع معالم في التعريف بهذه الأصول السِّتة وأصحابها، وبيان مناهجهم فيها، والتعريف بجمهرة الأعمال والشروح والحواشي عليها، وكذا الدّراسات المعاصرة.

والقصد والباعث لهذا التصنيف أمور أبرزها:

١- بيان المنزلة الرفيعة السَّامية لهذه الأصول السِّتة، ومكانة أصحابها، وشيء من مناهجهم في تأليفهم.

٢- بيان طرف من عناية الأمة بهذه الأصول السِّتة، وإبراز جمهرة الأعمال قديمًا وحديثًا عليها من خلال إنشاء «مكتبة الكتب السِّتة».

وقد وضعتُ لذلك خطَّة تشتملُ على ما يأتي:

المقدّمة، وفيها التعريف بالموضوع وخطة العمل فيه.

المدخلُ عن «الكتب السِّتة»، وفيه: مقدّمات مهمّة في هذا الموضوع، ومعالم ومجملات تمثل زبدة الكتاب وخلاصته، وجعلتُه في عشرة محاور[٢]:

أولًا: الكتب السِّتة وأصحابها.

ثانيًا: نشأة إطلاق مسمًّى «الكتب السِّتة».

ثالثًا: الخلاف في سادس الكتب السِّتة.

---

(١) مقدمة الحافظ المزي لـ «تهذيب الكمال» «١/١٤٦».

(٢) رأيتُ من تمام الفائدة أن يشتمل هذا المدخل على مهمات هذا الكتاب وأبرز نتائجه، فلا تستثقل - رعاك الله - ما تراه من تكرار في بعض الجوانب: القصد الأساس منه تقريب المعلومة، وتقديم زبدتها والمهم منها بين يديها، وهو جارٍ على طريقة التصنيف المطروقة الإجمال ثم التفصيل.

٣- الإمام أبو داود وكتابه «السنن»

الفصل الأول: التعريف بالإمام أبي داود.

الفصل الثاني: التعريف بكتابه «السنن» وبيان منهجه فيه

الفصل الثالث: الأعمال العلمية على «السنن».

المبحث الأول: الأعمال السابقة على «السنن».

المبحث الثاني: الدراسات والأعمال المعاصرة على «السنن».

٤- الإمام الترمذي وكتابه «الجامع»

الفصل الأول: التعريف بالإمام الترمذيِّ.

الفصل الثاني: التعريف بـ«الجامع» وبيان منهجه فيه.

الفصل الثالث: الأعمال العلمية على «الجامع».

المبحث الأول: الأعمال السابقة على «الجامع».

المبحث الثاني: الدراسات والأعمال المعاصرة على «الجامع».

٥- الإمام النسائي وكتابه «المجتبى»، أو: «السنن الصغرى»

الفصل الأول: التعريف بالإمام النسائيِّ.

الفصل الثاني: التعريف بكتابه وبيان منهجه فيه.

الفصل الثالث: الأعمال العلمية على «المجتبى».

المبحث الأول: الأعمال السابقة على «المجتبى».

المبحث الثاني: الدراسات والأعمال المعاصرة على «المجتبى».

٦- الإمام ابن ماجه وكتابه «السنن»

الفصل الأول: التعريف بالإمام ابن ماجه.

الفصل الثاني: التعريف بكتابه وبيان منهجه فيه.

الفصل الثالث: الأعمال العلمية على «السنن».

المبحث الأول: الأعمال السابقة على «السنن».

المبحث الثاني: الدراسات والأعمال المعاصرة على «السنن».

فصل: في الأعمال العلمية على السنن الأربعة جميعًا.

فصل: في الأعمال العلمية على الكتب السّتة جميعًا.

هذا مجمل ما قصدتُ جمعه وترتيبه، وما تيسَّر تحصيله والوقوف عليه.

والله أسألُ صلاح القول والعمل والنية، وأن يجعل هذا العمل ذخيرة صالحة لي عنده - بِمَنِّه وفضل-، وصلى الله وسلم على نبيِّنا محمدٍ وعلى آله وصحبه.

كتبه

د. عبدالعزيز بن عبدالله بن محمد الشايع
aamshaya@gmail.com
واتس: «٠٥٠٤٢٤٦٣٣٦»
١٤٣٩/٤/٤هـ

فصلٌ

في الأعمال السَّابقة في التعريف بالكتب السِّتة والأعمال عليها

أولاً: أبرز معاجم الكتب:

١- «كشف الظُّنون عن أسامي الكتب والفُنون» لحاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ).

٢- «إيضاح المكنون في الذَّيل على كشف الظُّنون» لإسماعيل باشا (ت١٣٣٩هـ).

٣- «هدية العارفين، أسماء المؤلِّفين وآثار المصنفين» لإسماعيل باشا (ت١٣٣٩هـ).

٤- «تاريخ الأدب العربي» لبروكلمان الألماني (ت١٣٧٥هـ).

٥- «تاريخ التراث العربي» لفؤاد سزكين معاصر.

٦- «جامع الشروح والحواشي» لعبدالله الحبشي معاصر.

٧- «دليل مؤلفات الحديث» لمحمد خير رمضان ورفاقه.

٨- «المعجم المصنف لمؤلفات الحديث» لمحمد خير رمضان .

٩- «الدليل الجديد لمؤلفات الحديث» لمحمد خير رمضان.

ثانيًا: المؤلفات الخاصة بالكتب السّتة

١- «الحِطَّة في ذكر الصّحاح السِّتة» لصديق حسن خان، مطبوع في مجلد.

٢- «نموذج من الأعمال الخيرية» لمحمد منير الدمشقيّ، فيه كلام نفيس عن شروح وحواشي الكتب السِّتة (ص ٤٥١ - ٦٤١).

٣- «التعريف بكتب الحديث السِّتة» لمحمد بن محمد أبو شهبة، مطبوع عام

(١٤٠٩هـ)، في (١٤٤) صفحة.

٤- «**أئمة الحديث الشريف**» لمحمد علي قطب.

٥- «**موجز تراجم الأئمة السِّتة**» لمحمد هاشم الأيوبي، كراتشي، مكتبة عثمانية عام (١٤٢٠هـ) في «١٣٠» صفحة.

٦- «**الأئمة السِّتة مصنفاتهم ومناهجهم وشروطهم**» للدكتور عبدالوهاب الزيد، كتابٌ لطيفٌ، في (٦٠) صفحة .

٧- «**الكتب السِّتة وما لحقها من أعمال**» للدكتور يحيى بن عبدالله الثّمالي، وقد أجاد في تتبع الأعمال على الكتب السِّتة.

٨- «**الأصول السِّتة رواياتها ونسخها**» للأستاذ الدكتور محمد إسحاق، رسالة ماجستير عام (١٤٠٥هـ)، مطبوع في (٤٦٨) صفحة.

٩- «**المدخل إلى دراسة الكتب السِّتة**» للدكتور ماهر مروان مهرات، نشر دار اللباب تركيا، اسطنبول عام (١٤٣٨هـ) في (٢٤٠) صفحة.

١٠- «**كيف نستفيد من الكتب السِّتة**» للعلامة عبدالمحسن العباد كتاب لطيف في (٣٥) صفحة.

١١- «**تعريف المسلمين بأئمة الكتب السِّتة، وبكتبهم**» للدكتور عبد الرحمن بن صالح محي الدين الأستاذ المشارك بالجامعة الإسلامية، والكتاب مطبوع بدار علم السلف.

١٢- «**شروح الكتب السِّتة ومناهجها**» للدكتور ثامر حتاملة، مكتبة الرافدين.

ثالثاً: المؤلّفات الخاصّة ببعض الكتب السّتة

الأعمال العلمية المؤلَّفة على كلِّ كتاب من الأصول السّتة كثيرةٌ يعسر تتبعها و إحصاؤها، وفيما يأتي أبرز هذه الأعمال:

«الجامع الصحيح» للإمام البخاريّ:

١- **«هُدى السَّاري»** للحافظ ابن حجر، وهو تاج الأعمال وأجلّها في بيان منهج البخاريّ في كتابه، وطريقة تصنيفه، ومن بعده عيال عليه.

٢- **«موسوعة صحيح البخاريّ»** عمل مؤسّسي ضخم يهدف إلى نشر **«الجامع الصحيح»** للإمام البخاريّ وجمهرة الأعمال العملية عليه من شروح، ومختصرات، ورجالٍ، وسيأتي التعريف به أكثر ضمن الأعمال العلمية على**«الجامع الصحيح»** للإمام البخاريّ.

٣- **«إتحاف القارىء بمعرفة جهود وأعمال العلماء على صحيح البخاريّ»** تأليف محمد عصام عرار، مطبوع سنة ١٤٠٧هـ.

ويكاد يكون أفضل الأعمال العلمية المعاصرة في بيان جهود العلماء على **«الجامع الصحيح»** للإمام البخاريّ، وذكر فيه: «الشروح»، و«الحواشي»، و«المختصرات»، و«المستخرجات»، و«المستدركات»، و«الرواة»، و«المشكل»، و«المبهم»، و«الجمع بين الصحيحين»، و«الأختام» وغير ذلك من الأعمال على «الجامع الصحيح»للإمام البخاريّ وحده، أو: «الصحيحين» جميعًا، فبلغت (٣٧٥) عملًا تقريبًا.

والكتاب طبع قبل أكثر من ثلاثين سنة، وقدَّم خدمة جليلة في هذا المجال، لكن ظهر بعده أعمال علمية أكاديمية وغير أكاديمية على كتاب «الجامع الصحيح» للإمام البخاريّ، أو: «الصحيحين» فاتت عليه، لعلها تستدرك في طبعة لاحقة، وقد ذكرتُ جمهرة هذه الأعمال الفائتة في هذا الكتاب - بحمد الله وفضله -.

٤- «**الجامع الصحيح للإمام البخاري وعناية الأمة الإسلامية به شرقًا وغربًا، دراسات في البخاري وصحيحه ورواياته ومستخرجات وشروحه في المشرق والمغرب**» للدكتور محمد زين العابدين رستم، مطبوع بدار البشائر الإسلامية.

٥- «**صحيح البخاري في الدراسات المغربية من خلال رواته الأولين، ورواياته، وأصوله**» لمحمد المنونيّ[١].

٦- «**الإمام البخاري وجامعه الصحيح نظرات وتحقيقات في السيرة والمنهج**» للدكتور خلدون الأحدب.

٧- «**مدرسة الإمام البخاري في المغرب**» للدكتور يوسف الكتاني، مطبوع في مجلدين، دار لسان العرب، بيروت.

٨- «**المدخل إلى صحيح البخاري**» للدكتور محمد النورستاني، نشر مكتب الشؤون الفنية بوزارة الأوقاف بالكويت، طبع عام (١٤٣٥هـ) في (١٩٧) صفحة.

---

(١) هذا المقال مطبوع ضمن كتاب: «قبس من عطاء المخطوط المغربي» (١/ ٧٩ - ١٢٥).

«الصحيح» للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوريّ:

١- «**الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه**» للدكتور محمد طوالبة، رسالة دكتوراه بجامعة الزيتونة، عام (١٤٠٨هـ)، مطبوع عام (١٤١٨هـ).

٢- «**صحيح مسلم في الدراسات المغربية رواية ودراية**» لعبدالرزاق الجابي، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب، عام (١٤٠٨هـ).

٣- «**المدخل إلى صحيح مسلم**» للدكتور محمد النورستاني، نشر مكتب الشؤون الفنية بوزارة الأوقاف بالكويت، طبع عام (١٤٣٥هـ) في (١٧٧) صفحة.

٤- «**دراسات علمية في صحيح مسلم**» للشيخ عليّ حسن عبدالحميد، نشر دار الهجرة، عام ١٤١٢هـ.

٥- «**الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح وأثره في علم الحديث**»، للشيخ مشهور آل سلمان، نشر دار الصميعي بالرياض، عام (١٤١٧هـ).

«السنن» للإمام أبي داود سليمان الأشعث السجستانيّ:

١- «**أبو داود حياته وسننه**» للدكتور محمد لطفي الصباغ، نشر المكتب الإسلامي، في (١١١) صفحة.

٢- «**أبو داود السجستاني وأثره في علم الحديث**» معوض بن بلال العوفيّ، رسالة الماجستير، جامعة أم القرى، عام (١٤٠٠هـ).

٣- «**الإمام أبو داود وكتابه السنن**» للدكتور عبدالله البراك، طبع سنة (١٤١٤هـ)، في (٨١) صفحة.

٤- «**الإمام أبو داود وسننه**» لهدى خالد، طبع سنة (١٤١٣هـ)، في (٣٢) صفحة.

٥- «**أبو داود وجهوده في الحديث**» لعبدالوهاب السامرائيّ.

٦- «**المدخل إلى سنن الإمام أبي داود**» للدكتور محمد النورستاني، نشر مكتب الشؤون الفنية بوزارة الأوقاف بالكويت، عام (١٤٢٩هـ).

٧- «**سنن أبي داود في الدراسات المغربية رواية ودراية**» لإدريس خرشفي، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب، عام (١٤٠٩هـ).

«الجامع» للإمام محمد بن عيسى الترمذيّ:

١- «**الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين**» للدكتور نور الدين عتر، الكتاب مطبوع في مجلد.

٢- «**جامع الترمذي في الدراسات المغربية ـ رواية ودراية ـ**» لمحمد صقلي حسيني، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، عام (١٤٠٩هـ)، وطبع بدار الصميعي عام (١٤٢٩هـ).

٣- «**الإمام الترمذي ومنهجه في كتاب الجامع دراسة نقدية تطبيقة**» للدكتور عداب الحمش، دار الفتح عمان، عام (١٤٢٣هـ)، في (٣) مجلدات.

٤- «**المدخل إلى جامع الإمام الترمذي**» للطاهر الأزهر خذيري، نشر مكتب الشؤون الفنية بوزارة الأوقاف بالكويت، عام (١٤٢٨هـ).

٥- «**الإمام الترمذي ومنهجه في الجامع مع شرح أحاديث مختارة**» لصبحي عبدالفتاح، طبع عام (١٤٣٣هـ).

٦- «**الإمام الترمذي ومنهجه في سننه مع شرح بعض أحاديثه**» ليوسف رجب، مكتبة الرشد بالرياض، عام (١٤٣١هـ).

«المجتبى»، أو: «السنن الصغرى» للإمام أحمد بن شعيب النسائي:

١- «**سنن النسائي في الدراسات المغربية رواية ودراية**» لمريم بربور، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب، عام (١٤١٢هـ) «دبلوم».

٢- «**الإمام النسائي ومنهجه في السنن**» للهادي روشو، دار سحنون تونس،

عام ١٤٣٧ هـ، في (٤٨٠) صفحة.

٣- «**الإمام النسائي ومنهجه في السنن**» لثابت حسين مظلوم الخزرجي، رسال الماجستير، جامعة بغداد، عام (١٩٩١م).

٤- «**الإمام النسائي وآثاره في الحديث**» لصالح الفقي، رسالة جامعية، في (١٨٧) صفحة.

٥- «**المدخل إلى سنن الإمام النسائي**» للدكتور محمد النورستاني، نشر مكتب الشؤون الفنية بوزارة الأوقاف بالكويت، عام (١٤٢٩هـ).

٦- «**الإمام النسائي وكتابه المجتبى**» للدكتور عمر إيمان أبوبكر، مكتبة المعارف، عام (١٤٢٤هـ)، في (١٢١) صفحة.

٧- «**المدخل إلى السنن الكبرى والصغرى**» نبيل الغمري، بيروت، دار طوق النجاة، عام (١٤٣١هـ)، مجلدان.

«السنن» لمحمد بن يزيد ابن ماجه القزويني:

١- «**الإمام ابن ماجه وكتابه السنن**» لمحمد عبدالرشيد النعماني، نشر مكتب المطبوعات الإسلامية، مطبوع في مجلد عام (١٤١٩هـ)، وسبق نشره بعنوان «**ما تمس إليه الحاجة لمن يطالع سنن ابن ماجه**».

٢- «**الإمام ابن ماجه وكتابه المسند دراسة تقويم**» لمحمد الفقير، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب (١٤١١هـ)، دبلوم.

٣- «**منهج الإمام ابن ماجه**» للدكتور فاضل بن خلف الحمادة، نشر دار أطلس الخضراء، في مجلد.

٤- «**المدخل إلى سنن الإمام ابن ماجه**» لنور الدين بن عبدالسلام مسعى، نشر مكتب الشؤون الفنية بوزارة الأوقاف بالكويت، عام (١٤٢٩هـ).

هذه أبرز الأعمال في بيان الجهود على هذه الأصول السِّتة، وهناك جهود

أخرى متفرقة في بيان الجهود العلمية على كل كتاب من الكتب السِّتة والتعريف بأصحابها، ذكرتُ ذلك في موضعه من هذا الكتاب.



المدخل عن «الكتب السّتة»، وفيه:

أولًا: الكتب السّتة وأصحابها.

ثانيًا: نشأة إطلاق مسمّى: «الكتب السّتة».

ثالثًا: الخلاف في سادس الكتب السّتة

رابعًا: استقرار الاصطلاح على جعل «سنن ابن ماجه» السادس.

خامسًا: سبب جعل ابن ماجه السادس.

سادسًا: مكانة الكتب الستة.

سابعًا: مجمل مقاصد الكتب الستة وخصائصها.

ثامنًا: ترتيب الكتب الستة وتقديمها في تخريج الحديث.

تاسعًا: درجة أحاديث الكتب الستة.

عاشرًا: نماذج من عناية الأمة بالأصول الستة.



أولاً: الكتب السّتة وأصحابها

١- «صحيح البخاريّ»، «خ»، واسمه العلمي: «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسننه وأيامه» للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاريّ (١٩٤- ٢٥٦هـ).

٢- «صحيح مسلم» «م»، واسمه العلمي: «المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ»، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم النيسابُوريّ القشيريّ، (٢٠٤- ٢٦١هـ).

٣- «سنن أبي داود»، «د»، واسمه العلمي: «السنن» للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني. (٢٠٢-٢٧٥هـ).

٤- «جامع الترمذي» «ت»، واسمه العلمي: «الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل» للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سَورَة الترمذيّ، (٢١٠-٢٧٩هـ).

٥- «سنن النسائي» «س»، واسمه العلميّ: «المجتبى»، أو: «السنن الصغرى» للإمام أبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائيّ، (٢١٥-٣٠٣هـ).

٦- «سنن ابن ماجه» «ق»، واسمه العلمي: «السنن» للإمام أبي عبدالله محمد بن يزيد الرَبَعي القزويني الشهير بابن ماجه، (٢٠٩-٢٧٣هـ).

- رمز ما اتفق عليه أصحاب الكتب السِّتة: (ع).
- رمز ما اتفق عليه أصحاب السنن الأربعة: (٤).



ثانياً: نشأة إطلاق مُسمّى «الكتب السّتة»

أوّل من أطلق هذا المصطلح «الكتب السِّتة» هو: أبو الفضل محمد بن طاهر بن عليّ المقدسيّ (ت٥٠٧هـ) في كتابه: «**أطراف الكتب السِّتة**»، وكتابه الآخر: «**شروط الأئمة السِّتة**».

ثمَّ الحافظ عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسيّ (ت٦٠٠هـ) في كتابه: «**الكمال في أسماء الرجال**» أي رجال الكتب السِّتة، الَّذي هذَّبه الحافظ جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزيّ[1].

فتبعهما على ذلك أصحاب الأطراف والرجال والناس.

وألَّف الحافظُ ابنُ عساكر (ت٥٧١هـ) «**الإشراف على معرفة الأطراف**» أي: أطراف السنن الأربعة، جمع فيه أولًا أطراف السنن الأربعة إلا ابن ماجه، ولما اطّلع على كتاب «**أطراف الكتب السِّتة**» لابن طاهر، أضاف إليه ابن ماجه[2].

قال ابن عساكر عن كتاب ابن طاهر: جمع فيه أطراف السنن وأضاف إليها: «**أطراف الصحيحين**»، و«ابن ماجه»، فزهدتُ فيما كنتُ جمعتُه، ثم إني سبرته واختبرته، فظهرت فيه أمارات النقص، وألفيته مشتملا على أوهام كثيرة، وترتيبه مختل راعى الحروف تارة وطرحها أخرى[3].

قال الحافظ ابن حجر: وحكى ابن عساكر أن أول من أضاف كتاب ابن ماجه إلى الأصول: أبو الفضل ابن طاهر، وهو كما قال؛ فإنه عمل «أطرافه»

---

(١) «النكت على ابن الصلاح» للحافظ ابن حجر (١/ ٤٨٧).

(٢) «كشف الظنون» (١/ ٨١)، و «الرسالة المستطرفة» (ص/ ١٦٩).

(٣) «كشف الظنون» (١/ ٨١).

معها وصنَّف جزء آخر في «**شروط الأئمة السِّتة**» فعدَّه منهم، ثمَّ عمل الحافظ عبد الغني كتابه «**الكمال في أسماء الرجال**» الَّذي هذَّبه الحافظ أبو الحجَّاج المزيّ فذكره فيهم[١].



(١) «النكت» (١/ ٤٨٧).

ثالثًا: الخلاف في سادس الكتب السّتة

اختلف أهلُ الاصطلاح بعد الحافظ ابن طاهر في سادس الكتب السِّتة، وهو «سنن ابن ماجه»، بعد اتفاق عامَّتهم على سائر السِّتة.

١- فمنهم من جعل الأصول خمسة كابن الصلاح والنووي تبعًا لمتقدمي أهل الأثر وكثير من محققي متأخريهم.

قال النوويُّ: الكتب الخمسة التي هي أصول الإسلام أعني: صحيحي البخاري ومسلم وسنن أبي داود والترمذي والنسائي[1].

٢- ومنهم جعلها ستة ورجح السادس «الموطأ» كرزين بن معاوية العبدريّ في «التجريد»، وابن الأثير في «جامع الأصول».

٣- ومنهم رجَّح السادس «سنن الدارمي» كالعلائي.

قال الحافظ ابن حجر: وكان الحافظ صلاح الدين العلائي يقول: «ينبغي أن يُعَدَّ كتاب الدارمي سادسًا للكتب الخمسة بدل كتاب ابن ماجه، فإنه قليل الرجال الضعفاء، نادر الأحاديث المنكرة والشاذة، وإن كانت فيه أحاديث مرسلة وموقوفة، فهو مع ذلك أولى من كتاب ابن ماجه[2]».

٤- ومنهم من جعل الأصول سبعة، فعَدَّ منها زيادة على الخمسة كلًا من «الموطأ» و«ابن ماجه».

وسبب الاختلاف في «سنن ابن ماجه» تخريجه لقوم من المتروكين والمجهولين، أعرض عنهم سائر أصحاب السنن.

---

(١) «شرح مسلم» (١/ ٦).

(٢) «النكت على ابن الصلاح» (١/ ٤٨٦).

قال الحافظ ابن رجب: الطبقة الخامسة: قومٌ من المتروكين والمجهولين كالحكم الأيليّ، وعبد القدوس بن حبيب، ومحمد بن سعيد المصلوب، وبحر السَّقاء، ونحوهم.

فلم يخرج لهم الترمذي، ولا أبو داود، ولا النسائي، ويخرج ابن ماجه لبعضهم، ومن هنا نزلت درجة كتابه عن بقية الكتب، ولم يعده من الكتب المعتبرة سوى طائفة من المتأخرين[١].



---

(١) «شرح العلل» (٢/ ٦١٥).

رابعًا: استقرار الاصطلاح على جعل «ابن ماجه» السادس

استقرَّ الأمرُ على جعل «سنن ابن ماجه» سادس السِّتة في القرن الثامن عند المزيّ، والذهبيّ، وابن كثير، والعراقيّ ومن جاء بعدهم[١].

أما في القرن السابع - زمن ابن الصلاح وكذا النوويّ - فالخلاف قائمٌ في هذا الموضوع: فمنهم من يثبته ويجعله السادس، ومنهم من يجعل بدله «الموطأ» أو «الدارمي»، ومنهم من يحذفه ويقتصر على الخمسة.

قال الحافظ ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ): أصحاب كتب الحديث الخمسة: البخاري، ومسلم بن الحجاج، وأبو داود، والترمذيّ، وأبو عبد الرحمن النسائيّ.

قال الحافظ ابن كثير (ت ٧٧٤هـ): قلت: وأبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني، صاحب السنن التي كُمِل بها الكتب السِّتة: السنن الأربعة بعد الصحيحين[٢].

وفي «كشف الظنون»[٣]: وأوّل من ضمَّ ابنَ ماجه إليها: ابن طاهر المقدسيّ، فلم يقلّد في ذلك فلمَّا صحَّ، ضمَّه الشيخ عبد الغني إليها في كتابه: «الكمال» وتابعه الناس، فاتفق الفقهاء، والمحدِّثون الأعلام على قبولها.

❁ ❁ ❁

---

(١) سبق بيان رأي الحافظ العلائي في جعل السادس «الدارمي»، لكن ذكر هذا رأيًا، وفي العمل هو موافق لمشايخه وأقرانه كالمزي والذهبي وابن كثير.
(٢) «اختصار علوم الحديث» «ص/ ٢٤١».
(٣) (٢/ ١٤٧٣).

خامسًا: سبب جعل «ابن ماجه» السادس

استقرَّ الأمرُ على جعل «سنن ابن ماجه» سادس السِّتة؛ لأسباب أبرزها سببان:

١- كثرة زوائده من الأحاديث.

٢- لا يوجد فيه إلا المرفوع، وأمَّا الموقوفُ والمقطوعُ، فنادرٌ.

بخلاف:

- «الموطأ» فيكثر فيه الموقوف والمقطوع، وزوائده أقلّ بكثير من زوائد ابن ماجه
- وأمَّا «الدارمي»، فيوجد فيه الكثير من الموقوفات وكذا المقطوعات.

قال الحافظ ابن حجر: وإنّما عدل ابنُ طاهر ومن تبعه عن عدِّ «الموطأ» إلى عدِّ «ابن ماجه»؛ لكون زيادات الموطأ على الكتب الخمسة من الأحاديث المرفوعة يسيرة جدًا بخلاف ابن ماجه، فإن زياداته أضعاف زيادات «الموطإ» فأرادوا بضمّ كتاب ابن ماجه الخمسة تكثير الأحاديث المرفوعة، والله أعلم[١].

وقال الحافظ العلائيّ: وأمّا الدارميّ وإن كانت فيه أحاديث مرسلة وموقوفة، فهو مع ذلك أولى من كتاب ابن ماجه[٢].

وقال الصنعانيُّ: وسبب تقديم هؤلاء له على «الموطإ» كثرة زوائده على الخمسة بخلاف «الموطإ» [٣].



(١) «النكت على ابن الصلاح» (١/ ٤٨٧).
(٢) «النكت» (١/ ٤٨٧).
(٣) «توضيح الأفكار» (١/ ٢٠١).

سادسًا: مكانة الكتب السّتة

قال الحافظ المزيُّ: «الكتب السّتة.. هي عمدة الإسلام وعليها مدار عامة الأحكام» [١].

وقال أيضاً: «من أحسن الكتب تصنيفًا، وأجودها تأليفًا، وأكثرها صوابًا، وأقلّها خطأ، وأعمّها نفعًا، وأعودها فائدةً، وأعظمها بركةً، وأيسرها مؤونةً، وأحسنها قبولًا عند الموافق والمخالف وأجلّها موقعًا عند الخاصّة والعامّة... ولكلّ واحد من هذه الكتب السّتة مزيةٌ يعرفها أهل هذا الشأن، فاشتهرت هذه الكتب بين الانام، وانتشرت في بلاد الاسلام، وعظم الانتفاع بها، وحرص طلاب العلم على تحصيلها»[٢].

قال الحافظ الذهبي: «الأصول السّتة عليها العقد والحل»[٣].

وقال الحافظ ابن رجب: ونجد كثيرًا ممن ينتسب إلى الحديث لا يعتني بالأصول الصّحاح كالكتب السّتة ونحوها، ويعتني بالأجزاء الغريبة وبمثل مسند البزار، ومعاجم الطبرانيّ، وأفراد الدارقطني، وهي مجمع الغرائب والمناكير[٤].

وقال الحافظ ابن حجر: إنَّ النفوسَ تَركن إلى من أخرج له بعض الأئمة السّتة أكثر من غيرهم؛ لجلالتهم في النُّفوس وشهرتهم[٥].

---

(١) «تحفة الإشراف» (١/ ٣).
(٢) «تهذيب الكمال» (١/ ١٤٦).
(٣) «تاريخ الإسلام» (٦/ ٦١٧).
(٤) «شرح العلل» (٢/ ٦٢٣).
(٥) «تعجيل المنفعة» (١/ ٢٣٦).

خلاصة مزايا الكتب السِّتة مجتمعة:

١- الصحة في أحاديث «الصحيحين»، والقوة والسلامة في أحاديث «السنن الأربعة» في الجملة، سوى ابن ماجه ففيه من الواهيات ما انتقد عليه.

٢- اشتمالها على غالب الأحكام والسُّنن، فقَلَّ أن يخرج عنها سنة من السنن.

٤- انتظامها في نسق واحد، وهو الترتيب على الأبواب الفقهية البديع سوى مسلم، فلم يضع أبواب صحيحه، وإن كان قد رتَّب الأحاديث ترتيبًا فقهيًا.

٤- اقتصارها على الحديث المرفوع غالبًا، وما يذكر من الموقوف والمقطوع أو المعلق فقليلٌ، أو ليس من مقصدهم الأساس.

وكان الحفَّاظ كابن تيمية والذهبيّ وابن كثير وغيرهم يجعلون «تخريج أصحاب الكتب السِّتة» من الشواهد - في الجملة - على قوة الحديث وسلامته من النكارة وكذا قوة الرواة[1]، وفي المقابل يجعلون إعراض الكتب السِّتة عن تخريج الحديث قرينة - في الغالب - على الغرابة والنكارة، ومن الأمثلة على ذلك:

قال شيخ الإسلام: وقد اتفق أهل المعرفة بالحديث على أنه ليس في الجهر بها حديث صريح، **ولم يرو أهل السنن المشهورة كأبي داود والترمذي والنسائي شيئًا من ذلك**، وإنما يوجد الجهر بها صريحًا في أحاديث موضوعة، يرويها الثعلبيُّ والماورديُّ، وأمثالهما في التفسير، أو في بعض كتب الفقهاء الذين لا يميِّزون بين الموضوع وغيره، بل يحتجون بمثل حديث الحميراء[2].

---

(١) يستثنى من ذلك «سنن ابن ماجه» في مواضع منه كما لا يخفى على مختص، وسيأتي تفصيله في بيان منهج ابن ماجه.

(٢) «الفتاوى الكبرى» (٢/ ١٦٩).

وقال: أما الحديث المذكور في زيارة قبر النبي ﷺ، فهو ضعيفٌ، وليس في زيارة قبر النبي ﷺ حديث حسنٌ ولا صحيحٌ، **ولا روى أهل السنن المعروفة، كسنن أبي داود، والنسائي وابن ماجه، والترمذي**[١].

قال الذهبيُ في يحيى الحمانيّ: **ولا رواية له في الكتب السّتة، تجنّبوا حديثَه عمداً**[٢].

وقال الذهبيُ في الواقديِّ: لا شيءَ للواقديِّ في الكتب السّتة، إلا حديث واحد عند ابن ماجه، قال: حدثنا ابن أبي شيبة، قال: حدثنا شيخ لنا، فما جسر ابن ماجه أن يفصح به، **وما ذاك إلا لوهن الواقديِّ عند العلماء**[٣].

وقال: فهذه «الكتب السِّتة»، و«مسند أحمد»، وعامَّة من جمعَ في الأحكام، نراهم يترخّصون في إخراج أحاديث أناسٍ ضعفاء، بل ومتروكين، **ومع هذا لا يخرجون لمحمد بن عمر شيئًا**[٤].



---

(١) «الفتاوى الكبرى» (٣/ ٥٧).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٥٣٧).

(٣) «سير أعلام النبلاء» «٩/ ٤٦٣).

(٤) «سير أعلام النبلاء» «٩/ ٤٦٩). والشواهد على هذا كثيرة أفردتها في بحث خاص بعنوان «من قرائن الإعلال -تعليل الحديث بنوع المصدر الذي تفرد بتخريجه».

سابعًا: مجمل مقاصد الكتب السّتة وخصائصها[1]

١- الإمام البخاريُّ قصد أمرين:

الأول: تخريج الحديث الصَّحيح على شرطه.

الثاني: استنباط الأحكام الفقهيّة.

لأجل هذا يُكرِّر الأحاديث كثيرًا، و يختصرها، ويقطعها في الأبواب، ويعلِّقها أحيانًا، كلّ ذلك لأجل استنباط الأحكام الفقهية.

٢- الإمام مسلم مقصده الأساس: تخريج الحديث الصَّحيح على شرطه، ولذا تجده يجمع طرق الحديث ورواياته في موضعٍ واحدٍ، ونادرًا ما يكرِّر الحديث أو يختصره أو يعلِّقه، ولذا لم يضع تراجم الأبواب لصحيحه، إنَّما هي من وضع الشُّراح.

قال النوويُّ: وقد انفرد مسلمٌ بفائدة حسنة، وهي كونه أسهلَ متناولًا من حيث إنَّه جعل لكلِّ حديثٍ موضعًا واحدًا يليق به، جمع فيه طرقه التي ارتضاها.. فيسهل على الطالب النظر في وجوهه واستثمارها[2].

فمن أراد استنباط الأحكام: فعليه بالبخاري، ومن أراد الحديث تامًّا بطرقه ورواياته وألفاظه في موضع واحد: فعليه بمسلم.

٣- الإمام أبو داود قصد: تخريج أحاديث الأحكام على سبيل الاستيعاب، وبيان حال ما فيها ضعف شديد.

وكانت عنايته بالمتون أكثر، ولهذا يذكر الطرق واختلاف ألفاظها،

---

(١) هذا المبحث أكثره ملخص من كتاب «شرح العلل» للحافظ ابن رجب (٢/ ٦٢٥)، مع زيادات من «هدى الساري» لابن حجر (ص/٨) وغيره.

(٢) «شرح مسلم» (٢/ ٦٢٥).

والزيادات المذكورة في بعضها دون بعض، فكانت عنايته بفقه الحديث أكثر من عنايته بالأسانيد، فلهذا يبدأ بالصحيح من الأسانيد، ورُبَّما لم يذكر الإسناد المعلّل بالكلية[١].

٤- الإمام الترمذي قصد: تخريج أحاديث الأحكام مع بيان العلل ومذاهب العلماء.

وفي غالب الأبواب «يبدأ **بالأحاديث الغريبة الإسناد**» غالبًا، ويبيِّن ما فيها من العلل، ثَمَّ يبيِّن الصَّحيح في الإسناد، وكان مقصده رحمه الله ذكر العلل.

والترمذي رحمه الله يخرِّج حديثَ الثقة الضابط، ومن يَهِم قليلًا، ومن يَهِم كثيرًا، ومن يغلب عليه الوهم، يخرِّج حديثَه نادرًا، ويبيِّن ذلك، ولا يسكت عنه **وأبو** داود قريبٌ من الترمذيِّ في هذا، بل هو أشدّ انتقادًا للرجال منه.

٥- الإمام النسائي قصد: تخريج الصَّحيح والقوي على شرطه، واستنباط الأحكام، فهو قد جمع بين طريقة البخاريّ ومسلم في الجملة.

وشرطه في الرواة أشد من أبي داود والترمذيّ، ولا يكاد يخرج لمن يغلب عليه الوَهم، ولا لمن فَحُش خطؤه وكثر.

٦- الإمام ابن ماجه قصد: تخريج أحاديث الأحكام ورتَّبها في الباب على حسب قوّتها، وأورد فيه عددًا من الأحاديث الموضوعة في الفضائل والآداب، ولذا نزلة رتبته.

خلاصة الخصائص:

ذكر الحافظ السخاويُّ خلاصة خصائص الكتب السِّتة، فقال: قد امتاز كلُّ واحد من هذه الكتب بخصوصية:

١- فالبخارى بقوة استنباطه.

---

(١) «شرح العلل» لابن رجب (١/ ١٤).

٢- ومسلم بجمعه للطُّرق في مكانٍ واحدٍ على كيفية حسنة.

٣- وأبو داود بكثرة أحاديث الأحكام، حتّى قيل: إنَّه يكفى الفقيه.

٤- والترمذيّ ببيان المذاهب والحكم على الأحاديث، والإشارة لما في الباب من الأحاديث.

٥- والنسائيّ بالإشارة للعلل وحسن إيراده لها.

٦- وأما ابن ماجه، ففيه الضعف كثيرًا، بل وفيه الموضوع(١).



(١) «الغاية في شرح الهداية» (ص/ ٧٧).

ثامنًا: ترتيب الكُتُب السّتة وتقديمها في التخريج

أولاً: ترتيب الكتب الستة:

١- الترتيب حسب الشهرة والمكانة:

هو الترتيب المشهور الذي استقرَّ عليه الأمر بين غالب المحدثين، وهو المعمول به في ترتيب المصادر في تخريج الحديث:

١- «صحيح البخاريّ».

٢- «صحيح مسلم» .

٣- «سنن أبي داود» .

٤- «جامع الترمذيّ»

٥- «سنن النسائيّ» .

٦- «سنن ابن ماجه» .

ومن شواهد عمل أهل الاصطلاح في سياق هذا الترتيب:

قال ابن الصلاح: ثمَّ إنَّ الزيادةَ في الصَّحيح على ما في [الصَّحيحين]، يتلقاها طالبها مما اشتمل عليه أحد المصنفات المعتمدة المشتهرة لأئمة الحديث: كأبي داود السجستاني، وأبي عيسى الترمذيّ، وأبي عبد الرحمن النسائيّ(١).

وقال النوويُّ: والصَّوابُ أنَّه لم يفت الأصول الخمسة إلا اليسير، أعني الصَّحيحين، وسنن أبي داود، والترمذيّ، والنسائيّ(٢).

---

(١) «مقدمة ابن الصلاح» (ص/ ١٦٢).

(٢) «التقريب والتيسير» (ص/ ٢٦).

ولم يذكر ابنُ الصلاح ولا النوويُّ «سنن ابن ماجه»؛ لأنه لم يستقرّ الأمر بعد على جعل ابن ماجه سادس السِّتة.

ولما ذكر ابن دقيق العيد حديثًا في كتابه «الاقتراح» عند أهل السنن، قال: أخرجه أبو داود والترمذيّ والنسائيّ وابن ماجه وصحَّحه الترمذيّ[1].

قال الحافظ المزيُّ في «تهذيب الكمال» في تعداده للكتب السِّتة:

صحيح البخاريِّ، ثمَّ **صحيح** مسلمٍ، ثمَّ بعدهما كتاب **السنن** لأبي داود، ثمَّ كتاب **الجامع** للترمذيّ، ثم كتاب **السنن** للنسائيّ، ثم كتاب **السنن** لابن ماجه، وإن لم يبلغ درجتهم[2].

وقد اقتفى أثرَ الحافظ المزيّ في ذلك الحفّاظ بعده: كالذهبيِّ، والعراقيِّ، وابن حجر، والسخاويّ وغيرهم.

وقال السيوطيُّ في كتابه «الجامع الصغير» في بيان رموزه: «خ» للبخاريّ، و«م» لمسلم، و«ق» لهما، و«د» لأبي داود، و«ت» للترمذيّ، و«ن» للنسائيّ.

قال المناويُّ في شرحه «فيض القدير»: صنيع المؤلف قاضٍ بأنَّ «جامع الترمذيّ» بين أبي داود، والنّسائي في الرُّتبة[3].

قال المباركفوريُّ: يُفهم من رموز «التقريب»، ««تهذيب التهذيب»، و«الخلاصة»، و«تذكرة الحفاظ» ـ أن رتبة «جامع الترمذيّ» بعد «سنن أبي داود»، وقبل «سنن النسائي»، فإنَّ أصحاب هذه الكتب يكتبون «د، ت، س»، مشيرين إلى «سنن أبي داود»، و«جامع الترمذيّ»، و«سنن النسائيّ».



(١) «الاقتراح» (ص/ ٩٢).
(٢) مقدمة الحافظ المزي لـ«تهذيب الكمال» (١/ ١٤٦) بتصرف.
(٣) «فيض القدير» (١/ ١٧).

٢- الترتيب حسب الصِّحة والقوَّة

وهو ترتيبٌ معروفٌ بين أهل الاختصاص، القصد منه بيان مراتب الكتب السِّتة من حيث الدَّرجة والقُوَّة:

١- «صحيح البخاريِّ».

٢- «صحيح مسلم» .

٣- «سنن النسائي».

٤- «سنن أبي داود» .

٥- «جامع التّرمذي».

٦- «سنن ابن ماجه».

٣- التَّرتيب حسب وفيات أصحاب الكتب السِّتة

١- «الصحيح» للإمام البخاريّ (ت ٢٥٦هـ).

٢- «الصحيح» للإمام مسلم (ت٢٦١هـ).

٣- «السنن» للإمام ابن ماجه (ت٢٧٣هـ).

٤- «السنن» للإمام أبي داود (ت٢٧٥هـ).

٥- «الجامع» للإمام الترمذيِّ (ت٢٧٩هـ).

٦- «السنن» للإمام النسائيِّ (ت٣٠٣هـ).





ثانيا: تقديم الكتب السّتة في التخريج

استقرَّ الأمرُ لدى غالب أهل الاصطلاح على تقديم الكتب السِّتة على سائر المصادر في تخريج الحديث، على النحو الآتي:

١- «الاقتصار على الكتب السِّتة في التخريج»:

أ- إذا كان الحديث في «الصَّحيحين» يقتصر عليهما ويكتفى بهما في التَّخريج، حتَّى ولو كان الحديث في سائر الكتب السِّتة وغيرها، إلا إذا كان للتخريج من غيرهما مزيدُ فائدةٍ.

ب- إذا كان الحديث في «السنن الأربع» أو بعضها، فيجوز أن يقتصر عليها ويكتفى بها في التخريج مع وجود الحديث في غيرها كـ «المسند»، و«الموطأ»، إلا إذا كان للتخريج من غيرها مزيدُ فائدةٍ.

ج- لا يجوز أن يقتصر على غيرها في التخريج مع وجوده فيها، فلا يجوز -اصطلاحاً- أن يقتصر على «المسند» و«الموطأ» في تخريج الحديث مع وجوده في «السنن الأربع» أو بعضها.

٢- «تقديم الكتب السِّتة في التخريج»:

- إذا ذكر مع الكتب السِّتة غيرها من المصادر كـ«المسند»، و«الموطأ»، و«سنن الدارمي»، فتقدَّم الكتبُ السِّتة كلّها - ومنها ابن ماجه- على «المسند»، و«الموطأ» ونحوهما في الترتيب.

وما تقدّم هو الذي جرى عليه العمل عند غالب أهل الفنِّ من السابقين والمعاصرين.

قال الحافظ مغلطاي: لا يجوز لحديثيٍّ أن يعدل عن السِّتة ويعزو حديثًا لغيرها مع وجوده في شيء منها، إلا إن كان فيه زيادة أو نحو ذلك[١].

---

(١) «فيض القدير» للمناوي (١/ ٨٥).

تاسعا: درجة أحاديث الكتب السّتة

١- «الصَّحيحان» تلقتهما الأمَّة بالقبول، ووقع الاتفاق على صحّة ما خرجاه إلا أحاديث يسيرة معدودة انتقدت عليهما، وغالب النقد موجه للأسانيد مع الاتفاق على صحّة المتون.

٢- «السنن الأربع» يوجد فيها: الصَّحيح، والحسن، والضَّعيف، وفيما يأتي بيان ذلك:

- «أبو داود»، الغالب على أحاديثه أنَّها في رتبة **الحسن**، وكتابه من مظان الحديث الحسن، وقد التزم بيان ما فيه من ضعف شديد، وأن لا يخرج لمتروك الحديث.
- «الترمذي»، فحال أحاديثه قريب من حال أبي داود.

ويوجد فيهما عدد يسير من الأحاديث الموضوعة، وقد بيَّنا حالها.

- «النسائي»، هو أصحها بعد «الصَّحيحين»، والأحاديث الضعيفة فيه قليلة، وغالب الضَّعف فيها من قبيل الضَّعف اليسير، ولا يوجد فيه حديث موضوع.
- «ابن ماجه»، فهو أقلّ السنن الأربعة رتبة من حيث قوة الأحاديث، فيوجد فيه أحاديث ضعيفة، حتى قيل: كلّ ما انفرد به ابن ماجه، فهو ضعيفٌ.

ويوجد فيه أحاديث منكرة وموضوعة - في الفضائل والآداب- ولأجل ذلك نزلت رتبته.

٣- عدد الأحاديث الواهية «الضعيفة جداً» في «السنن الأربعة»

١- عدد الأحاديث الواهية عند أبي داود (٥٠).

٢- عدد الأحاديث الواهية عند الترمذيّ (٨٧).

٣- عدد الأحاديث الواهية عند النسائيّ (٤).

٤- عدد الأحاديث الواهية عند ابن ماجه (٦٢).

هذه عند ابن الجوزي في كتابه «العلل المتناهية»، وبعد الدراسة صار المجموع (٦٢) فقط[1].

٤- عدد الأحاديث الموضوعة في «السنن الأربعة»

١- عدد الموضوعات عند أبي داود (٤).

٢- عدد الموضوعات عند الترمذيّ (٢٣).

٣- عدد الموضوعات عند النسائيّ (١)، وهو أثر غير مرفوع، أورده وأعلّه.

٤- عدد الموضوعات عند ابن ماجه (٢٩).

هذه الأحاديث الموضوعة التي ذكرها ابن الجوزي في كتابه «الموضوعات»، وقد درسها دراسة مستفيضة فضيلة الدكتور عمر بن حسن فلاته، في كتابه «الوضع في الحديث النبوي»[2]، وبعد الدِّراسة تبيَّن أن ابن الجوزيِّ أخطأ في ادّعاء الوضع في كثير من هذه الأحاديث.

وفيما يأتي بيان أبرز أسباب تخريج أصحاب السُّنن الأربعة للراوي

---

(١) هذا الإحصاء من خلال رسالتي الدكتوراه «أحاديث السنن الأربع في كتاب العلل المتناهية لابن الجوزي دراسة نقدية»، وقد بلغت الأحاديث الواهية التي أوردها ابن الجوزي في كتاب «العلل المتناهية» نحو (٢٧٠) حديثًا، وبعد الدراسة تبين أنها (٦٠) حديثًا.

(٢) (٢/ ١٧٧ - ٥١٠).

المتروك، وكذا بيان منهجهم في التخريج عنه[١].

أولًا: أسباب تخريج أصحاب السُّنن الأربعة للراوي المتروك

الكتب المصنفة على الأبواب وعلى رأسها «السنن الأربع» قصد أصحابها تخريج ما يصلح للاحتجاج أو الاستشهاد غالبًا، بخلاف الكتب المصنفة على المسانيد، ولذا تقدَّمت رتبة السُّنن على المسانيد في الجملة.

ومن خلال النظر في طريقة أصحاب السُّنن الأربعة وتصرفهم في التخريج للرواة المتروكين، وكذا كلام الحفاظ بعدهم في بيان شروطهم ومسالكهم في التصنيف، يمكن أن نقف على الأسباب التي دعتهم إلى التخريج لمتروك الحديث، ومن أهم هذه الأسباب وأبرزها:

١- أن يكون حديث الراوي المتروك محل إجماع بين أهل العلم، أو عليه العمل عندهم، وليس في الباب أصرح أو أمثل منه.

٢- أن يكون حديثه في أبواب الترغيب والترهيب، والفضائل، والرقاق ونحوها.

٣- أن يكون صاحب السُّنن حسن الرأي في راوِ الحديث المتروك.

٤- أن يكون الراوي الضعيف مختلفًا في ترك حديثه.

٥- أن يكون الراوي المتروك من شيوخ أصحاب السُّنن.

٦- أن يخفى حال الراوي المتروك على صاحب السُّنن ولا يتبيَّن أمره.

٧- أن يكون الراوي متروكًا من قبل حفظه غير متهم بالكذب.

---

(١) هذا المبحث ملخص من مقدمة رسالتي الدكتوراه: «ما أورده ابن الجوزي من أحاديث السنن الأربعة في كتابه «العلل المتناهية - دراسة نقدية -»، وقد درست فيها (٢٧٠) حديثاً أوردها ابن الجوزي، وبينت عند كل حديث ثبت أنه متروك: أسباب تخريج أصحاب السنن له، ومنهجهم في تخريجه.



٨- أن يكون حديثه دليلًا لبعض الأئمة، فيخرجه صاحب السُّنن - مع وهن الراوي- لاحتجاج بعض الفقهاء المشهورين به.

٩- أن يخرج للراوي المتروك - تبعًا- للكشف عن علّة حديثٍ.

١٠- أن يخرج للراوي المتروك ونحوه طلبًا لعلو الإسناد[١].

يضاف إلى ما تقدَّم كلّه أن صاحب السُّنن قد يغفل ويسهو ويخرج عن متروك مُتَّهم، كان من الأولى الإعراض عنه والتَّنكّب عن روايته.

قال الحافظ ابن حجر في معرض أجوبته عن الإمام أحمد في الأحاديث التي زعم ابن الجوزي أنها موضوعة في «المسند» قال: أو يكون مما غفل عنه وذهل؛ لأن الإنسان محل السَّهو والنّسيان والكمال لله تعالى[٢].

ثانيًا: منهج أصحاب السُّنن الأربعة في التخريج للراوي المتروك

إنَّ المتأمل في طريقة أصحاب السُّنن الأربعة في التخريج للراوي المتروك يلحظ أنهم يسيرون - في الغالب- وفق منهج يبرز فيه جانب من التَّحريّ، ولا يخرّجون عن المتروك هكذا كيفما اتفق، مع تفاوت بينهم في هذا التَّحريّ.

وسأذكر هنا أبرز المعالم التي يتفقون عليها في الجملة، أو يتفق فيها بعضهم، وإن كان لأحدهم منهج خاص بيَّنته ونبَّهتُ عليه:

١- تحرّيهم تخريج أقوى ما في الباب خاصة في الأحكام[٣].

---

(١) هذا الأمر رأيته عند الإمام ابن ماجه، وشاهده تخريجه أحاديث ثلاثية عن جبارة بن المغلس المحدث المعمّر، وقد تكلّم فيه أهل الحديث ومنهم من تركه.

(٢) «النكت على ابن الصلاح» (١/ ٤٧٣).

(٣) مثاله عند ابن ماجه حديث ابن عباس: «أن النبي ﷺ نهى عن صيام رجب».
قال ابن القيم في «المنار المنيف» (ص/ ٩٦): وكل حديث في ذكر صوم رجب وصلاة بعض الليالي فيه، فهو كذب مفترى... ثم سرد أحاديث... وقال: الجميع كذب مفترى، ثم قال: وأقرب ما جاء فيه ما رواه ابن ماجه في «سننه» =

٢- أن يكون حال الراوي في بعض شيوخه أقوى وأمثل، فينتقون الأمثل.

٣- أن يكون حال الراوي في بعض حديثه أقوى؛ لعنايته به، كأن يكون له عناية بأحاديث التفسير، أو المغازي، فيخرِّج له في التفسير والمغازي فقط.

مثاله: محمد بن السائب الكلبيّ أبو النضر النسابة المشهور. قال ابن عدي بعد أن بيَّن وهنه: ورضوه بالتفسير.

خرج له الترمذي حديثًا واحدًا في التفسير وبيَّن ضعفه، ولم يخرِّج له ابن ماجه في «السُّنن»، أنما خرَّج له في «تفسيره» ولم يكثر عنه.

٤- أن يروي له حكاية أو قصة ونحو ذلك، ولا يقصد التخريج عنه.

٥- تخريج أمثل وأقوى طرق الحديث المتروك[1].

٦- التَّقليل من التخريج عن الرَّاوي المتروك، فيروي عنه الحديث والحديثين ونحو ذلك، وهذا شيء مطّرد، وعامَّة الرُّواة المتروكين الَّذين خرَّج لهم أصحاب السُّنن، ووقعوا لي في الدّراسة بهذه الصفة.

٧- بيان ضعف الراوي المتروك وكذا حديثه عند من التزم ذلك.

٨- أن يكون الراوي المتروك متابعًا على روايته .

٩- أن يخرِّج له مقرونًا بغيره، ولا يحتج به منفردًا.

١٠- أن يخرِّج له في الشَّواهد دون الأصول.

= أن رسول الله ﷺ نهى عن صيام رجب.

الشاهد: تأمَّل كيف خرَّج ابن ماجه أمثل ما ورد في فضل رجب.

(١) إذا كان حديث الباب متروكًا أو مختلفًا في تركه، خرَّجوا أمثل وأقوى طرقه، ومن شواهد ذلك:

«حديث الطير» المشهور وهنه وضعفه، له طرق أقواها وأمثلها الطريق الذي خرجه الترمذيّ والنسائيّ في «الخصائص» قاله العلائيُّ في «النقد الصحيح» (ص/ ٧١).

وهذا الأمر وجدتُه كثيرًا عند الإمام ابن ماجه خاصَّة، فكثيرًا ما يصدر الباب بأصح ما فيه - والغالب أنه مما رواه الشَّيخان أو أحدهما -، ثم يخرِّج بعد ذلك الرّوايات الأخرى في الباب، ومنها حديث الرَّاوي المتروك.

١١- انتقاء ما رواه الأئمة الكبار النُّقاد عن الرَّاوي المتروك.

انتهى المقصود من بيان مجمل أسباب ومنهج أصحاب السُّنن الأربعة في التَّخريج للرَّاوي المتروك، وقد ذكرت هذا كله مفصلًا بالأمثلة والشواهد في رسالتي الدكتوراه يسر الله نشرها - بمنّه وفضله-.

مسألة: هل يوجد في «السُّنن» و«المسند» حديثٌ موضوعٌ؟

أجابَ عن هذا الأمر وبيَّنه بيانًا شافيًا - مبنيًّا على التَّتبع والاستقراء - شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، في «مجموع الفتاوى»(١) حيث قال: تنازع الحافظ أبو العلاء الهمذانيّ والشيخ أبو الفرج بن الجوزيّ هل في «المسند» حديثٌ موضوعٌ، فأنكر الحافظ أبو العلاء أن يكون في «المسند» حديثٌ موضوعٌ، وأثبت ذلك أبو الفرج وبيَّن أنَّ فيه أحاديث قد علم أنها باطلة، ولا منافاة بين القولين.

فإنَّ الموضوع في اصطلاح أبي الفرج، هو: الذي قام دليل على أنه باطلٌ، وإن كان المحدِّث به لم يتعمد الكذب؛ بل غلطَ فيه، ولهذا روى في كتابه في «الموضوعات» أحاديث كثيرة من هذا النَّوع، وقد نازعه طائفة من العلماء في كثير مما ذكره، وقالوا: إنه ليس مما يقوم دليل على أنه باطل؛ بل بيَّنوا ثبوت بعض ذلك؛ لكن الغالب على ما ذكره في «الموضوعات» أنه باطلٌ باتفاق العلماء.

وأمَّا الحافظ أبو العلاء وأمثاله: فإنّما يريدون بالموضوع: المختلق المصنوع، الذي تعمد صاحبه الكذب، والكذب كان قليلًا في السَّلف.

---

(١) (٢٤٨/١).

ونقله عنه الزركشي في «النكت على مقدمة ابن الصلاح»[١] بهذه الصُّورة: قد تنازع الحافظان أبو العلاء الهمذاني وأبو الفرج ابن الجوزي في «مسند الإمام أحمد» هل فيه أحاديث موضوعة، فأنكر الحافظ أبو العلاء ذلك وأثبته أبو الفرج.

وفصل الخطاب: أنَّ أحمدَ لم يرو في «مسنده» عن الكذَّابين المتعمدّين للوضع؛ بل لم يرو فيه عن الدُّعاة إلى البدع بدع الكلام والرأي ونحو ذلك، وهذه طريقة أصحاب السُّنن، فإنه ترك أحاديث جماعة مثل: كثير بن عوف المزنيّ، روى لهم أبو داود وغيره.

لكن يوجد فيه ما يوجد في هذه الكتب من أحاديث رواها من غلط فيها؛ لسوء حفظه، لا لتعمده الكذب.

فإن أريد بالموضوع: ما تعمَّد صاحبه الكذب، فأحمد لا يعتمد رواية هؤلاء في «مسنده»، وإن أريد بالموضوع ما قد يستدلّ على بطلانه بدليل منفصل، فمثل هذا يقع في عامة الكتب، فإن الثقات الكبار قد يغلطون في أشيا، انتهى .

وقد وافقه الحافظ ابن حجر على هذا التقرير، وقال في «النكت على ابن الصلاح»[٢]: وقد رُوّينا عن العلامة تقي الدين ابن تيمية، قال: ليس في «المسند» عن الكذّابين المتعمّدين شيءٌ؛ بل ليس فيه من الدعاة إلى البدع شيء، فإن أريد بالموضوع ما يتعمّد صاحبه الكذب، فأحمد لا يعتمد رواية هؤلاء في «مسنده» ومتى وقع منه شيء فيه ذهولا، أمر بالضرب عليه حال القراءة، وإن أريد بالموضوع: ما يستدل على بطلانه بدليل منفصل، فيجوز، والله أعلم.

---

(١) (١/ ٣٦٠).
(٢) (١/ ٤٧٣).

قلت [ابن حجر]: وما حرَّرنا من الكلام على الأحاديث المتقدّمة يؤيِّد صحة هذا التفصيل ولله الحمد، وقد تحرَّر من مجموع ما ذكر أن «المسند» مشتمل على أنواع الحديث، لكنه مع مزيد انتقاء وتحرير، بالنسبة إلى غيره من الكتب التي لم يلتزم الصحة في جميعها، والله أعلم.

وقال العلامة المعلمي في مقدمة: «الفوائد المجموعة»: قد تتوفر الأدلة على البطلان، مع أنَّ الرَّاوي الذي يصرّح الناقد بإعلال حديثه، لم يتهم بتعمد الكذب؛ بل قد يكون صدوقًا فاضلًا، لكن يرى الناقد أنه غلط أو أدخل عليه حديث.



عاشرًا: نماذج من عناية الأمة بالأصول السّتة

تبوأت هذه الأصولُ السِّتةُ مكانةً رفيعةً عند الأمة الإسلامية، فهي عمدةُ الإسلام ودَواوينه العِظَام.

وتكاد تنفرد هذه «الأصول السِّتة» بأكبر وأكثر الأعمال العلمية التي قدَّمتها الأمة لخدمة التراث الإسلامي، من بين سائر الأعمال التي صنَّفها أعلام الأمة.

والدَّلائل الشَّاهدة على هذا كثيرة ومتنوعة، سأذكر هنا جملًا من هذه الدلائل يستدلّ بها على ما وراءها:

أولاً: وَفرَة النسخة الخطية للأصول السّتة وإتقانها

جاوزت النسخ الخطية التي وصلنا خبرها لهذه «الأصول السِّتة»، نحو (٥٠٠٠) نسخة خطية.

وبلغ عدد نسخ «صحيح البخاريّ» وحده (٢٣٢٧) متفرقة في خزائن التراث في العالم كما في «الفهرس الشامل»[١]، هذا ما وصلنا خبره.

أمَّا ما لم يصلنا خبره ضمن الخزائن التي لم تفهرس، أو ما تقطع واندثر عبر العصور إثر النكبات التي حلَّت بالأمة، فهو أضعاف أضعاف هذا العدد.

حكى الحافظ ابن كثير ما وجد في خزائن القاهرة فقط بعد سقوط الدولة العبيدية على يد السلطان صلاح الدين (سنة ٥٦٧هـ)، قال:

ووجد خزانة كتب ليس في مدائن الإسلام لها نظير، تشتمل على ألفي ألف مجلد... ومن عجائب ذلك أنَّه كان بها ألف ومائتان وعشرون نسخة من

---

(١) (١/٤٩٣ - ٥٦٥).

تاريخ الطبري[١].

أقول: فإذا وجد من «تاريخ الطبريّ» (١٢٢٠) نسخة في حاضرة واحدة من حواضر الإسلام، فما ظنُّك بنسخ «صحيح البخاريِّ» في الحواضر والبلدان الإسلامية.

وما زال العلماء على مرِّ العصور يعتنون بإتقان نسخهم من هذه الأصول، ويضبطونها ويحرِّرونها، ومن النَّماذج على ذلك في ضبط نسخ «صحيح البخاريّ»:

قال الحافظ ابن حجر في تحقيق أحد ألفاظ «صحيح البخاريّ»: وقد دلَّ كلام الصَّغاني في **نسخته التي أتقنها وحرَّرها** وهو من أئمة اللغة، خلوَّ كلام البخاري عن هذه اللفظة[٢].

وقال: وكذا ضبطها [الصغاني] في نسخته التي ذكر أنَّه قابلها على نسخة الفربريّ[٣].

وقال: وقعت هذه المتابعةُ عند الأكثر من رواية الفربريّ هنا وعند النسفيّ عقب طريق: وهيب، عن أيوب، وهو الصوابُ، **وأصلحها ابن عساكر في نسخته** كذلك[٤].

قال الحافظ ابن حجر: وعلى ذلك شرح ابن التين كأنه وقع كذلك في نسخته، ولم أرَهُ في شيءٍ من النُّسخ[٥].

وقال: وقد ألحق الدِّمياطيُّ في نسخته في حديث الباب ذكر عليٍّ، وليس

(١) «البداية و النهاية» (١٦/ ٤٤٥).
(٢) «فتح الباري» (٣/ ٥١٥).
(٣) «فتح الباري» (٢/ ١٠٩).
(٤) «فتح الباري» (٤/ ٢٦٢).
(٥) «فتح الباري» (٥/ ٢٠١).

بجيد؛ لأنه ساقط من رواية الفربريّ التي عليها مدار روايته[١].

وقال: وأورده بن عساكر في ترجمة: «عبد الله بن عمر، عن أبي هريرة» وهو وهم، نبَّه عليه المزيُّ، وكأنه وقع في نسخته تصحيف «بن عبد الله»، فصارت «عن عبد الله بن عمر»[٢].



(١) «فتح الباري» «٩/ ٥٣».
(٢) «فتح الباري» (١٠/ ٢٦١).

ثانيا: «روايات الكتب السّتة، ومجالس سماعها»

- روايات الكتب السِّتة:

سلك أهل الحديث طرقًا مضبوطةً متقنةً في تحمّل السُّنة وأدائها، وقصدوا بذلك مزيد العناية بضبط ألفاظ الأحاديث النبوية، وحفظها من التَّصحيف والتَّحريف.

وهذه الكتب السِّتة رواها عن أصحابها: الجمُّ الغفيرُ، والعدد الكثير، وإذا طالعنا «صحيح البخاريِّ» وحده، رأينا مصداقَ ذلك.

يقول محمد بن يوسف الفربريّ وهو أشهر رواة «الصحيح» واصفًا مجلس السّماع الذي كان يعقده: سمع كتاب «الصحيح» لمحمد بن إسماعيل تسعون ألف رجل، فما بقي أحد يرويه غيري(١).

فإي عناية بعد ذلك أن يتلقى هذا الكتابُ عن مؤلِّفه سماعًا هذا العدد الهائل، وأمَّا قول الفربريّ: فما بقي أحد يرويه غيري، يقصد أنَّه تأخرت وفاته حتى تفرَّد بروايته، فقد توفي سنة (٣٢٠هـ)، وقد قارب التِّسعين.

وقد بقي الفربريُّ بعد وفاة الإمام البخاريِّ (٦٤) عامًا، يروي «صحيح البخاريِّ»، و كان مقصد رحلة أهل الحديث في سماع البخاريّ.

والفِرَبْرِيُّ: - بكسر الفاء وفتحها، نسبة إلى قرية «فربر» من قُرى «بخارا».

قال الحافظ الذهبيُّ: وأما «جامعه الصحيح» فأجل كتب الإسلام وأفضلها، بعد كتاب الله تعالى.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٣٩٨) في ترجمة البخاري أقرَّها، ثمَّ ذكرها الذهبي في (١٥/ ١٢) في ترجمة الفربريّ، وقال: ويروى - ولم يصح - أنَّ الفربري قال: سمع «الصحيح» من البخاري تسعون ألف رجل، ما بقي أحدٌ يرويه غيري.
وذكرها الحافظ ابن حجر في «الهدى» (ص/ ٤٩١) الحكاية في سياق كلامه عن روايات البخاريّ، ولم يتعقبها.

وهو أعلى شيء في وقتنا إسنادًا للناس، ومن ثلاثين سنة يفرحون بعُلوِّ سماعه، فكيف اليوم؟ فلو رحل الشخص لسَماعه من مسيرة ألف فرسخ؛ لما ضاعت رحلته، وأنا أدري أنَّ طائفةً من الكبار يستقلّون عقلي في هذا القول، ولكن:

ما يعرف الشوق إلا من يكابده ... ولا الصبابة إلا من يعاينها

ومن جهل شيئًا عاداه، ولا قوة إلا بالله[1].

- **مجالسُ سَمَاعِها:**

منذ صنَّف هؤلاء الحفاظ هذه الأصول السِّتة، والأمَّة تتناقلها جيلًا بعد جيل عبر طرق التَّحمل، ينقلونها لمن بعدهم عبر مجالس السماع المحفوفة بالضبط والإتقان للأداء والتحمل لأحاديث الكتب السِّتة وألفاظها ورواياتها، ثمَّ تلاميذهم يؤدّونها لمن بعدهم كذلك، وهكذا.

وأرفع هذه الطُّرق: طريقة السَّماع، وكذا العرض.

فالسَّماع: أن يقرأ الشيخُ والطالبُ يسمعُ، سواءً حدَّث الشيخ من حفظه أو من كتابه.

والعَرْض: أن يقرأ الطالبُ والشَّيخُ يسمعُ، سواء قرأ الطالبُ أو قرأ غيره وهو يسمع، وسواء كان الشيخُ يحفظ أو ينظر في كتابه.

ومن النَّماذج على عناية العُلَماء بضبط وتحرير ألفاظ أحاديث «صحيح البخاريِّ» أثناء القراءة والسَّماع هذا المثال في حديث: «الذي يشرب في آنية الفضة..»[2].

---

(١) «تاريخ الإسلام» (١٩/ ٢٤٢).

(٢) «فتح الباري» (١٠/ ٩٧).

قال الحافظ ابن حجر:

قوله: «**إنما يُجَرجِر**» بضم التحتانية وفتح الجيم وسكون الراء، ثم جيم مكسورة، ثم راء من: الجرجرة.

قال النوويُّ: اتَّفقوا على كسر الجيم الثانية من «يجرجر».

وتُعُقِّب بأن الموفق ابن حمزة في كلامه على المذهب حكى فتحها.وكذا جوَّزه ابن مالك في «شواهد التوضيح» نعم؛ ردَّ ذلك ابن أبي الفتح تلميذه، فقال في جزء جمعه في الكلام على هذا المتن: لقد كثر بحثي على أن أرى أحدًا رواه مبنيًا للمفعول، فلم أجده عند أحد من حفَّاظ الحديث، وإنما سمعناه من الفقهاء الذين ليست لهم عناية بالرِّواية.

وسألت أبا الحسين اليونينيَّ، فقال: ما قرأتُه على والدي ولا على شيخنا المنذريّ إلا مبنيًا للفاعل. قال: ويبعد اتفاق الحفاظ قديمًا وحديثًا على ترك رواية ثابتة، قال: وأيضًا فإسناده إلى الفاعل هو الأصلُ، وإسناده إلى المفعول فرعٌ، فلا يصار إليه بغير حاجة.

ومن طالع مثل كتاب «فهرس الفهارس» للكتَّاني عرف مقدار العناية الفائقة بتحمل هذه الأصول وأدائها، وعقد مجالس السَّماع لقراءتها وسماعها، حتَّى في العصور المتأخرة التي خبت فيه جذوة العلم، ومن النماذج على ذلك:

- **المحدِّثُ أبو عبد الله محمد ابن الشيخ أبي بكر الدّلائي، مولده سنة (٩٦٧هـ).**

قال الكتانيُّ: لم يألُ جهدًا في التَّصحيح والتَّرجيح مع الحفظ والضبط والاتقان، بحيث تُصَحَّح نسخ الكتب السِّتة من فيه ولا سيما «الصحيحين»، كان يختم «صحيح البخاريّ» كلّ سنة، وكان يحضر مجلسه جمعٌ كثيرٌ من الأعلام[1].

---

(١) «فهرس الفهارس» (١/ ١٩٧).

- العالم المُسْنِد عبدالله بن سالم البصريُّ (ت١١٣٤هـ)

قال الكتَّاني: المترجم تفرَّد في مكَّة بإقراء جميع «الكتب السِّتة»، فكثرت النُّسخ بإقرائه، وانتشرت بأيدي الناس بكتابتهم واستكتابه لها، ومن مناقبه تصحيحه للكتب السِّتة، حتَّى صارت نسخته يرجع إليها من جميع الأقطار.

قال: ومن أعظمها «صحيح البخاريّ» الَّذي وجد فيه ما في اليونينية وزيادة، أخذ في تصحيحه وكتابته نحوًا من عشرين سنة[(١)].

- المحدث المعمَّر أبو عبد الله محمد التَّاودي بن الطالب ابن عليّ (ت١٢٠٩هـ)

قال الكتانيُّ: ومن دؤوبه أنَّه ثابر على إقراء «صحيح البخاريِّ» حتى جاوزت ختماته حدّ الأربعين فلم يكن يدعه، لا سيما في شهر الصّيام، من البدء إلى التمام، يفتتحه أول يوم منه ويختمه آخره. وأقرأ أيضًا «صحيح مسلم» كثيرًا؛ لكنه لم يكن له غالبًا بهجير، وله عليه تعليق، وأقرأ أيضًا «سنن أبي داوود»، وأقرأ بقية الكتب السِّتة[(٢)].

- محدِّث الحِجَاز ومُسْنِده محمد عابد بن أحمد السنديّ (ت١٢٥٧هـ)

قال الكتانيُّ: كان مدّة مقامه بالمدينة مثابرًا على إقراء كتب السنّة، حتَّى إنَّه كان يختم «الكتب السِّتة» في ستة أشهر.

ونقل عن الكتانيِّ أنَّ بعض المحدِّثين سمع على شيخ عابد الكتب السِّتة في شهر وأخذها عنه درايةً في ستة أشهر[(٣)].

---

(١) «فهرس الفهارس» (١/ ٣٩٦).
(٢) «فهرس الفهارس» (١/ ٢٥٧).
(٣) «فهرس الفهارس» (٢/ ٧٢٢).

قال الكتانيُّ: وخلَّف مكتبةً نفيسةً أوقفها في «المدينة المنورة» اشتملت على نفائس، وأصول عتيقة، عليها سماعات أعلام الحفاظ، ومن أهمها وأغربها وأنفسها سفر واحد اشتمل على «الموطأ» و«الكتب الستة»، و«علوم الحديث» لابن الصلاح مقروءة مهمَّشة بخطٍ واضحٍ، وهو سفرٌ لا نظير له فيما رأيتُ من عجائب ونوادر الآثار العلمية على كثرتها في أطراف الدنيا[١].

أقولُ: ما تقدم طرف من العناية الفائقة «بالكتب السِّتة» في العصور المتأخرة التي خبت فيها جذوة العلم، يستدل به على مقدار العناية بها في العصور المتقدمة في أوج ازدهار العلم وبهجته.

ثالثًا: «الأعمال العلمية على الكتب السِّتة»

من الشَّواهد الظاهرة، والدلائل الباهرة على عناية الأمة بهذه الأصول السِّتة، هو كثرة الأعمال العلمية عليها وتنوعها، بحيث يتعذر على الباحث المختص تتبعها وإحصاؤها وحصرها، وإليك جملة من أنواع الأعمال العلمية عليها:

«الشروح»، و«الحواشي»، و«التعليقات»، و«المختصرات»، و«المستدركات»، و«المستخرجات»، و«الأطراف»، و«الزوائد»، و«ثلاثياتها» و «رباعياتها»، و«الجمع بينها، والمتفق عليه»، و«بيان المشكل وضبطه»، و«بيان المهمل»، و«بيان الغريب»، و«مبهمات الإسناد والمتن»، و«مشايخهم»، و«رجال أسانيدهم»، و«عدد أحاديثهم»، و«مناهجهم وشروطهم»، و«علوم الحديث فيها»، و«مراتب أحاديث ودرجاتها»، و«المعلقات»، و«الموقوفات»، و«المعلة في السنن»، و«فقههم في تراجم الأبواب»، و«ما سكتوا عنه»، و«الأختام»، و«رواة كتبهم»، و«نسخها الخطية»، و«طبعتها»، و«وتراجم أصحابها»، و«الدفاع عنها»، وغير ذلك من الأعمال.

وكلُّ نوعٍ من هذه الأنواع يشتمل على عشرات المصنفات، وسأورد هنا نماذج من عناية أعلام الأمة بهذه الأصول السِّتة.

(١) «فهرس الفهارس» (٢/ ٧٢٢).

«أعمال الحافظ ابن حجر على صحيح البخاري»[١]

هذه مجموعة أعمال الحافظ ابن حجر على «صحيح البخاري»، وقد ذكرها الحافظ السخاوي في كتابه «الجواهر والدرر» ووصف بعضها، وذكرتها هنا مع وصفها للحافظ السخاوي.

١- «شرح صحيح البخاري الكبير» قال السخاوي: شرع في شرحٍ أطال فيه النَّفَس، وكتب منه قطعةً تكون قدر مجلد، ثم خشي الفُتور عن تكميله على تلك الصفة، فابتدأ في شرح متوسط، وهو «فتح الباري».

٢- «فتح الباري» وهو شرح متوسط، وهو المعروف اليوم.

قال السَّخاويُّ: وهو أجلُّ تصانيفه مطلقًا، وأنفعها للطالب مغربًا ومشرقًا، وأجلّها قدرًا، وأشهرُها ذكرًا.

٣- «شرح مختصر على البخاري».

قال السيوطي في «نظم العقيان»[٢]: ومن تصانيفه «فتح الباري شرح البخاريّ»، ومقدمته تسمى: «هُدَى الساري»، وشرح آخر أكبر منه، وآخر ملخَّص منه لم يتما.

٤- «هُدَى الساري» قال السَّخاويُّ: تشتمل على جميع مقاصد الشرح سوى الاستنباط.

٥- «النكت على صحيح البخاري» وهو مطبوع.

٦- «النكت على شرح الزركشي صحيح البخاري» وهو مطبوع أيضًا.

٧- «الملتقط من التلقيح في شرح الجامع الصحيح، للبرهان الحلبي» التقطه بحلب في سنة ست وثلاثين.

---

(١) «الجواهر والدرر» للحافظ السخاوي (٢/ ٦٦٠).

(٢) (ص/٤٦).

٨- «**تحرير التفسير من صحيح البخاري**» قال السَّخاويُّ: على ترتيب السُّوَر منسوبًا لمن نقل عنه، وسمَّاه ابن العماد بـ«تجريد التفسير»[(١)].

٩- «**ثلاثيات البخاريّ**» ذكره الكتانيُّ وغيره.

١٠- «**تغليق التعليق**» قال السَّخاويُّ: يشتمل على وصل التعاليق [المرفوعة والآثار] الموقوفة والمقطوعة الواقعة في «صحيح البخاريّ».. وله به فخر كبير، لكونه لم يُسْبق إلى جمعه في تأليف، وقف عليه كبارُ مشايخه كما أسلفتُه، وشهدوا بأنَّه لم يُسبق إلى وضع مثله.

١١- «**التَّشويق باختصار تغليق التعليق**» قال السَّخاويُّ: مختصره المسمَّى بالتشويق إلى وصل المهم من التعليق.

١٢- «**التوفيق لوصل المهم من التعليق**» قال السَّخاويُّ: اقتصر في هذا على الأحاديث التي لم يُوصِل البخاري أسانيدها في مكان آخر من «جامعه».

١٣- «**المهمل من شيوخ البخاري**».

١٤- «**هداية السَّاري لسيرة الإمام البخاريّ**»، صنَّفها قديمًا في سنة خمس وثمانمائة، وهو مطبوع.

١٥- «**عوالي البخاريِّ**» وهي ما أخرجه عن شيخ يكون بين أحد الأئمة السِّتة وبينه واسطة، سمّاها: «**بغية الداري بأبدال البخاريّ**».

١٦- «**أطراف الصحيحين**» قال السَّخاويُّ: على الأبواب مع المسانيد، عجيب الوضع.

١٧- «**تقريب الغريب الواقع في البخاريّ**» قال السَّخاويُّ: اختصره من القرطبي مع الزيادة عليه والفوائد المهمة.

١٨- «**فوائد الاحتفال في بيان أحوال الرجال المذكورين في «البخاري»**

---

(١) «شذرات الذهب» (٩/ ٣٩٧).

زيادة على ما في «تهذيب الكمال» قال السَّخاويُّ: مجلد ضخم مسوّدة، وسماه أيضًا: «الإعلام بمن ذكر في البخاري من الأعلام».

١٩- «انتقاض الاعتراض» ردَّ فيه على البدر العيني فيما تعقَّب عليه في شرحه، وهو مطبوع في مجلدين.

٢٠- «الاستنصار على الطاعن المعثار» صورة فُتيا عمَّا وقع في خطبة شرح البخاريّ للعيني.

٢١- «عوالي المستخرج على البخاريّ» لأبي نعيم.

٢٢- «عوالي المستخرج على البخاري» للإسماعيليّ.

وله أيضاً:

«أطراف الصحيحين»، و«تلخيص الجمع بين الصحيحين»، و«الجمع بين الصحيحين»، ذكرتها مع الأعمال على «الصَّحيحين» وستأتي.

فهذه جهود عالم واحد من مئات الأعلام الذين اعتنوا بهذه الأصول، وهذه الأعمال على كتاب واحد.

بعد هذا النموذج يقال: فليسكن قلبك أيها السنيّ ولتطمئن نفسك.



«أعمال الحافظ ابن الملقن في شرح الكتب السِّتة»

١- «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» وهو مطبوع في (٣٦) مجلدًا.

٢- «شرح زوائد صحيح مسلم على البخاري».

٣- «شرح زوائد أبي داود على الصحيحين».

٤- «شرح زوائد الترمذي على الثلاثة السابقة» وهو مطبوع.

٥- «شرح زوائد النسائي على الأربعة السابقة».

٦- «شرح زوائد ابن ماجه على ما سبق».

«أعمال الحافظ السخاوي في ختوم الكتب السِّتة»

«**الختم**» نوع من التصنيف يدون فيه العالم معالم من منهج أحد الكتب وشيء من سيرة مؤلفه، عقب ختمه مطالعته.

وكتب «**الختوم**» تُعَدُّ اللبنةُ الأولى في التصنيف في «**مناهج المحدثين**» استقلالًا.

١- «عمدة القارئ في ختم الصحيح الجامع».

٢- «غنية المحتاج في ختم مسلم بن الحجاج».

٣- «بذل المجهود في ختم أبي داود».

٤- «اللفظ النافع في ختم كتاب الترمذي الجامع».

٥- «القول المعتبر في ختم النسائي رواية ابن الأحمر».

٦- «عجالة الضرورة والحاجة في ختم ابن ماجه».

«أعمال الحافظ السيوطي في شرح الكتب السِّتة»

١- «التوشيح شرح الجامع الصحيح».

٢- «الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج».

٣- «مرقاة الصعود على أبي داود».

٤- «قوت المغتذي على جامع الترمذيّ».

٥- «زهر الربى على المجتبى».

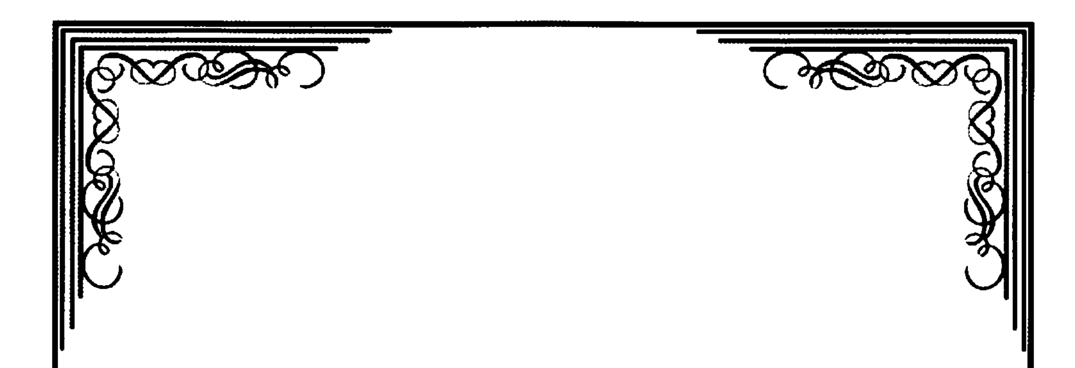
٦- «مصباح الزجاجة على ابن ماجه».

ولم يقع شرح الكتب السّتة بشرح مستقل لكل كتاب قبل الحافظ السيوطي، وجميع هذه الكتب مطبوعة.

وما تقدّم إنّما هو إشارة إلى الدلائل الباهرات في مكانة الكتب الستة، وعناية الأمة بها.

وهذا أوان الشروع في المقصود.



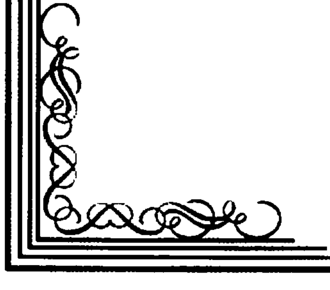
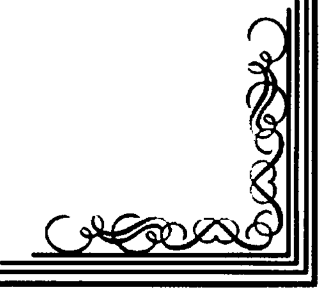


(١)

الإمام البخاري وكتابه

«الجامع الصحيح»

«١٩٤- ٢٥٦هـ»

الفصل الأول

التعريف بالإمام البخاريّ

- اسمه و نسبه.
- مولده و نشأته.
- رحلاته العلمية
- أشهر مشايخه.
- أشهر تلاميذه.
- زهده وورعه و عبادته.
- بيان قوة حفظه وسعته.
- معرفته بالحديث وعلله واجتهاده في العلم.
- منزلته في الفقه.
- ثناء الناس عليه.
- محن الإمام البخاريّ.
- مؤلفاته.
- وفاته رحمه الله.

الفصل الأول: التعريف بالإمام البخاريّ[1]

❖ اسمه ونسبه:

هو الإمام الحافظ شيخ الإسلام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم ابن المغيرة بن الأحنف «بزركر»[2] الجعفيُّ البخاريُّ.

وأمَّا «بزركر» وهي لفظة بخارية، معناها الزراع، أي: الفلاح.

---

(١) ترجمته في: «تاريخ بغداد» (٢/ ٧)، و«صفة الصفوة» (٤/ ١٦٨)، و «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٣٩١)، و«تهذيب التهذيب» (٩/ ٤١)، و«تهذيب الكمال» (٢٤/ ٤٣٠)، و«طبقات الشافعية» للسبكي (٢/ ٢٢١)، و«المقصد الأرشد في ذكر أصحاب أحمد» (٢/ ٣٧٥)، و«مقدمة فتح الباري»، ولمحمد جمال الدين القاسمي «حياة البخاري»،
طول الذهبي في ترجمته في «السير» في نحو ٨٠ صفحة، وفي المقابل مجموع تراجم سائر أصحاب الكتب السِّتة في نحو ٦٠ صفحة: مسلم (٢٣) - أبوداود (١٨) - الترمذي (٧)- ابن ماجه (٤) - النسائي (١٠).
وأعمال العلماء على صحيح البخاري وحده تفوق أعمالهم على مجموع سائر السِّتة.
ومن أفضل التراجم للإمام البخاري: ترجمة الحافظ ابن حجر له في «هُدَى الساري» حيث ترجم له ترجمة فائقة جمع فيها وأبدع، شرح فيها: سيرته وشمائله وزهده وفضله وتقدمه ومحنته، يتأكد الوقوف عليها ومطالعتها.
وقد لخصت هذه الترجمة من كتاب «هُدَى الساري»، مع زيادات يسيرة من غيره.
ولو تصدى عارف للاعتناء بها وإفرادها بالنشر مبوبة مرتبة لحصل بذلك خير كثير.

(٢) اشتهر في المصادر وبين الباحثين لـ«بردزبة»، وصوابه كما هو أثبتناه: «بزركر» قد حقّق ذلك وأفاده الشيخ الفاضل نظر محمد الفاريابي - نفع الله به - في بحث له عن: «عناية الإمام أبي سعد السمعاني بالجامع الصحيح للبخاري»، وهو مطبوع.

أسلم المغيرة على يد اليَمَان الجُعْفيّ والي «بخارا» فنسب إليه نسبة ولاء عملًا بمذهب من يرى أنَّ من أسلم على يده شخص كان ولاؤه له، وإنما قيل له: «الجعفيُّ» لذلك.

❖ مولده و نشأته:

نشأ الإمام البخاريُّ يتيمًا في بيت ديانةٍ وورعٍ، قال والده إسماعيل عند موته: لا أعلم في مالي درهمًا حرامًا ولا درهمًا شبهة.

وقد أنبت هذا الورع - بفضل الله- هذه الدوحة العظيمة المباركة التي أظلت المسلمين بأصح كتاب بعد كتاب الله.

ولد البخاريُّ يوم الجمعة بعد الصلاة لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة بـ «بخارا».

وجدُّه إبراهيم بن المغيرة لم يوقف على شيء من أخباره.

وأما والده إسماعيل بن إبراهيم: فقد طلب العلم.

قال البخاري في «التاريخ الكبير»: إسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة الجعفيّ أبو الحسن: رأى حماد بن زيد، صافح ابن المبارك بكلتا يديه وسمع مالكًا.

ومات والده إسماعيل ومحمد صغيرٌ، فنشأ في حجر أمه، ثم حج مع أمه وأخيه أحمد، وكان أسنّ منه، فأقام هو بمكة مجاورًا يطلب العلم، ورجع أخوه أحمد إلى «بخارا» فمات.

قال أبو جعفر محمد بن أبي حاتِم البخاري ورَّاق أبي عبد الله في كتاب «شمائل البخاري»: ذهبت عينا محمد بن إسماعيل في صغره، فرأت والدته في المنام إبراهيم الخليل - عليه السلام - فقال لها: يا هذه، قد ردَّ الله على ابنك بصره لكثرة بكائك، أو كثرة دعائك - شكّ البلخي -، فأصبحنا وقد رد الله عليه بصره.

وقال محمد بن أبي حاتِم: قلت لأبي عبد الله: كيف كان بدء أمرِك؟.

قال: ألهمتُ حفظ الحديث وأنا في الكُتَّاب.

فقلتُ: كم كان سنك؟ فقال: عشر سنين، أو أقلّ، ثم خرجت من الكُتَّاب بعد العشر، فجعلتُ أختلف إلى الداخليّ وغيره، فقال يومًا فيما كان يقرأ للناس: «سفيان، عن أبي الزبير، عن إبراهيم»، فقلتُ له: إن أبا الزبير لم يرو عن إبراهيم.

فانتهرني، فقلتُ له: ارجع إلى الأصل، فدخل فنظر فيه، ثم خرج، فقال لي: كيف هو يا غلام؟.

قلت: هو الزبير بن عدي، عن إبراهيم، فأخذ القلم مني، وأحكم كتابه، وقال: صدقتَ. فقيل للبخاريِّ: ابن كم كنتَ حين رددت عليه؟

قال: ابن إحدى عشرة سنة.

❖ نتاج الورع:

١- «والد البخاري» يقول: لا أعلم في مالي درهمًا حرامًا ولا درهمًا شبهة، فأنتج: «الإمامَ البخاريَّ».

٢- «البخاري» يقولُ: ما اغتبت أحدًا منذ علمتُ أنَّ الغيبةَ حرامٌ، فأنتج: «أصحّ كتاب بعد كتاب الله».

❖ رحلاته العلمية:

قام برحلة طويلة سنة (٢١٠هـ)، و كان عمره (١٦) سنة، استمرت أكثر من عشرة أعوام، وأقام بالحجاز ستة أعوام، وأخذ عن كبار مشايخه في هذه الرحلة.

قال البخاريُّ: لما طعنتُ في ست عشرة سنة، كنتُ قد حفظتُ كتبَ ابن المبارك ووكيع، وعرفتُ كلام هؤلاء، ثم خرجتُ مع أمي وأخي أحمد إلى

مكة، فلما حججتُ رجع أخي بها، وتخلَّفتُ في طلب الحديث.

قال: فلما طعنتُ في ثمان عشرة، جعلتُ أصنِّف قضايا الصَّحابة والتَّابعين وأقاويلهم.

وقال: دخلتُ على الحميديِّ وأنا ابن ثمان عشرة سنة، وبينه وبين آخر اختلاف في حديثٍ، فلما بصر بي الحميديُّ، قال: قد جاء من يفصل بيننا، فعرضا عليَّ، فقضيت للحميديِّ على من يخالفه.

قال الحافظ ابن حجر: فكان أول رحلته على هذا سنة عشر ومئتين، ولو رحل أول ما طلب لأدرك ما أدركته أقرانه من طبقة عالية ما أدركها، وإن كان أدرك ما قاربها كيزيد بن هارون وأبي داود الطيالسيِّ.

وقد أدرك عبد الرزاق، وأراد أن يرحل إليه وكان يمكنه ذلك، فقيل له: إنه مات، فتأخر عن التوجه إلى اليمن، ثمَّ تبيَّن أنَّ عبد الرزاق كان حيًّا، فصار يروي عنه بواسطة.

قال البخاريُّ: دخلتُ إلى الشام ومصر والجزيرة مرَّتين، وإلى البصرة أربع مراتٍ، وأقمتُ بالحجاز ستة أعوام، ولا أحصي كم دخلتُ إلى الكوفة وبغداد مع المحدِّثين.

قال البخاريُّ: لقيتُ أكثر من ألف رجل من أهل الحجاز والعراق والشام ومصر، لقيتهم كرات، أهل الشام ومصر والجزيرة مرَّتين، وأهل البصرة أربع مراتٍ، وبالحجاز ستة أعوام، ولا أحصي كم دخلت الكوفة وبغداد.

ثمَّ قال: فما رأيتُ واحدًا منهم يختلف في هذه الأشياء أن الدين: قول وعمل، وأن القرآن كلام الله.

وقال: أقمتُ بالمدينة بعد أن حججتُ سنة حردًا أكتب الحديث.

وقال: وأقمتُ بالبصرة خمس سنين معي كتبي أصنِّف وأحجُّ وأرجع من مكة إلى البصرة.

❖ أشهر مشايخه:

قال البخاريُّ: كتبتُ عن ألف وثمانين نفسًا ليس فيهم إلا صاحب حديث، وقال أيضًا: لم أكتب إلا عمَّن قال: الإيمان قول وعمل.

قال ورَّاقه محمد بن أبي حاتِم: سمعتُه يقول: دخلتُ بلخ، فسألوني أن أملي عليهم لكل من كتبت عنه حديثًا، فأمليتُ ألف حديث لألف رجل ممن كتبتُ عنهم.

قال أبو بكر الأعين: كتبنا عن البخاريِّ على باب محمد بن يوسف الفريابيِّ، وما في وجهه شعرةٌ. فقلنا: ابن كم أنتَ؟ قال: ابن سبع عشرة سنة.

وقد قسم الحافظ ابن حجر طبقات شيوخ البخاريِّ إلى خمس طبقات[1]:

١- **الأولى: من حدَّثه عن التابعين**، مثل: محمد بن عبد الله الأنصاريِّ حدَّثه عن: حميد، ومثل: مكيّ بن إبراهيم حدَّثه عن: يزيد بن أبي عبيد، ومثل: أبي عاصم النَّبيل حدَّثه عن: يزيد بن أبي عبيد أيضًا، ومثل: عبيد الله بن موسى حدَّثه عن: إسماعيل بن أبي خالد.

٢- **الثانية: من كان في عصر هؤلاء**؛ لكن لم يسمع من ثقات التابعين، كآدم بن أبي إياس، وأبي مسهر عبد الأعلى بن مسهر، وسعيد بن أبي مريم، وأيوب بن سليمان بن بلال.

٣- **الثالثة: هي الوسطى من مشايخه**، وهم: من لم يلق التابعين؛ بل أخذ عن كبار تبع الأتباع، كسليمان بن حرب، وقتيبة بن سعيد، ونُعيم بن حماد، وعليّ بن المديني، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وهذه الطبقة قد شاركه مسلمٌ في الأخذ عنهم.

٤-**الرابعة: رفقاؤه في الطلب** ومن سمع قبله قليلًا، كمحمد بن يحيى

---

(١) سبق الحافظ ابن حجر لهذا التقسيم الحافظ الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٣٩٥).

الذهليّ، وأبي حاتِم الرازيّ، ومحمد بن عبد الرحيم صاعقة، وعبد بن حميد، وإنما يخرج عن هؤلاء ما فاته عن مشايخه أو ما لم يجده عند غيرهم.

٥-**الخامسة: قوم في عداد طلبته في السِّنِّ والإسناد سمع منهم للفائدة**، كعبد الله بن حماد الآمليّ، وعبد الله بن أبي العاص الخوارزميّ، وحسين بن محمد القبانيّ وغيرهم، وقد روى عنهم أشياء يسيرة.

قال محمد بن أبي حاتِم: سمعت البخاريَّ يقول: دخلتُ بغداد آخر ثمان مراتٍ، في كلٍّ ذلك أجالس أحمد بن حنبل، فقال لي في آخر ما ودعته: يا أبا عبد الله، تدع العلم والناس، وتصير إلى خراسان! قال: فأنا الآن أذكر قوله[١].

❖ أشهر تلاميذه:

أبو عيسى الترمذيُّ، وأبو حاتِم، وإبراهيم بن إسحاق الحربيّ، وأبو بكر بن أبي الدنيا، وأبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم، وصالح بن محمد جَزرة، ومحمد بن عبد الله الحضرميّ مطين، وإبراهيم بن معقل النسفيّ، وعبد الله بن ناجية، وأبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، وعمر بن محمد بن بجير، وأبو قريش محمد بن جمعة، ويحيى بن محمد بن صاعد، ومحمد بن يوسف الفربريّ راوي «الصحيح»، ومنصور بن محمد مزبزدة، وأبو بكر بن أبي داود، والحسين والقاسم ابنا المحامليّ، وعبد الله بن محمد بن الأشقر، ومحمد بن سليمان بن فارس، ومحمود بن عنبر النسفيّ، وأممٌ لا يحصون.

وقيل: إنّ النسائيّ روى عنه في الصيام من «سننه»، ولم يصحّ، لكن قد

---

(١) قال ابن حجر في «فتح الباري» (٩/ ١٥٤): وليس للبخاري في هذا الكتاب رواية عن أحمد إلا في هذا الموضع، وأخرج عنه في آخر «المغازيّ» حديثا بواسطة، وكأنه لم يكثر عنه؛ لأنه في رحلته القديمة لقي كثيرًا من مشايخ أحمد، فاستغنى بهم، وفي رحلته الأخيرة كان أحمد قد قطع التحديث، فكان لا يحدث الا نادرًا، فمن ثمَّ أكثر البخاريُّ عن عليّ بن المديني دون أحمد.

حكى النسائيّ في كتاب «الكنى» له أشياء عن عبد الله بن أحمد الخفاف، عن البخاريّ.

وروى عنه: مسلم في غير «صحيحه»[(١)].

❖ **زهده وورعه وعبادته:**

قال البخاريُّ: ما اغتبتُ أحدًا قطُّ منذ علمت أنَّ الغيبة حرامٌ.

وقال: أني لأرجو أن ألقي الله ولا يحاسبني أنِّي اغتبتُ أحدًا.

قال الذهبيُّ: صدق رَحِمَهُ اللهُ، ومن نظر في كلامه في الجرح والتعديل علم ورعه في الكلام في الناس، وإنصافه فيمن يضعفه، فإنه أكثر ما يقول: منكر الحديث، سكتوا عنه، فيه نظر، ونحو هذا. وقلَّ أن يقول: فلان كذاب، أو كان يضع الحديث.

حتى إنه قال: إذا قلتُ: فلان في حديثه نظر، فهو متّهم واهٍ.

وهذا معنى قوله: لا يحاسبني الله أني اغتبت أحدًا.

وهذا هو والله غاية الورع[(٢)].

قال ابن حجر: وللبخاريِّ في كلامه على الرّجال توق زائد وتحرّ بليغ، يظهر لمن تأمل كلامه في الجرح والتعديل، فإن أكثر ما يقول: «سكتوا عنه»، «فيه نظر»، «تركوه» ونحو هذا، وقلَّ أن يقول: «كذاب»، أو: «وضاعٌ»، وإنما يقول: «كذبه فلان»، «رماه فلانٌ» يعني بالكذب[(٣)].

حكى ورّاقه: أنه ورث من أبيه مالًا جليلًا، وكان يعطيه مضاربة، فقطع له غريم خمسة وعشرين ألفًا، فقيل له: استعن بكتاب الوالي. فقال: إن أخذتُ

---

(١) «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٣٩٧).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٤٤١).
(٣) «هدى الساري» (ص/ ٤٨٠).

منهم كتابًا طمعوا، ولن أبيع ديني بدنياي، ثم صالح غريمه على أن يعطيه كل شهر عشرة دراهم، وذهب ذلك المال كله.

وقال: سمعتُه يقول: ما توليتُ شراء شيء قطّ ولا بيعه، كنت آمر إنسانًا فيشتري لي، قيل له: ولِمَ؟ قال: لما فيه من الزيادة والنقصان والتخليط.

وقال عبد الله بن محمد الصيارفيُّ: كنتُ عند محمد بن إسماعيل في منزله فجاءته جاريته، وأرادت دخول المنزل، فعثرت على محبرة بين يديه، فقال لها: كيف تمشين؟ قالت: إذا لم يكن طريق كيف أمشي، فبسط يديه وقال: اذهبي فقد أعتقتك، قيل له: يا أبا عبد الله أغضبتك. قال: فقد أرضيتُ نفسي بما فعلت.

وقال ورَّاق البخاريِّ: رأيتُه استلقى ونحن بـ «فربر» في تصنيف «كتاب التفسير»، وكان أتعب نفسه في ذلك اليوم في التخريج. فقلت له: أني سمعتك تقول: ما أتيتُ شيئًا بغير علم، فما الفائدة في الاستلقاء. قال: أتعبتُ نفسي اليوم وهذا ثغرٌ، خشيت أن يحدث حدث من أمر العدو، فأحببت أن أستريح وآخذ أهبة، فإن غافصنا العدوُّ كان بنا حِراكٌ.

قال: وكان يركب إلى الرَّمي كثيرًا، فما أعلم أني رأيته ما صحبته، أخطأ سهمه الهدف إلا مرتين؛ بل كان يصيب في كل ذلك ولا يسبق.

قال: وركبنا يومًا إلى الرَّمي ونحن بـ «فربر»، فخرجنا إلى الدَّرب الذي يؤدي إلى الفرصة، فجعلنا نرمي، فأصاب سهم أبي عبد الله وتد القنطرة التي على النهر، فانشق الوتدُ، فلما رأى ذلك نزل عن دابته، فأخرج السهم من الوتد، وترك الرَّمي، وقال لنا: ارجعوا، فرجعنا.

فقال لي: يا أبا جعفر! لي إليك حاجةٌ، وهو يتنفس الصعداء. فقلتُ: نعم، قال: تذهب إلى صاحب القنطرة، فتقول: إنا أخللنا بالوتد، فنحب أن تأذن لنا في إقامة بدله أو تأخذ الأجرة، وتجعلنا في حلٍّ مما كان منَّا، وكان

صاحب القنطرة حميد بن الأخضر.

فقال لي: أبلغ أبا عبد الله السلام. وقل له: أنتَ في حلٍّ مما كان منك، فإن جميع ملكي لك الفداء، فأبلغته الرسالة، فتهلَّل وجهه، وأظهر سرورًا كثيرًا، وقرأ ذلك اليوم للغرباء خمسمئة حديث، وتصدَّق بثلاث مئة درهم.

قال: وسمعتُه يقول: لا يكون لي خصم في الآخرة. فقلتُ: إن بعض الناس ينقمون عليك التاريخ يقولون: فيه اغتياب الناس. فقال: إنّما روينا ذلك رواية، ولم نقله من عند أنفسنا، وقد قال النبي ﷺ: «بئس أخو العشيرة».

وقال ورّاقه أيضًا: كنا بـ «فربر» وكان أبو عبد الله يبني رباطًا مما يلي «بخارا»، فاجتمع بشر كثير يعينونه على ذلك، وكان ينقل اللبن، فكنت أقول له: يا أبا عبد الله! إنك تكفى ذلك، فيقول: هذا الذي ينفعني.

قال: وكان ذبح لهم بقرةً، فلما أدركت القدور دعا الناس إلى الطعام.

وقال: وكان قليل الأكل جدًا كثير الإحسان إلى الطلبة، مفرط الكرم.

وكان محمد بن إسماعيل البخاريُّ إذا كان أول ليلة من شهر رمضان يجتمع إليه أصحابه، فيصلي بهم، ويقرأ في كل ركعة عشرين آية، وكذلك إلى أن يختم القرآن.

وكان يقرأ في السحر ما بين النصف إلى الثلث من القرآن، فيختم عند السحر في كل ثلاث ليال، وكان يختم بالنهار في كل يوم ختمة، ويكون ختمه عند الإفطار كل ليلة، ويقول: عند كلِّ ختمةٍ دعوةٌ مستجابةٌ.

وقال محمد بن أبي حاتِم الورَّاق: وكان يصلي في وقت السحر ثلاث عشرة ركعة، ويوتر منها بواحدة.

وأخرج الحاكم في «تاريخه» من شعره قوله:

اغتنم في الفراغ فضل ركوع   فعسى أن يكون موتك بغتة

كم صحيح رأيت من غير سقم ... ذهبت نفسه الصحيحة فلتة

قال ابن حجر: وكان من العجائب أنه هو وقع له ذلك أو قريبًا منه.

وكان كثير من أصحاب البخاريِّ يقولون له: إن بعض الناس يقع فيك، فيقول: ﴿إِنَّ كَيْدَ ٱلشَّيْطَٰنِ كَانَ ضَعِيفًا ﴿٧٦﴾﴾ [النِّساء: ٧٦]: ويتلو أيضًا: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ [فَاطِر: ٤٣].

فقال له عبدالمجيد بن إبراهيم: كيف لا تدعو الله على هؤلاء الذين يظلمونك ويتناولونك ويبهتونك؟ فقال: قال النبي ﷺ: «اصبروا حتى تلقوني على الحوض».

وقال ﷺ: «من دعا على ظالمه، فقد انتصر».

قال الحسين بن محمد السمرقنديُّ: كان محمد بن إسماعيل مخصوصًا بثلاث خصالٍ مع ما كان فيه من الخصال المحمودة: كان قليل الكلام، وكان لا يطمع فيما عند الناس، وكان لا يشتغل بأمور الناس، كلّ شغله كان في العلم.

❖ بيان قوة حفظه وسعته:

قال سليم بن مجاهد: كنتُ عند محمد بن سلّام فقال لي: لو جئتَ قبل لرأيتَ صبيًا يحفظ سبعين ألف حديث.

قال حاشد بن إسماعيل: كان البخاريُّ يختلف معنا إلى مشايخ البصرة، وهو غلامٌ فلا يكتب، حتى أتى على ذلك أيّام، فلمناه بعد ستة عشر يومًا، فقال: قد أكثرتم عليَّ، فاعرضوا عليَّ ما كتبتم، فأخرجناه فزاد على خمسة عشر ألف حديث، فقرأها كلها عن ظهر قلبٍ، حتى جعلنا نحكم كتبنا من حفظه.

ثمَّ قال: أترون أني أختلف هدرًا، وأضيِّع أيامي، فعرفنا أنه لا يتقدّمه أحدٌ.

وقال أبو بكر بن أبي عياش الأعين: كتبنا عن محمد بن إسماعيل وهو أمرد على باب محمد بن يوسف الفريابيّ.

قال ابن حجر: كان موت الفريابيّ سنة اثنتي عشرة ومئتين، وكان سنّ البخاري إذ ذاك نحوًا من ثمانية عشر عامًا أو دونها.

وقال البخاريُّ: تفكّرتُ أصحاب أنس، فحضرني في ساعة ثلاث مئة.

وقال: ما قدمتُ على أحدٍ إلا كان انتفاعه بي أكثر من انتفاعي به.

وقال البخاريُّ: رُبَّ حديث سمعتُه بالبصرة كتبتُه بالشام، وربّ حديث سمعته بالشام كتبتُه بمصر.

قال أبوالأزهر: كان بسمرقند أربع مئة ممن يطلبون الحديث، فاجتمعوا سبعة أيام، وأحبوا مغالطة محمد بن إسماعيل، فأدخلوا إسناد الشام في إسناد العراق، وإسناد اليمن في إسناد الحرمين، فما تعلّقوا منه بسقطة لا في الإسناد، ولا في المتن.

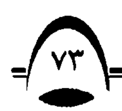
وقال ابن عديّ الحافظ: سمعتُ عدّة مشايخ يحكون: أنَّ محمد بن إسماعيل البخاريَّ قدم «بغداد»، فسمع به أصحاب الحديث، فاجتمعوا وعمدوا إلى مئة حديث، فقلبوا متونها وأسانيدها، وجعلوا متن هذا الإسناد هذا، وإسناد هذا المتن هذا، ودفعوا إلى كل واحد عشرة أحاديث؛ ليلقوها على البخاريِّ في المجلس، فاجتمع الناس، وانتدب أحدهم، فسأل البخاريَّ عن حديث من عشرته، فقال: لا أعرفه.

وسأله عن آخر، فقال: لا أعرفه. وكذلك حتى فرغ من عشرته.

فكان [البلهاء] يلتفتُ بعضهم إلى بعضٍ، ويقولون: الرَّجل فهم.

ومن كان لا يدري قضى على البخاريِّ بالعجز، ثمَّ انتدب آخر، ففعل كما فعل الأول، والبخاريُّ يقول: لا أعرفه.

ثم الثالث وإلى تمام العشرة أنفس، وهو لا يزيدهم على: لا أعرفه.



فلما علم أنهم قد فرغوا، التفت إلى الأول منهم، فقال: أما حديثك الأول فكذا، والثاني كذا، والثالث كذا إلى العشرة، فردَّ كلَّ متن إلى إسناده.

وفعل بالآخرين مثل ذلك، فأقرَّ له الناسُ بالحفظ.

قال ابن حجر: هنا يخضع للبخاريِّ فما العجب من رده الخطأ إلى الصواب، فإنه كان حافظًا؛ بل العجب من حفظه للخطأ على ترتيب ما ألقوه عليه من مرة واحدة.

وعلَّق عليها السخاويُّ فقال: ولا يضر جهالة شيوخ ابن عدي فيها، فإنهم عدد ينجبر به جهالتهم، ثمّ إنّه لا يتعجب من حفظ البخاريِّ لها، وتيقظه لتميز صوابها من خطئها، لأنه في الحفظ بمكان، وإنما يتعجبُ من حفظه لتواليها، كما ألقيت عليه من مرة واحدة[١].

وقال يوسف بن موسى: كنتُ بالبصرة في جامعها، إذ سمعت مناديًا ينادي: يا أهل العلم، قد قدم محمَّد بن إسماعيل البخاريُّ، فقاموا في طلبه، وكنتُ معهم، فرأينا رجلًا شابًا، يصلّي خلف الأسطوانة.

فلمَّا فرغ من الصَّلاة، أحدقوا به، وسألوه أن يعقد لهم مجلس الإملاء، فأجابهم.

فلمَّا كان الغدُ اجتمع قريبٌ من كذا كذا ألف، فجلس للإملاء.

وقال: يا أهلَ البصرة، أنا شابٌّ وقد سألتموني أن أحدِّثكم، وسأحدِّثكم بأحاديث عن أهل بلدكم تستفيدون الكلّ.

قال سليم بن مجاهد: قال لي محمد بن إسماعيل: لا أجئ بحديث عن الصحابة والتابعين، إلا عرفت مولد أكثرهم، ووفاتهم، ومساكنهم، ولستُ أروي حديثًا من حديث الصحابة والتابعين يعني: من الموقوفات، إلا وله أصل

---

(١) «فتح المغيث» (١/ ٣٣٨).

أحفظ ذلك عن كتاب.

وقال عليّ بن الحسين بن عاصم البيكنديّ: قدم علينا محمد بن إسماعيل، فقال له رجل من أصحابنا: سمعت إسحاق ابن راهويه يقول: كأني أنظر إلى سبعين ألف حديث من كتابي.

فقال له محمد بن إسماعيل: أو تعجب من هذا القول، لعل في هذا الزمان من ينظر إلى مئتي ألف من كتابه، وإنما عنى نفسه.

وقال محمد بن حمدويه: سمعتُ البخاريَّ يقولُ: أحفظُ مئة ألف حديثٍ صحيحٍ، وأحفظ مئتي ألف حديث غير صحيحٍ.

قال ورّاقه: سمعتُه يقول: ما نمتُ البارحة حتَّى عددتُ كم أدخلت في تصانيفي من الحديث، فإذا نحو مئتي ألف حديث.

وقال: لو قيل لي: تمنَّ لما قمت حتى أروي عشرة آلاف حديث في الصلاة خاصة.

❖ معرفته بالحديث وعلله واجتهاده في العلم:

قال إبراهيم الخواصّ مستملي صدقة: رأيتُ أبا زرعة كالصبي جالسًا بين يدي محمد بن إسماعيل، يسأله عن علل الحديث.

قال محمد بن يوسف البخاريُّ: كنتُ مع محمد بن إسماعيل بمنزله ذات ليلة، فأحصيتُ عليه أنه قام وأسرج يستذكر أشياء يعلّقها في ليلة ثمان عشرة مرة.

وقال محمد بن أبي حاتِم الورّاق: كان أبو عبد الله، إذا كنتُ معه في سفر، يجمعنا بيت واحد إلا في القيظ أحيانًا، فكنتُ أراه يقوم في ليلة واحدة خمس عشرة مرّة إلى عشرين مرّة، في كلّ ذلك يأخذ القداحة، فيوري نارًا، ويسرج، ثم يخرج أحاديث، فيُعَلِّم عليها.

وقال حاشد بن إسماعيل: رأيتُ إسحاق بن راهويه جالسًا على المنبر والبخاريُّ جالسٌ معه، وإسحاق يحدِّث، فمرَّ بحديث فأنكره محمد، فرجع إسحاق إلى قوله، وقال: يا معشر أصحاب الحديث! انظروا إلى هذا الشاب واكتبوا عنه، فإنَّه لو كان في زمن الحسن بن أبي الحسن البصريِّ لاحتاج إليه لمعرفته بالحديث وفقهه.

❖ منزلته في الفقه:

قال نُعَيم بن حماد: محمد بن إسماعيل فقيه هذه الأمة.

وقال عليُّ بن حُجْر: أخرجت خراسانُ ثلاثةً: أبو زرعة، ومحمد بن إسماعيل، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارميّ، ومحمد عندي أبصرهم وأعلمهم وأفقههم.

وقال حاشد بن إسماعيل: سمعتُ أحمد بن حنبل يقول: لم يجئنا من خراسان مثل محمد بن إسماعيل.

قال قتيبة بن سعيد: جالستُ الفقهاء والزُّهاد والعبَّاد، فما رأيتُ منذ عقلت، مثل محمد بن إسماعيل، وهو في زمانه كعُمَر في الصَّحابة.

وسئل قتيبة عن طلاق السكران، فدخل محمد بن إسماعيل، فقال قتيبة للسائل: هذا أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وعليّ بن المديني قد ساقهم الله إليك وأشار إلى البخاريِّ.

عن مهيار، عن قتيبة بن سعيد، أنه قال: لقد رحل إليَّ من شرق الأرض ومن غربها، فما رحل إليَّ مثل محمد بن إسماعيل.

قال بندار محمد بن بشار: هو أفقه خلق الله في زماننا، وقال: هو سيِّد الفقهاء.

وقال البخاريُّ: اعتللتُ بـ «نيسابور» علةً خفيفةً وذلك في شهر رمضان،

فعادني إسحاق ابن راهويه في نفر من أصحابه، فقال لي: أفطرتَ يا أبا عبد الله، فقلتُ: نعم، فقال: يعني تعجلت في قبول الرخصة.

فقلتُ: أخبرنا عبدان، عن ابن المبارك، عن ابن جريج، قال: قلت لعطاء: من أي المرض أفطرُ، قال: من أي مرض كان، كما قال الله عز وجل: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا﴾ [البَقَرَة: ١٨٤].

قال البخاريُّ: لم يكن هذا عند إسحاق.

وقال البخاريُّ: كنت عند إسحاق بن راهويه، فسئل عمن طلَّق ناسيًا، فسكت طويلًا مفكرًا. فقلتُ أنا: قال النبيُّ ﷺ: «إن الله تجاوز عن أمتي ما حدَّثت به أنفسها ما لم تعمل به أو تكلم» وإنما يراد مباشرة هؤلاء الثلاث العمل والقلب، أو الكلام والقلب، وهذا لم يعتقد بقلبه، فقال إسحاق: قويتني، قواك الله، وأفتى به.

وكان البخاريُّ يقولُ: لا أعلم شيئًا يحتاج إليه، إلا وهو في الكتاب والسنة.

❖ ثناء الناس عليه.

أولاً: ثناء مشايخه عليه:

قال سليمان بن حرب ونظر إليه يومًا: هذا يكون له صِيْتٌ.

وقال حاشد بن إسماعيل: قال لي أبو مصعب أحمد بن أبي بكر الزهريُّ: محمد بن إسماعيل أفقه عندنا وأبصر بالحديث من أحمد بن حنبل.

وقال أحمد بن حنبل: ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل، رواها الخطيب بسندٍ صحيحٍ، قاله ابن حجر.

وقال سليم بن مجاهد: كنتُ عند محمد بن سلام فقال لي: لو جئتَ قبل لرأيتَ صبيًا يحفظ سبعين ألف حديث.

وقال أبو بكر المدينيّ: كنا يوما عند إسحاق ابن راهويه ومحمد بن إسماعيل حاضرٌ، فمر إسحاق بحديث ودُوْنَ صحابيه: عطاء الكيخارانيّ.

فقال له إسحاق: يا أبا عبد الله، إيش هي كيخاران. قال: قريةٌ باليمن، كان معاوية بعث هذا الرجل الصحابيّ إلى اليمن، فسمع منه عطاء هذا حديثين. فقال له إسحاق: يا أبا عبد الله! كأنَّكَ شهدتَ القومَ.

وعن فتح بن نوح النيسابوريّ قال: أتيتُ عليَّ ابن المدينيّ، فرأيتُ محمد بن إسماعيل جالسًا عن يمينه، وكان إذا حدَّث ألتفتَ إليه مهابةً له.

وقال البخاريُّ: ما استصغرتُ نفسي عند أحد إلا عند عليّ بن المدينيّ، وربّما كنتُ أغرب عليه، قال حامد بن أحمد: فذكر هذا الكلام لعليّ بن المدينيّ، فقال: دع قوله، هو ما رأى مثل نفسه.

وقال الحسين بن حريث: لا أعلم أنِّي رأيتُ مثل محمد بن إسماعيل؛ كأنه لم يخلق إلا للحديث.

وقال يحيى بن جعفر البيكنديّ: لو قدرتُ أن أزيدَ من عمري في عمر محمد بن إسماعيل لفعلتُ، فإن موتي يكون موت رجل واحدٍ، وموت محمد بن إسماعيل فيه ذهاب العلم.

ثانيًا: ثناء أقرانه و تلاميذه:

قال أبو حاتِم الرازيُّ: لم تخرج خراسان قطّ أحفظ من محمد بن إسماعيل، ولا قدم منها إلى العراق أعلم منه.

وقال عبد الله بن عبد الرحمن الدارميُّ: قد رأيتُ العلماء بالحرمين والحجاز والشَّام والعراق، فما رأيتُ فيهم أجمع من محمَّد بن إسماعيل.

وقال ابن خُزيمة: ما تحت أديم السَّماء أعلم بالحديث منه.

وقال أبو عيسى الترمذيُّ: لم أرَ أعلم بالعلل والأسانيد من محمد بن إسماعيل.

وقال مسلمٌ: أشهدُ أنَّه ليس في الدّنيا مثلك.

وقال أبو عمرو الخفاف: حدَّثنا التَّقيُّ النَّقيُّ العالِمُ الذي لم أرَ مثلَه محمد بن إسماعيل.

وقال سليم بن مجاهد: ما رأيتُ منذ ستين سنة أحدًا أفقه ولا أورع من محمد بن إسماعيل.

وقال موسى بن هارون الحافظ: عندي لو أنَّ أهل الإسلام اجتمعوا على أن يصيبوا آخر مثل محمد بن إسماعيل لما قدروا عليه.

وقال له مسلمٌ حين علَّمه البخاريُّ علَّة حديثٍ: لا يبغضك إلا حاسد، وأشهد أنه ليس في الدُّنيا مثلك.

وجاء مسلمٌ فقبَّل بين عينيه وقال: دعني حتَّى أقبِّل رجليك يا أستاذ الأستاذين، وسيِّد المحدِّثين وطبيب الحديث في علله.

❖ محن الإمام البخاري:

تعرَّض الإمام البخاريُّ - كغيره من الأئمة الكبار - لجملة من أنواع الابتلاء و المحن، وكان أشدُّها وقعًا عليه اثنتين:

١- محنته مع الإمام الذهليِّ بسبب القول في القرآن.

٢- محنته مع والي بخارا بسبب امتناعه تخصيصه وأولاده بالتحديث.

١- محنته مع محمد بن يحيى الذهليِّ:

حكى الحاكم النيسابوريُّ عن الذهليِّ أنه قال لما ورد محمد بن إسماعيل البخاريُّ «نيسابور»: اذهبوا إلى هذا الرَّجل الصالح، فاسمعوا منه، فذهب الناس إليه، وأقبلوا على السَّماع منه، حتَّى ظهر الخلل في مجلس محمد بن يحيى، فحسده بعد ذلك، وتكلَّم فيه.

وقال أبو أحمد بن عدي: ذكر لي جماعة من المشايخ أنَّ محمد بن

إسماعيل لما ورد «نيسابور» اجتمع الناس عليه، حسده بعض من كان في ذلك الوقت من مشايخ «نيسابور» لما رأوا إقبال الناس إليه، واجتماعهم عليه، فقال لأصحاب الحديث: إنَّ محمد بن إسماعيل يقولُ: اللفظُ بالقرآن مخلوقٌ،فامتحنوه في المجلس، فلما حضر الناس مجلس البخاريِّ، قام إليه رجل، فقال: يا أبا عبد الله، ما تقول في اللفظ بالقرآن، مخلوق هو أم غير مخلوق؟ فأعرض عنه البخاريُّ ولم يجبه.

فقال الرجل: يا أبا عبد الله، فأعاد عليه القول، فأعرض عنه.

ثم قال في الثالثة، فالتفت إليه البخاريُّ، وقال: القرآن كلام الله غير مخلوق، وأفعال العباد مخلوقة، والامتحان بدعة.

فشغب الرجلُ، وشغب الناسُ، وتفرَّقوا عنه، وقعد البخاريُّ في منزله.

قال الذهليُّ: من زعم أن لفظي بالقرآن مخلوق، فهذا مبتدعٌ، لا يجالس ولا يُكلَّم، ومن ذهب بعد هذا إلى محمد بن إسماعيل البخاريِّ فاتّهموه، فإنّه لا يحضر مجلسه إلا من كان على مثل مذهبه.

قال أبو حامد بن الشرقيّ: حضرتُ مجلس محمد بن يحيى الذهليّ، فقال: ألا من قال: لفظي بالقرآن مخلوقٌ، فلا يحضر مجلسنا، فقام مسلم بن الحجاج من المجلس.

قال محمد بن شاذل: لما وقع بين محمد بن يحيى والبخاريِّ، دخلتُ على البخاريِّ، فقلتُ: يا أبا عبد الله، أيش الحيلة لنا فيما بينك وبين محمد بن يحيى، كل من يختلف إليك يطرد؟ فقال: كم يعتري محمد بن يحيى الحسد في العلم، والعلم رزق الله يعطيه من يشاء.

فقلتُ: هذه المسألة التي تحكى عنك؟ قال: يا بنيَّ، هذه مسألة مشؤومة، رأيتَ أحمدَ بن حنبل، وما ناله في هذه المسألة، وجعلتُ على نفسي أن لا أتكلم فيها.

وقد أطال الإمام ابن القيم كما في «مختصر الصواعق»(١) في بيان مذهب الإمام البخاريِّ وتصويب قوله، وبيان رسوخه في العلم، وأنَّ كلامه في هذه المسألة أمتن وأوضح.

قال ابن القيّم: والحقُّ ما عليه أئمة الإسلام كالإمام أحمد والبخاريِّ وأهل الحديث: أنَّ الصوتَ صوتُ القارىء، والكلامَ كلامُ البارىء.

وقال ابن القيّم: وخفي تفريق البخاريّ وتمييزه على جماعة من أهل السنة والحديث، ولم يفهم بعضهم مراده... وساعد على ذلك نوع حسد باطن للبخاريّ.

وقال ابن القيم: فالبخاريُّ أعلمُ بهذه المسألة، وأولى بالصواب فيها من جميع من خالفه، فإن الإمام أحمد سدَّ الذريعة... وأبو عبدالله البخاريُّ ميَّز وفصَّل وأشبع الكلامَ في ذلك.

٢- محنته مع والي بخارا بسبب امتناعه تخصيصه وأولاده بالتَّحديث

قال أحمد بن منصور الشيرازيّ: لما رجع أبو عبد الله البخاريُّ إلى «بخارا» نُصِبت له القِبَابُ على فرسخ من البلد، واستقبله عامَّة أهل البلد، حتَّى لم يبق مذكور، ونثر عليه الدَّراهم والدَّنانير فبقى مدّة، ثمَّ وقع بينه وبين الأمير، فأمره بالخروج من «بخارا» فخرج إلى «بيكند».

قال غُنْجار في «تاريخه»: بعث الأميرُ خالد بن أحمد الذهليُّ والي «بخارا» إلى محمد بن إسماعيل أن احمل إليَّ كتاب «الجامع» و«التاريخ» وغيرهما لأسمع منك، فقال لرسوله: أنا لا أذلّ العلمَ، ولا أحمله إلى أبواب النَّاس، فإن كانت لك إلى شيءٍ منه حاجة، فاحضر في مسجدي، أو في داري، وإن لم يعجبك هذا فإنّك سلطان، فامنعني من المجلس؛ ليكون لي عذرٌ عند الله يوم

---

(١) (ص: ٦٥٣ - ٦٧٠).

القيامة، لأنّي لا أكتمُ العلمَ، لقول النبي ﷺ: «من سئل عن علم فكتمه، ألجم بلجام من نار»، فكان سبب الوحشة بينهما هذا.

قال الحاكم: خالد بن أحمد الأمير له آثار محمودة كلّها، إلا موجدته على البخاريِّ، فإنّها زلّة، وسبب لزوال ملكه.

قال عبد القدوس بن عبد الجبار: خرج البخاري إلى «خرتنك» قرية من قرى «سمرقند» وكان له بها أقرباء، فنزل عندهم.

قال ابن عديّ: سمعتُ عبد القدوس بن عبد الجبار السمرقنديَّ يقول: جاء محمد بن إسماعيل إلى «خرتنك» - قرية على فرسخين من «سمرقند» - وكان له بها أقرباء، فنزل عندهم، فسمعتُه ليلة يدعو وقد فرغ من صلاة الليل: اللَّهم إنَّه قد ضاقت عليَّ الأرضُ بما رحبت، فاقبضني إليك، فما تَمَّ الشهرُ حتَّى مات، وقبره بـ «خرتنك».

❖ مؤلفاته:

قال البخاريُّ: أقمتُ بالمدينة بعد أن حججتُ سنة حردًا أكتب الحديث، قال: وأقمتُ بالبصرة خمس سنين معي كتبي، أصنِّفُ وأحجُّ وأرجعُ من مكة إلى البصرة، قال: وأنا أرجو أن يبارك الله تعالى للمسلمين في هذه المصنَّفات.

وقال: صنَّفتُ جميع كتبي ثلاث مراتٍ.

وقال: لو نشر بعض أستاذي هؤلاء لم يفهموا كيف صنَّفتُ «التاريخ»، ولا عرفوه، ثمَّ قال: صنَّفته ثلاث مراتٍ.

وقال: أخذ إسحاق بن راهويه كتاب «التاريخ» الَّذي صنَّفتُ، فأدخله على عبد الله بن طاهر، فقال: أيُّها الأمير، ألا أريكَ سحرًا؟ قال: فنظر فيه عبد الله، فتعجَّب منه، وقال: لستُ أفهم تصنيفه.

وقال ورَّاقه: عمل كتابًا في الهبة فيه نحو خمس مئة حديث، وقال: ليس

في كتاب وكيع في الهبة، إلا حديثان مسندان، أو ثلاثة، وفي كتاب ابن المبارك خمسة، أو نحوها.

❖ من تصانيفه غير «الجامع الصحيح»:

١- الأدب المفرد .

٢- الكنى .

٣- برّ الوالدين .

٤- التاريخ الكبير .

٥- التاريخ الأوسط.

٦- التاريخ الصغير .

٧- رفع اليدين في الصَّلاة.

٨- القراءة خلف الأمام.

٩- الجامع الكبير .

١٠- المسند الكبير.

١١- التفسير الكبير.

١٢- خلق أفعال العباد .

١٣- كتاب الأشربة .

١٤- كتاب الضعفاء .

١٥- كتاب الفوائد .

١٦- كتاب الوحدان.

١٧- كتاب العلل.

١٨- كتاب الهبة.

١٩- المبسوط .

٢٠- أسامي الصحابة.

❖ **وفاته - رَحِمَهُ اللهُ -:**

توفي ليلة السبت ليلة عيد الفطر عند صلاة العشاء سنة ست وخمسين ومئتين (٢٥٦هـ)، ودفن يوم الفطر عند صلاة العشاء، وكانت مدة عمره اثنتين وستين سنه إلا ثلاثة عشر يومًا.

قال إسحاق بن أحمد بن خلف: كنَّا عند محمد بن إسماعيل البخاريِّ، فورد نعي الدارمي فنكس رأسه، ثمَّ رفع، واسترجع، وجعل تسيل دموعه على خديه، ثمَّ أنشأ يقولُ:

إن تبق تفجع بالأحبة كلهم وفناء نفسك لا أبا لك أفجع

كان سبب مفارقة أبي عبد الله البخاريِّ البلدَ أن خالد بن أحمد خليفة بن طاهر سأله أن يحضر منزله، فيقرأ «التاريخ»، و«الجامع» على أولاده، فامتنع من ذلك، وخرج من «بخارا».

قال محمد بن أبي حاتِم: سمعتُ أبا منصور غالب بن جبريل، وهو الّذي نزل عليه أبو عبد الله، يقولُ:

إنه أقام عندنا أيامًا، فمرض، واشتدَّ به المرضُ، حتَّى وجه رسولًا إلى مدينة «سمرقند» في إخراج محمَّد، فلما وافى تهيأ للركوب، فلبس خفّيه، وتعمَّم، فلمَّا مشى قدر عشرين خطوة أو نحوها وأنا آخذ بعضده، ورجل أخذ معي يقوده إلى الدَّابة ليركبها، فقال رَحِمَهُ اللهُ:

أرسلوني، فقد ضعفت، فدعا بدعوات، ثمَّ اضطجع، فقضى رَحِمَهُ اللهُ فسال منه العرق شيء لا يوصف، فما سكن منه العرق إلى أن أدرجناه في ثيابه.

وكان فيما قال لنا وأوصى إلينا: أن كفّنوني في ثلاثة أثواب بيض، ليس

فيها قميص ولا عمامة، ففعلنا ذلك.

فلما أدرجناه في أكفانه وصلَّينا عليه ووضعناه في حفرته، فاح من تراب قبره رائحة طيبة كالمسك ودامت أيامًا.

قال عبد الواحد بن آدم الطواويسيّ: رأيتُ النبيَّ ﷺ في النَّوم ومعه جماعة من أصحابه وهو واقف في موضع، فسلَّمتُ عليه، فردّ عليَّ السلام، فقلتُ: ما وقوفك هنا يا رسول الله، قال: انتظر محمّد بن إسماعيل، قال: فلمّا كان بعد أيام بلغني موته، فنظرت فإذا هو قد مات في الساعة التي رأيت فيها النبيَّ ﷺ.



الفصل الثاني

التعريف بـ «صحيح البخاريّ»، وبيان منهجه

- اسم الكتاب العلمي.
- مكانة صحيح البخاريّ.
- سبب تأليفه.
- المقصد من تأليفه.
- مجمل طريقة تصنيفه ومدته.
- عرضه الكتاب على مشايخه.
- عدد أحاديثه: المسندة و المعلقة
- عدد كتبه وأبوابه ومشايخه.
- منهجه في الترتيب.
- منهجه في تراجم الأبواب.
- منهجه في تكرار الحديث.
- أسباب تكرار الحديث.
- منهجه في تقطيع الحديث.
- المعلقات في «صحيح البخاريّ».
- الموقوفات في «صحيح البخاريّ».
- شرط البخاريّ في «صحيحه».

أولًا: شرطه في الرّواة.

ثانيًا: شرطه في الإسناد المعنعن.

- الأحاديث المنتقدة على البخاريّ.
- الرواة المنتقدون على البخاريّ.
- ثلاثيات البخاريّ.
- روايات «صحيح البخاريّ».
- النسخ الخطية الصحيح البخاري.
- تاريخ طباعة «صحيح البخاريّ».
- أبرز طبعاته.



الفصل الثاني

التعريف بـ «صحيح البخاريّ»، وبيان منهجه[(١)]

❖ اسم الكتاب العلمي:

اشتهر بين العامة والخاصة بـ«صحيح البخاريّ» واسمه العلمي الذي سمَّاه به البخاريّ:

«الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسننه وأيامه»[(٢)].

وهذه التَّسمية ترشد إلى مجمل منهج البخاريّ في «صحيحه» على النحو التَّالي:

قوله «**الجامع**»: يرشد إلى أنه لم يخصه بصنف دون صنف؛ بل يشمل فنون الحديث الثمانية التي تشتمل عليه كتب الجوامع، وهي: السير، والآداب، والتفسير، والعقائد، والفتن، والأحكام، والأشراط، والمناقب.

قال ولي الله الدهلويّ: **أوّل ما صنَّف أهل الحديث في علم الحديث جعلوه مدونًا في أربعة فنون: فن السّنة** أعني الذي يقال له الفقه، مثل: موطأ

---

(١) «هُدَى الساري» لابن حجر، وغالب الكلام على منهج البخاريّ مستفاد منه، وينظر أيضًا:
«شروط الأئمة السِّتة» لابن طاهر المقدسيّ، و«شروط الأئمة الخمسة» لأبي بكر الحازميّ، و«مقدمة النوويّ على البخاريّ» المطبوعة باسم «ما تمس إليه حاجة القاري لصحيح البخاريّ»، و«سير أعلام النبلاء» للذهبيّ، و«النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (١/ ٢٨١-٢٨٩)، و«الحطة في ذكر الصحاح السِّتة» لصديق خان.

(٢) «فهرست ابن خير الإشبيليّ» (ص/ ٨٢)، و«مقدمة ابن الصلاح» (ص/ ٢٦).

مالك، وجامع سفيان، **وفنّ التفسير**، مثل: كتاب ابن جريج، **وفن السير**، مثل: كتاب ابن إسحاق، **وفنّ الزُّهد والرّقاق**، مثل: كتاب ابن المبارك، فأراد البخاريّ رحمه الله أن يجمع الفنون الأربعة في كتابه[١].

وقوله: «المسند»: يرشد أن مقصوده الأصلي الأحاديث المسندة، والمسند عند أهل الحديث، هو: المرفوع للنبيّ المتصل الإسناد، وأما ما أورد فيه عن الصحابة، والتابعين، ومن المعلقات، فإنّما وقع عرضًا وتبعًا لا أصلًا مقصودًا.

وقوله «**الصحيح**»: يفيد أنه ليس فيه شيء ضعيف، وقد تلقته الأمة بالقبول إلا أحاديث يسيرة قد انتقدها غيره، فقد أجيب عنها، وقد صحَّ عنه أنَّه قال: ما أدخلتُ في «الجامع» إلا ما صحَّ.

قول «**المختصر**»: يفيدُ أنَّه لم يخرِّج جميع الحديث الصَّحيح، ويرشد له قول البخاريِّ: ما أدخلتُ في كتابي «الجامع» إلا ما صحَّ، وتركتُ من الصَّحيح حتى لا يطول.

وروى الإسماعيليُّ عنه قال: لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحًا، وما تركتُ من الصحيح أكثر، قال الإسماعيليُّ: لأنَّه لو أخرج كلَّ صحيح عنده؛ لجمع في الباب الواحد حديث جماعة من الصحابة، ولذكر طريق كلّ واحد منهم إذا صحت، فيصير كتابًا كبيرًا جدًا.

❖ مكانة صحيح البخاري:

هو أوَّل الكتب السِّتة في الحديث، وأفضلها.

قال إبراهيم بن معقل النسفيُّ: سمعتُ محمد بن إسماعيل البخاريَّ يقول: خرَّجتُ كتاب«الجامع» في بضع عشرة سنة، **وجعلته فيما بيني وبين الله حجَّة**.

قال النوويُّ في «شرح مسلم»: اتَّفق العلماءُ على أنَّ أصحَّ الكتب بعد

---

(١) «الحطة» لصديق حسن خان (ص/ ١٧٢).

القرآن الكريم «الصَّحيحان»: «صحيح البخاريّ»، و«صحيح مسلم»، وتلقاهما الأمةُ بالقبول.

وكتاب البخاريِّ أصَّحهما صحيحًا، وأكثرهما فوائد، وقد صح أن مسلمًا كان ممن يستفيد منه، ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث.

قال الحافظ أبو نصر الوايليّ السّجزيُّ: أجمع أهل العلم - الفقهاء وغيرهم - أنَّ رجلا لو حلف بالطلاق: أن جميع ما في كتاب البخاريِّ مما روي عن النبي ﷺ قد صحَّ عنه، ورسول الله ﷺ قاله، لا شكَّ فيه أنه لا يحنث، والمرأة بحالها في حبالته[1].

قال الذهبيُّ: وأما «جامعه الصحيح» فأجلّ كتب الإسلام وأفضلها بعد كتاب الله تعالى، فلو رحل الشَّخص لسماعه من مسيرة ألف فرسخ؛ لما ضاعت رحلته[2].

❖ سبب تأليفه[3]:

١- قال إبراهيم بن معقل النسفي قال أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري كنا عند إسحاق بن راهويه فقال: لو جمعتم كتاباً مختصراً لصحيح سنة رسول الله ﷺ قال فوقع ذلك في قلبي فأخذت في جمع الجامع الصحيح .

٢- وروي عن البخاري أنه قال: رأيت النبي ﷺ وكأنني واقف بين يديه وبيدي مروحة أذب عنه فسألت بعض المعبرين عنها فقال لي: أنت تذب عنه الكذب فهو الذي حملني على إخراج الجامع الصحيح.



(١) «مقدمة ابن الصلاح» (ص/ ٢٦).
(٢) «تاريخ الإسلام» (١٩/ ٢٤٢).
(٣) «هدى الساري» (ص/ ٧).

❖ المقصد من تأليفه[(١)]:

١- «**التزام الصحة**» تقرر أنه التزم فيه الصحة وأنه لا يورد فيه إلا حديثاً صحيحاً هذا أصل موضوعه وهو مستفاد من تسميته إياه الجامع الصحيح.

٢- «**استنباط الأحكام**» قال النووي: ليس مقصود البخاري الاقتصار على الأحاديث فقط بل مراده الاستنباط منها والاستدلال، ولهذا المعنى أخلى كثيراً من الأبواب عن إسناد الحديث واقتصر فيه على قوله فيه فلان عن النبي ﷺ أو نحو ذلك وقد يذكر المتن بغير إسناد وقد يورده معلقاً وإنما يفعل هذا لأنه أراد الاحتجاج للمسألة التي ترجم لها.

❖ لماذا أورد الأحاديث المعلقة والموقوفة[(٢)]

قال ابن حجر: فالمقصود من هذا التصنيف بالذات هو الأحاديث الصحيحة المسندة وهي التي ترجم لها والمذكور بالعرض والتبع: الآثار الموقوفة والأحاديث المعلقة.

❖ طريقة تصنيفه ومُدّته:

قال البخاريُّ: خرَّجتُه من نحو ست مئة ألف حديثٍ، وصنَّفتُه في ست عشرة سنةٍ، وجعلتُه حُجَّةً فيما بيني وبين الله سبحانه وتعالى.

وقال: ما كتبتُ في «الصَّحيح» حديثًا إلا اغتسلتُ قبل ذلك وصلَّيتُ ركعتين.

وقال: صنَّفتُ كتابي «الجامع» في المسجد الحرام، وما أدخلتُ فيه حديثًا حتَّى استخرتُ الله تعالى، وصليتُ ركعتين وتيقَّنتُ صحَّتَه.

وقد روى ابن عدي عن جماعة من المشايخ: أنَّ البخاريَّ حوَّل تراجم

---

(١) «هدي الساري» (ص/٨).

(٢) «هدى الساري» (ص/١٩).

«جامعه» بين قبر النبيِّ ﷺ ومنبره، وكان يصلِّي لكلٍّ ترجمة ركعتين.

قال ابن حجر: الجمع في أنَّه كان يصنِّفه في البلاد، أنه ابتدأ تصنيفه وترتيبه وأبوابه في المسجد الحرام، ثمَّ كان يخرِّج الأحاديثَ بعد ذلك في بلده وغيرها، ويدلُّ عليه قوله: إنه أقام فيه ست عشرة سنة، فإنه لم يجاور بمكَّة هذه المدّة كلها.

وقال البخاريُّ: لم تكن كتابتي للحديث كما كتب هؤلاء، كنتُ إذا كتبتُ عن رجل سألته: عن اسمه، وكنيته، ونسبته، وحمله الحديث إن كان الرجل فهمًا، فإن لم يكن سألتُه أن يخرِّج إليَّ أصله ونسخته، فأما الآخرون لا يبالون ما يكتبون، وكيف يكتبون.

❖ عرضه الكتاب على مشايخه:

قال أبو جعفر العقيليُّ: لما صنّف البخاريُّ كتاب «الصَّحيح» عرضه على ابن المدينيّ، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن مَعين، فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة، إلا أربعة أحاديث.

قال العقيليُّ: والقول فيها قول البخاريِّ، وهي صحيحة.

❖ عدد أحاديثه: المسندة والمعلَّقة:

عقد الحافظُ ابنُ حجر فصلًا خاصًا[1] لعدد أحاديث «صحيح البخاريِّ»، وهو - الفصل العاشر في عدّ أحاديث «الجامع»-، وقد ذكر فيه الخلاف في ذلك، وما توصَّل له هو من خلال عدِّه بنفسه، وفيما يأتي خلاصته:

١- عدد الأحاديث المرفوعة المتصلة:

قال ابن الصلاح: (٧٢٧٥) بالمكرر، وبإسقاط المكرر (٤٠٠٠).

---

(١) «هدى الساري» (ص/ ٤٦٨).

وتعقَّب ذلك الحافظ ابنُ حجر فيما يأتي:

- الأحاديث المرفوعة بالمكرَّر (٧٣٩٧) - سبعة آلاف وثلاث مئة وسبعة وتسعون حديثًا سوى المعلَّقات والمتابعات.
- الأحاديث المرفوعة بلا تكرار (٢٦٠٢) ألفا حديث وست مئة وحديثان.

قال ابن حجر في «هدى الساري»: وبين هذا العدد الذي حرَّرتُه، والعدد الذي ذكره بن الصلاح وغيره تفاوت كثير، وما عرفتُ من أين أتى الوهم في ذلك، ثمَّ تأوَّلتُه على أنه يحتمل أن يكون العاد الأول الذي قلَّدوه في ذلك كان إذا رأى الحديث مطولا في موضع ومختصًا في موضع آخر، يظنُّ أنَّ المختصر غير المطول، إمَّا لبعد العهد به، أو لقلَّة المعرفة بالصناعة، ففي الكتاب من هذا النمط شيء كثير، وحينئذٍ يتبيَّن السبب في تفاوت ما بين العددين، والله الموفَّق.

٢- عدد المعلَّقات والمتابعات:

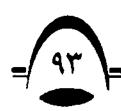
- جميع المعلَّقات الموصولة في «الصَّحيح» وغير الموصولة: (١٣٤١) حديثًا.
- المعلَّقات التي لم توصل في «الصَّحيح»: (١٦٠) حديثًا.

قال الحافظ ابن حجر: فجملة في الكتاب من التعاليق ألف وثلاث مئة واحد وأربعون حديثًا، وأكثرها مكرَّر مخرَّج في الكتاب أصول متونه.

وليس فيه من المتون التي لم تخرَّج في الكتاب ولو من طريق أخرى، إلا مئة وستون حديثًا، قد أفردتُها في كتاب مفرد لطيف متصلة الأسانيد إلى من علَّق عنه.

- عدد المتابعات (٣٤١) حديثًا.

قال ابن حجر: وجملة ما فيه من المتابعات والتنبيه على اختلاف الروايات



ثلاث مئة واحد وأربعون حديثًا.

٣- المجموع الكلي بالمكرَّر والمعلَّقات والمتابعات: (٩٠٨٢) حديثًا.

قال ابن حجر: فجميع ما في الكتاب على هذا بالمكرَّر تسعة آلاف واثنان وثمانون حديثًا، وهذه العدّة خارج عن الموقوفات على الصَّحابة، والمقطوعات عن التَّابعين فمن بعدهم.

ثمَّ قال: وهذا الَّذي حرَّرته من عدّة ما في «صحيح البخاريّ» تحرير بالغ، فتح الله به لا أعلم من تقدَّمني إليه، وأنا مقرٌّ بعدم العصمة من السَّهو والخطأ.

وقال الحافظ ابن حجر في معرض كلامه على وهم بعض من ذكر عدد أحاديث الكتاب: وإنَّما أوردتُ هذا القدر ليتبيَّن منه أنَّ كثيرًا من المحدثين وغيرهم يستروحون بنقل كلام من يتقدمهم مقلِّدين له، ويكون الأول ما أتقن ولا حرَّر؛ بل يتبعونه تحسينًا للظن به والإتقان بخلاف، فلا شيء أظهر من غلطه في هذا الباب في أول الكتاب، فياعجباه! لشخصٍ يتصدَّى لعدِّ أحاديث كتاب، وله به عناية ورواية، ثمَّ يذكر ذلك جملةً وتفصيلًا، فيقلّد في ذلك لظهور عنايته به حتَّى يتداوله المصنِّفون، ويعتمده الأئمةُ النَّاقدون، ويتكلَّف نظمه ليستمر على استحضاره المذاكرون.

❖ عدد كتبه وأبوابه ومشايخه:

لأبي محمد عبدالله بن أحمد بن حمّويه (ت٣٨١ هـ) جزء مفرد فيه عدد أبواب «صحيح البخاريّ» وما في كلِّ بابٍ من حديث.

وقد أودع الحافظ النوويُّ هذا الجزء في أول شرحه لـ «صحيح مسلم»[(١)].

كتبه: (١٠٠) عدد كتبه مئة وشيء.

---

(١) (١/٧).

أبوابه: (٣٤٥٠) أبوابه ثلاثة آلاف وأربع مئة وخمسون بابًا مع اختلاف قليل.

مشايخه: (٢٨٩) عدد مشايخه الذين خرَّج عنهم فيه مئتان وتسعة وثمانون.

(١٣٤) تفرَّد بهم، وعدد من تفرَّد بالرواية عنهم دون مسلم مئة وأربعة وثلاثون.

وتفرَّد أيضًا بمشايخ لم تقع الرِّوايةُ عنهم كبقية أصحاب الكتب الخمسة، إلا بالواسطة، ووقع له اثنان وعشرون حديثًا ثلاثيات الإسناد.

❖ منهجه في الترتيب:

أولًا: ترتيب الكتب:

ابتدأ البخاريُّ «صحيحه»:

١- **ببدء الوحي ونزوله**؛ فأخبر عن صفة نزول العلم والإيمان على الرسول أولً ثم أتبعه.

٢- **بكتاب الإيمان** الَّذي هو الإقرار بما جاء به ثَمَّ.

٣- **بكتاب العلم** الَّذي هو معرفة ما جاء به.

فرتَّبه الترتيب الحقيقي[(١)]:

- بدأ البخاريُّ بقوله **«كيف بدء الوحي»** ولم يقل: **«كتاب بدء الوحي»**.

قال ابن حجر: ويظهر لي أنه إنَّما عراه من «باب» لأن كلَّ باب يأتي بعده ينقسم منه، فهو أمُّ الأبواب، فلا يكون قسيمًا لها، وقدَّمه لأنه منبع الخيرات، وبه قامت الشرائع وجاءت الرسالات، ومنه عرف الإيمان والعلوم.

- ثَمَّ ذكر **«كتاب الإيمان»**، و**«كتاب العلم»** لأن الإيمان أشرف العلوم،

---

(١) «مجموع الفتاوى» لشيخ الإسلام (٢/ ٤).

فعقَّبه بـ «كتاب العلم».

- ثمَّ ذكر «كتاب الطهارة»، و«كتاب الصلاة»؛ لأنه بعد العلم يكون العمل، وأفضل الأعمال البدنية: الصَّلاة، ولا يتوصّل إليها إلا بالطَّهارة.

- ثمَّ «كتاب الزكاة»، ثمَّ «المناسك»، ثمَّ «الصوم» على ترتيب ما جاء في حديث: «بني الإسلام على خمسٍ» واختلفت النسخ في «الصوم»، و«الحجّ» أيّهما قبل الآخر.

قال ابن حجر: ظهر لي أن يقال في تعقيبه «الزكاة» بـ «الحجّ» أن الأعمال لما كانت بدنية محضة ومالية محضة، وبدنية مالية معًا، رتَّبها كذلك، فذكر الصلاة، ثم الزكاة، ثم الحج، ولما كان الصيام هو الركن الخامس المذكور في حديث ابن عمر: «بني الإسلام على خمس» عقَّب بذكره، وإنما أخَّره لأنه من التُّروك.

- وعقد بابًا «لزيارة المسجد النبوي، وحرم المدينة»؛ لأن الغالب أن من يحجُّ يجتاز بالمدينة الشريفة، فذكر ما يتعلق بزيارة النبيِّ ﷺ وما يتعلَّق بحرم المدينة.

- ثمَّ «كتاب البيوع»؛ لأنه التراجم المتقدمة كلها معاملة العبد مع الخالق، وبعدها معاملة العبد مع الخلق، فقال: «كتاب البيوع»، وذكر بعده ما يتعلَّق به من كتب وأبواب وختمها بكتاب: «الوصايا» و«الوقف».

- ثمَّ «كتاب الجهاد» لما انتهى ما يتعلق بالمعاملات مع الخالق، ثمَّ ما يتعلَّق بالمعاملات مع الخلق، أردفها بمعاملة جامعة بين معاملة الخالق، وفيها نوع اكتساب فترجم: «كتاب الجهاد».

- ثمَّ «كتاب بدء الخلق» قال ابن حجر: ويظهر لي أنه إنما ذكر «بدء الخلق» عقب «كتاب الجهاد» لما أن الجهاد يشتمل به على إزهاق النفس، فأراد أن يذكر أن هذه المخلوقات محدثات، وأن مآلها إلى الفناء، وأنه لا خلود

لأحدٍ، انتهى.

- ثمَّ «كتاب الأنبياء»، ثمَّ «كتاب المناقب»، ثمَّ «كتاب فضائل الصحابة».

- ثمَّ «كتاب المغازي» على ترتيب ما صحَّ عنده، وبدأ بإسلام ابن سلام تفاؤلًا بالسلامة في المغازي، ثمَّ بعد إيراد «المغازي والسرايا»، ذكر الوفود، ثمَّ «حجّة الوداع»، ثمَّ «مرض النبيِّ ﷺ ووفاته» وما قبض ﷺ إلا وشريعته كاملة بيضاء نقية، وكتابه قد كمل نزوله فأعقب ذلك.

- «كتاب التفسير»، ثمَّ «كتاب فضائل القرآن».

- ثمَّ «كتاب النكاح»، فـ «الطلاق»، و«النفقات».

ولما انقضت «النفقات» وهي من المأكولات غالبًا ذكر:

- «كتاب الأطعمة»، و«العقيقة»، و«الذبائح والصيد»، و«الأضاحي»، ثمّ «الأشربة»، ولما كانت المأكولات والمشروبات قد يحصل منها في البدن ما يحتاج إلى طبيب ذكر:

- «كتاب المرضى»، و«كتاب الطب» ولما انقضى الكلام على المأكولات والمشروبات وما يزيل الداء المتولد منها، ذكر:

- «كتاب اللباس» وكان كثير منها يتعلق بآداب النفس فأردفها:

- بـ «كتاب الأدب»، ثمَّ «الاستئذان»، ولما كان السلام والاستئذان سببا لفتح الأبواب السفلية أردفها:

- بـ «الدعوات» التي هي فتح الأبواب العلوية، ثمَّ «الرقاق» ثمّ:

- «كتاب القدر»، و«كتاب الأيمان والنذور»، و«كفارات الأيمان» ولما تمت أحوال الناس في الحياة الدنيا، ذكر أحوالهم بعد الموت، فقال:

- «كتاب الفرائض»، ثمَّ أعقبه بـ «كتاب الحدود» وما يتعلق بذلك ويلحق به ويناسبه من كتب و أبواب.

ولما كان أصل العصمة أولًا وآخرًا هو توحيد الله ختم كتابه به، فقال:

«**كتاب التوحيد**»، وكان آخر الأمور التي يظهر بها المفلح من الخاسر ثقل الموازين وخفتها، فجعله آخر تراجم كتابه، فقال: «**باب قول الله تعالى «ونضع الموازين القسط ليوم القيامة»**، وأن أعمال بني آدم توزن:

فبدأ بحديث إنما: «الأعمال بالنيات» وختم بأنَّ أعمال بني آدم توزن، وأشار بذلك إلى أنه إنَّما يتقبل منها ما كان بالنية الخالصة لله تعالى، وهو حديث: «كلمتان حبيبتان إلى الرحمن خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم».

وذكر بعض الشُّرّاح من المناسبة فيه، أن الإنسان يبدأ عمله مستشعرًا الإخلاص في العمل، ويختمه بالتسبيح والحمد لله على التَّوفيق.

قال ابن حجر: والذي يظهر أنه قصد ختم كتابه بما دلَّ على وزن الأعمال؛ لأنَّه آخر آثار التكليف.

ثالثًا: ترتيب الأبواب[١].

رتَّب الأبوابَ ضمن الكتب ترتيبًا متناسبًا مترابطًا، سواء كان ذلك في العبادات، أو المعاملات، أو الخلق، أو المناقب.

وقد ذكر التناسب بين أبواب جميع الكتاب الحافظ البلقينيُّ، ولخَّص عمله الحافظ ابن حجر في «هدى الساري» وقال: ذكر مناسبة الترتيب المذكور بالأبواب المذكورة ملخصًا من كلام شيخنا شيخ الإسلام أبي حفص عمر البلقينيّ تغمده الله برحمته.

ومن الأمثلة على ذلك:

- في «كتاب البيوع»: ذكر تراجم بيوع الأعيان، ثم بيع دين على وجه

---

(١) «هدى الساري» (ص/ ٤٧٣).

مخصوص وهو السلم، ولما كان البيع يقع قهريًا، ذكر الشفعة التي هي بيع قهري.

- في «كتاب الأنبياء»: رتَّب الأنبياء، وكذا قصص السّابقين من بني إسرائيل وغيرهم ترتيبًا مناسبًا حسب ما دلَّت عليه الأدلّة والآثار.

- وفي «الفضائل والمناقب»: بدأ بقريش؛ لأنه بلسانهم أنزل الكتاب، ولما ذكر أسلم وغفارًا، ذكر قريبًا منه إسلام أبي ذر؛ لأنه أول من أسلم من غفار، ثمّ ذكر أسماء النبي ﷺ وشمائله، وعلامات نبوته في الإسلام، ثم فضائل أصحابه، ولما كان المسلمون الذين اتبعوه وسبقوا إلى الإسلام هم المهاجرون والأنصار، والمهاجرون مقدمون في السبق: ترجم مناقب المهاجرين ورأسهم أبو بكر الصديق فذكرهم، ثمَّ أتبعهم بمناقب الأنصار وفضائلهم، ثمَّ شرع بعد ذكر مناقب الصَّحابة في سياق سيرهم في إعلاء كلمة الله تعالى مع نبيهم.

ومن الترتيب في الأبواب ما ذكره: من أحوال الجاهلية قبل البعثة، ثم ذكر أحوال النبيِّ ﷺ بمكة قبل الهجرة إلى الحبشة، ثم الهجرة إلى الحبشة، وأحوال الإسراء وغير ذلك، ثم الهجرة إلى المدينة النبوية.

ثم ساق المغازي على ترتيب ما صحَّ عنده، وبدأ بإسلام ابن سلام تفاؤلًا بالسلامة في المغازي، ثمَّ بعد إيراد المغازي والسرايا، ذكر الوفود، ثمَّ حجة الوداع، ثمَّ مرض النبيِّ ﷺ ووفاته.

ثالثًا: ترتيب الأحاديث[1].

«الأحاديث المدنية» هي أمُّ الأحاديث النبوية، وهي أشرف أحاديث أهل الأمصار، ومن تأمل أبواب البخاري وجده أول ما يبدأ في الباب بها ما

---

(١) «إعلام الموقعين» (٢/ ٢٧٨).

وجدها، ثم يتبعها بأحاديث أهل الأمصار، وهذه:

كمالك: عن نافع، عن أبيه عمر.

وابن شهاب: عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة.

ومالك: عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة.

وأبي الزناد: عن الأعرج، عن أبي هريرة.

وابن شهاب: عن سالم، عن أبيه.

وابن شهاب: عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة.

ويحيى بن سعيد: عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

وابن شهاب: عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس.

ومالك: عن موسى بن عقبة، عن كريب، عن أسامة بن زيد.

والزهريِّ: عن عطاء بن يزيد الليثيِّ، عن أبي أيّوب، وأمثال ذلك.

رابعًا: بَراعة الْخَتْمِ:

اعتنى البخاريُّ غالبًا بأن يكون في الحديث الأخير من كلِّ كتابٍ من كتب «جامعه» مناسبة لختمه، ولو كانت الكلمة في أثناء الحديث الأخير، أو من الكلام عليه.

وقد تفرَّد بالتَّنبيه عليه في مواضعه الحافظ ابن حجر، ولم يسبق إليه كما أشار لذلك الحافظ السخاويُّ[1].

قال الحافظ ابن حجر: ومما اتَّفق له من المناسبات التي لم أرَ من نبَّه عليها: أنه يعتني غالبًا بأن يكون في الحديث الأخير من كلِّ كتابٍ من كتب هذا

---

(١) «فتح الباري» (١٣/ ٥٤٣)، و«عمدة القارئ والسامع في ختم الصحيح الجامع» (ص/ ٩٣)، وجمعها الشيخ مساعد الزهرانيُّ في كتاب «براعة الختم عند البخاري في الجامع الصحيح» وهو تحت الإعداد.

الجامع مناسبة لختمه ولو كانت الكلمة في أثناء الحديث الأخير أو من الكلام عليه:

كقوله في آخر حديث «بدء الوحي»: فكان ذلك آخر شأن هرقل.

وقوله في آخر «كتاب الإيمان»: ثمَّ استغفر ونزل.

وفي آخر «كتاب العلم»: وليقطعهما حتى يكون تحت الكعبين.

وفي آخر «كتاب الوضوء»: واجعلهن آخر ما تكلم به.

وفي آخر «كتاب الغسل»: وذلك الأخير إنما بيناه لاختلافهم.

وفي آخر «كتاب التيمم»: عليك بالصعيد فإنه يكفيك.

وفي آخر «كتاب الصلاة»: استئذان المرأة زوجها في الخروج.

وفي آخر «كتاب الجمعة»: ثم تكون القائلة.

وفي آخر «كتاب العيدين»: لم يصل قبلها ولا بعدها.

وفي آخر «الاستسقاء»: بأي أرض تموت.

وفي آخر «تقصير الصلاة»: وإن كنت نائمة اضطجع.

وفي آخر «التهجد والتطوع»: وبعد العصر حتى تغرب.

وفي آخر «العمل في الصلاة»: فأشار إليهم أن اجلسوا فلما انصرف.

وفي آخر «كتاب الجنائز»: فنزلت: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ۝١﴾ [المَسَد: ١] وهو من التباب ومعناه الهلاك.

وفي آخر «الزكاة»: صدقة الفطر، ولها دخول في الآخرية من جهة كونها تقع في آخر رمضان مكفرة لما مضى.

وفي آخر «الحج»: واجعل موتي في بلد رسولك.

وفي آخر «الصيام»: ومن لم يكن أكل فليصم.

وفي آخر «الاعتكاف»: ما أنا بمعتكف فرجع.

وفي آخر «البيع والإجارة»: حتى أجلاهم عمر.

وفي آخر «الحوالة»: فصلَّى عليه.

وفي آخر «الكفالة»: من ترك مالا فلورثته.

وفي آخر «المزارعة»: ما نسيت من مقالتي تلك إلى يومي هذا شيئًا.

ثم ذكر في آخره: والتسبيح مشروع في الختام، فلذلك ختم به «كتاب التوحيد» والحمد لله بعد التسبيح آخر دعوى أهل الجنة، قال الله تعالى: ﴿دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا سُبْحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَٰمٌ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠﴾﴾ [يُونس: ١٠].

❖ منهجه في تراجم الأبواب ومناسبتها للأحاديث:

تقدَّم البيان بأنَّ البخاريَّ قصد أمرين أساسيين:

الأول: صحة الأحاديث المخرَّجة.

الثاني: استنباط الفوائد الفقهية والنُّكت الحكمية.

وقد استخرج بفهمه الثَّاقب من المتون معاني كثيرة، فرَّقها في أبوابه بحسب المناسبة، واعتنى فيها بآيات الأحكام، وسلك في الإشارات إلى تفسيرها السبل الوسيعة.

أولًا: طريقته في وضع الترجمة وصياغتها

١- أن تكون دالَّة بالمطابقة لما يورده، وقد تكون بلفظ المترجم له، أو ببعضه، أو بمعناه.

٢- وكثيرًا ما يترجم بلفظ الاستفهام، وبأمر ظاهر، وبأمر يختص ببعض الوقائع.

٣- وكثيراً ما يترجم بلفظ يومئ إلى معنى حديث لم يصح على شرطه.

٤- أو يأتي بلفظ الحديث الذي لم يصح على شرطه صريحًا في الترجمة،

ويورد في الباب ما يؤدي معناه بأمر ظاهر تارةً، وتارةً بأمر خفيٍّ، فكأنه يقول: لم يصح في الباب شيء على شرطي، ومنها قوله: «باب اثنان فما فوقهما جماعة» وهذا حديث يروى عن أبي موسى الأشعريِّ، وليس على شرط البخاري، وأورد فيه «فأذنا وأقيما وليؤمكما أحدكما».

٥- وربَّما اكتفى أحيانًا بلفظ الترجمة التي هي لفظ حديث لم يصح على شرطه، وأورد معها أثرًا، أو آية، فكأنَّه يقولُ: لم يصحّ في الباب شيءٌ على شرطي.

وللغفلة عن هذه المقاصد الدقيقة اعتقد من لم يمعن النظر أنه ترك الكتاب بلا تبييض، ولابن المُنَيِّر كتابٌ ذكر فيه أربع مئة ترجمة، وتكلَّم عليها، ولخَّصها القاضي بدر الدين ابن جماعة، وزاد عليها أشياء، ولبعض العلماء كتاب سمَّاه «فكّ أغراض البخاري المبهمة في الجمع بين الحديث والترجمة».

ولأبي عبد الله بن رُشَيد كتابٌ في مجلد اسمه «ترجمان التراجم» يشتمل على هذا المقصد، وصل فيه إلى «كتاب الصيام»، و ذكر ابن حجر أنَّه لو تَّم لكان في غاية الإفادة، وأنه لكثير الفائدة مع نقصه[1].

ثانيًا: عدد الأحاديث في الأبواب

١- يقع في كثير من أبوابه الأحاديث الكثيرة.

٢- وفي بعضها ليس فيه إلا حديث واحد، أو بعض الآثار.

٣- وفي بعضها ليس فيه إلا آية من كتاب الله.

٤- وبعضها لا شيء فيه البتة، ومن ثمَّة وقع من بعض من نسخ الكتاب ضمّ بابٍ لم يذكر فيه حديث إلى حديث لم يذكر فيه باب، فأشكل فهمه على

---

(١) «هدى الساري» (ص/ ١٤).

الناظر فيه.

قال ابن حجر: وهذه قاعدة حسنة يفزع إليها؛ حيث يتعسر وجه الجمع بين الترجمة والحديث، وهي مواضع قليلة جداً[١].

ثالثًا: أنواع الأحاديث في الأبواب

١- إذا كان الحديث يناسب الباب ولو من وجه خفيٍّ، والحديث على شرطه أورده في الباب مسندًا بصيغة «حدَّثنا» ونحوها، «وهذا هو المعتمد في الصَّحيح».

٢- إذا كان الحديث صالح للحجَّةِ، لكن ليس على شرطه، **أورده في** الباب معلقًا.

٣- إذا لم يجد في الباب حديثًا صحيحًا لا على شرطه ولا على شرط غيره، وكان مما يستأنس به: جعل لفظ الحديث أو معناه ترجمة للباب، ثمّ يورد آية تشدّ له، أو حديثًا يؤيِّد عموم ما دلَّ عليه ذلك الخبر.

قال ابن حجر: فالأحاديث التي فيه على ثلاثة أقسام[٢].

❖ خلاصة أنواع الأحاديث في أبواب البخاريِّ:

١- «الصحيح الذي على شرطه» يورده محتجًا به في الباب.

٢- «الصحيح الذي ليس على شرطه» يورده معلقًا.

٣- «الضعيف الذي يستأنس به» يجعله عنوان الترجمة، ويورد في الباب آية أو حديثًا عامًا.

❖ منهجه في تكرار الحديث:

عرف عن البخاريِّ تكرار الحديث في «صحيحه»، **لكن قلَّما يورد حديثًا**

---

(١) «هدى الساري» (ص/ ٨).

(٢) «هدى الساري» (ص/ ٩).

في موضعين بإسناد واحدٍ ولفظ واحد.

وذكر ابن حجر عن بعض الشراح أنه وقع في أثناء «الحجّ» في بعض النسخ بعد «باب قصر الخطبة بعرفة»: «باب تعجيل الوقوف».

قال أبو عبد الله: يُزاد في هذا الباب: حديث مالك، عن ابن شهاب؛ ولكني لا أريد أن أدخل فيه معادًا[١].

قال ابن حجر: وهو يقتضي أنَّه لا يتعمد أنْ يخرج في كتابه حديثًا معادًا بجميع إسناده ومتنه، وإن كان قد وقع له من ذلك شيء، فعن غير قصدٍ، وهو قليل جداً[٢].

❖ أسباب تكرار الحديث:

١- رفع الغرابة، يخرّج الحديث عن صحابي، ثمّ يورده عن صحابي آخر، والمقصود منه أن يخرّج الحديث عن حدّ الغرابة.

٢- إزالة الشُّبهة عن الرُّواة، كأن يخرِّج أحاديث يرويها بعض الرُّواة تامَّةً، ويرويها بعضهم مختصرةً، فيوردها كما جاءت؛ ليزيل الشبهة عن ناقليه.

٣- بيان اختلاف الرواة، أنَّ الرواة ربّما اختلفت عباراتهم، فحدَّث راوٍ بحديث فيه كلمة تحتمل معنًى، وحدَّث به آخر فعبَّر عن تلك الكلمة بعينها بعبارة أخرى تحتمل معنى آخر، فيورده بطرقه إذا صحت على شرطه، ويفرد لكل يسير بابًا مفردًا.

٤- دفع إعلال الحديث، أحيانًا يروي أحاديث تعارض فيها الوصل والإرسال، ورجح عنده الوصل فاعتمده، وأورد الإرسال منبِّهًا على أنه لا تأثير له عنده في الوصل.

---

(١) «فتح الباري» (٣/ ٥١٥).

(٢) «هدى الساري» (ص/ ١٦).

- **ومنها أحاديث تعارض فيها الوقف والرفع**، والحكم فيها كذلك.
- **ومنها أحاديث زاد فيها بعض الرواة رجلًا في الإسناد**، ونقصه بعضهم، فيوردها على الوجهين؛ حيث يصحُّ عنده أنَّ الراويَّ سمعه من شيخ حدَّثه به عن آخر، ثمَّ لقي الآخر فحدَّثه به، فكان يرويه على الوجهين.

٥- **بيان التصريح بالسَّماع**، ربَّما أورد حديثًا عنعنه راويه، فيورده من طريق أخرى مصرحًا فيها بالسماع، على ما عرف من طريقته في اشتراط ثبوت اللقاء في المعنعن(١).

٦- **اشتماله على أكثر من حكم**، قد يكون المتن قصيرًا أو مرتبطًا بعضه ببعض، وقد اشتمل على حكمين فصاعدًا، فإنه يعيده بحسب ذلك، مراعيًا مع ذلك عدم إخلائه من فائدة حديثية، وهي إيراده له عن شيخ سوى الشيخ الذي أخرجه عنه قبل، **ويستفاد من ذلك تكثير الطرق.**

٧- **ضيق مخرج الحديث**، فإن كان الحديث له طريق واحد، وقد اشتمل على حكمين فصاعدًا، أورده مرَّة موصولًا وأخرى معلقًا.

❖ منهجه في تقطيع الحديث:

كان من طريقة الإمام البخاريِّ أن يقطع الحديث الواحد في مواضعَ من «صحيحه» ولا يسوقه بتمامه، ولهذا أسباب عديدة من أهمها:

أن يكون المتن مشتملًا على جمل متعددة لا تعلُّق لأحدها بالأخرى، فإنه يخرِّج كلَّ جملة في بابٍ مستقلٍ فرارًا من التطويل، وربّما نشط فساقه بتمامه.

والتي ذكرها في موضعين سندًا ومتنًا معادًا ثلاثة وعشرون حديثًا.

وأما اقتصاره على بعض المتن من غير أن يذكر الباقي في موضع آخر:

---

(١) «هدى الساري» (ص/ ١٤).

فإنه لا يقع له ذلك في الغالب، إلا حيث يكون المحذوف موقوفًا على الصحابي، وفيه شيء قد يحكم برفعه، فيقتصر على الجملة التي حكم لها بالرفع، ويحذف الباقي؛ لأنه لا تعلُّق له بموضوع كتابه، كما وقع له في حديث هزيل بن شرحبيل، عن عبد الله بن مسعود ﷺ، قال: «إنَّ أهل الإسلام لا يسيّبون، وإن أهل الجاهلية كانوا يسيّبون».

هكذا أورده وهو مختصر من حديث موقوف، أوله: جاء رجل إلى عبد الله ابن مسعود فقال: إني أعتقت عبدًا لي سائبة، فمات وترك مالًا ولم يدع وارثًا.

فقال عبد الله: إنَّ أهل الإسلام لا يسيّبون، وإن أهل الجاهلية كانوا يسيّبون، فأنت ولي نعمته، فلك ميراثه».

فاقتصر البخاري على ما يعطي حكم الرفع من هذا الحديث الموقوف، وهو قوله: «إن أهل الإسلام لايسيّبون»؛ لأنه يستدعي بعمومه النقل عن صاحب الشرع لذلك الحكم، واختصر الباقي؛ لأنه ليس من موضوع كتابه، **وهذا من أخفى المواضع التي وقعت له من هذا الجنس، وإذا تقرر ذلك اتضح أنه لا يعيد إلا لفائدة**[1].

❖ المعلقات في «صحيح البخاريّ»:

المعلّق من المرفوعات على قسمين:

١- **الموصول في صحيح البخاريِّ** ما يوجد في موضع آخر من كتابه هذا موصولًا، يورده معلقًا مع أنه قد ورد موصولًا في «صحيحه» حيث يضيق مخرج الحديث؛ إذ من قاعدته أنه لا يكرِّر إلا لفائدة، فمتى ضاق المخرج واشتمل المتن على أحكام فاحتاج إلى تكريره، فإنه يتصرف في الإسناد بالاختصار خشية التطويل

---

(١) «هدى الساري» (ص/١٦).

٢-غير الموصول في صحيح البخاري ما لا يوجد فيه إلا معلقًا، فإنه على صورتين:

أ- **«بصيغة الجزم» كـ«قال»، و«ذكر»**

حكمه: يستفاد منها الصّحة إلى من علَّق عنه، لكن يبقى النظر فيمن أبرز من رجال ذلك الحديث، فمنه ما يلتحق بشرطه ومنه ما لا يلتحق.

أمَّا ما يلتحق بشرطه:

فالسببُ في كونه لم يوصل إسناده:

- إما لكونه أخرج ما يقوم مقامه، فاستغنى عن إيراد هذا مستوفى السياق، ولم يهمله؛ بل أورده بصيغة التعليق طلبًا للاختصار.
- وإما لكونه لم يحصل عنده مسموعًا، أو سمعه وشكَّ في سماعه له من شيخه، أو سمعه من شيخه مذاكرةً، فما رأى أنه يسوقه مساق الأصل، وغالب هذا فيما أورده عن مشايخه.

وأمَّا ما لا يلتحق بشرطه:

- فمثال ما هو صحيح على شرط غيره قوله: في «الطهارة» وقالت عائشة: «كان النبيُّ ﷺ يذكر الله على كلِّ أحيانه» وهو حديث صحيح على شرط مسلم، وقد أخرجه في «صحيحه».
- **ومثال ما هو حسن صالح للحجَّة قوله فيه:** وقال بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده: «الله أحق أن يستحيا منه من الناس» وهو حديث حسن مشهور، عن بهز، أخرجه أصحاب «السنن».

ب- **«بصيغة التمريض» كـ «قيل» و«روي»**

حكمه: لا يستفاد منها صحةٌ ولا ضعفٌ إلى من علَّق عنه.

فمنه ما هو صحيح، وفيه ما ليس بصحيح.

وذكر ابن حجر أنَّ ما هو صحيح لم يجد فيه ما هو على شرطه، إلا مواضع يسيره جدًا، قال: ووجدناه لا يستعمل ذلك إلا حيث يورد ذلك الحديث المعلَّق بالمعنى.

وأمَّا ما لم يورده في موضع آخر مما أورده بهذه الصيغة:

أ- فمنه ما هو صحيح، إلا أنه ليس على شرطه.

ب- ومنه ما هو حسن، ومنه ما هو ضعيف، إلا أن العمل على موافقته.

ج- ومنه ما هو ضعيف فرد، لا جَابِرَ له.

فمثال الأول: أنه قال في «الصلاة»: **ويذكر** عن عبد الله بن السائب، قال: «قرأ النبيُّ ﷺ «المؤمنون» في صلاة الصبح؛ حتى إذا جاء ذكر موسى وهارون، أو ذكر عيسى أخذته سعلة فركع» وهو حديث صحيح على شرط مسلم، أخرجه في «صحيحه» إلا أنَّ البخاريَّ لم يخرِّج لبعض رواته.

وقال في «الصيام»: **ويذكر** عن أبي خالد، عن الأعمش، عن الحكم ومسلم البطين وسلمة بن كهيل، عن سعيد بن جبير وعطاء ومجاهد، عن ابن عباس قال: قالت امرأة للنبيِّ ﷺ: إن أختي ماتت وعليها صوم شهرين متتابعين... الحديث، ورجال هذا الإسناد رجال الصحيح، إلا أن فيه اختلافًا كثيرًا في إسناده، وقد تفرَّد أبو خالد سليمان بن حيان الأحمر بهذا السياق، وخالف فيه الحفاظ من أصحاب الأعمش.

ومثال الثاني، وهو الحسن: قوله في «البيوع» ويذكر عن عثمان بن عفان رضي الله عنه، أن النبيَّ ﷺ قال له: «إذا بعت فكل، وإذا ابتعت فاكتل».

وهذا الحديث قد رواه الدارقطنيُّ من طريق عبد الله بن المغيرة، وهو صدوق، عن منقذ مولى عثمان وقد وثِّق، عن عثمان به، وله طرق.

ومثال الثالث، وهو: الضعيف الذي لا عاضد له إلا أنه على وفق العمل قوله في «الوصايا»: **ويذكر** عن النبيِّ ﷺ، أنه قضى بالدَّين قبل الوصية.

وقد رواه الترمذيُّ موصولًا من حديث أبي إسحاق السبيعيِّ، عن الحارث الأعور، عن عليٍّ، والحارثُ: ضعيفٌ، وقد استغربه الترمذيُّ، ثم حكى إجماع أهل العلم على القول به.

ومثال الرابع، وهو: الضَّعيف الذي لا عاضد له، وهو في الكتاب:

أ- قليل جدًا.

ب- وحيث يقع ذلك فيه، يتعقّبه المصنف بالتضعيف بخلاف ما قبله.

فمن أمثلته: قوله في «كتاب الصلاة»: **ويذكر عن أبي هريرة رفعه: «لا يتطوع الإمام في مكانه»، ولم يصحّ.**

قال ابن حجر: وهو حديث أخرجه أبو داود، من طريق ليث بن أبي سُلَيم، عن الحجاج بن عبيد، عن إبراهيم بن إسماعيل، عن أبي هريرة، وليث بن أبي سُلَيم: ضعيفٌ، وشيخ شيخه: لا يُعرف، وقد اختلف عليه فيه.

ثم ذكر الحافظ ابن حجر، عن النوويِّ اتّفاق محققي المحدثين وغيرهم على اعتبار التفريق بين «صيغ الجزم وصيغة التمريض»، وأنَّه لا ينبغي الجزم بشيء ضعيفٍ؛ لأنها صيغة تقتضي صحته عن المضاف إليه، فلا ينبغي أن تطلق إلا فيما صحَّ.

قال: وقد أهمل ذلك كثيرٌ من المصنِّفين من الفقهاء وغيرهم، واشتدَّ إنكار البيهقيِّ على ما خالف ذلك، وهو تساهلٌ قبيح جدًا من فاعله؛ إذ يقول:

في الصَّحيح: «يذكر» و«يروي»، وفي الضعيف: «قال» و«روي» وهذا قلب للمعاني، وحيدٌ عن الصَّواب، قال: وقد اعتنى البخاريُّ رحمه الله باعتبار هاتين الصيغتين وإعطائهما حكمهما في «صحيحه» فيقول في الترجمة الواحدة بعض كلامه بتمريض وبعضه يجزم مراعيًا ما ذكرنا، وهذا مشعرٌ بتحرّيه وورعه.

وعلى هذا فيحمل قوله: «**ما أدخلت في «الجامع»** إلا ما صحَّ» أي مما

سقتُ إسناده، والله تعالى أعلم[١].

❖ **الموقوفات في «صحيح البخاريِّ»:**

أولًا: منهجه في سياق الموقوفات

١- **يجزم** منها بما صحَّ عنده، ولو لم يكن على شرطه.

٢- **يجزم** بالموقوف الضعيف:

أ- إذا كان منجبرًا، أما بمجيئه من وجه آخر.

ب- وإما بشهرته عمَّن قاله.

ثانيًا: سبب إيراده للموقوفات ونحوها.

الاستئناس والتقوية لما يختاره من المذاهب الفقهية.

قال ابن حجر: وإنما يورد ما يورد من الموقوفات من فتاوى الصحابة والتابعين ومن تفاسيرهم لكثير من الآيات، على طريق الاستئناس والتقوية؛ لما يختاره من المذاهب في المسائل التي فيها الخلاف بين الأئمة.

فحينئذٍ ينبغي أن يقالَ: جميع ما يورد فيه، إمَّا أن يكون مما ترجم به، أو مما ترجم له.

فالمقصودُ من هذا التصنيف بالذَّات هو الأحاديث الصحيحة المسندة، وهي التي ترجم لها.

والمذكور بالعرض والتبع: الآثار الموقوفة والأحاديث المعلَّقة، نعم والآيات المكرمة، فجميع ذلك مترجم به، إلا أنها إذا اعتبرت بعضها مع بعضٍ، واعتبرت أيضًا بالنسبة إلى الحديث، يكون بعضها مع بعض منها مُفَسِّرٌ ومنها مُفَسَّرٌ، فيكون بعضها كالمترجم له باعتبار؛ ولكن المقصود بالذات هو

---

(١) «هدى الساري» (ص/١٧).

الأصل، فافهم هذا فإنه مخلّص حسن يندفع به اعتراض كثير عما أورده المؤلف من هذا القبيل[١].

❖ شرط البخاري في «صحيحه»:

أولًا: شرطه في الرُّواة

اعلم: أنَّ البخاريَّ لم يوجد عنده تصريحٌ بشرط معينٍ، وإنَّما أُخِذ ذلك من تسمية الكتاب والاستقراء من تصرفه[٢]:

شرط البخاريِّ: أنَّه لا يخرج إلا **للثقة الضابط**، ولمن ندر وهمه[٣].

والرُّواة في البخاريِّ على قسمين:

١- **المكثرين** كالزهريِّ، ونافع والأعمش وقتادة، وأصحاب هؤلاء الأئمة على طبقات، فالزهريُّ مثلًا أصحابه على خمس طبقات، ولكل طبقة منها مزية على التي تليها، **فمن كان في الطبقة الأولى، فهو: الغاية في الصَّحة، وهو مقصِد البخاري**؛

والطبقة الثانية شاركت الأولى في التثبت، إلا أن الأولى جمعت بين الحفظ والإتقان، وبين طول الملازمة للزهريِّ، حتى كان فيهم من يلازمه في السفر ويلازمه في الحضر، والطبقة الثانية لم تلازم الزهريَّ إلا مدَّة يسيرة، فلم تمارس حديثه، فكانوا في الإتقان دون الأولى، وهم شرط مسلم.

٢- **المُقلّين**، فإنّما اعتمد الشيخان في تخريج أحاديثهم على الثقة والعدالة وقلّة الخطأ[٤].

---

(١) «هدى الساري» (ص/١٩).
(٢) «توجيه النظر» (١/ ٢٢٠).
(٣) «شرح علل الترمذي» (٢/ ٦١٣).
(٤) «هدى الساري» (ص/ ١٠).

ثانيًا: شرطه في الإسناد المعنعن:

الإسناد المعنعن، هو: ما ورد بصيغة «عن» ولو في موضعٍ واحدٍ في السَّند، من غير بيان للتحديث أو الإخبار أو السَّماع.

مذهب البخاريِّ وجمهور أئمة الحديث: أن الإسناد المعنعن لا يحكم باتصاله، إلا بثبوت اللقاء ولو مرَّة.

قال ابن حجر: وهو المختار، واكتفى مسلم بإمكان اللّقاء.

قال ابن حجر: وقد أظهر البخاريُّ هذا المذهب في «تاريخه» وجرى عليه في «صحيحه» وأكثر منه، حتَّى أنَّه ربَّما خرَّج الحديث الذي لا تعلُّق له بالباب جملة، إلا ليبين سَماع راوٍ من شيخه؛ لكونه قد أخرج له قبل ذلك شيئًا معنعنًا[١].

قال الذهبيُّ: قلتُ: ثمَّ إنَّ مسلمًا- لحدة في خلقه - انحرف أيضًا عن البخاريِّ، ولم يذكر له حديثًا، ولا سماه في «صحيحه»، بل افتتح الكتاب بالحطِّ على من اشترط اللّقى لمن روى عنه بصيغة: «عن» وادَّعى الإجماع في أنَّ المعاصرة كافية، ولا يتوقف في ذلك على العلم بالتقائهما، ووبَّخ من اشترط ذلك.

وإنَّما يقول ذلك أبو عبد الله البخاريُّ، وشيخه عليّ بن المديني، وهو الأصوب الأقوى، وليس هذا موضع بسط هذه المسألة[٢].

أقول: ولعل ترك مسلمٍ التَّخريج عن البخاريِّ لأجل الفتنة التي وقعت بين البخاريِّ والذهليِّ، حتى لا يشوِّش هذا الأمرَ على كتابه «الصَّحيح».

لأن هذه الفتنة - أثناء تأليف صحيح مسلم- كانت في أوجها، وكان

---

(١) «هدى الساري» (ص/ ١٢).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٧٣).

الكلام في البخاري - في ذلك الوقت- منتشرًا رائجًا على كثير من العامة وبعض الخاصة، فخشي الإمام مسلم أن يؤثر ذلك في كتابه «الصحيح» وأن يتكلم فيه بسبب ذلك.

❖ الأحاديث المنتقدة على البخاريِّ:

عدد الأحاديث التي انتقدها الإمام أبو الحسن الدارقطنيُّ على «صحيح البخاريِّ» (١١٠) حديث، وقد أجاب العلماء عن هذه الانتقادات بأجوبة كثيرة يمكن تقسيمها إلى قسمين: مجملة ومفصلة.

الأجوبة المجملة:

١- **أنَّ الإمام البخاريَّ إمامٌ مجتهدٌ**، فإذا خالفه غيره من معاصريه لا يؤخذ قوله بالتسليم مطلقًا، بل يقابل الاجتهاد بالاجتهاد.

ثمَّ من لديه أهلية يحكم بينهما، أو يقلّد الأعلم منهما بعلم العلل، والبخاريّ بالاتفاق أعلم بعلم العلل من الدارقطني وأمثاله، وهذا يجرنا للأمر الثاني.

٢- **أن البخاري مقدَّم في علم الحديث وعلله على عامة أهل عصره**، ويتضح هذا جليًا عند النظر في ثناء مشايخه وأقرانه عليه في هذا الباب:

٣- **تحوط البخاريِّ وانتقاؤه وتأنيه في تخريج كلّ حديث من أحاديث** كتابه، ومما يدلّ على هذا: أنه - مع إمامته ومعرفته - لم يدخل حديثًا في «صحيحه» إلا بعد أمرين: «الاغتسال»، و«صلاة ركعتين الاستخارة».

ولذا قال - وصدق في قوله-: ما أدخلتُ في «الصحيح» حديثًا إلا بعد أن استخرتُ الله تعالى **وتيقّنتُ صحتَه**.

٤- أنَّ عامة انتقادات الدارقطنيِّ التي بلغت (١١٠) متوجهة «**للأسانيد لا المتون**» وهي في غالبها من قبيل: «**الصَّحيح**» و«**الأصح**»، ومما يؤكد هذا الأمر ويؤيّده:

٥- موافقة الأئمة النقاد للبخاريِّ في كتابه

قال أبو جعفر العقيليُّ: لما صنّف البخاري كتاب «الصحيح» عرضه على ابن المديني وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين، فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة إلا أربعة أحاديث.

قال العقيليُّ: والقول فيها قول البخاريِّ وهي صحيحةٌ.

هذا مجمل الإجابة، أمّا الإجابة التفصيلية على كلِّ حديث، فقد عقد الحافظ ابن حجر في كتابه: «هدى الساري» فصلًا أبدع في الإجابة عن هذه الانتقادات حديثًا حديثًا، وهو الفصل الثامن في سياق الأحاديث التي انتقدها عليه حافظ عصره أبو الحسن الدارقطني وغيره من النقاد.. والإجابة عنها.



❖ عادة البخاريِّ في بيان الغلط في الألفاظ:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: البخاريُّ فإنه أبعد الكتابين عن الانتقاد، ولا يكاد يروي لفظًا فيه انتقاد، إلا ويروي اللفظ الآخر الذي يبيِّن أنه منتقدٌ، فما في كتابه لفظ منتقدٌ، إلا وفي كتابه ما يبيِّن أنه منتقدٌ[١].

وقال: جرت عادةُ البخاريِّ إذا وقع من بعض الرواة غلطٌ في لفظٍ، ذكر ألفاظ سائر الرواة التي يعلم بها الصوابُ، **وما علمتُ وقع فيه غلطٌ إلا وقد بيَّن فيه الصَّوابَ**.. والبخاريُّ قد أنكر عليه بعض الناس تخريج أحاديث؛ **لكن الصواب فيها مع البخاريِّ**.

وقال: والذي أنكر على الشيخين أحاديث قليلة جدًا، وأما سائر متونهما فمما اتفق علماء المحدثين على صحتها وتصديقها وتلقيها بالقبول لا يستريبون في ذلك[٢].

مثاله: ثبت في «الصحيحين» من حديث أبي هريرة، وأنس بن مالك، أن النبيَّ ﷺ، قال:

«لا يزال يلقى في النار وتقول: هل من مزيد؟ حتَّى يضع ربُّ العزَّة فيها قدمه - وفي رواية: فيضع قدمه عليها - فتقول: قط قط، وينزوي بعضها إلى بعض، أي تقول: حسبي حسبي، وأمَّا الجنة فيبقى فيها فضل، فينشئ الله لها خلقا فيسكنهم فضول الجنة».

هكذا روي في الصحاح من غير وجه.

ووقع في بعض طرق البخاري غلطٌ قال فيه: «وأمَّا النار: فيبقى فيها فضل».

---

(١) «منهاج السنة» (٧/ ٢١٥).

(٢) «منهاج السنة» (٥/ ١٠١).

والبخاريُّ رواه في سائر المواضع على الصَّواب؛ ليبين غلط هذا الراوي، كما جرت عادته بمثل ذلك.

❖ الرُّواة المنتقدون على البخاريِّ:

تقدَّم البيان بأن الإمام البخاريَّ يعتمد تخريج رواة الطبقة الأولى من أصحاب الأئمة المكثرين، كنافع، والزهريِّ، ومالكٍ.

أمَّا الرواة المقلُّون: فقد اعتمد في تخريج أحاديثهم على الثقة والعدالة وقلَّة الخطأ.

وقد وقع عنده الرواية عن جملة من الرواة المتكلم فيهم، وعند التأمل في طريقة البخاري ومنهجه في التخريج عنهم، نلاحظ جوانب مهمة من تحرّيه وتثبّته في هذا الموضوع، من ذلك على سبيل الإجمال:

١- غالبهم من شيوخه الذين باشرهم وخبرهم، ومن المعلوم أنَّ التلميذ أعلم بشيخه من غيره.

٢- التخريج لهم في المتابعات والشواهد لا في الأصول.

٣- التخريج لهم في الرقاق والفضائل والأدب ونحو ذلك.

٤- الإقلال من الرواية عنهم» فيخرّج لغالبهم الحديث والحديثين.

٥- أن الإمام البخاريَّ إمام مجتهد في الجرح والتعديل، فإذا خالفه غيره من معاصريه لا يؤخذ قوله بالتسليم، بل يقابل الاجتهاد بالاجتهاد.

ولذا من الخطأ وقلَّة العلم والفهم أن يأتي باحثٌ مقلّدٌ ويحاكم الإمام البخاريَّ ويعارضه بأحكام الحافظ ابن حجر في «التقريب».

٦- الانتقاء من صحيح حديثهم، كما وقع لإسماعيل بن أبي أويس.

ويندرج تحت هذا الأصل وهو: «الانتقاء من صحيح حديث الرَّاوي» أمور منها:

أ- **ترك ما رووه في الاختلاط في الرّواية عن المختلطين**، ومن أمثلة ذلك: سعيد بن إياس الجريريّ البصريّ أحد الأثبات.

قال ابن حجر: وما أخرج البخاريُّ من حديثه إلا عن عبد الأعلى وعبد الوارث وبشر بن المفضل، وهؤلاء سمعوا منه قبل الاختلاط.

ب- **ترك ما دلَّسوا فيه في الرّواية عن المدلسين**، ومن أمثلة ذلك: هُشيم بن بشير الواسطيّ أحد الأئمة متفقٌ على توثيقه، إلا أنه كان مشهورًا بالتدليس، وروايته عن الزهريِّ خاصّة ليّنة عندهم.

قال ابن حجر: فأمَّا التدليسُ: فقد ذكر جماعة من الحفاظ أن البخاريَّ كان لا يخرّج عنه إلا ما صرَّح فيه بالتَّحديث واعتبرتُ أنا هذا في حديثه فوجدتُه كذلك.

- اعتمد البخاريُّ على حفص هذا في حديث الأعمش؛ لأنه كان يميِّز بين ما صرَّح به الأعمش بالسَّماع وبين ما دلَّسه، نبَّه على ذلك أبو الفضل بن طاهر، وهو كما قال، قاله الحافظ ابن حجر.

ج- **ترك ما خالفوا فيه الثقات**، ومن أمثلة ذلك: هُشَيم بن بَشِير المتقدّم قبل قليل روايته عن الزهريِّ خاصَّة ليّنة عندهم.

قال ابن حجر: وأمَّا روايته عن الزهريِّ فليس في «الصحيحين» منها شيء، واحتج به الأئمة كلهم، والله أعلم.

د- **ترك ما تفرَّدوا به عن الثِّقات**، وله أمثلة ذكره ابن حجر في «هدى الساري».

وقد عقد الحافظ ابن حجر فصلًا خاصًا في «الهدى» في الرواة المتكلم فيهم في البخاريِّ، قال: «الفصل التاسع» في سياق أسماء من طعن فيه من رجال هذا الكتاب مرتبًا لهم على حروف المعجم.

ونشر فيه من قواعد وضوابط الجرح والتعديل ما لا يكاد يوجد في غيره،

وفيما يلي بعض الأجوبة التفصيلية مأخوذة من أجوبة الحافظ ابن حجر في «هدى الساري»، وفيه التنبيه على الأمور التي تبيِّن التَّحريَّ والانتقاء في الصحيح:

١- اعتمده البخاري وانتقى من حديثه.

٢- احتجَّ به الشيخان في أحاديث يسيرة.

٣- له في الصحيح حديث واحد في «الذبائح» بمتابعة أبي خالد الأحمر.

٤- روى عنه البخاري حديثًا واحدًا في «البيوع» من روايته عن هشام الدستوائي مقرونًا، وقال أبو حاتِم: مجهول، قلتُ: قد عرفه البخاريُّ.

٥- له عند البخاري حديث واحد في «الصيام» مقرونًا بخالد الحذاء.

٦- وجميع ما له في البخاريِّ خمسة أحاديث ليس فيها شيء تفرد به.

٧- قال في ترجمة: «أسيد بن زيد الجمال»:

وقد روى عنه البخاريُّ في «كتاب الرقاق» حديثًا واحدًا، مقرونًا بغيره.

٨- إسماعيل بن مجالد بن سعيد الهمدانيّ أبو عمرو الكوفيّ.

قال أبو داود: هو أثبت من أبيه، وقال أبو زرعة: هو وسطٌ، وقال أحمد: ما أراه إلا صدوقًا، وقال النسائيُّ: ليس بالقويَ.

وقال البخاريُّ: صدوق، وأخرج له في «الصحيح» حديثًا واحدًا في «فضل أبي بكر».

٩- إسماعيل بن أبي أويس عبد الله بن عبد الله بن أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحيّ بن أخت مالك بن أنس.

احتجَّ به الشيخان إلا أنهما لم يكثرا من تخريج حديثه، ولا أخرج له

البخاريُّ مما تفرَّد به سوى حديثين، وأمَّا مسلمٌ فأخرج له أقلّ مما أخرج له البخاريُّ.

وجاء في «مناقب البخاريِّ» بسندٍ صحيحٍ: أنَّ إسماعيل أخرج له أصوله وأذن له أن ينتقي منها، وأن يعلِّم له على ما يحدّث به ليحدث به، ويعرض عمَّا سواه.

قال ابن حجر: وهو مشعرٌ بأنَّ ما أخرجه البخاريُّ عنه هو من صحيح حديثه، لأنه كتب من أصوله، وعلى هذا لا يحتج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح، من أجل ما قدح فيه النسائيُّ وغيره، إلا أن شاركه فيه غيره، فيعتبر فيه.

❖ ثلاثيات البخاري:

المراد بـ «الثُّلاثيات»:

الأحاديث التي تروى بالأسانيد العالية، ويكون بين «المصنف» و«النبي ﷺ» ثلاثة رُوَّاة، وهم:

١- شيخ البخاريِّ.

٢- التابعيُّ.

٣-الصَّحابيُّ.

- **عددها:**

تنحصر الثّلاثيات في «صحيح البخاريِّ»، في اثنين وعشرين حديثًا، غالبها عن مكيِّ بن إبراهيم، وهو ممن حدَّثه عن التَّابعين، وهو من الطبقة الأولى من شيوخه.

- **أمثلة «الثُّلاثيات»:**

قال الإمام البخاريُّ: حدَّثنا مكيّ بن إبراهيم، قال: حدَّثنا يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه، قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول: من يقل عليَّ

ما لم أقل، فليتبوأ مقعده من النَّار».

قال الإمام البخاري: حدَّثنا المكيّ بن إبراهيم، قال: حدَّثنا يزيد بن أبي عبيد، قال: كنتُ آتي مع سلمة بن الأكوع، فيصلّي عند الأسطوانة التي عند المصحف، فقلت: يا أبا مسلم، أراك تتحرى الصَّلاة عند هذه الأسطوانة، قال: فإني «رأيتُ النبيَّ ﷺ يتحرّى الصَّلاة عندها».

قال الحافظ ابن حجر: وقد ساوى فيه البخاريُّ شيخه أحمد بن حنبل، فإنه أخرجه في مسنده عن: مكيّ بن إبراهيم.

قال الإمام البخاريُّ: حدَّثنا خلاد بن يحيى، حدَّثنا عيسى بن طهمان، قال: سمعتُ أنس بن مالك ﷺ، يقول: «نزلت آية الحجاب في زينب بنت جحش، وأطعم عليها يومئذٍ خبزًا ولحمًا، وكانت تفخر على نساء النبيِّ ﷺ، وكانت تقول: إن الله أنكحني في السَّماء».

قال الحافظ ابن حجر: وهذا آخر ما وقع في «الصحيح» من ثلاثيات البخاريِّ.

- جمعها وحصرها:

جمعها الحافظ ابن حجر وغيره وشرحها غير واحد، سيأتي ذكرهم في الأعمال العلمية على البخاريِّ.

❖ روايات صحيح البخاريِّ[1]:

قال محمد بن طاهر المقدسيُّ: روى «صحيح» البخاريِّ جماعة، منهم:

---

(١) «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٣٩٨)، و«المعجم المفهرس» للحافظ ابن حجر (١/ ٤)، و«النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (١/ ٢٩٤)، و«هدى الساري» لابن حجر (ص/ ٥)، و كتاب «الأصول السّتة رواياتها ونسخها» للدكتور محمد إسحاق.

الفربري، وحماد بن شاكر، وإبراهيم بن معقل، وطاهر بن محمد بن مخلد النَّسفيان.

وقال الأمير الحافظ أبو نصر بن ماكولا: آخر من حدَّث عن البخاري بـ «الصحيح» أبو طلحة منصور بن محمد بن عليّ البزديّ، من أهل بَزْدَة.

وكان ثقة، توفي: سنة تسع وعشرين وثلاث مئة.

١- **«رواية الفربريّ»** هو محمد بن يوسف الفربريّ المتوفى سنة (٣٢٠ هـ).

قال الفربريُّ: سمعتُ «الجامع» في سنة ثمان وأربعين ومئتين، ومرَّة أخرى: سنة اثنتين وخمسين ومئتين[١].

حدَّث عنه: الفقيه أبو زيد المروزيّ، والحافظ أبو عليّ بن السكن، وأبو الهيثم الكشميهنيّ، وأبو محمد بن حمويه السرخسيّ، ومحمد بن عمر بن شبويه، وأبو حامد أحمد بن عبد الله النعيميّ، وأبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المستمليّ، وإسماعيل بن حاجب الكشانيّ، ومحمد بن محمد بن يوسف الجرجانيّ، وآخرون[٢].

ومن الرُّواة المشهورين لهذه الرواية: أبو ذر الهرويّ المالكيّ عن أشياخه الثلاثة: أبي محمد عبد الله بن أحمد بن حمويه بن مردويه السرخسيّ، وأبي إسحاق إبراهيم بن أحمد المستمليّ، وأبي الهيثم الكشميهنيّ، عن الفربريّ، عن البخاريّ.

ورواية أبي ذر عن مشايخه الثَّلاثة هي التي اعتمدها الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» حيث قال:

وليقع الشّروع في الشَّرح والاقتصار على أتقن الروايات عندنا هي: رِواية

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ١٢)، و«فتح الباري» (١/ ٧).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ١٢).

أبي ذر عن مشايخه الثلاثة؛ لضبطه لها، وتمييزه لاختلاف سياقها، مع التنبيه إلى ما يحتاج إليه مما يخالفها[١].

نقل عن الفربريّ قوله: سمع كتاب «الصحيح» لمحمد بن إسماعيل تسعون ألف رجل، فما بقي أحد يرويه غيري.

قال الحافظ ابن حجر: أطلق ذلك بناء على ما في علمه، وقد تأخر بعده بتسع سنين: أبو طلحة منصور بن محمد بن عليّ بن قرينة البزدويّ، المتوفى سنة (٣٢٩هـ)، وهو آخر من حدَّث عنه بـ «صحيحه»، كما جزم به ابن ماكولا وغيره[٢].

«تنبيه»: ذكر الباجيّ أنَّه وجد في أصل كتاب «الصَّحيح» الذي رواه الفربريّ بعض الأبواب التي ليس تحتها حديث، فجاء بعض الرواة عن الفربريّ، فرتَّب ذلك وأصلحه، فوقع بسبب ذلك دخول حديث ضمن ترجمة أخرى، وهي مواضع قليلة جدًا.

واستحسن الحافظ جواب الباجيّ، وقال ابن حجر: وهذه قاعدة حسنة يفزع إليها حيث يتعسر وجه الجمع بين الترجمة والحديث، وهي مواضع قليلة جداً[٣].

٢- «رواية النسفيّ» وهو أبو إسحاق إبراهيم بن معقل النسفيّ المتوفى سنة (٢٩٠ هـ) عن البخاريّ، وقد سمع بعضه، وأجاز له من أول «كتاب الأحكام» إلى آخر الكتاب.

٣- «رواية حماد بن شاكر» وهو أبو محمد حماد بن شاكر بن سوِّية،

---

(١) «فتح الباري» (١/ ١٠).

(٢) «هدى الساري» (ص/ ٤٩١) .

(٣) «هدى الساري» (ص/ ٨).

النسفيّ المتوفى سنة (٣١١هـ).

٤- «رواية البزدويّ» وهو أبو طلحة منصور بن محمد بن علي البزديُّ، ويقال: البزدويُّ، النسفيّ المتوفى سنة (٣٢٩هـ).

٥- «رواية المحامليّ» وهو القاضي أبو عبد الله الحسين بن إسماعيل المحامليّ المتوفى سنة (٣٣٠هـ).

قال العراقي: فأما رواية حماد بن شاكر فهي دون «رواية الفربريّ» بمئتي حديث، وأنقص الروايات رواية إبراهيم بن معقل النسفيّ، فإنها تنقص عن رواية الفربريّ ثلاث مئة حديث.

وتعقَّبه الحافظُ ابنُ حجر في «النكت»[(١)]: وظاهر هذا أنَّ النقص في هاتين الروايتين وقع من أصل التصنيف أو مفرقًا من أثنائه.. وليس كذلك بل كتاب البخاريّ في جميع الروايات الثلاثة في العدد سواء، وإنما حصل الاشتباه من جهة أن حماد بن شاكر وإبراهيم بن معقل لما سمعا «الصحيح» على البخاريِّ فاتهما من أواخر الكتاب شيءٌ، فروياه بالإجازة عنه، فظهر أنَّ العدّة في الروايات كلها سواء.

❖ **رواية الحافظ ابن السَكن لـ «صحيح البخاريِّ» وإتقانه لها:**

- هو الحافظ أبو عليّ ابن السكن: سعيد بن عثمان بن سعيد بن السَّكن البغدادي، ثُمَّ المصريّ المتوفى سنة (٣٥٣هـ).

- من آثاره المحمودة ومسموعاته الفريدة: روايته لـ «صحيح البخاريِّ» عن الفربريّ وإتقانه لها، سمع «البخاريّ» من الفربريّ بخراسان، وكان ابن السكن أول من جلب «الصَّحيح» إلى مصر، وحدَّث به[(٢)].

---

(١) (١/ ٢٤٩).

(٢) «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٥/ ١٠)، و«العبر في خبر من غبر» للذهبي(٢/ ٩).

قال الذهبيُ: وحدَّث عن الفربريّ بـ «الصحيح»: أبو عليّ سعيد بن السَّكن الحافظ بمصر في سنة ثلاث وأربعين وثلاث مئة، فهو أوَّل من حدَّث بالكتاب عن الفربريّ، وأعلمهم بالحديث[1].

وقد تلقّى أعلام المغاربة هذه الرواية عن ابن السكن، وعامة رواية المغاربة لـ «صحيح البخاريِّ» من طريق الحافظ ابن السَّكن[2].

قال القاضي عياض: . .طريقة أبي عليّ بن السَّكن البغداديّ في انتقائه روايته لـ «صحيح البخاري» فإن أكثر متون أحاديثه ومحتمل روايته هي عنده متقنة صحيحة من سائر الأحاديث الأخر الواقعة في الكتاب وغيره[3]. اهـ.

وكان الحافظ ابن حجر يعتمد عليه في التَّرجيح بين الرّوايات عن الفربريّ.

قال ابن حجر في - تصويب بعض الأسماء في «الصَّحيح»-: والعمدةُ على ما قال ابن السَّكن، فإنَّه حافظٌ[4].

وقال في ضبط بعض الأسماء: ووقع في رواية ابن السَّكن عبد الله بن يوسف، وهو المعتمد[5].

❖ النسخ الخطية لـ «صحيح البخاريِّ»:

بلغ عدد نسخ «صحيح البخاريّ» (٢٣٢٧) نسخة متفرقة في خزائن التراث في العالم كما في «الفهرس الشامل»[6].

---

(١) «تاريخ الإسلام» للذهبي (٢٣/ ٦١٤).
(٢) «الفهرست» (ص/ ٨٣).
(٣) «الإلماع» (ص/ ١٧٨).
(٤) «فتح الباري» (٣/ ٤٥٩).
(٥) «فتح الباري» (٦/ ٢٦، ١٣٦).
(٦) (١/ ٤٩٣ - ٥٦٥).

هذا ما كشف عنه في جمهرة المكتبات المفهرسة، ولعلَّ الذي لم يكتشف ضمن المكتبات التي لم تفهرس، أو المكتبات الخاصة عددٌ كبيرٌ.

وأقدم نسخة من «صحيح البخاريّ» معروفة الآن هي القطعة التي نشرها المستشرق منجانا في كمبردج عام ١٩٣٦م، وقد نسخت عام ٣٧٠/ ٣٩٠هـ، وهي برواية أبي زيد المروزيّ وهو أحد الرواة عن الفربريّ[1].

هذا الذي وصلنا، أمَّا الذي لم يصل إلينا وذهب في الحوادث والنكبات التي حلَّت بالدِّيار الإسلامية، فلعلَّه أضعاف أضعاف هذا العدد، والله المستعان.

وقد اعتنى أعلام الأمة بنسخ «صحيح البخاريِّ» على مرّ العصور، وبضبطها وتحقيقها، من عهد البخاريِّ إلى عهدنا الحاضر، ومن النماذج للنسخ الخطية المتقنة على ذلك:

١- «نسخة ابن السكن»، وهو أحد رواة البخاريِّ عن الفربريِّ، وعنه انتشر «صحيح البخاريِّ» في مصر والمغرب، وقد تقدَّم الكلام عليها.

٢- «**نسخة الصَّغاني**» وهي التي ذكر أنَّه قابلها على «نسخة الفربريّ» التي بخطه[2].

٣- «**نسخة الكرمانيّ**» وقف الكرمانيُّ على نسخة مسموعة على الفربريّ[3].

٤- «**نسخة عبدالله بن سالم البصري**» وتقدَّم أنه مكث عشرين سنة في تصحيح نسخته عن البخاري وضبطها.

---

(١) «تاريخ التراث العربي» لسزكين (١/ ٢٢٨).
(٢) «فتح الباري» لابن حجر (١/ ٥٤٢).
(٣) «فتح الباري» لابن حجر (١/ ٤٩).

❖ تاريخ طباعة صحيح البخاري[١]:

في سنة (١٣١١هـ) أصدر السلطان عبد الحميد الثاني أمره بطبعه، وأن يعتمد في تصحيحه على النسخة اليونينية المعوَّل عليها في جميع روايات البخاريِّ، وعلى نسخ أخرى خلافها شهيرة الصّحة والضَّبط، فطبعت في بولاق بالشكل الكامل وبهامشها تقييدات، وقد طبع «الصحيح» قبل هذه الطبعة وبعدها طبعات كثيرة، فيما يأتي أبرزها:

١- طبع في ثمانية أجزاء بمجلدة واحدة سنة (١٢٦٩هـ) بـ «بمبئي» بالهند.

٢ - طبع في جزأين سنة (١٢٧٠هـ) بدلهي بالهند.

٣ - طبع في عشرة أجزاء، وهو طبع حجر وبهامشها «النور الساري من فيض صحيح البخاريِّ» وهو شرح الشيخ حسن العدوي الحمزاوي سنة (١٢٧٩هـ) بمصر.

---

(١) «معجم المطبوعات العربية و المعربة» ليوسف إليان سركيس - وهو معجم شامل لأسماء الكتب المطبوعة في الاقطار الشرقية والغربية مع ذكر أسماء مؤلفيها ولمحة من ترجمتهم وذلك من يوم ظهور الطباعة إلى نهاية السنة الهجرية (١٣٣٩هـ).

وقد صدر قبله كتاب «جامع التصانيف المصرية الحديثة» ضمنه الكتب التي طبعت بين (١٣٠١-١٣١٠هـ)، ثم صدر كتاب «اكتفاء القنوع بما هو مطبوع» سنة (١٣١٣هـ).

«فائدة»: كان نابليون بونابرت عاهل الفرنسيس أول من جاء بمطبعة عربية إلى القاهرة سنة (١٧٩٨م)، سنة (١٢٢٠هـ) تقريبًا، ولم يطبع فيها من المصنفات الا كتاب أمثال لقمان الحكيم مع ترجمته إلى اللغة الفرنساوية وطبع فيها أيضًا المنشورات والأوامر باللغة العربية وبعض رسائل في النصائح الطبية وغيرها، ثم أنشأ محمد علي بعد (٢٣) سنة مطبعة بولاق الشهيرة سنة (١٨٢١م).

«فائدة» ظهور الطباعة في أوربا قديم، وأول كتاب طبع باللغة العربية كان في إيطاليا سنة (٩٢٠هـ).

٤ - طبع في ثلاثة أجزاء سنة (١٢٨٠هـ) ببولاق بمصر.

٥ - طبع في ثلاثة أجزاء سنة (١٢٧٨هـ) باعتناء كرهل وذلك بليدن.

٦ - طبع في أربعة أجزاء بقلم محمد بك المكاوي سنة (١٢٨٦هـ) ببولاق بمصر.

٧ - طبع في جزأين سنة (١٢٩٢هـ) ببولاق بمصر.

٨ - طبع في جزء واحد سنة (١٢٩٣هـ) في بطرسبرج.

٩ - طبع في أربعة أجزاء طبع حروف وبهامشها حاشية السندي (١٢٩٩هـ) (١٣٠٩هـ) بمصر.

١٠ - طبع أيضًا في أربعة أجزاء وبهامشها «حاشية السندي» وتقريرات من «شرحي القسطلانيّ، وشيخ الإسلام زكريا الأنصاريّ» سنوات ١٢٩٩ هـ و١٣٠٠ هـ و١٣٢٠ هـ وذلك بمطبعة محمد مصطفى بمصر.

١١ - طبع في أربعة أجزء سنة (١٣٠٤هـ) بالمطبعة الخيرية بمصر.

١٢ - طبع في أربعة أجزاء سنة (١٣٠٥هـ) بمطبعة شرف بمصر.

١٣ - طبع في أربعة أجزاء سنتي (١٣٠٦ هـ و ١٣٠٩ هـ) بالمطبعة الميمنية بمصر.

ينظر في ذلك: مقدمة الطبعة السلطانية، طبعة جمعية المكنز.

❖ أفضل طبعات «صحيح البخاريِّ»:

الطبعة السلطانية وتسمَّى أيضًا «اليونينية»[1]، و«الأميرية»، و«بولاق».

---

(١) قام الحافظ شرف الدين علي بن محمد بن عبد الله اليونيني (٧٠٩هـ) بضبط رواية البخاريّ، وقابل أصله بأصل مسموع على الأصيليّ، وبأصل ابن عساكر، وبأصل مسموع على أبي الوقت.

وغالب مطبوعات البخاريّ بعدها اعتمد عليها، وما لم يعتمد عليها حصل فيه قصور ظاهر، وفاته التحقيق والتحرير الحاصل في الطبعة السلطانية.

- طبعة دار طوق النجاة بعناية الدكتور زهير ناصر الناصر، وهي صورة للطبعة السلطانية السابقة مع تعديل الأخطاء اليسيرة التي وقعت فيها.

- الطبعة السلفية.

- طبعة جمعية المكنز الإسلامي.

- طبعة الشيخ نظر محمد الفاريابيّ، وفق الطبعة السلطانية التي اعتمدت على نسخة اليونيني، على نسخة النويريّ التي انتسخها من النسخة اليونينية، ونشر معها مقدمة اليونيني لنسخته من «الجامع» تنشر لأول مرة، ولم تنشر في الطبعة السلطانية.

وقد نشر مع الطبعة أيضًا:

كتاب «إسناد صحيح البخاريِّ» لابن ناصر الدين الدمشقيّ (٨٤٢هـ)، في ثلاث مجلدات.

- طبعة دار التأصيل في (١٠) مجلدات.



= وقد حضر معه في هذه المقابلة الإمام النحوي جمال الدين بن مالك وهو أكبر منه بنحو عشرين سنة، وقام ابن مالك بتوجيه بعض الروايات في «صحيح البخاريّ»، وجمع هذه التوجيهات في كتاب سماه «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح» وهو مطبوع.

الفصل الثالث

الأعمال العلمية على «صحيح البخاريِّ»

المبحث الأول: الأعمال السابقة على «صحيح البخاريّ»

- شروح صحيح البخاريِّ وحواشيه
- افتتاح صحيح البخاريِّ، وما في معناه
- الثلاثيات البخاري وشروحها
- مبهمات البخاريِّ وغريبه ومشكله
- المؤلفات في تراجم «صحيح البخاريِّ»
- مختصرات «صحيح البخاريِّ»
- المستخرجات «على البخاريِّ»
- المؤلفات في سند البخاريِّ ورواياته
- معلقات البخاريِّ
- رجال البخاريِّ وشيوخه
- الأختام على صحيح البخاريِّ
- أطراف صحيح البخاريِّ
- أعمال متفرقة على البخاريِّ
- ترجمة الإمام البخاريِّ

الفصل الثالث

الأعمال العلمية على «صحيح البخاريّ»

المبحث الأول: الأعمال السابقة على «صحيح البخاريّ»

اعتنى العلماء بـ «صحيح البخاريّ» عناية كبيرة فائقة، فاقت عنايتهم بسائر الكتب السِّتة، فقد بلغ مجموع المؤلفات - التي وصلنا خبرها - على «صحيح البخاريّ» الأربع مئة، وهذا القدر أكبر من مجموع المؤلفات على سائر الكتب السِّتة مجتمعة.

فقد ذكر حاجي خليفة في «كشف الظنون»[١] جملة وافرة من المؤلفات على البخاريّ شرحًا وتعليقًا واختصارًا.

وذكر بروكلمان في «تاريخ الأدب العربي»[٢]، وفؤاد سزكين في «تاريخ التراث العربي»[٣] نحو (١٠٠) عملٍ على «صحيح البخاريّ» غالبها شروح.

وذكر عبدالغني عبدالخالق في كتابه «الإمام البخاريّ وصحيحه»[٤] نحو (١٥٠) عملًا على البخاريّ.

وجاء الباحث الأستاذ محمد عصام عرار وصنَّف كتابه الموسوم «إتحاف القارىء بمعرفة جهود وأعمال العلماء على «صحيح البخاريّ» المطبوع سنة (١٤٠٧هـ) وذكر فيه(٣٧٥)[٥] عملًا على البخاريّ سواء كانت شرحًا أو تعليقًا أو اختصارًا أو بيانًا لمشكل أو غريب أو تعريفًا بالرُّواة وضبطهم وغير ذلك.

---

(١) (١/ ٥٤١ - ٥٥٥).

(٢) (٣/ ١٦٥).

(٣) (١/ ٢٢٩).

(٤) (ص/ ١٥٠).

(٥) الذي جعله يبلغ هذا العدد أنه ذكر الأعمال على صحيح البخاريّ وحده، وكذا الأعمال على البخاريّ ومسلم كـ «الجمع بين الصحيحين»، و«المستخرجات» عليهما.

ثمَّ جاء الباحث الأستاذ أبو يعلى البيضاوي المغربي[١] في «التعليقات المستظرفة على الرسالة المستطرفة» واستقصى غالب الأعمال على «صحيح البخاريِّ»، فذكر نحوًا من (٢٥٠) عملًا على البخاريِّ غالبها من الشروح.

وصنع ذلك على سائر الكتب السِّتة، فبلغت الأعمال على مسلم (١٠٨)، وعلى أبي داود (٣٦)، وعلى جامع الترمذيِّ (٤٨)، و على سنن النسائي (٢١)، على سنن ابن ماجه (٢٦).

وبلغ مجموع من الأعمال على السِّتة سوى البخاري (١٣٦).

ونقل صاحب «كشف الظنون»[٢] عن ابن خلدون: ولقد سمعتُ كثيرًا من شيوخنا يقولون: شرح كتاب البخاريِّ دين على الأمة.

قال حاجي خليفة: ولعل ذلك الدّين قضى بشرح المحقق: ابن حجر والقسطلانيّ والعينيّ.

وسأذكر هنا جمهرة الأعمال العلمية التي وصلت إلينا على «البخاريِّ»، ولعل الذي لم يصل إلينا علمه مثلها وأكثر.

❖ شروح صحيح البخاريِّ وحواشيه»:

شروح البخاريِّ وحواشيه كثيرة يتعذر استقصاؤها وحصرها، وقد وصف السخاويُّ بعض شروح البخاريِّ في القرن التاسع، ونقل عن مؤلفه أنه **رجع إلى ثلاث مئة شرح على صحيح البخاريِّ**[٣].

ولم أذكر هنا إلا من شرح البخاريَّ كلّه أو ألتزم ذلك ولم يتمه. أما

---

(١) اقتصر الأستاذان الفاضلان عرار والبيضاوي - غالبًا - على الأعمال المتقدمة على صحيح البخاريّ، ولم يلتزما بيان أعمال المعاصرين، ولو قام باحث وتقصى في جمع الأعمال المتقدمة والمعاصرة على البخاريّ لزادت على (٥٠٠).

(٢) (١/ ٦٣٥).

(٣) «الضوء اللامع» (١٠/ ٢١)، وهو الشرح رقم (٢٤) من السرد هنا.

المؤلفات في شرح بعض الأبواب والكتب منه، فهي كثيرة جدًا لا تكاد تحصر، ولذا لم أذكرها هنا، وبعضها في أربع ورقات[١].

ولعله يفرد لها تأليف خاص يجمعها - يسره الله بمنه وفضله-.

١- «أعلام السنن» المطبوع باسم «أعلام الحديث» لأبي سليمان حَمْد بن محمد الخطابيّ (ت٣٨٨ هـ)، وهو أول من شرح «صحيح البخاريِّ»[٢] فلم تذكر المصادر «كشف الظنون»، و«تاريخ الأدب العربي» لبروكلمان، و«تاريخ التراث العربي» لسزكين قبله شيء.

وهو شرحٌ مختصرٌ على طريقة شرحه «معالم السنن» لأبي داود، وصفه القسطلانيُّ بقوله: شرحٌ لطيفٌ، فيه نكت لطيفة ولطائف شريفة.

ألَّفه بعد «معالم السنن» استجابة لطلب أهل «بلخ» والكتاب مطبوع.

٢- «التوضيح لمهمات الجامع الصحيح» للهرويّ عبد بن أحمد (ت ٤٣٤هـ)

أشار له الدكتور نجم خلف في «الاستدراكات على تاريخ التراث العربي»[٣]، وأشارإلى نسخه المخطوطة، ومنها في الملك سعود برقم (٨٥٤).

٣- «شرح صحيح البخاريِّ» لمحمد التَّيمي، ذكره السخاوي في «الجواهر

---

(١) منها شرح «باب من صحيح البخاريِّ» لعلي بن إبراهيم الرياحي (ت١٢٦٧هـ)، شرح بابًا من البخاريِّ في أربع ورقات، ومنه نسخة محفوظة في جامعة الملك سعود (٥١٢٦/ ٣م)، كما في «الاستدراكات على تاريخ التراث العربي» للدكتور نجم خلف (ص/ ٢٣٧).

(٢) ذكر البعض أن أول شرح على «صحيح البخاريِّ» هو شرح أبي علي الحسين بن محمد الماسرجسيّ (ت٣٦٥هـ) معتمدًا على ما ذكره البغداديُّ في «هدية العارفين» (١/ ٣٠٦)، وهو وهم، فالذي في «هدية العارفين»: له كتاب على البخاريِّ هكذا. والصواب أنَّ عمله على البخاريِّ إنما هو مستخرج، وليس بشرح كما في «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٢٨٨).

(٣) (ص/ ١٨٣).

والدرر»[١]، وقال: اعتنى بشرح ما لم يذكره الخطابي مع التنبيه على أوهامه.

٤- «**النصيحة في شرح البخاري**» لأحمد بن نصر الداوديّ الأسديّ (ت٤٠٢هـ) ذكره السخاوي في «الجواهر والدرر»[٢]، وابن فرحون في «الديباج»[٣]، وصاحب «كشف الظنون»[٤].

قال السخاويُّ: وهو ممَّن ينقل عنه ابن التِّين وغيره.

٥- «**شرح صحيح البخاريّ**» لأبي الزناد سراج بن سراج بن محمد القرطبي (ت٤٢٢هـ).

٦- «**شرح صحيح البخاري**» للمهلب بن أبي صفرة الأزديّ (ت٤٣٥هـ)، ذكره السخاويُّ في «الجواهر والدرر»[٥] وقال: وهو ممن اختصر «الصحيح».

وقال ابن فرحون في «الديباج المذهب»[٦]: اختصر «الصحيح» اختصارًا مشهورًا، سماه: «النَّصيح في اختصار الصَّحيح»، وعلق عليه تعليقاً حسنًا.

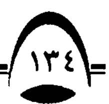
ذكره السخاويُّ في «الجواهر والدرر»[٧] وقال عنه: يكثر ابن بطَّال النقل عنه.

٧- «**شرح صحيح البخاريّ**» لأبي الحسن علي بن خلف بن بطال القرطبيّ (ت ٤٤٩هـ)، وعامته على فقه الإمام مالك، طبع في دار الرشد بالرياض عام (١٤٢٠هـ) تحقيق أبي تميم ياسر بن إبراهيم في (١٠) مجلدات، وفي دارالكتب العلمية ببيروت، عام (٢٠٠٢م) (١٠) مجلدات تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا.

٨- «**شرح صحيح البخاريّ**» لأبي حفص عمر بن الحسن بن عمر الهَوْزني الإشبيليّ (ت٤٦٠هـ).

---

(١) (٢/ ٧١٠).
(٢) (٢/ ٧١٠).
(٣) (١/ ١٦٦).
(٤) (١/ ٥٤١).
(٥) (٢/ ٧١٠).
(٦) (٢/ ٣٤٦).
(٧) (٢/ ٧١٠).



ذكره السخاويُّ في «الجواهر والدرر»[١].

٩- «شرح صحيح البخاريِّ» لأبي عبد الله محمد بن خلف بن سعيد بن وهب الأندلسي الصدفيّ يعرف بـ «ابن المرابط» المتوفى سنة (٤٨٥هـ) .

ذكره السَّخاويُّ في «الجواهر والدرر»[٢] وقال: وقد اختصر شرح شيخه المهلب، وزاد عليه فوائد، وممن ينقل عنه ابن رُشَيد.

١٠- «شرح صحيح البخاريِّ» لأبي الأصبَغ عيسى بن سهل بن عبد الله الأسديّ (ت ٤٨٦هـ).

ذكره السخاويُّ في «الجواهر والدرر»[٣].

١١- «شرح صحيح البخاريِّ» لمحمد بن إسماعيل بن محمد الأصفهاني الحافظ المتوفى (٥٢٦هـ)، والمولود سنة (٥٠٠هـ) ومنه يعلم أنه توفي وعمره (٢٦) سنة.

قال الذهبي في "تاريخ الإسلام"[٤]، و«سير أعلام النبلاء»[٥]: وكان أبو عبد الله محمد قد ولد نحو سنة خمس مئة، ونشأ فصار إمامًا في العلوم كلّها، حتى ما كان يتقدّمه كبير أحدٍ في وقته في الفصاحة، والبيان، والذكاء، والفهم، وكان أبوه يفضله على نفسه في اللُّغة، وجريان اللسان، وقد [شرع] في «الصَّحيحين» فأملى في شرح كل واحدٍ منهما صدرًا صالحًا.

١٢- «شرح صحيح البخاريِّ» للإمام قِوَام السُّنة أبي القاسم إسماعيل بن

---

(١) (٢/ ٧٣١).

(٢) (٢/ ٧١٠).

(٣) (٢/ ٧١١).

(٤) (٣٧/ ٣٧٢) في ترجمة والده: (إسماعيل بن محمد).

تنبيه: لم يذكر الذهبيّ ترجمة مستقلة لمحمد بن إسماعيل الأصفهانيّ.

(٥) (٢٠/ ٨٣) في ترجمة والده: (إسماعيل بن محمد).

محمد الأصفهانيّ الحافظ المتوفى سنة (٥٣٥هـ).

وهو والد صاحب الشرح المتقدِّم، وقد قصد بشرحه هذا إكمال شرح ابنه الذي توفي في حياته.

قال الذهبي في «تاريخ الإسلام»[١]: و«شرح صحيح البخاريِّ»، و«شرح صحيح مسلم»، كان قد صنَّفهما ابنه فأتمهما.

١٣- **«الاحتواء على غاية المطلب والمراد في شرح ما اشتمل عليه مصنف البخاريِّ من علم المتن بعد التعريف برجال الإسناد»** لأبي القاسم أحمد بن محمد بن عمر بن ورد التَّميميّ، ذكره السخاوي في «الجواهر والدرر»[٢]، وقال: واسع جدًا، ينقل عنه ابن رُشيد.

١٤- **«السر الساري الفصيح في معاني أحاديث منتخبة من البخاري»** لأحمد بن منصور الكازروني (ت ٥٨٦هـ).

أشار له الدكتور نجم خلف في «الاستدراكات على تاريخ التراث العربي»[٣]، وأشارإلى نسخه المخطوطة.

١٥- **«المخبر الفصيح في شرح الجامع الصحيح»** لعبد الواحد بن التين السفاقسيّ المالكيّ (ت٦١١هـ).

ذكره السخاويّ في «الجواهر والدرر»[٤].

وتوجد قطعة منه وقد حقّق في رسالة علمية في جامعة الملك سعود.

١٦- **«النجم الهادي السَّاري إلى حل ألفاظ صحيح البخاريِّ»** لمحمود بن أحمد أبي المحامد، جمال الدين البخاريّ الحصيريّ (ت ٦٣٦هـ).

---

(١) (٣٧/ ٦٢٧).
(٢) (٢/ ٧١١).
(٣) (ص/ ١٨٥).
(٤) (٢/ ٧١١).

ذكره الزركلي في «الأعلام»[١] وقال: الجزء الأول منه، في مكتبة عيدروس الحبشي، بحضرموت.

١٧- «**شرح صحيح البخاريِّ**» للحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر العدويّ العمري الصغانيّ الحنفيّ الهندي المولد، البغدادي الوفاة (ت٦٥٠هـ): أعلم أهل عصره في اللغة، ذكره الذهبي في «تاريخ الإسلام»[٢] وقال: في مجلد.

١٨- «**شرح صحيح البخاريِّ**» لشرف الدين النوويّ المتوفى سنة (٦٧٦هـ)، شرح قطعة من أوله إلى آخر «كتاب الإيمان»، واخترمته المنية قبل تمامه.

ذكر في «شرح مسلم»[٣]: فأما «صحيح البخاريِّ» رَحِمَهُ اللهُ فقد جمعتُ في شرحه جملًا مستكثرات، مشتملة على نفائس من أنواع العلوم، بعبارات وجيزات، وأنا مشمر في شرحه راجٍ من الله الكريم في إتمامه المعونات.

طبع الموجود منه بمصر قديمًا بدون تاريخ مع «شرح القسطلاني»، ثم أفردت مقدمة هذا الشرح وطبعت باسم: «ما تمس إليه حاجة القارئ من صحيح البخاريِّ»، وطبع أيضًا باسم «**التلخيص شرح الجامع الصَّحيح**» حققه الشيخ الفاضل نظر محمد الفاريابي، نشر دار طيبة عام (١٤٢٩هـ) في مجلدين.

١٩- «**بهجة النفوس وغايتها، بمعرفة ما لها وما عليها**» لابن أبي جمرة الأندلسي (٦٩٥هـ)، وهو شرح لمختصره على البخاريِّ المسمى «جمع النهاية في بدء الخير والغاية».

٢٠- «**شرح صحيح البخاريِّ**» لزين الدين علي بن محمد الإسكندراني المعروف «بابن المنيِّر» (ت٦٩٩هـ).

---

(١) (٧/ ١٦١).

(٢) (٤٧/ ٤٤٥).

(٣) (١/ ٤).

قال السخاوي في «الجواهر والدرر»[١]: وهو كبير في نحو عشر مجلدات.

٢١ - «البدر المنير الساري» لقطب الدين الحلبي عبدالكريم بن عبدالنور «ت٧٣٥هـ»، قال الحافظ ابن حجر في «الدرر»[٢]: وشرع في شرح البخاري، وهو مطول أيضًا بيَّض أوائله إلى قريب النِّصف.

٢٢- «شرح صحيح البخاريِّ» للحافظ عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقيّ (ت٧٧٤هـ)، شرح قطعة من أوله، ذكره ابن كثير في «البداية والنهاية»[٣] في ترجمة البخاريِّ.

٢٤- «شرح صحيح البخاريِّ» لمحمد بن سعيد بن مسعود عفيف الدين، الكازرونيّ (ت٨٩٨هـ).

ذكره السَّخاويُّ في «الضوء اللامع»[٤] وقال: ومن ذلك شرح البخاريِّ، وقال: إنه استمدَّ فيه من ثلاث مئة شرح عليه. و ذكره الزركلي في «الأعلام»[٥].

٢٥-«الكواكب الدراريّ» لشمس الدين محمد بن يوسف بن عليّ الكرمانيّ المتوفى سنة (٧٨٦هـ)، وهو شرح متوسط.

قال ابن حجر في «الدرر الكامنة»[٦]: وذكر لي شيخنا العراقي أنَّه اجتمع به بمكة، وسمّى شرحه للبخاري «الكواكب الدراريّ»، وهو في مجلدين ضخمين، وفي الغالب يوجد في أربعة أو خمسة، وهو شرح مفيد على أوهام

---

(١) (٢/ ٧١١).
(٢) (٣/ ٢٠٠).
(٣) (١٤/ ٥٣١).
(٤) (١٠/ ٢١).
(٥) (٣/ ١٠٢).
(٦) (٥/ ٧٧).

فيه في النقل، لأنه لم يأخذ إلا من الصُّحف وقد عاب في خطبة شرحه على شرح ابن بطال، ثمَّ على شرح القطب الحلبيّ، وشرح مغلطاي.

وقال ابن قاضي شهبة: فيه أوهام وتكرار كثيرٌ، ولا سيما في ضبط الرواة.

وقال حاجي خليفة في «كشف الظنون»: وهو شرح وسط مشهور بالقول، جامع لفرائد الفوائد وزوائد الفرائد.

طبع في المطبعة البهية المصرية (سنة ١٣٥٨) في (٢٥) جزءًا صغيرًا، ثم في دارالفكر بيروت، والكتاب من محتويات المكتبة الشاملة.

٢٦- **«التلويح شرح الجامع الصحيح»** لعلاء الدين مغلطاي بن قليج التركيّ المصريّ الحنفيّ (ت٧٩٢هـ)، ذكره في «الدرر الكامنة»[(١)]، وهو شرح كبير في (٢٠) مجلدًا.

والعمل جارٍ عليه في رسائل علمية في جامعة الملك سعود.

ووَهِم الزركلي في «الأعلام»[(٢)] فذكر أنه لابن قطلوبغا.

٢٧- **«شرح صحيح البخاري»**، لجلال الدين رسول بن أحمد التَّباني الحنفيّ (ت٧٩٣هـ).

ذكره السخاوي في «الجواهر والدرر»[(٣)].

٢٨- **«شرح صحيح البخاري»** للعلامة بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشيّ الشافعيّ (ت٧٩٤هـ).

قال الحافظ في «الدرر الكامنة»[(٤)]: شرع في شرح البخاري فتركه مسوّدة، وقفتُ على بعضها، ولخص منه «التَّنقيح» في مجلد.

---

(١) (٤/٣٥٣).
(٢) (٥/٣٣١).
(٣) (٢/٧١١).
(٤) (٥/١٤٣).

وذكره السخاوي في «الجواهر والدرر»[١] وقال: هو كبير، وهو غير «التنقيح» الذي تداوله الناس.

وقال القسطلاني في «إرشاد الساري»[٢]: مطوَّلٌ رأيتُ منه قطعةً بخطه.

٢٩- **«التنقيح لألفاظ الصحيح»**، للعلامة الزركشيّ المتقدم، وهو شرح مختصر في مجلد، قصد فيه إيضاح غريبه، وإعراب غامضه، وضبط نسب أو اسم يخشى فيه التَّصحيف.

طبع في القاهرة سنة (١٣٥١هـ)، وفي مكتبة الرشد الرياض بتحقيق يحيى ابن محمد الحكمي في (٣) مجلدات، وفي مكتبة الباز بمكة (١٤٢٠هـ) بتحقيق أحمد فريد، وفي دارالكتب العلمية بيروت.

٣٠- **«فتح الباري شرح صحيح البخاري»** للحافظ زين الدين عبد الرحمن ابن أحمد بن رجب الحنبلي المتوفى سنة (٧٩٥هـ) .

قال ابن عبد الهادي صاحب «الجوهر المنضد»: شرح قطعة من البخاريِّ إلى «كتاب الجنائز»، وهي من عجائب الدهر، ولو كمل كان من العجائب.

طبع في دار الحرمين بمصر في (٩) مجلدات، بتحقيق محمود شعبان وآخرون، عام (١٤١٧هـ)، وفي ابن الجوزي الرياض عام (١٤٢٢هـ) في (٧) مجلدات، وفي دار الكتب العلمية عام (٢٠٠٦م) في (٥) مجلدات.

٣١- **«التوضيح في شرح الجامع الصحيح»** لسراج الدين عمر بن علي بن الملقن الشافعي المتوفى سنة (ت٨٠٤هـ).

قال ابن حجر كما في «الضوء اللامع»[٣]: وشرحَ البخاريَّ في عشرين

---

(١) (٢/ ٧١١).

(٢) (١/ ٤٣).

(٣) (٣/ ٢٠٠).

مجلدة، اعتمد فيه على شرح شيخه القطب ومغلطاي، وزاد فيه قليلًا، وهو في أوائله أقعد منه في أواخره؛ بل هو من نصفه الثاني قليل الجدوى .

قال السَّخاويُّ: وقد قال هو: أنه لخصه من شرح شيخه مغلطاي الملخص له من شرح القطب الحلبي، وأنه زاد عليهما.

وقد حقّق الكتاب في أكثر من (٣٠) ماجستير و دكتوراه بجامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين ابتداء من عام (١٤١٦هـ).

وقد طبع الكتاب حديثًا عام (١٤٢٩هـ) في (٣٦) مجلدًا بواسطة وزارة الشؤون الإسلامية بدولة قطر، والكتاب من محتويات المكتبة الشاملة

٣٢- **«فيض الباري على صحيح البخاريّ»** لسراج الدين أبي حفص عمر بن رسلان البلقينيّ، المتوفى سنة (٨٠٥هـ).

قال ابن قاضي شهبة: شرح «البخاريّ» كتب منه نحو خمسين كراسًا على أحاديث يسيرة إلى أثناء الإيمان، ومواضع متفرقة منه.

وقال السخاوي في «الضوء اللامع»[١]: ولم يكمل من مصنفاته إلا القليل، لأنه كان يشرع في الشيء فلسعة علمه يطول عليه الأمر، حتى أنه كتب من «شرح البخاري» على نحو عشرين حديثًا مجلدين.

٣٣- **«منح الباري الفسيح المجاري»** لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآباديّ، الشيرازيّ (ت٨١٧هـ)، قال في «كشف الظنون»: كمل ربع العبادات منه في عشرين مجلدًا، وقدّر تمامه في أربعين مجلدًا.

وحكى السخاوي في «الضوء اللامع»[٢]: إن المجد لم يكن بالماهر في الصنعة الحديثية، وله فيما يكتبه من الأسانيد أوهام.

---

(١) (٥/١٠٨).

(٢) (١٠/٨٤).

وأمَّا شرحه على «البخاريّ» فقد ملأه من غرائب المنقولات سيما من «الفتوحات المكية».

وذكر ابن حجر أنه رأى القطعة التي كملت في حياة مؤلِّفها قد أكلتها الأرضةُ بكاملها، بحيث لا يقدر على قراءة شيءٍ منها.

٣٤- **«تعليق على صحيح البخاري»** لعبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل القلقشنديّ الأصل، المقدسي، الشافعيّ، المعروف بالزين القلقشندي (ت٨٢٦هـ)، ذكره الزركلي في «الأعلام»[1].

٣٥- **«مصابيح الجامع»** لبدر الدين محمد بن أبي بكر الدمامينيّ (ت٨٢٨هـ).

قال في «كشف الظنون»: ذكر أنه ألَّفه للسلطان أحمد شاه بن محمد بن مظفر من ملوك الهند، وعلَّقه على أبواب منه، ومواضع تحتوي على غريب، وإعراب، وتنبيه.

والكتاب مطبوع في (١٠) أجزاء بدار النوادر، وهو من محتويات المكتبة الشاملة.

٣٦- **«التحقيق والشرح والتوضيح لألفاظ متوالية من «الجامع الصحيح»** لمحمد بن محمد بن محمد بن أحمد، أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي السعديّ الدمشقيّ الحنبلي، ابن المحب (ت ٨٢٨هـ).

ذكره الزّركليّ في «الأعلام»[2] وذكر أنه مخطوط في شستربتي برقم (٣٣٥١).

٣٧- **«اللامع الصَّبيح بشرح الجامع الصحيح»** لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الدائم بن موسى البرماوي، الشّافعي (ت٨٣١هـ).

---

(١) (٣/ ٣٣٠).
(٢) (٧/ ٤٥).

قال في «كشف الظنون»: وهو شرح حسن في أربعة أجزاء، ذكر فيه: أنه جمع بين شرح الكرماني باقتصار، وبين «التنقيح» للزركشي بإيضاح وتنبيه.

والكتاب مطبوع متداول، ومن محتويات المكتبة الشاملة.

٣٨- **«التلويح إلى معرفة الجامع الصحيح»** لمحمد بن أحمد بن موسى، أبو عبد الله، شمس الدين الكفيري الدمشقيّ: عالم بالحديث (ت٨٣١هـ).

قال السَّخاوي في «الضوء اللامع»[(١)]: استمد فيه من البدر الزركشي، والكرماني، وابن الملقن، وزاد فيه أشياء مفيدة، وهو شرح جيد في خمس مجلدات.

٣٩- **«شرح صحيح البخاريّ»** للتقي يحيى بن محمد بن يوسف الكرمانيّ (ت٨٣٣هـ).

ذكره السخاويُّ في «الجواهر والدرر»[(٢)]، وذكر أنه ملخَّص من غيره.

٤٠- **«التلقيح لفهم قارئ الصحيح»** أو: **«مصابيح الجامع الصحيح»** لبرهان الدين إبراهيم بن محمد الحلبي، المعروف: بسبط ابن العجمي (ت٨٤١هـ).

ذكره ابن فهد في «لحظ الألحاظ»[(٣)].

وذكره الدكتور نجم خلف في «الاستدراكات على تاريخ التراث العربي»[(٤)]، وأشارإلى نسخه المخطوطة وسمَّاه: **«مصابيح الجامع الصحيح»**.

٤١- **«إملاءات على صحيح البخاريِّ»** لبرهان الدين إبراهيم بن محمد الحلبيّ، المعروف: بسبط بن العجمي (ت٨٤١هـ)، كتبها عنه بعض طلبته.

---

(١) (٧/ ١١٢).
(٢) (٢/ ٧١١).
(٣) (ص/ ٢٠٤).
(٤) (ص/ ٢٠٠).

ذكره ابن فهد في «لحظ الألحاظ»[١].

٤٢- «شرح صحيح البخاري» لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن حسين ابن حسن بن رسلان المقدسي الرَّملي الشافعي المتوفى سنة (٨٤٤هـ).

قال الشوكانيُّ في «البدر الطالع»[٢]: شرع في «شرح البخاري» ووصل فيه إلى آخر «الحجّ» في ثلاث مجلدات. وكذا قال الزركلي في «الأعلام»[٣].

٤٣- **«المتجر الربيح والمسعى الرجيح والمرحب الفسيح في شرح الجامع الصحيح»** لمحمد بن أحمد بن محمد، ابن مرزوق العجيسي التلمساني، أبو عبد الله، المعروف بالحفيد، أو حفيد ابن مرزوق: عالم بالفقه والأصول والحديث والأدب (ت٨٤٢هـ).

ذكره السخاوي في «الضوء اللامع»[٤] وقال: لم يكمل.

وذكره الزركلي في «الأعلام»[٥] وقال: وكان منه الجزآن الأول والثاني بخطه في الجامع الجديد بالجزائر، ثم فقد الأول.

٤٤- **«فتح الباري بشرح صحيح البخاري»** للحافظ العلامة أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلانيّ المتوفى سنة (٨٥٢هـ).

وهو من أعظم شروح «صحيح البخاريِّ»، ومقدمته في عشرة فصول سماها: «هدى الساري» وشهرته تغني عن الحديث عنه ووصفه.

---

(١) (ص/ ٢٠٤).
(٢) (١/ ٤٥).
(٣) (١/ ١١٧).
(٤) (٧/ ٥٠).
(٥) (٥/ ٣٣١).

وكان ابتداء تأليفه في أوائل سنة (٨١٧هـ) على طريق الإملاء بعد أن كملت مقدمته في مجلد ضخم في سنة (٨١٣هـ)، إلى أن انتهى في أول يوم من رجب سنة (٨٤٢هـ) سوى ما ألحقه فيه بعد ذلك، فلم ينته إلا قبيل وفاته.

ولما تَمَّ عَمَلَ مُصنِّفُه وليمةً عظيمةً لم يتخلَّف عنها من وجوه المسلمين إلا نادرًا في يوم السبت ثاني شعبان سنة (٨٤٢هـ)، وكان المصروف في الوليمة المذكورة نحو من خمس مئة دينار، فطلبه ملوك الأطراف بالاستكتاب، واشتري بنحو ثلاث مئة دينار، وانتشر في الآفاق.

لما قيل للشوكاني: اشرح «البخاريّ» أجاب: إنه لا هجرة بعد الفتح، يعني «فتح الباري» .

٤٥- «الشرح الكبير على صحيح البخاريّ» للحافظ ابن حجر.

٤٦- «الشرح المختصر على صحيح البخاريّ» للحافظ ابن حجر.

قال السيوطي في «نظم العقيان»[1]: ومن تصانيفه «فتح الباري شرح البخاريّ»، ومقدمته تسمى «هدى الساري»، وشرح آخر أكبر منه، وآخر ملخّص منه لم يتما، وقد رأيتُ من هذا الملخّص ثلاث مجلدات من أوله.

والكبير ذكره السخاويُّ أيضًا كما تقدم في «أعمال الحافظ ابن حجر على البخاريّ».

٤٧- «النكت على شرح صحيح البخاريّ للزركشيّ» للحافظ ابن حجر، وهو عبارة عن نكت على «تنقيح الزركشي على البخاريّ»، مطبوع بالمكتبة الإسلامية، أبوظبي، عام (١٤٢٦هـ).

٤٨- «النكت على صحيح البخاري» للحافظ ابن حجر، وهو عبارة عن نكت على البخاريِّ نفسه، مطبوع عدة طبعات.

---

(١) (ص/٤٦).

٤٩- «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» للعلامة بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العينيّ الحنفيّ المتوفى سنة (٨٥٥هـ).

مكث في تأليفه عشر سنين مع تخلل أيام كثيرة فيها.

ونقل السخاويُّ في «الضوء اللامع»[١]: أنه استمد فيه من «فتح الباريّ» بحيث ينقل منه الورقة بكمالها... وطوله بما تعمد الحافظ ابن حجر حذفه من سياق الحديث بتمامه وإفراده كل من تراجم الرواة بالكلام، وبين الأنساب واللغات والإعراب والمعاني والبيان واستنباط الفوائد من الحديث والأسئلة والأجوبة.

وحكي أنَّ بعضَ الفضلاء ذكر لابن حجرٍ ترجيح شرح العيني بما اشتمل عليه من البديع وغيره، فقال: بديهة هذا شيء نقله من شرح لركن الدين، وقد كنت وقفت عليه قبله، ولكن تركتُ النقلَ منه؛ لكونه لم يتم إنما كتب منه قطعة وخشيتُ من تعبي بعد فراغها في الإرسال «في الاسترسال» ولذا لم يتكلم العيني بعد تلك القطعة بشيء من ذلك، انتهى.

٥٠- «شرح صحيح البخاريّ» نور الدين أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن محمد ثلاثًا بن يخلف المنوفي المصري (ت٨٥٧هـ).

ذكره في «شجرة النور الزكية»[٢].

٥١- «شرح صحيح البخاري- مختصر الفتح-» للشيخ أبي الفتح محمد بن أبي بكر بن الحسين المراغيّ (ت ٨٥٩هـ).

قال: لخَّصتُ مِنْ مقاصده وفرائده ما يفيدُ الطالب، ويُثلج صدر الراغب.

كذا في «الجواهر والدرر»[٣] للسخاويِّ.

---

(١) (١٠/١٣٣).

(٢) (١/٣٩٣).

(٣) (١/٣١١).

٥٢- «**شرح صحيح البخاريّ**» لمنصور بن الحسن العماد القرشيّ العدويّ العمريّ الكازروني (ت٨٦٠هـ).

ذكره الزركليّ في «الأعلام»[1] وقال: لم يتمه.

٥٣- «**الغيث الجاري على صحيح البخاريّ**» صالح بن عمر بن رَسلان البلقيني الشافعيّ شيخ الإسلام، من العلماء بالحديث والفقه، مصريّ (ت ٨٦٨هـ).

ذكره الزركلي في «الأعلام»[2].

٥٤- «**الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاريّ**» لأحمد بن إسماعيل الكورانيّ الشافعيّ، ثم الحنفيّ المتوفى (ت٨٩٣هـ).

والكتاب مطبوع في (١١) مجلدًا بدار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، وهو من محتويات المكتبة الشاملة.

٥٥- «**حاشية على صحيح البخاريّ**» لمحمد بن قاسم الأنصاري (ت٨٩٤هـ).

أشار له الدكتور نجم خلف في «الاستدراكات على تاريخ التراث العربي»[3]، وأشار إلى نسخه المخطوطة، ومنها في الملك سعود برقم (٤٤١).

٥٦- «**حاشية على صحيح البخاريّ**» أحمد بن أحمد زروق (ت٨٩٩هـ) أشار له الدكتور نجم خلف في «الاستدراكات على تاريخ التراث العربي»[4].

٥٧- «**شرح صحيح البخاري**» لإبراهيم بن علي بن أحمد بن بركة

---

(١) (٧/ ٢٩٨).
(٢) (٣/ ١٩٤).
(٣) (ص/ ٢١٥).
(٤) (ص/ ٢١٥).

النعمانيّ، برهان الدين (ت ٨٩٨هـ) فقيه شافعيّ له اشتغال بالحديث، ونظم.

قال السّخاويُّ في «الضوء اللامع»[١]: شرع في الجمع بين شرحي شيخنا والعيني على البخاريّ، فكتب منه جملة مع إضافة حاصل ما اشتمل عليه: انتقاض الاعتراض لذلك، وكذا جمع غير ذلك.

٥٨- **«شرح صحيح البخاري»** لمحمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السّنوسيّ الحسني (ت ٨٩٥هـ).

ذكره الزركلي في «الأعلام»[٢] وقال: لم يكمله.

٥٩- **«شرح صحيح البخاريّ»** أحمد بن أحمد الفاسيّ (ت ٨٩٩هـ)، طبع بالمكتبة العصرية ببيروت عام (١٣٩٣هـ).

٦٠-**«شرح صحيح البخاريّ»** للشيخ زروق الفاسيّ (ت٨٩٩هـ) مطبوع، تحقيق موسى محمد، وعزت عليّ عبيد.

٦١- **«تجريد على التّنقيح»** وهو تجريدٌ لنكت ابن حجر على صحيح البخاريّ، للحافظ محمد بن عبدالرحمن السخاويّ (ت ٩٠٢هـ)، مطبوع.

٦٢-**«شرح صحيح البخاريّ»** لمحمد بن علي بن خلف، أبو البقاء الأحمديّ، فقيه عروضيّ، مصريّ، شافعيّ، جاور بالمدينة النبوية توفي بعد (٩٠٩هـ) ذكره الزركلي في «الأعلام»[٣].

٦٣- **«التَّوشيح على الجامع الصَّحيح»** لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطيّ، المتوفى سنة (٩١١هـ) .

---

(١) (١/ ٧٩).

(٢) «٧/ ١٥٤).

(٣) (٦/ ٢٨٩).

قال في «كشف الظنون»[(١)]: وهو تعليق لطيف على نحو من «تنقيح الزركشيّ».

طبع في مكتبة الرشد الرياض، عام (١٤١٩هـ) في (٩) مجلدات، وفي دارالكتب العلمية بيروت، عام (١٤٢٠هـ) في (٥) مجلدات، وله «الترشيح» أيضًا، ولم يتم.

٦٤- **«الترشيح على الجامع الصحيح»** لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ).

قال في «كشف الظنون»[(٢)]: وله «الترشيح» أيضًا، ولم يتم.

٦٥- **«إرشاد الساري لشرح صحيح البخاريّ»** لشهاب الدين أحمد بن محمد القسطلانيّ الشافعيّ (ت٩٢٢هـ) فرغ من تأليفه سنة (٩١٦هـ) وهو تلخيص لـ«فتح الباريّ»، و «عمدة القاري».

قال مصنفه في وصفه: طالما خطر لي أن أعلّق عليه شرحًا أمزجه فيه مزجًا أميّز فيه الأصل من الشرح بالحمرة؛ ليكون كاشفًا بعض أسراره مدركًا باللمحة موضحًا مشكله مقيدًا مهمله وافيًا بتغليق تعليقه كافيًا في إرشاد الساري إلى طريق تحقيقه، فشمّرت ذيل العزم، وأتيت بيوت التصنيف من أبوابها، وأطلقت لسان القلم بعبارات صريحة لخّصتُها من كلام الكبراء .

ولم أتحاش من الإعادة في الإفادة عند الحاجة إلى البيان، ولا في ضبط الواضح عند علماء هذا الشأن، قصدًا لنفع الخاص والعام، فدونك شرحًا أشرقت عليه من شرفاتها الجامع أضواء نوره اللامع، واختفت منه «كواكب الدراريّ» وكيف لا وقد فاض عليه النور من «فتح الباري» انتهى، أراد بذلك أن شرح ابن حجر مندرج فيه.

---

(١) (١/٥٤١).
(٢) (١/٥٤١).

قال عنه صاحب «النور السافر»: لعله أجمع شروح البخاريِّ وأحسنها.

وقال الكتاني في «فهرس الفهارس»[1]: وكان بعض شيوخنا يفضّله على جميع الشروح؛ من حيث الجمع، وسهولة الأخذ والتكرار والإفادة، وبالجملة فهو للمدرِّس أحسن وأقرب من «فتح الباري» فمن دونه.

وميزة هذا الشرح النفيس أنه اعتمد النسخة اليونينية لـ: «صحيح البخاريّ»، وضبطه عليها.

وقد طبع طبعات عديدة: أولها ببولاق عام (١٢٧٦هـ)، ثم طبع سنة (١٢٧٥هـ)، و(١٢٨٥هـ)، و(١٢٩٢هـ)، و(١٣٠٤هـ)، (١٣٠٧هـ).

٦٦- **«منحة الباري بشرح صحيح البخاريّ المسمّى «تحفة الباري»** لزكريا الأنصاري الشافعيّ (ت٩٢٦هـ).

والكتاب مطبوع في (١٠) أجزاء بدار الرشد بالرياض، ومن محتويات المكتبة الشاملة.

٦٧- **«معونة القاري لصحيح البخاريِّ»** لعليِّ بن محمد بن محمد بن خلف أبي الحسن المنوفيّ، المصريّ، الشَّاذِلي، من فقهاء المالكية (ت٩٣٩هـ).

قال الزّركلي في «الأعلام»[2] له شرحان على البخاريِّ، أحدهما: معونة القاري لصحيح البخاريّ، في مجلد ضخم، فرغ من تأليفه في رمضان عام (٩٢١هـ) رأيتُه في خزانة الرباط (١٩١٢كتاني)، والكتاب مطبوع حديثًا.

٦٨- **«صيانة القاري عن الخطأ واللّحن في البخاريِّ»**، لعليّ بن محمد بن خلف المنوفيّ المصري الشَّاذِلي، السَّابق، وصفه الزركليّ في «الأعلام»[3] بأنه شرح مختصر.

---

(١) (٢/ ٩٦٨).
(٢) (٥/ ١١).
(٣) (٥/ ١١).

٦٩- «المجالس الوعظية في شرح أحاديث خير البرية ﷺ من البخاريّ» لشمس الدين محمد بن عمر بن أحمد السَّفيري الشافعي المتوفى (٩٥٦هـ)، حققه وخرج أحاديثه: أحمد فتحي عبد الرحمن، وهو من محتويات الشاملة، ولم يكمل، والكتاب مطبوع أيضًا بدار النوادرفي (٤) مجلدات.

٧٠- «تعليقة على البخاريّ» لمحمد الفارضي الحنبليّ، عالم بالفرائض (ت٩٨١هـ).

ذكره الزركلي في «الأعلام»[١].

٧١- «النهر الجاري في شرح صحيح البخاريّ» عبد الكريم بن محب الدين بن أبى عيسى علاء الدين (ت١٠١٤هـ)، ذكره المحبيّ في «خلاصة الأثر»[٢].

٧٢- «إفحام المجاري في إفهام البخاريّ» عبدالقادر بن محمد بن يحيى بن مكرم (ت١٠٣٣هـ)، ذكره المحبيّ في «خلاصة الأثر»[٣].

٧٣- «تشنيف المسامع لبعض غريب فوائد الجامع»، أو: «الحواشي المفيدة» لعبد الرحمن بن محمد بن يوسف (ت١٠٣٦هـ).

ذكره الدكتور نجم خلف في «الاستدراكات على تاريخ التراث العربي»[٤].

٧٤- «شرح مختصر ابن أبي جمرة على البخاريّ» عليّ بن محمد الأجهوري (ت ١٠٦٦هـ)، ذكره المحبيّ في «خلاصة الأثر»[٥].

---

(١) (٦/ ٣٢٥).
(٢) (٣/ ٨).
(٣) (٢/ ٤٥٩).
(٤) (ص/ ٢٣١).
(٥) (٣/ ١٥٧).

وذكره الدكتور نجم خلف في «الاستدراكات على تاريخ التراث العربي»[١].

٧٥- «**شرح صحيح البخاريّ**» عبد الباقي بن عبد الباقي بن عبد القادر تقي الدين البعليّ الأزهريّ الدمشقيّ، فقيه حنبلي مقرئ (ت١٠٧١هـ).

ذكره الزركلي في «الأعلام»[٢] وقال: لم يكمله.

٧٦- «**حاشية على صحيح البخاريّ**» عبد القادر بن علي المغربيّ الفاسيّ المالكيّ (ت١٠٩١هـ)، طبع بفاس (١٣٠٧هـ) في (٢٠٠) صفحة.

٧٧- «**شرح الجامع الصحيح**» لأحمد الحمويّ (ت ١٠٩٨هـ).

ذكره الدكتور نجم خلف في «الاستدراكات على تاريخ التراث العربي»[٣].

٧٨- «**حاشية على صحيح البخاريّ**» لمحمد بن عبد الباقي بن عبد القادر أبي المواهب الحنبليّ، البعليّ، الدمشقيّ، مفتي الحنابلة بدمشق (ت ١١٢٦هـ).

ذكره الزركليّ في «الأعلام»[٤].

٧٩- «**ضياء الساريّ في مسالك أبواب البخاريّ**» لعبدالله بن سالم البصريّ (ت١١٣٤هـ)، مطبوع بدار النوادر، عام (١٤٣٢هـ) في (١٨) مجلدًا.

وجاء في «فهرس الفهارس»[٥] للكتانيّ: وشرح البخاريَّ، وذكر فيه عيون ما في «فتح الباري» و«الكرمانيّ» وغيرهما، فهو أبسط من «القسطلانيّ» و«فتح الباري»، ووصل إلى الثلث ونحوه.

٨٠- «**حاشية على صحيح البخاريّ**» للشيخ أبي الحسن نور الدين محمد

---

(١) (ص/ ٢٤٤).
(٢) (٣/ ٢٧٢).
(٣) (ص/ ٢٣٢).
(٤) (٦/ ١٨٤).
(٥) (١/ ١٩٧).

ابن عبدالهادي السنديّ المتوفى سنة (١١٣٨هـ)، طبعت بهامش «الصحيح» في دارالفكر بيروت، بدون تاريخ في (٤) مجلدات من الحجم الكبير.

٨١- **«حاشية على صحيح البخاريّ»** لمحمد بن عبد الرحمن بن زكري، أبو عبد الله، فقيه مالكيّ، من أهل فاس (ت ١١٤٤هـ).

ذكره الزركليّ في «الأعلام»[1] وقال: خمسة أجزاء.

وذكره الدكتور نجم خلف في «الاستدراكات»[2] وأشار إلى نسخه.

٨٢- **«تعليقٌ على البخاريِّ»** لأحمد بن عبد الرحمن بن عيسى الأوسيّ الأنصاريّ، فاضل من أهل طرابلس الغرب (ت١١٥٥هـ).

ذكره الزركليّ في «الأعلام»[3].

٨٣- **«الفيض الجاري في شرح صحيح البخاريّ»** لإسماعيل بن محمد بن عبد الهادي الجرّاحيّ العجلونيّ الدمشقيّ، محدّث الشام في أيّامه (ت١١٦٢هـ)، ثمانية مجلدات منه بخطه، في مكتبة زهير الشاويش ببيروت، كتبها سنة (١١٥٣هـ) ولم يتمه، ذكره الزركليّ في «الأعلام»[4].

٨٤- **«البدر المنير الساريّ بشرح صحيح البخاريّ»** لمحمد مصطفى الشباوي (كان حياً سنة ١١٦٥هـ).

ذكره الدكتور نجم خلف في «الاستدراكات»[5] وأشار إلى نسخه.

٨٥- **«نجاح القاري في شرح البخاريّ»** لعبد الله بن محمد بن يوسف بن عبد المنان الحنفي الروميّ، المعروف بعبد الله حلمي، ويوسف زاده ويوسف

---

(١) (٦/ ١٩٧).
(٢) (ص/ ٢٣٢).
(٣) (١/ ١٤٨).
(٤) (١/ ٣٢٥).
(٥) (ص/ ٢٣٣).

أفندي، والأماسي (ت ١١٦٧هـ)، ثلاث مجلدات

ذكره الزركليّ في «الأعلام»[١]: قال: عشرون مجلدًا، منه جزء في طوبقبو.

٨٦- **«دروس في الكلام على الجامع الصحيح»** لمحمد بن عبد الرحمن العامريّ القرشيّ (ت١١٦٧هـ).

ذكره الدكتور نجم خلف في «الاستدراكات»[٢].

٨٧- **«نجاح القارئ شرح الجامع الصحيح للبخاري»** لعبدالله بن محمد الإسلامبوليّ الحنفيّ المعروف بيوسف أفندي زاده (ت١١٦٧هـ).

ذكره الدكتور نجم خلف في «الاستدراكات»[٣] وأشار إلى نسخه، وأشار إلى أنه شرح كبير.

٨٨- **«إضاءة الدراريّ على صحيح البخاريّ»** للمنيني أحمد بن عليّ بن عمر بن صالح (ت١١٧٢هـ).

ذكره الدكتور نجم خلف في «الاستدراكات»[٤] وأشار إلى نسخه، وأشار إلى أنه لم يكمل.

٨٩- **«التَّيسير لحل ألفاظ الجامع الصَّحيح»**، لعيسى بن أحمد الشهير بالبراوي (ت١١٨٢هـ).

ذكره الدكتور نجم خلف في «الاستدراكات»[٥] وأشار إلى نسخه.

---

(١) (٤/ ١٢٩).
(٢) (ص/ ٢٥٥).
(٣) (ص/ ٢٣٤).
(٤) (ص/ ٢٣٤).
(٥) (ص/ ٢٣٤).

٩٠- «حاشية على البخاريّ» لمحمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد أبو عبد الله اللكوسيّ الجزوليّ الحضيكيّ، عالم بالتراجم، من أدباء المالكية وفقهائهم (ت١١٨٩هـ).

ذكره الزركليّ في «الأعلام»[١]، والدكتور نجم خلف في «الاستدراكات»[٢].

٩١- «حاشية على بعض صحيح البخاريّ» طه بن محمد بن مهنا الجبريني المحتد، الحلبيّ، فاضل (ت ١١٧٨هـ)، ذكره الزركلي في «الأعلام»[٣].

٩٢- «ضوء الدراري شرح صحيح البخاريّ» غلام عليّ آزاد بن السيد نوح الحسينيّ الواسطيّ (ت١١٩٤هـ).

ذكره الزركليّ في «الأعلام»[٤].

٩٣- «النور السّاريّ على متن مختصر البخاري لابن أبي جمرة» أحمد بن أحمد السجاعي (ت ١١٩٧هـ).

ذكره الدكتور نجم خلف في «الاستدراكات على تاريخ التراث العربي».

٩٤- «حاشية على البخاريّ» لعبد السلام بن محمد أمين بن شمس الدين الداغستاني: فقيه حنفي، من العلماء بالحديث والتراجم (ت ١٢٠٢هـ).

ذكره الزركليّ في «الأعلام»[٥] وقال: وعكف على صحيح «البخاريّ»، فوضع عليه «حاشية» في أربعة مجلدات، حوالي (٨٥٠) صفحة بخط دقيق جميل، ختمها في الروضة النبويّة سنة (١١٦٠هـ).

---

(١) (١/ ١٥).
(٢) (ص/ ٢٣٥).
(٣) (٣/ ٢٣٢).
(٤) (٥/ ١٢١).
(٥) (٤/ ٧).

٩٥- **«زاد المجد الساريّ على صحيح البخاريّ»** محمد التاودي بن محمد الطَّالِب ابن محمد بن عليّ ابن سَوْدَة المُرِّي الفاسيّ، فقيه المالكية في عصره (ت١٢٠٩هـ).

ذكره الزركلي في «الأعلام»[١]، والدكتور نجم خلف في «الاستدراكات»[٢].

٩٦- **«شرح صحيح البخاريّ»** للتهامي بن عبدالقادر بن حداد (ت١٢٣٠هـ) ذكره الدكتور نجم خلف في «الاستدراكات»[٣].

٩٧- **«حاشية على مختصر البخاريّ لابن أبي جمرة»** لمحمد بن علي الشنوانيّ (ت١٢٣٣هـ).

ذكره الدكتور نجم خلف في «الاستدراكات»[٤].

٩٨- **«مواهب الباري على صحيح البخاريّ»** لمحمد العربي المالكي البنانيّ (ت١٢٤٥هـ).

ذكره الدكتور نجم خلف في «الاستدراكات»[٥]، ويوجد منه نسخة بخط المؤلف في مكتبة جامعة أم القرى رقم (٤١٧) الأجزاء: (٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١) كل جزء في نحو (٣٥٠) بخط المؤلف.

٩٩- **«نفحة المسك الداريّ لقارئ صحيح البخاريّ»** لحمدون بن عبدالرحمن بن حمدون أبو الفيض السلميّ المرداسيّ، المعروف بابن الحاج أديب فقيه مالكيّ (ت١٢٣٢هـ).

ذكره الزركليّ في «الأعلام»[٦]، وأشار إلى أنه مطبوع.

---

(١) (٦/ ٦٢).

(٢) (ص/ ٢٣٥).

(٣) (ص/ ٢٣٥).

(٤) (ص/ ٢٤٥).

(٥) (ص/ ٢٣٦).

١٠٠- «**منحة الباري في جمع روايات البخاريِّ**» لمحمد عابد السنديّ المتوفى (١٢٥٧هـ)، نشر دار النَّوادر عام (١٤٣٢) في (٦) مجلدات(١٤٣٢).

١٠١-«**مقدمة وشرح على صحيح البخاريّ**» لأحمد عليّ السهارنفوري (ت١٢٩٧هـ)، طبع عدة مرَّات، منها عام (١٣٢٨هـ) في مجلدين.

١٠٢- «**الفيض الجاري على رياض أحاديث الجامع الصحيح**» لحافظ عبدالله الحقيّ، كان حيًا سنة (١٢٨٦هـ).

ذكره الدكتور نجم خلف في «الاستدراكات»[١].

١٠٣- «**سلم القاري على صحيح البخاريّ**» لمحمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل الحسينيّ التهاميّ فاضل، من أهل تهامة اليمن، شافعيّ (ت ١٢٩٨هـ).

ذكره الزركليّ في «الأعلام»[٢] وذكر أنه حاشية.

١٠٤- «**النور الساري من فيض صحيح البخاري**» حسن العدويّ الحمزاويّ (ت ١٣٠٣هـ) مطبوع في عشر مجلدات بمصر.

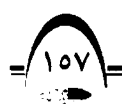
ذكره الزركليّ في «الأعلام»[٣]، والكتاب مطبوع بدار الكتب العلمية.

١٠٥- «**روح التوشيح على الجامع الصحيح للبخاريّ**» لعلي بن سليمان الدِّمْنَتِيّ البَجَمْعويّ (ت١٣٠٦هـ)، مولود بدمنات من المغرب، وتوفي بمراكش، وهو اختصار لحاشية السيوطيّ على البخاريّ.

١٠٦-«**عون الباري لحل أدلة البخاريِّ**»، للعلامة محمد صديق حسن خان القنوجيّ، المتوفى سنة (١٣٠٧هـ).

---

(١) (٢/ ٢٧٥).
(٢) (٢/ ٢٣٨).
(٣) (٦/ ١٩).



طبع في بالهند سنة (١٢٩٩هـ) في (٧٥٠) صفحة، وفي مطبعة بولاق مصر على هامش كتاب (نيل الأوطار للشوكاني)، ومفردًا في دار الرشيد، حلب سوريا (١٤٠٤هـ) في (٥) مجلدات، وهو «شرح لمختصر الزبيدي»، وطبع بواسطة وزارة الأوقاف بقطر.

١٠٧- «**حاشية على صحيح البخاريّ**» لعليّ بن عبد الله الشاميّ، الكنانيّ من العلماء بالحديث، يماني، من أهل الحديدة، ووفاته بها سنة (١٣٠٩هـ).

ذكر ذلك الزركليّ في «الأعلام»(١) وقال: تبلغ ثمانية مجلدات.

١٠٨- «**الفجر الساطع على الصَّحيح الجامع**» لمحمد الفضيل الزرهونيّ (ت١٣١٩هـ) حقّق في رسائل دكتوراه في جامعة محمد الخامس بالمغرب، عام (١٤٠٤هـ)، والكتاب مطبوع.

١٠٩- «**فتح المبدي بشرح مختصر الزبيدي**» لعبدالله بن حجازي الشرقاويّ (ت١٣٢٦هـ)، وهو شرح لمختصر «البخاريّ» للمرتضى الزبيديّ كما في «معجم المطبوعات»(٢)، والكتاب مطبوع في (٣) مجلدات، سنة (١٣٦٩هـ) بالقاهرة، وطبعة أخرى بدار شركة القدس للنشر والتوزيع.

١١٠- «**حاشية على صحيح البخاريِّ**» لأحمد بن الطالب بن محمد، أبو العباس، المعروف كأسلافه بابن سودة المريّ، قاض مغربيّ (ت١٣٢١هـ) ذكره الزركليّ في «الأعلام»(٣).

١١١- «**حاشية على صحيح البخاريّ**» لمحمد فالح بن محمد بن عبد الله ابن فالح، أبي النجاح وأبي اليسر المهنوي الظاهريّ، عالم بالحديث واللغة، من أهل المدينة النبوية (ت١٣٢٨هـ).

---

(١) (٢/١٩٩).

(٢) (٤/٣٠٨).

(٣) (٢/١١١٧).

ذكره الزركليّ في «الأعلام»[(١)].

١١٢- «نعمة الباري شرح صحيح البخاريّ» لعبد الله بن درويش الركابيّ السكريّ، من ذرية بني شيبة، فقيه حنفي، له اشتغال بالحديث (ت ١٣٢٩هـ).

ذكره الزركليّ في «الأعلام»[(٢)].

١١٣- «شرح صحيح البخاريّ» لمحمد بن إبراهيم السِّباعيّ (ت١٣٣٢هـ)

ذكره الدكتور نجم خلف في «الاستدراكات»[(٣)].

١١٤-«شرح صحيح البخاريّ» لمحمد التهاميّ المدني (ت١٣٣٣هـ).

ذكره الدكتور نجم خلف في «الاستدراكات»[(٤)].

١١٥- «شرح صحيح البخاريّ» لمحمد بن رشيد العراقي (ت١٣٤٨هـ).

ذكره الدكتور نجم خلف في «الاستدراكات»[(٥)].

١١٦-«عمدة الفتاح شرح صحيح البخاري» لم يعرف مؤلفه.

ذكره د. نجم خلف في «الاستدراكات»[(٦)]، ومنه نسخة خطية في المكتبة الوطنية بباريس في (٤٢٣) ورقة، وعنها مصورة في مركز الملك فيصل (رقم٦٩٩ف).

١١٧-«زواهر الدراري من جواهر البخاري» لم يعرف مؤلفه

ذكره الدكتور نجم خلف في «الاستدراكات»[(٧)]، ومنه نسخة خطية في جامعة الملك سعود

---

(١) (١/ ١٣٩).
(٢) (٦/ ٣٢٦).
(٣) (٤/ ٨٥).
(٤) (ص/ ٢٣٨).
(٥) (ص/ ٢٣٨).
(٦) «ص/ ٢٣٨».
(٧) «ص/ ٢٣٨»

١١٨-«غنية القارئ شرح صحيح البخاريّ» لمحمد عبدالخالق الباجوريّ، بيشاور، مطبعة منظور، مجلد واحد، قطعة منه.

١١٩- «تقريرات على صحيح البخاريّ» لسالم بن عمر بو حاجب النبيليّ فاضل مالكي، من أهل تونس (ت١٣٤٢هـ).

ذكره الزركليّ في «الأعلام»[١].

١٢٠- «فيض الباري على صحيح البخاريّ» لمحمد أنور شاه الكشميريّ الهنديّ، المتوفى سنة (١٣٥٢هـ)، في أربعة مجلدات كبار، وهو من أماليه في الدرس، طبع بمصر سنة (١٣٥٧هـ)، وفي دارالمعرفة بيروت.

١٢١- «كوثر المعاني الدراري في كشف خَبَايا صحيح البخاريّ» المؤلف: محمَّد الخَضِر بن سيد عبد الله بن أحمد الجكنيّ الشنقيطيّ، المتوفى (١٣٥٤هـ)، والكتاب مطبوع في (١٤) مجلدًا، وهو من محتويات المكتبة الشاملة.

١٢٢- «تقارير على البخاريّ»، لمحمد بن أحمد النيفر التونسيّ (ت١٣٤٥هـ)

ذكر ذلك الزركليُّ في «الأعلام»[٢] وقال: في غاية الإجادة.

١٢٣- «لبانة القاري من صحيح البخاريّ» لمحمد بن محمد بن عبد الله المسفيوي المراكشيّ، ابن الموقت: مؤرخ بحاثة، من علماء المغرب (ت١٣٦٩هـ).

ذكره الزركليّ في «الأعلام»[٣] وقال: مطبوع.

---

(١) (٣/ ٧١).
(٢) (٧/ ٧٩).
(٣) (٧/ ٨٤).

١٢٤- **«إيقاظ همم أولي الأبصار لما في الصحيح من معرفة التراجم والأسانيد والآثار»** لعبدالحق الهاشمي (ت١٣٩٢هـ)، وهو شرحه الكبير على «صحيح البخاريّ»، وله شرح متوسط ومختصر، أمّا المتوسط فسمّاه:

١٢٥-**«التعليق النجيح على الجامع الصَّحيح»** اختصره من شرحه الكبير السابق.

١٢٦- **«لب اللباب في شرح تراجم الصَّحيح والأبواب»** اختصره من المتوسط

وكتاب «لب اللباب» مطبوع بدار النوادر لوقفية المزيني.

١٢٧- **«النظر الفسيح عند مضايق الأنظار في الجامع الصحيح»** للعلامة محمد الطاهر ابن عاشور (ت١٣٩٤هـ)، مطبوع.

١٢٨- **«نور الحق الصبيح في شرح بعض أحاديث الجامع الصَّحيح»** للشيخ محمد يحيى المالكي، مطبوع.

١٢٩- **«إرشاد اللبيب إلى مقاصد حديث الحبيب»** للعلامة محمد بن أحمد ابن غازي (ت٩١٩هـ)، مطبوع عام (١٤٠٩هـ).

١٣٠- **«شرح صحيح البخاريِّ»** للشيخ محمد بن محمد أبي شهبة، يقع في نحو (١٥) مجلدًا، لا زال مخطوطًا، محبوس عند ورثته عجَّل الله فرجه.

١٣١- **«منار القاري شرح مختصر صحيح البخاريِّ»** لحمزة محمد قاسم، راجعه: الشيخ عبد القادر الأرناؤوط الناشر: مكتبة دار البيان، دمشق، مكتبة المؤيد، الطائف.

١٣٢-**«الحلل الإبريزية من التعليقات البازية على صحيح البخاري»** جمعها الشيخ عبدالله بن مانع الرُّوقي، نشر دار التدمرية (٤) مجلدات، وهو تعليقات سماحة العلامة ابن باز على «صحيح البخاريّ».

١٣٣-«**الفوائد المجنية من التعليقات البازية على صحيح البخاريّ**» جمعها الشيخ سعيد بن علي بن وهف القحطانيّ، مما سمعه من سماحة الشيخ ابن باز، في مجلدين، طبع بتقديم معالي الشيخ صالح الفوزان، وإشراف مفتي المملكة ومؤسسة الشيخ ابن باز.

١٣٤- «**شرح صحيح البخاريّ**» للعلامة محمد بن عثيمين، مطبوع بمصر عدة طبعات، ثم طبع بواسطة المؤسسة في (١٦) مجلدًا.

١٣٥- «**منحة الملك الجليل شرح صحيح محمد بن إسماعيل**» للشيخ عبدالعزيز بن عبدالله الرَّاجحي، نشر دار التَّوحيد بالرّياض (١٤) مجلدًا.

١٣٦- «**الأمالي على مختصر صحيح البخاريّ**» أملاه الدكتور عبدالرحمن ابن صالح الدّهش، مطبوع في (٤) مجلدات، بدار التدمرية بالرياض.

هذا ما تيسَّر جمعه من الشّروح خاصة، وهنالك مؤلفات منشورة في شرح بعض أحاديث وأبواب وكذا كتب «صحيح البخاريّ» كـ «كتاب الإيمان»، و«التوحيد»، و«الفتن» وغيرها، وهي كثيرة يعسر إحصاؤها، تركتها خشية الإطالة.

وكذا هناك شروح كثيرة بغير العربية، كالفارسية والتركية والأردو، تركتها لأنها ليست من شرط هذا الجمع، ومن مظانها «الأعلام» للزركليّ.

❖ افتتاح صحيح البخاريّ وما في معناه:

نوعٌ من التَّصنيف يقصد به الكلام على أول ترجمة وحديث في «صحيح البخاريّ»:

١- «**افتتاح صحيح البخاريّ**» لابن ناصر الدين الدمشقي (ت٨٤٢هـ)، مطبوع ضمن «رسائل ابن ناصر الدين»، تحقيق مشعل الجبرين، نشر دار ابن حزم.

٢- «**إعراب على أول باب البخاريّ**» لملا علي القارئ (ت١٠١٤هـ).

ذكره الدكتور نجم خلف في «الاستدراكات»[١].

٣- «**فكة القارئ على أول ترجمة من صحيح البخاريّ**» لمحمد بن عبدالله البركي الناصريّ (ت١٢٣٩هـ).

ذكره الدكتور نجم خلف في «الاستدراكات»[٢].

٤- «**افتتاح صحيح البخاريّ**» عبدالقادر بن أحمد الفاسيّ (ت١٢٥٤هـ).

ذكره الدكتورنجم خلف في «الاستدراكات»[٣].

٥- «**تعليق على أوائل صحيح البخاريّ**» عبد القادر بن صالح بن عبدالرحمن الحلبي البانقوسيّ، فقيه حنفي، فاضل، من أهل حلب (ت١١٩٩هـ).

ذكره الزركليُّ في «الأعلام»[٤].

❖ ومن أنواع التصنيف شرح آخر ترجمة من البخاريّ:

١- «**نوافح الورد والعنبر والمسك الداوي لشرح ترجمة آخر صحيح البخاريِّ**» عبدالقادر بن أحمد الفاسي (١٢٥٤هـ).

ذكره الدكتور نجم خلف في «الاستدراكات»[٥].

٢- «**رفد القاري بما ينبغي تقديمه عند افتتاح صحيح البخاريّ**» فتح الله بن أنطون الصائغ، باحث حلبيّ (ت١٢٥٩هـ).

ذكره الزركليّ في «الأعلام»[٦]، والكتاب مطبوع بالمغرب، الرابطة المحمدية للعلماء.

---

(١) (ص/ ٢٥٤).
(٢) (ص/ ٢٣٦).
(٣) (ص/ ٢٣٧).
(٤) (٤/ ٣٩).
(٥) (ص/ ٢٣٧).
(٦) (٥/ ١٣٥).

❖ الثلاثيات البخاري وشروحها:

١- «شرح ثلاثيات البخاري» لمحمد بن عبد الدايم البرماويّ الشافعيّ (ت٨٣١هـ)، نشر دار المعلمة، الرياض عام (١٤٢١هـ).

٢- «ثلاثيات البخاري» للحافظ ابن حجر العسقلانيّ(ت ٨٥٢هـ).

٣- «تعليقات القاري على ثلاثيات البخاريّ» لنور الدين علي بن سلطان القاري الهرويّ، صاحب التصانيف (ت١٠١٤هـ)، مطبوع بتحقيق محمد بن ناصر العجمي، نشر دار البشائر.

٤- «شرح ثلاثيات البخاري» لأحمد بن أحمد العجميّ (ت١٠٨٦هـ).

٥- «هدايات الباري شرح ثلاثيات البخاري» للسيّد علي البيوميّ (ت١١٨٣).

٦- «منحة الباري بشرح ثلاثيات البخاريّ» للدكتور محمد بازمول، نشر دار الاستقامة في مجلد.

❖ مبهمات البخاريّ وغريبه ومشكله:

قال الحافظ السخاوي في «الجواهر والدرر»[1]: وشرح غريبه [أي البخاريّ] القزاز، وكثيرًا من أحاديثه القاضي عياض في «المشارق»، وابن الأثير الجزري في «جامع الأصول»، وابن هُبيرة في «معاني الصحاح»، وابن الجوزي في «كشف المشكل»، وابن قُرقُول في «المطالع».

وجميع هؤلاء شرحوا «غريب الصحيحين»، وزاد بعضهم «الموطأ»، ولذا ذكرتهم هنا مجملًا كما ذكرهم السخاوي، وذكرتهم في الأعمال على «الصحيحين» مع بياناتهم:

---

(١) (٢/ ٧١٢).

١- «**أجوبة على مواضع من البخاريّ**» لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦هـ).

٢- «**الأجوبة عن المسائل المستغربة من البخاري**» للحافظ أبي عمر يوسف بن عبدالبر (ت٤٦٣هـ) مطبوع عدة طبعات في مجلد.

٣- «**شرح غريب البخاريّ**» لمحمد بن أحمد بن محمد بن أبي خيثمة الجيانيّ، سكن غرناطة، يكنى أبا الحسن (ت٥٤٠هـ) ذكره في «الإحاطة في تاريخ غرناطة»(١).

٤- «**شرح مشكل ما وقع في الموطّإ وصحيح البخاريّ**» محمد بن خلف ابن موسى الأنصاري الأوسي من أهل إلبيرة، يكنى أبا عبد الله (ت٥٥٧هـ).

ذكره في «الإحاطة في تاريخ غرناطة»(٢).

٥- «**شواهد التَّوضيح والتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح**» لابن مالك الطائي، أبي عبد الله، جمال الدين الطائي، المتوفى سنة (٦٧٢هـ) الناشر: مكتبة ابن تيمية.

٦- «**التوضيح لمبهمات الجامع الصحيح**»، لبرهان الدين إبراهيم بن محمد الحلبيّ المعروف بسبط ابن العجمي (ت٨٤١)، حقق في عدة رسائل ماجستير بجامعة أم القرى (١٤٢٠هـ).

٧- «**مبهمات البخاري**» للقاضي جلال الدين البلقيني (ت٨٢٤هـ)، كان معوله على كتاب ابن حجر في تصنيفه المفرد في ذلك، ذكر ذلك السخاوي في «فتح المغيث»، ونشر باسم «الإفهام لما في البخاري من الإبهام» بدار النوادر، عام (١٤٣١هـ) في مجلد، وحقق في رسائل ماجستير أيضًا في جامعة دمشق.

---

(١) (٢/٢٠٧).

(٢) (٣/١٢٦).

٨- **«مبهمات البخاري»** للحافظ أحمد بن علي ابن حجر (ت٨٥٢هـ) جعله ضمن كتابه «هدى الساري».

قال السخاوي في «فتح المغيث» في وصفه: واعتنى شيخنا بذلك؛ لكن بالنسبة لـ «صحيح البخاريّ» فأربى فيه على من سبقه.

قال السيوطيّ: ومن الناس من أفرد مبهمات كتاب مخصوص، كشيخ الإسلام في «مقدمة شرح البخاريّ»، عقد فيها فصلا لمبهماته، استوعبت ما وقع فيه.

٩- **«حل مشكلات صحيح البخاريّ»** لمحمد أمين بن محمد صالح البغداديّ، الشهير بالمدرس، عارف بالحديث عالم بالعربية (ت١٢٣٦هـ).

١٠- **«فيض الباري بشرح غريب صحيح البخاري»** لعبد الرحيم بن عبدالرحمن بن أحمد، أبو الفتح العباسيّ، عالم بالأدب، من المشتغلين بالحديث (ت٩٦٣هـ).

ذكره الزركليُّ في «الأعلام»[1].

١١- **«شرح مشكلات البخاريّ»** لمحمد بن يوسف السائح.

ذكره الدكتور نجم خلف في «الاستدراكات»[2].



(١) (٣/ ٣٤٥).

(٢) (ص/ ٢٣٨).

❖ المؤلفات في تراجم صحيح البخاريّ:

١- «**المتواري على تراجم البخاريّ**» لأحمد بن محمد بن منصور ناصر الدين المنير الإسكندري (ت٦٨٣هـ).

قال ابن حجر: وقد جمع ابن المنير من ذلك أربع مئة ترجمة وتكلم عليها، ولخَّصها القاضي بدر الدين بن جماعة، وزاد عليها أشياء.
حقّق صلاح الدين مقبول أحمد، الناشر: مكتبة المعلا، الكويت.

ونشر أيضًا بتحقيق عليّ بن حسن عبدالحميد، المكتب الإسلاميّ.

٢- «**تراجم البخاري**» لبدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة (ت٧٣٣هـ)، رسالة ماجستير للدكتور عليّ الزبن بجامعة الإمام (١٤٠٤هـ)، والكتاب مطبوع.

٣- «**فك أغراض البخاري المبهمة في الجمع بين الحديث والترجمة**»، لمحمد بن منصور بن حمامة السجلماسيّ، قال ابن حجر: ولم يكثر من ذلك بل جملة ما في كتابه نحو مئة ترجمة.

٤- «**إبراز المعاني الغامضة في تتابع البخاري بالمعارضة**» لمحمد بن منصور بن حمامة السجلماسيّ أيضًا.

ذكره السَّخاويُّ في «الجواهر والدرر»[1]، وذكر أنه غير السابق فقال: وله آخر سماه «إبراز المعاني».

٥- «**ترجمان التراجم**» لأبي عبد الله محمد بن عمر بن محمد بن رشيد السبتيّ (ت ٧٢١هـ).

قال ابن حجر: يشتمل على هذا المقصد، وصل فيه إلى «كتاب الصيام»، ولو تم لكان في غاية الإفادة، وإنه لكثير الفائدة [مع نقصه] والله [تعالى] الموفق.

٦- «**تراجم البخاري**» لعمر بن رسلان البلقيني (ت٨٠٥هـ)، نشر بتحقيق أحمد فارس السّلوم، الرياض عام (١٤٣١هـ) في (٢٢٦) صفحة.

---

(١) (٢/ ٧١٢).

٧- «شرح تراجم أبواب صحيح البخاري» لأحمد بن عبد الرحيم، المعروف بـ «شاه ولي الله الدهلوي» (ت١١٧٦هـ)، الرسالة طبعت في الهند.

٨- «الدراري في ترتيب أبواب البخاري» محمد بن يحيى القرافي (ت١٠٠٨هـ).

ذكره الدكتور نجم خلف في «الاستدراكات»[١] وأشار على نسخه.

❖ مختصرات صحيح البخاري:[٢]

١- «المختصر النَّصيح في اختصار الصَّحيح» للمهلب بن أبي صفرة الأزديّ، المتوفى سنة (٤٣٥هـ)، والكتاب مطبوع بدار القلم، عام (١٤٢٨هـ) في (٢) مجلد.

٢- «إرشاد الساري إلى اختصار صحيح البخاريِّ» لأبي منصور بن أبي عبدالله المعروف بابن اسنويه اليزديّ، كان حيًا سنة (٥١٢هـ).

ذكره الدكتور نجم خلف في «الاستدراكات»[٣]، ومنه نسخة خطية في جامعة الملك سعود.

٣- «التصحيح في اختصار الصحيح - للبخاري-» بيبش بن محمد بن عليّ بن بيبش، أبو بكر العبدريّ (ت٥٨٢هـ)، قاض، من المشتغلين بالحديث النبويّ.

ذكره الزركليّ في «الأعلام»[٤].

٤- «مختصر البخاريّ» لأبي العباس أحمد بن عمر القرطبيّ (ت٦٥٦هـ)،

---

(١) (ص/ ٢٥٢).
(٢) غالبها من «كشف الظنون» (١/ ٥٥٢).
(٣) (ص/ ٢٤٠).
(٤) (٢/ ٨٠).

ذكره ابن ناصر الدين الدمشقي في «توضيح المشتبه»[(١)]، والكتاب مطبوع.

٥- «**أحاديث منتخبة من صحيح البخاريّ**» لعبدالعظيم بن عبدالقوي المنذريّ (ت٦٥٦هـ).

ذكره الدكتور نجم خلف في «الاستدراكات»[(٢)].

٦- «**مختصر البخاريِّ**» لابن أبي جمرة الأندلسيّ (ت٦٩٥هـ)، المسمّى «جمع النهاية في بدء الخير والغاية»، وهو مطبوع.

٧- «**المنتقى من عوالي المختصر المسند الصَّحيح للبخاريّ**» انتقاء شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق عبدالعزيز بن فيصل الراجحيّ، نشر أضواء السلف بالرياض، عام (١٤١٩هـ).

٨- «**مختصر صحيح البخاريّ**» لبدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة (ت٧٣٣هـ)، تحقيق: الدكتور علي حسين البواب، نشر دار الخاني ببيروت، عام (١٤١٢هـ).

وطبعة حديثة بواسطة لطائف، ودار اللباب بالكويت.

٩- «**مختصر البخاريِّ**» لبدر الدين حسن بن عمر الحلبيّ (ت٧٧٩هـ) وسمّاه: «**إرشاد السامع والقاري، المنتقى من صحيح البخاريّ**».

١٠- «**التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح**» لزين الدين أبي العباس أحمد بن أحمد الزبيديّ (ت٨٩٣هـ).

١١- «**مختصر الجامع الصحيح**» لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ).

ذكره الدكتور نجم خلف في «الاستدراكات»[(٣)]، وأشار إلى نسخته في دار الكتب المصرية برقم (حديث م١٣٣) في (١٢٧) ورقة.

---

(١) (٨/ ١٣٩).
(٢) (ص/ ٢٤٠).
(٣) (ص/ ٢٤٨).

١٢- «الكوكب الساري في اختصار صحيح البخاريّ» لابن حروز محمد بن عيسى(ت٩٦٠هـ).

ذكره الدكتور نجم خلف في «الاستدراكات»(١).

١٣- «أحاديث منتقاة من صحيح البخاريّ» للمجدد محمد بن عبدالوهاب (ت١٢٠٦هـ).

منه نسخة في المكتبة الخيرية بحائل، وعليها تصحيحات وتعليقات.

وعنها مصورة محفوظة في جامعة الإمام برقم (٦٥٩٢ف).

ذكره ذلك الدكتور نجم خلف في «الاستدراكات»(٢).

١٤- «المنتخب من صحيح البخاريّ» لمؤلف في القرن الثامن الهجريّ.

ذكره الدكتور نجم خلف في «الاستدراكات»(٣)، وأشار إلى نسخه.

١٥- «مختصر البخاري» للعلامة محمد ناصر الدين الألباني، مطبوع متداول.

١٦- «مختصر البخاري» للدكتور سعد الشثريّ، نشر دار كنوز أشبيليا، عام (١٤٢٣هـ)، (٧١٨) صفحة.

❖ المستخرجات على البخاريِّ:

١- «المستخرج على البخاريّ» لأبي علي الحسين بن محمد الماسرجسيّ (ت٣٦٥هـ).

ذكره الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء»(٤)، ووهم البعض فجعله شرحًا على البخاريِّ، ثمَّ ذكر أنه أوّل شرح على البخاريِّ.

---

(١) (ص/٢٤٩).
(٢) (ص/٢٤٩).
(٣) (ص/٢٤٦).
(٤) (٢٨٨/١٦).

٢- «**المستخرج على البخاريّ**» لأبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيليّ (ت٣٧١هـ).

قال الذهبيُّ: ابتهرت بحفظه، وجزمتُ بأنَّ المتأخرين على إياس من أن يلحقوا المتقدمين في الحفظ، والمعرفة.

قال الذهبيُّ: بعلوٍّ في كثير من أحاديث الكتاب حتى كأنَّه لقي البخاريِّ.

٣- «**المستخرج على البخاريّ**» لأبي أحمد محمد بن أحمد الغطريفيّ (ت ٣٧٧هـ).

٤- «**المستخرج على البخاريِّ**» لأبي عبد الله محمد بن أبي العباس محمد المعروف بابن أبي ذُهْل الهرويّ (ت ٣٧٨هـ).

٥- «**المستخرج على البخاريِّ**»، لابن مردويه أبو بكر أحمد بن موسى الأصبهاني[١] (ت ٤١٦هـ).

٦- «**المستخرج على البخاريِّ**» لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهانيّ (ت٤٣٠هـ).

ذكره الذهبيُّ، وصاحب «كشف الظنون»[٢].

وذكر محمد أبو زهو في «الحديث والمحدثون»[٣]: «المستخرج على البخاريِّ» للحافظ أبي بكر البرقاني (ت٤٢٥هـ)، وهو وهم.

والمعروف أنَّ مستخرج البرقاني على «الصحيحين»، وله مستخرج على مسلم.

❖ المؤلفات في سند البخاري ورواياته:

١- «**الطروس المبارك الدَّال على الخلاف الواقع في بعض الحروف، حروف الجامع الصحيح المزيلة للإشكال**» لأبي الحسين علي بن محمد اليونينيّ (ت٧٠١هـ).

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٣١٠).
(٢) (٢/ ١٦١٧).
(٣) (ص/ ٤٠٤).



ذكره الدكتور نجم خلف في «الاستدراكات»[١].

٢- **«إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح»** لمحب الدين أبي عبد الله محمد بن عمر بن محمد ابن رُشَيد الفهريُّ السبتيُّ الأندلسي (ت٧٢٦هـ)، مطبوع.

٣- **«إسناد صحيح البخاري»** لابن ناصر الدين الدمشقي (ت٨٤٢هـ)، مطبوع مع «صحيح البخاري» بتحقيق الشيخ نظر محمد الفاريابيّ.

٤- **«الاختلاف بين رواة البخاريِّ عن الفربري، وروايات عن إبراهيم بن مَعْقِلٍ النْسفي»** لابن عبد الهادي (ت٩٠٩هـ)، نشر بدار الوطن بالرياض، عام (١٤٢٠هـ)، وقد اختصره من كتاب: «تقييد المهمل، وتمييز المشكل» للجيانيّ، حيث جعل الجياني الجزء الخامس والسادس من «تقييد المهمل» هو «التنبيه على الأوهام الواقعة في الصحيحين من قِبَل الرُّواة «قسم البخاريّ»».

٥- **«التسهيل والتقريب والتصحيح لرواية الجامع الصحيح»** لمحمد بن قاسم الأنصاري، أبو عبد الله، الرصاع، قاضي الجماعة بتونس (ت٨٩٤هـ).

ذكره الزركليُّ في «الأعلام»[٢].

❖ معلَّقات البخاريِّ:

١- **«تغليق التعليق»** للحافظ أحمد بن عليّ بن حجر (ت٨٥٢هـ)، مطبوع في خمس مجلدات.

قال السخاويُّ: وله به فخرٌ كبيرٌ، لكونه لم يُسْبق إلى جمعه في تأليف.

٢- **«مختصر تغليق التعليق»** لابن حجر أيضًا، سمَّاه «التشويق» أودعه الحافظ ابن حجر في مقدمته لـ «لفتح الباري» المعروفة بـ «هدى الساري» في الفصل الرابع.

---

(١) (ص/ ٢٧٥).

(٢) (٧/ ٥).

٣- «**التوفيق لوصل المهم من التعليق**» لابن حجر.

قال السخاويُّ: اقتصر في هذا على الأحاديث التي لم يُوصِل البخاري أسانيدها في مكان آخر من «جامعه».

❖ رجال البخاري وشيوخه:

١- «**أسامي من روى عنهم البخاري من مشايخه في كتابه الصحيح**» للحافظ ابن عدي (ت٣٦٥هـ)، نشر دار البشائر.

٢- «**أسامي المشايخ الذين روى عنهم البخاري**» لابن منده (ت٣٩٥هـ)، تحقيق نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر، الرياض.

وطبع أيضًا باسم: «تسمية المشايخ الذين روى عنهم البخاري» بتحقيق عبدالرؤوف ظفر، الجامعة الإسلامية، عام (١٤٢٤هـ) .

٣- «**الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد الذين خرج عنهم أبو عبد الله البخاريُّ في صحيحه**» للشيخ أبي نصر الكلاباذيّ (ت٣٩٨هـ)، وهو في أسماء رجال «صحيح البخاريّ»، والكتاب مطبوع، ومن محتويات المكتبة الشاملة.

٤- «**التعديل والتجريح لمن خرج له البخاريُّ في الجامع الصحيح**» لأبي الوليد الباجي (ت ٤٧٤هـ)، نشر في مجلدات ثلاث.

٥- «**التعريف بشيوخ حدث عنهم البُخارِيّ وأهمل أنسابهم**» لأبي علي الجياني (ت٤٩٨هـ)، مطبوع في مجلد، بدار الكتب العلمية عام (١٤١٨هـ).

٦- «**أسامي شيوخ البخاري**» لأبي الفضل الحسن بن محمد الصغاني (ت٦٥٠هـ)، نشر دار الكمال المتحدة، ضمن إصدارات «موسوعة صحيح البخاريّ».

٧- «**التلويح برجال الجامع الصحيح**» لسراج الدين عمر بن عليّ بن الملقن

الشافعيّ، المتوفى سنة (٨٠٤هـ).

ذكره السَّخاويُّ في «الضوء اللامع»[1].

٨- «أسامي رواة البخاري» لحسن صدقي زادة، نشر عام (١٢٨٢هـ)، بالآستانة.

٩- «إسعاف القارئ بمعجم شيوخ الإمام البخاري» لمجدي محمد عرفات، نشر مكتبة ابن تيمية بالقاهرة، كتيب صغير.

❖ الختوم على صحيح البخاريّ:

١- «مجلس في ختم صحيح البخاريّ» لابن ناصر الدين الدمشقيّ .

٢- «تحفة السامع والقاري بختم صحيح البخاريِّ» لأحمد بن محمد ابن أحمد الموصليّ، الدمشقيّ، الحنبليّ ويعرف بابن زيد (ت٨٧٠هـ)، أخذ عنه السخاويُّ وترجم له في «الضوء اللامع»[2].

٣- «عمدة القارىء والسَّامع في ختم الصحيح الجامع» لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السَّخاويّ (ت٩٠٢هـ) مطبوع.

٤- «القول النافع في ختم صحيح البخاريِّ الجامع» لشمس الدين محمد بن علي بن طولون الحنفي(ت٩٥٣هـ).

٥- «بداية القاري في ختم صحيح البخاريّ» لمحمد بن سالم الطبلاويّ الأزهريّ الشافعيّ، المتوفى سنة (٩٦٦هـ) .

---

(١) (٢/ ٢٣٥).

(٢) (١/ ٢٩٠).

تنبيه: وهم حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٥٥٢) في نسبته هذا الكتاب لأحمد بن محمد القسطلاني (ت٩٢٣) صاحب «إرشاد الساري»، وذكر أن السخاوي ذكره له!، وتبعه على هذا الوهم صاحب «هدية العارفين»، ويوجد للكتاب نسخة خطية بدار الكتب الوطنية بتونس (رقم/ ٤٥٧٨) منسوبة للقسطلاني أيضًا.

ذكره الدكتور نجم خلف في «الاستدراكات»[١]، وأشار إلى نسخه.

٦- «ختم صحيح البخاري» لعلي بن محمد بن غانِم المقدسيّ (ت١٠٠٤هـ).

ذكره الدكتور نجم خلف في «الاستدراكات»[٢]، وأشار إلى نسخه.

٧- «الوجه الصبيح في ختم الصحيح» لمحمد بن علان المكيّ الشافعيّ، المتوفى سنة (١٠٥٧هـ)، مطبوع بدار التوحيد بالرياض.

٨- «الكوكب المنير الساريّ في ختم كتاب صحيح البخاريّ» للستوتي النحريري، «فهرس الأزهرية».

٩- «ختم صحيح البخاري» لجعفر بن إدريس الكتانيّ (ت١٣٢٣هـ).

ذكره الدكتور نجم خلف في «الاستدراكات»[٣].

❖ أطراف صحيح البخاريّ:

«حياة القاري بأطراف صحيح البخاريّ» لمحمد بن محمد هاشم بن عبد الغفور ابن عبد الرحمن التتوي السنديّ (ت١١٧٤هـ).

قال الزركليّ في «الأعلام»[٤]: في مجلد كبير، رأيتُه في مكتبة الشيخ محمد نصيف بجدة.

ذكره الدكتور نجم خلف في «الاستدراكات»[٥]، وأشار إلى نسخه.

---

(١) (ص/ ٢٥٤).
(٢) (ص/ ٢٥٤).
(٣) (ص/ ٢٥٦).
(٤) (/ ١٣٠).
(٥) (ص/ ٢٥٥).

❖ أعمال متفرقة على البخاريِّ:

١- «بيان أحاديث أودعها البخاريِّ كتابه «الصحيح» وبيَّن عللها الدارقطنيّ» جزء لطيف نشر بتحقيق الأستاذ الدكتور سعد الحميد.

٢- «جزء فيه عدد أبواب صحيح البخاريِّ وما في كل باب من حديث» لأبي محمد عبدالله بن أحمد بن حمويه (ت٣٨١هـ) وقد أودع الحافظ النوويُّ هذا الجزء في أول شرحه لـ «صحيح مسلم»[١]. والجزء مطبوع بمكتبة المعارف بالرياض في (٦٧) صفحة.

٣- «المعلم بزوائد البخاريِّ على مسلم» لأحمد بن محمد بن أبي الخليل مفرّج الأمويّ مولاهم، من أهل إشبيلية، يكنى أبا العباس (ت٦٣٧هـ).

ذكره في «الإحاطة في تاريخ غرناطة»[٢].

٤- «البيان والتوضيح لمن أخرج له في الصحيح ومُسَّ بضرب من التجريح» للحافظ أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٢٦هـ) نشر دار الجنان، بيروت، لبنان، عام (١٤١٠هـ).

٥- «أنواع الذراري في مكررات البخاري» لمحمد بن أحمد بن محمد، ابن مرزوق العجيسيّ التلمسانيّ، أبو عبد الله، المعروف بالحفيد، أو حفيد ابن مرزوق، عالم بالفقه والأصول والحديث والأدب (ت٨٤٢هـ).

ذكره السخاوي في «الضوء اللامع»[٣].

٦- «عدة أحاديث صحيح البخاريّ» للطالب بن حمدون.

ذكره الدكتور نجم خلف في «الاستدراكات»[٤]، وله نسخة في جامعة

---

(١) (١/ ٧).
(٢) (١/ ٨٣).
(٣) (٧/ ٥٠).
(٤) (ص/ ٢٥٥).

الإمام في (٣) ورقات رقم (٥٩٦٧)، كتبت في القرن (١٣هـ).

٧- **«عقد الجمان اللامع»** لمحمد بن علي الجزائري المعروف بأقوجيلي، فاضل، من المشتغلين في الحديث (ت١٠٨٠هـ) منظومة في دار الكتب، نظم بها أسماء مخرجي أحاديث «الجامع الصحيح للبخاريّ» وعدد الأحاديث التي لكل منهم.

ذكره الزركليُّ في «الأعلام»[(١)].

٨- **«الأمور التي يحتاج إليها من يشتغل بصحيح البخاريّ»** لأحمد بن علي السهارنفوريّ الحنفيّ.

وهي تعليقات وتصحيحات جعلها المؤلف في (٢٧) فصلًا، كتبت في القرن (١٢هـ).

ذكره الدكتور نجم خلف في «الاستدراكات»[(٢)].

٩- **«كشف الالتباس لما أورده البخاري على بعض الناس»** لعبد الغني بن طالب الغنيمي (١٢٩٨هـ)، وهو جزء مطبوع بمكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.

١٠- **«عادات الإمام البخاري في صحيحه»** لعبدالحق الهاشمي (ت١٣٩٢هـ)، تحقيق محمد العجمي، نشر وزارة الأوقاف بالكويت عام (١٤٢٨هـ)، (١٢٨) صفحة.

١١- **«براعة الختم عند البخاري في الجامع الصَّحيح»** للشيخ مساعد الزهرانيّ، تتبع فيه الأحاديث التي في ختام كتب «صحيح البخاريّ»، وهي (٩٧) كتابًا من «كتاب بدء الخلق» إلى «كتاب التوحيد»، ووضح براعة الختم

---

(١) (٦/ ٢٩٤).

(٢) (ص/ ٢٥٥).

عند الإمام البخاريّ، ونقل ما ذكره ابن حجر وغيره في هذا الموضوع، والكتاب تحت الإعداد يصدر قريبًا إن شاء الله.

❖ ترجمة الإمام البخاريِّ:

١- «**جزء فيه ترجمة البخاري**» لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبيِّ (ت٧٤٨هـ)، نشر دار الريان ببيروت عام (١٤٢٣هـ).

٢- «**تحفة الأخباري في ترجمة البخاريّ**» لمحمد بن عبدالله المعروف بابن ناصر الدين الدمشقيّ (ت٨٤٢هـ)، تحقيق محمد بن ناصر العجمي، نشر دار البشائر.

٣- «**هداية الساري لسيرة البخاري**» لأحمد بن عليّ ابن حجر (٨٥٢هـ)، نشر دار البشائر ببيروت، عام (١٤٣٢هـ).

٤- «**الفوائد الدراريّ في ترجمة البخاري**» لإسماعيل بن محمد العجلونيّ (ت١١٦٢هـ)، نشر دار النوادر عام (١٤٢٣هـ)، (٢٧٢) صفحة.

٥- «**إضاءة البدرين في ترجمة الشيخين البخاري ومسلم**» لإسماعيل بن محمد العجلونيّ، (ت١١٦٢هـ)، مطبعة الشباب، عام (١٤٢٣هـ)، (١٠٤) صفحة.

٦- «**حياة البخاري**» لجمال الدين القاسميّ، جزء مطبوع.

٧- «**سيرة الإمام البخاري سيّد الفقهاء وإمام المحدثين**» لعبد السلام المباركفوريّ، نشر دار الفوائد في مجلدين.

٨- «**الإمام البخاري حياته وأعماله**» لسليم الله خان، كراتشي، المكتبة الإسلامية عام (١٤٢٤هـ).



❑ المبحث الثاني: الدّراسات والأعمال المعاصرة على «صحيح البخاريّ»

- الدراسات في منهج الإمام البخاريّ ورواياته والعناية به
- الدراسات في الرّواة عند البخاريّ ومروياتهم
- الدراسات في علوم الحديث عند الإمام البخاريّ
- الدراسات في الغريب عند الإمام البخاريّ
- الدراسات في تقرير العقيدة عند الإمام البخاريّ
- الدراسات في التفسير عند الإمام البخاريّ
- الدراسات في فقه الإمام البخاريّ من خلال التراجم
- الدراسات في المسائل الأصولية عند الإمام البخاريّ
- الدراسات في مناسبات تراجم أبواب صحيح البخاريّ
- الدراسات في مناهج شراح صحيح البخاريّ
- الدراسات في فقه الدعوة عند الإمام البخاريّ
- الدراسات في الدفاع عن صحيح البخاريّ

❑ المبحث الثاني: الدراسات والأعمال المعاصرة على «صحيح البخاريّ»[1]

موسوعة صحيح البخاري:

عمل مؤسسي ضخم يهدف إلى نشر «صحيح البخاريّ» وجمهرة الأعمال العملية عليه من شروح، ومختصرات، ورجال، ونحو ذلك:

- وتشتمل الموسوعة على نحو ستين عملًا على «صحيح البخاريّ»:
- أكثر من ٣٠٠٠٠ مخطوطة رقمية مصورة.
- ١٠٠٠٠ مخطوطة فلمية مصورة.
- ٢٠٠ باحث ومختص شاركوا في عمل الموسوعة.
- ٤٠ فنيًا وتقنيًا ساهموا في بناء الموسوعة.
- ٤٥ كتاباً أخرجت بشكل اكتروني مفهرس.
- ١٥ كتابًايرى النور للمرة الأولى.
- صدر العمل اكترونيًا على صورة «يو إس بي».
- وتم نشر بعض الأعمال منه وطباعتها.

---

(١) للاستزادة من معرفة المؤلفات و الدراسات المعاصرة على «صحيح البخاري»، يراجع:
«جامع الشروح والحواشي» لعبدالله الحبشي «١/ ٥٧٣-٦٣٠»
«المعجم المصنف لمؤلفات الحديث الشريف» لمحمد خير رمضان.
«الدليل الجديد لمؤلفات الحديث الشريف» لمحمد خير رمضان.
«التصنيف في السنة النبوية وعلومها من ١٣٥١هـ- ١٤٢٥» د. خلدون الأحدب.
«دليل الرسائل الجامعية في علوم الحديث حتى عام ٢٠٠٢ م المناقشة والمسجلة» أبو سعد الأثري.
«سلسلة أعلام المسلمين» الصادرة عند دار القلم، و«سلسلة أعلامنا» الصادرة عن دار السلام.

«الموسوعة» بإشراف مؤسسة عطاءات العلم، وعمل ونشر دار الكمال المتحدة، وتمويل مؤسسة سليمان الرَّاجحي الخيرية.

❖ الدراسات في منهج الإمام البخاري ورواياته والعناية به:

١- **«الجامع الصحيح للإمام البخاريّ وعناية الأمة الإسلامية به شرقًا وغربًا»** دراسات في البخاري و«صحيحه» ورواياته ومستخرجاته وشروحه في المشرق والمغرب، للدكتور محمد زين العابدين رستم، مطبوع بدار البشائر الإسلامية.

وهو كبير يقع في نحو (٩٠٠صفحة)، وهو في غالبه عبارة عن مجموعة أبحاث لبعض الأعمال على البخاريّ، ففي موضوع «المستخرجات على البخاريّ» تكلّم عن مستخرج الإسماعيلي في (٨٠) صفحة.

٢- **«إتحاف القارىء بمعرفة جهود وأعمال العلماء على صحيح البخاريّ»** تأليف محمد عصام عرار، مطبوع سنة (١٤٠٧هـ)، وذكر فيه (٣٧٥) عملًا على البخاريّ سواء كانت شرحًا أو تعليقًا أو اختصارًا أو بيانًا لمشكل أو غريب، أو تعريفًا بالرواة و ضبطهم وغير ذلك.

٣- **«صحيح البخاري في الدراسات المغربية، من خلال رواته الأولين، ورواياته، وأصوله»** لمحمد المنوني.

٤- **«الإمام البخاري وجامعه الصحيح نظرات وتحقيقات في السيرة والمنهج»** لخلدون الأحدب.

٥- **«الإمام البخاري وكتابه الجامع الصحيح»** للشيخ عبد المحسن بن حمد العباد البدر، الناشر الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية السنة الثانية، العدد الرابع، ربيع الثاني (١٣٩٠هـ).

٦- **«الإمام البخاري وجامعه الصحيح»** ليوسف الكتاني، جمعية الإمام البخاريّ، طبع عام (١٤١٠هـ).

٧- «**المدخل إلى صحيح البخاريّ**» للدكتور محمد النورستاني، نشر مكتب الشؤون الفنية بوزارة الأوقاف بالكويت، طبع عام (١٤٣٥هـ)، (١٩٧) صفحة).

٨- «**إبراز صنعة الحديث في صحيح البخاريّ**» تأليف الشيخ ماهر الفحل.

٩- «**الإمام البخاري محدثاً وفقيهاً**» الحسيني عبدالمجيد.

١٠- «**الإمام البخاري وكتابه الصحيح**» لأبي الحسن النّدوي طبع بالهند، عام (١٤١٤هـ).

١١- «**الإمام البخاري وصحيحه**» لحسين غيب غلامي نشر عام (١٤٢٣هـ) (٤٣) صفحة).

١٢- «**الجهود العلمية المتعلقة بصحيح البخاري في المغرب والأندلس في القرن الخامس الهجري**» لمحمد عبدالله المولي، بحث في (٢٨) صفحة.

١٣- «**روايات الجامع الصحيح ونسخه**» «دراسة نظرية تطبيقية» للدكتور جمعة فتحي عبد الحليم في مجلدين.

١٤- «**روايات و نسخ الجامع الصحيح**» للدكتور محمد بن عبدالكريم عبيد، الناشر: دار إمام الدعوة للنشر والتوزيع، الرياض.

١٥- «**التنويه والإشادة برواية ابن سعادة لصحيح البخاري**» لمحمد عبدالحي الكتانيّ، تحقيق عبدالمجيد خيالي (١٥٣) صفحة.

١٦- «**جدول الخطأ والصواب الواقعة في النسخة السلطانية المطبوعة في بولاق**» لمحمد بن علي المكاويّ، وهو من كبار المصححين بالمطبعة الأميرية في قراءة خاصة منه للطبعة «السلطانية»، منه نسخة محفوظة بالتيمورية، برقم (٢٧٣هـ) حديث بخط المؤلف عام (١٣١٦هـ)، اشتمل على (٢٨٩) مأخذًا، غالبها في اختلافات في الشّكل أو في الرسم.

❖ الدراسات في الرّواة عند البخاريّ ومروياتهم:

١- «عكرمة مولى بن عباس وتتبع مروياته في صحيح البخاريّ» مرزوق هياس سعيد الزهرانيّ، ماجستير، الجامعة الإسلامية، (١٣٩٩هـ).

٢- «روايات المدلسين في صحيح البخاري جمعًا وتخريجًا ودراسة» لعواد الخلف، نشر دار البشائر عام (١٤٢٣هـ)، وهي رسالة دكتوراه بجامعة القرويين (٦٥٣) صفحة.

٣-«المدلسين ومروياتهم في صحيح البخاري» لفهمي أحمد، نشر دار الكتب العلمية، عام (١٤٣٣هـ)، مجلدان.

٤- «مرويات من رمي بالإرجاء في صحيح البخاريّ دراسة تطبيقية» لإدريس عسكر، نشر بدار الكتب العلمية عام (١٤٢٩هـ) (٣٢٠) صفحة.

٥- «منهج الإمام البخاري في الرواية عن المبتدعة من خلال صحيحه» كريمة سوداني، نشر دار الرشد بالرياض عام (١٤٢٥هـ)، (٥٠٤) صفحة، وأصلها رسالة جامعية بجامعة الأمير عبدالقادر بالجزائر.

٦- «منهج الإمام البخاريّ في الرواية عمن رمي بالبدعة ومروياتهم في الجامع الصحيح» اندونسيان بنت خالد محمد، رسالة ماجستير، بجامعة أم القرى عام (١٤٢٤هـ)، (١٠٥٦) صفحة.

٧- «رواية الإمام البخاريّ في صحيحه عمّن رمي بالاختلاط وضوابطه فيها» خالد إبراهيم عبد المحسن العبيد، ماجستير، جامعة الملك سعود، التربية، الثقافة الإسلامية، عام (١٤١٧هـ).

٨- «نماذج من مرويات من خفَّ ضبه في صحيح البخاري دراسة تطبيقية» طارق محمد، ومحمود إدريس، دار الكتب العلمية عام (١٤٣٣هـ)، (١١٢) صفحة.

٩- «رجال البخاريّ الّذين تكلم عليهم ابن عدي في كتابه الكامل» لعطوة

محمد، رسالة ماجستير، بالجامعة الإسلامية بغزة بفلسطين، عام (١٤٢٣هـ).

١٠- «**رجال البخاريّ**» لحبيب الرحمن الأعظمي، نشر عام (١٤٢٤هـ).

١١- «**زوائد رجال صحيح البخاريّ على الكتب الخمسة**» للهادي آدم، جامعة أم درمان، رسالة ماجستير، نشر عام (١٤١٨هـ).

١٢-«**منهج الحافظ ابن حجر العسقلاني في دفاعه عن رجال صحيح البخاريّ المتكلم فيهم**» صالح بن عبد الله الصياح، ماجستير، جامعة الملك سعود، التربية، الثقافة الإسلامية، (١٤١٧هـ- ١٤١٨هـ).

١٣-«**منهج الإمام البخاري في نقد الرجال وأثره في التصحيح والتضعيف عند المحدثين**» فريد محمد هادي عبد القادر، دكتوراه، جامعة محمد الخامس، الآداب، الرباط، الدراسات الإسلامية، عام (١٩٦٦م).

❖ الدراسات في علوم الحديث عند الإمام البخاري:

١- «**علوم الحديث عند الإمام البخاري وعلماء الحديث**» دراسة تطبيقية مقارنة لعلوم الحديث من كتاب العلم في «صحيح البخاريّ» تأليف: عبدالحميد عمر الأمين، نشر مكتبة العلوم والحكم عام (١٤١٨هـ)، (٢٥) صفحة.

٢- «**القواعد الاصطلاحية في صحيح البخاري وفتح الباري**»: دراسة تطبيقية، أمل إسماعيل الصيني، ماجستير، الرئاسة العامة لتعليم البنات، التربية للبنات بمكة المكرمة، الدراسات الإسلامية (١٤٢٠هـ).

٣- «**منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح**»، رسالة ماجستير، عام (١٤١٨هـ)، إعداد أبي بكر كافي، مطبوع في مجلد.

٤- «**منهج الإمام البخاري في عرض الحديث المعلول في الجامع الصحيح**» لسعيد باشنفر، مطبوع عند دار ابن حزم.

٥- «**الأحاديث التي يوردها الإمام البخاريّ في تراجم الأبواب ولم يصرح بكونها أحاديث ليست على شرطه**» لصالح محمد الشهريّ، ماجستير، جامعة أم القرى الدعوة وأصول الدين، عام (١٤١٨هـ).

٦- «**التحويل في صحيح البخاري ومنهجه فيه**» لأمين القضاة، الجامعة الأردنية، نشر عام (١٤١٦هـ)، (٢٣) صفحة.

❖ الدراسات في الغريب عند الإمام البخاري:

١- «**غريب كلمات البخاريّ**» لعبدالمتعال محمد، القاهرة، دار الطباعة والنشر عام (١٤١٦هـ)، (٥٣١) صفحة.

٢- «**كلمات صحيح البخاريّ**» ليوسف الكتاني، الرباط، وزارة الأوقاف، عام (١٤١٨هـ)، (٧٤٣) صفحة.

٣- «**معجم الأمكنة الوارد ذكرها في صحيح البخاريّ**» لسعد بن جنيدل، الرياض، دارة الملك عبدالعزيز، عام (١٤١٩هـ).

❖ الدراسات في تقرير العقيدة عند الإمام البخاري:

١- «**منهج الإمام البخاري في تقرير العقيدة والدفاع عنها**» لسعد بن بجاد العتيبي، رسالة ماجستير بجامعة الإمام، عام (١٤٢٠هـ).

٢- «**مسائل العقيدة في كتاب بدء الخلق من صحيح البخاري**» لمحمد القريش، رسالة ماجستير، بجامعة الملك سعود، عام (١٤٢٠هـ).

٣- «**مسائل العقيدة في كتاب التوحيد من صحيح البخاري**» ليوسف الحوشان، رسالة ماجستير، بجامعة الملك سعود، عام (١٤٢٠هـ).

٤- «**مسائل العقيدة في كتاب الأنبياء من صحيح البخاريّ**» لصفية الأمير، رسالة ماجستير، بجامعة الملك سعود، عام (١٤٢٠هـ).

❖ الدراسات في التفسير عند الإمام البخاري:

«منهج الإمام البخاري في التفسير من خلال الصحيح» لسيد أحمد خطري، رسالة ماجستير، بجامعة أم القرى، عام (١٤١٧هـ).

❖ الدراسات في فقه الإمام البخاري من خلال التراجم:

١- «الإمام البخاريّ وفقه التراجم في جامعه الصحيح» لنور الدين محمد عتر الحلبيّ.

٢- «فقه التراجم والأبواب عند البخاري دراسة تحليلة» لسعيد مصطفى، جامعة الأزهر، كلية أصول الدين، نشر، عام (١٤٢٤هـ)، (٢٤٣) صفحة.

٣- «مذهب الإمام البخاريّ من خلال روائع استدلاله» لمحمد إسماعيل السلفي (ت١٣٨٦هـ)، عربه وقدم له وعلق عليه صلاح الدين مقبول، مطبوع عند دار غراس عام (١٤٣١هـ)، (٢١٨) صفحة.

٤- «الاتجاه الفقهي للإمام البخاريّ من خلال صحيحه» لمحمد أحمد حسن إبراهيم، ماجستير، جامعة القاهرة، دار العلوم، الشريعة الإسلامية، عام (١٩٩٣م).

٥- «فقه الإمام البخاريّ في الوضوء والغسل» مقارنًا بفقه أشهر المحدثين.

٦- «فقه الإمام البخاريّ في النكاح من الجامع الصحيح» مقارنة بفقه المذاهب الأربعة، رسائل دكتوراه وماجستير، جامعة أم القرى، الشريعة والدراسات العليا.

٧- «فقه الإمام البخاريّ في الجنائز» من «جامعه الصحيح».

٨- «فقه الإمام البخاريّ في الحج والصيام» في «صحيحه».

٩- «فقه الإمام البخاريّ في الأطعمة والعقيقة والذبائح والصيد والأضاحي».

١٠-«فقه الإمام البخاريّ في الحدود» من «جامعه الصحيح» رسائل دكتوراه وماجستير، جامعة أم القرى، الشريعة والدراسات العليا.

١١-«فقه الإمام البخاريّ في البيع والسَّلم» من «جامعه الصحيح» جميع ما سبق رسائل دكتوراه وماجستير، جامعة أم القرى، الشريعة والدراسات العليا.

❖ الدراسات في المسائل الأصولية عند الإمام البخاريّ:

١- «**الأمر في صحيح البخاريّ دراسة نحوية تطبيقية**» لمها بنت صالح اليمان، رسالة دكتوراه بجامعة الملك سعود، عام (١٤١٩هـ).

٢- «**آراء الإمام البخاري الأصولية من خلال تراجم صحيحه**» للدكتورسعد الشثريّ.

٣- «**أصول الفقه عند الإمام البخاري من خلال كتابه الصحيح**»، لخير الدين عوير.

«**استدراكات مسلمة بن القاسم القرطبي على الإمام البخاريّ**» لعبد الرحمن الشوري، دكتوراه، جامعة محمد الأول، الآداب، وجدة الدراسات الإسلامية، (١٩٩٥هـ) .

❖ الدراسات في مناسبات تراجم أبواب صحيح البخاريّ:

«**مناسبات تراجم البخاري لأحاديث الأبواب**» لابن جماعة، علي الزبن، ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، أصول الدين، السنة وعلومها، عام (١٤٠٤هـ).

❖ الدراسات في مناهج شراح صحيح البخاريّ:

١- «**مناهج شراح الجامع الصحيح في شرح كتاب التفسير**» دراسة مقارنة: لعبد الله عبد الكريم العوضي، دكتوراه، جامعة أم القرى، الدعوة وأصول الدين، الكتاب والسنة، عام (١٤١٥هـ).

٢- «**المدرسة الأندلسية في شرح الجامع الصحيح من القرن (٥هـ) إلى القرن (٨هـ)**» لمحمد زين العابدين (٥٣) صفحة.

❖ الدراسات في فقه الدعوة عند الإمام البخاري:

«**فقه الدعوة في صحيح الإمام البخاري**» دراسة دعوية في مجموعة رسائل دكتوراه، بجامعة الإمام محمد بن سعود، كلية الدعوة.

مشروع علمي في نحو (١٣) رسالة دكتوراه ابتداء من عام (١٤٢٠هـ).

❖ الدراسات في الدفاع عن صحيح البخاريّ:

١- «**بيع الوهم - تهافت طرح إيلال رشيد عن صحيح البخاريّ**» ليوسف سمرين، في (٧٤) صفحة، وهو نقض لكتاب «صحيح البخاري نهاية أسطورة».

وكتاب رشيد إيلال كتاب مشحون بالجهل وعدم المعرفة بهذا الفن، من ذلك أنه ساق عبارة عليّ بن المدينيّ شيخ البخاري: «ما رأى مثل نفسه» في الثناء عليه، فجعلها في مقام الذّم!

٢- «**التفنيد لشبهات رشيد إيلال حول صحيح البخاري**» لنبيل بن أحمد بلهي، وهو نقض لكتاب «صحيح البخاري نهاية أسطورة».

٣- «**أبورية وموقفه من صحيح البخاريّ**» لإبراهيم الكوردي، رسالة ماجستير.

٤- «**الجناية على البخاريّ**» لمروان الكردي، وهو قراءة نقدية لكتاب «جناية البخاري» زكريا أوزون.

٥- «**جناية أوزون عندما يتحدث الجنون**» للدكتور حاكم المطيري، وهو رد على زكريا أوزون في كتابه «جناية البخاري- إنقاذ الدين من إمام المحدثين-».

وللمفتري المخذول زكريا: «جنايات على علوم الشريعة ومصادرها»،

منها: «جناية الشافعي»، و«جناية سيبويه».

٦- «ردّ شبهات النصارى والمستشرقين عن إسماعيل بن أبي أويس في صحيح البخاريّ» للأستاذ جادي، شبكة كلمة سواء.

٧- «الرد على من يطعن في صحيح البخاريّ» لصلاح نجيب.

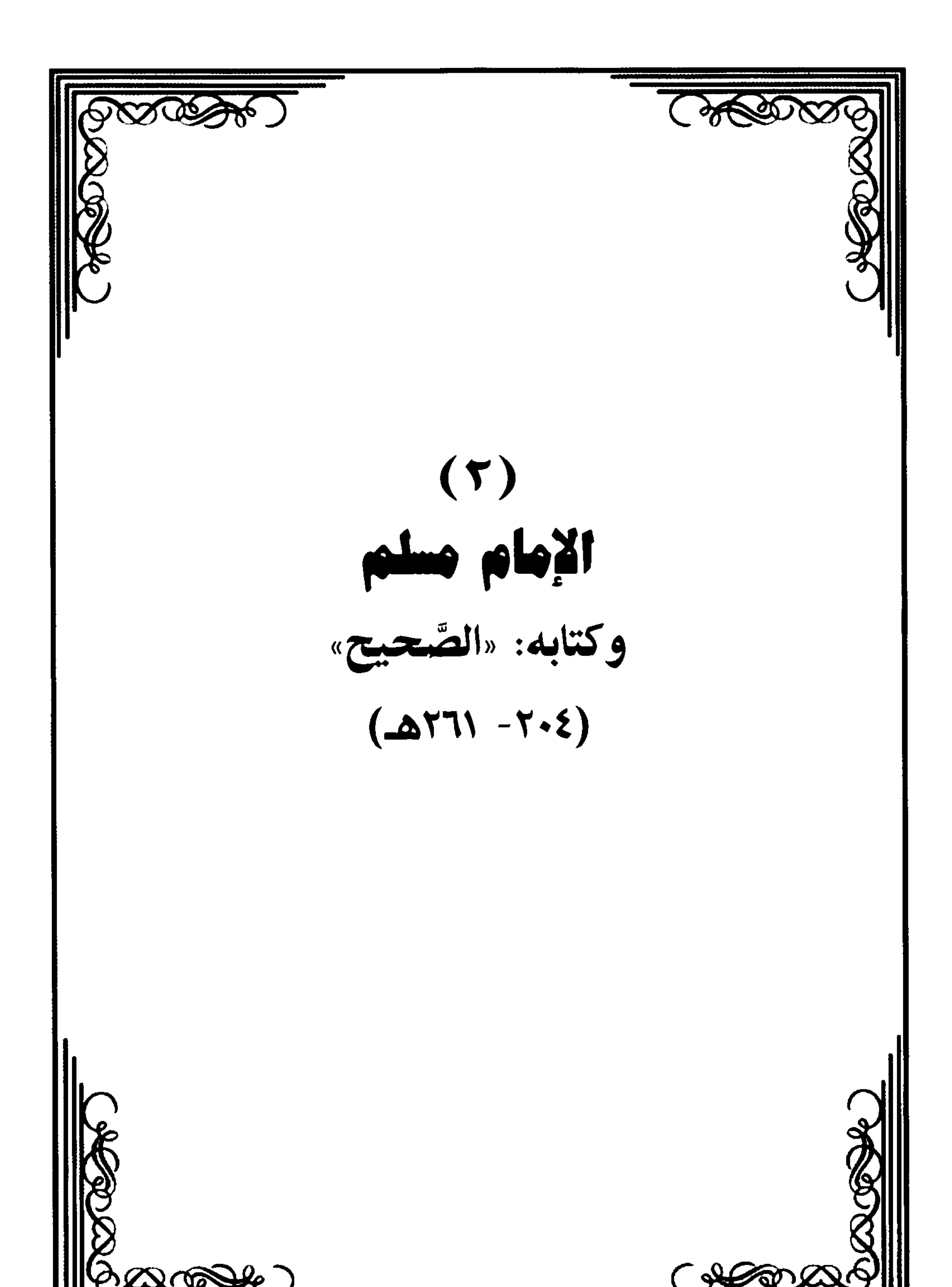
٨- «نقض شبهات الطاعنين في صحيح البخاريّ» للدكتور جبران سحاري، تحت الإعداد يصدر قريبًا إن شاء الله.

٩- «شبهة الإسرائيليات في صحيح البخاري والرّد عليها» لفائزة بنت أحمد بافرج.

هذه أبرز الأعمال الخاصة بالدفاع عن البخاريّ، أمّا الردود العامة التي تشمل البخاريّ وغيره من مصادر السنة، فكثيرة جدًا، سيأتي بعضها في بيان مكانة «الصحيحين» ومن أبرزها وأفضلها:

- «الأنوار الكاشفة» للعلامة المعلميّ.
- «دفاع عن السنة» للشيخ محمد أبي شهبة.





(٢)

الإمام مسلم

وكتابه: «الصَّحيح»

(٢٠٤- ٢٦١هـ)

الفصل الأول

التعريف بالإمام مسلم

- اسمه ونسبه.
- مولده ونشأته ورحلاته.
- أشهر شيوخه.
- أشهر تلاميذه.
- حفظه وسعة علمه.
- مؤلفاته.
- وفاته رحمه الله.

الفصل الأول

التعريف بالإمام مسلم[1]

❖ اسمه ونسبه:

هو الإمام الكبير، الحافظ، المجود، الحجّة مسلم بن الحجَّاج بن مسلم ابن ورد بن كوشاذ أبو الحسين القُشَيريّ.

قال الذهبيّ: لعله من موالي قشير.

❖ مولده و نشأته ورحلاته:

قال الذهبيُّ: قيل: إنه ولد سنة أربع ومئتين.

وأوّل سماعه في سنة ثمان عشرة، وكان عمره أربع عشرة سنة، من: يحيى ابن يحيى التميميّ.

وحجَّ في سنة عشرين وهو أمردُ، فسمع بمكَّة من: القعنبيّ - فهو أكبر شيخ له - وسمع بالكوفة من: أحمد بن يونس، وجماعة.

وأسرع إلى وطنه، ثمَّ ارتحل بعد أعوام قبل الثلاثين.

وسمع: بالعراق، والحرمين، ومصر[2].

---

(١) «تاريخ بغداد» (١٣/ ١٠٠)، «وفيات الأعيان» لابن خلكان (٥/ ١٩٤)، و«تهذيب الكمال» (٢٧/ ٤٤٩)، و«سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٥٧)، و«تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٥٨)، و«تهذيب التهذيب» (١٠/ ١١٣).
ترجم الحافظ الذهبيّ في «السير» للإمام مسلم في نحو (٢٥) صفحة نصفها يتعلق بصحيحه، بينما ترجم الذهبيّ للبخاريّ في نحو(٨٠) صفحة.

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٥٨).

❖ أشهر شيوخه:

روى الإمام مسلم عن خلق كثير، وعدد شيوخه الذين أخرج عنهم في «الصحيح»: مئتان وعشرون رجلًا، منهم:

١- عبد الله بن مسلمة القعنبيّ، وهو أكبر شيخٍ له.

٢- يحيى بن يحيى التميمي النيسابوريّ، وهو أول شيخ سمع منه.

٣- الإمام أحمد بن حنبل.

٤- إسحاق بن راهويه.

٥- يحيى بن معين.

٦- عثمان بن أبي شيبة.

وله شيوخ لم يخرج عنهم في «صحيحه»، كعليّ بن الجعد، وعليّ بن المديني، ومحمد بن يحيى الذهليّ.

وقد تتلمذ على البخاريِّ وتخرَّج عليه؛ لكنه لم يحدِّث عنه في «الصحيح»، وقد قال الدَّارقطنيُّ: لولا البخاريُّ ما راح مسلم ولا جاء[1].

❖ أشهر تلاميذه:

١- أبو عيسى الترمذيُّ في «جامعه».

٢- إبراهيم بن أبي طالب - رفيقه -.

٣-إبراهيم بن محمد بن سفيان الفقيه - أشهر رواة «الصحيح».

٤- عبد الرحمن بن أبي حاتِم.

٥- أبو بكر بن خزيمة.

٦- الحافظ أبو عوانة.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٧٠).

ولم يرو الترمذيُّ في «جامعه» عن مسلم سوى حديث واحد، وهو قوله صلى الله عليه وسلم: «أحصوا هلال شعبان لرمضان» أخرجه في «جامعه» برقم (٦٨٧).

❖ حفظه وسعة علمه:

قال أبو قريش الحافظ: سمعتُ محمد بن بشَّار يقول: حفَّاظ الدنيا أربعة: أبو زرعة بالريِّ، ومسلم بنيسابور، وعبد الله الدارميّ بسمرقند، ومحمد بن إسماعيل ببخارا.

قال أحمد بن سلمة: رأيتُ أبا زرعة وأبا حاتِم يقدِّمان مسلمًا في معرفة الصَّحيح على مشايخ عصرهما.

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتِم: كان مسلم ثقة من الحفّاظ، كتبتُ عنه بالري، وسئل أبي عنه، فقال: صدوق[١].

قال أبو عمرو بن حمدان: سألتُ الحافظ ابن عقدة عن البخاريِّ ومسلم: أيّهما أعلم؟.

فقال: كان محمد عالمًا، ومسلم عالِمٌ.

فكررتُ عليه مرارًا، فقال: يا أبا عمرو، قد يقع لمحمد الغلط في أهل الشَّام، وذلك أنه أخذ كتبهم، فنظر فيها، فربّما ذكر الواحد منهم بكنيته، ويذكره في موضع آخر باسمه، يتوهّم أنهما اثنان، وأمَّا مسلمٌ: فقلّما يقع له من الغلط في العلل، لأنه كتب المسانيد، ولم يكتب المقاطيع ولا المراسيل.

قال الذهبيُّ: عنى بالمقاطيع أقوال الصحابة والتابعين في الفقه والتفسير[٢].

---

(١) هذا يدل على تشدّد أبي حاتِم وتعنته في الرجال فقد قال عبارة: «صدوق» عن كبار الأئمة كالإمام الشافعيّ، وعبد الرزاق الصنعانيّ.

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٦٥).

❖ مؤلفاته:

قال أبوعبدالله الحاكم: وله مصنفاتٌ كثيرةٌ منها:

«المسند الكبير على الرجال» وما نظنّ أنه سمعه منه أحدٌ.

و«كتاب الجامع الكبير على الأبواب» رأيت بعضه.

و«كتاب الأسامي والكنى».

و«كتاب المسند الصَّحيح» وقال: صنفته من ثلث مئة ألف حديث مسموعة.

و«كتاب التمييز».

و«كتاب العلل».

و«كتاب الوحدان».

و«كتاب الأفراد».

و«كتاب الأقران».

و«كتاب سؤالات أحمد بن حنبل».

و«كتاب الانتفاع بأهب السباع».

و«كتاب عمرو بن شعيب» بذكر من لم يحتج بحديثه وما أخطأ فيه.

و«كتاب مشايخ مالك بن أنس».

و«كتاب مشايخ الثوريّ».

و«كتاب مشايخ شعبة».

و«كتاب ذكر من ليس له إلا راوٍ واحد من رواة الحديث».

و«كتاب المخضرمين».

و«كتاب أولاد الصحابة فمن بعدهم من المحدثين».

و«كتاب ذكر أوهام المحدثين».

و«كتاب تفضيل السنن».

و«كتاب طبقات التابعين».

و«كتاب أفراد الشاميين من الحديث».

قال الذهبيُ: ثم سرد الحاكمُ تصانيف له لم أذكرها[١].

❖ وفاته رَحِمَهُ اللَّهُ:

قال أحمد بن سلمة: «وعُقِد لمسلم مجلس المذاكرة، فذكر له حديث لم يعرفه، فانصرف إلى منزله، وأوقد السِّراج، وقال لمن في الدار: لا يدخل أحد منكم.

فقيل له: أهديت لنا سلة تمر. فقال: قدِّموها.

فقدَّموها إليه، فكان يطلب الحديث، ويأخذ تمرة تمرة، فأصبح وقد فني التَّمر، ووجد الحديث» اهـ رواها: أبو عبد الله الحاكم.

ثمَّ قال: زادني الثِّقة من أصحابنا أنه منها مات.

ثمَّ قال: سمعتُ أبا عبد الله محمد بن يعقوب يقول: توفِّي مسلم يوم الأحد، ودفن يوم الأثنين لخمسٍ بقين من رجب سنة إحدى وستّين ومئتين، وهو ابن خمسٍ وخمسين سنة[٢].



(١) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٧٩)، و«تاريخ الإسلام» (٦/ ٤٣٠).

(٢) «صيانة مسلم» لابن الصلاح (ص/ ٦٤)، و«تاريخ الإسلام» (٦/ ٤٣٠).

الفصل الثاني

التعريف بـ «صحيح مسلم» وبيان منهجه فيه

- اسمه العلمي.
- مكانة صحيح مسلم.
- طريقة تأليفه ومدته.
- مقصده من تأليفه.
- عرضه الكتاب على أبي زرعة الرازيّ.
- شرط الإمام مسلم في صحيحه.
- عدد أحاديثه وكتبه.
- الأبواب في صحيح مسلم من عمل الشُّراح.
- مجمل منهجه في كتابه.
- ترتيب أحاديث الصحيح على مقتضى قواعد أصول الفقه.
- ترتيب الأحاديث حسب قوتها.
- المراد بطبقات الرواة الثلاث عند مسلم.
- الرواة والأحاديث المنتقدة على مسلم وأسباب تخريجه لها.
- المعلقات في صحيح مسلم.
- الموقوفات في صحيح مسلم.
- رواة صحيح مسلم.
- نسخ صحيح مسلم.
- طبعات صحيح مسلم.
- إسناد صحيح مسلم.

الفصل الثاني

التعريف بـ «صحيح مسلم»
وبيان منهجه فيه(١)

❖ **اسمه العلمي:**

«المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ».

هكذا سمَّاه ابن خير الإشبيليّ(٢).

وبعض أهل العلم يرى أن يسمّى الكتاب بـ «الجامع الصحيح»؛ لأن هذه التسمية التي أثرت عن الإمام مسلم، والتسمية العلمية الأولى غير معروفة عند غالب شراح «الصَّحيح» ولم يذكروها.

قال الكتانيُّ: وقد يطلق المسند عندهم على كتاب مرتب على الأبواب، أو الحروف، أو الكلمات، لا على الصحابة؛ لكون أحاديثه مسندة، ومرفوعة، أو أسندت، ورفعت إلى النبيِّ صلى الله عليه وسلم، كـ «صحيح البخاريِّ» فإنه يسمّى بـ «المسند الصحيح»، وكذا «صحيح مسلم»(٣).

---

(١) «شروط الأئمة الستة» لابن طاهر المقدسيّ، و«شروط الأئمة الخمسة» لأبي بكر الحازمي»، و«صيانة مسلم» لابن الصلاح، و«مقدمة النووي لشرح مسلم»، و«سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٥٧) للذهبي، و«النكت على ابن الصلاح» (١/ ٢٨١-٢٨٩)، و«هدى الساري» (ص/ ٨) كلاهما لابن حجر، و«الحطة في ذكر الصحاح الستة» لصديق خان (ص/ ٦٧).

(٢) «الفهرست» (ص/ ٨٥).

(٣) «الرسالة المستطرفة» (١/ ٧٤).

(فائدة): قال ولي الله الدهلويُّ: «فالجامع» ما يوجد فيه أنموذج كلّ فنّ من هذه الفنون المذكورة كـ «الجامع الصحيح» للبخاريِّ، و«الجامع» للترمذيِّ. وأمَّا «صحيح مسلم»، فإنّه وإن كانت فيه أحاديث تلك الفنون؛ لكن ليس فيه ما يتعلَّق بفنِّ التفسير، والقراءة، ولهذا لا يقال له: «الجامع».

وتعقَّبه صديق حسن خان، فقال: ولكن أورده صاحب «كشف الظنون» في حرف الجيم، وعبَّر عنه بـ «الجامع»، وكذا غيره في غيره من أهل الحديث، وقال المجد صاحب «القاموس» عند ختمه لـ «صحيح مسلم» قرأتُ بحمد الله «جامع مسلم»(١).

❖ مكانة صحيح مسلم:

قال ابن سفيان الفقيه: قلتُ لمسلم: حديث ابن عجلان، عن زيد بن أسلم: «وإذا قرئ فأنصتوا» قال: صحيح.

قلتُ: لِمَ لَمْ تضعه في كتابك؟.

قال: **إنَّما وضعتُ ما أجمعوا عليه**(٢).

وقال ابن الشرقيّ: سمعتُ مسلمًا يقولُ: ما وضعت شيئًا في كتابي هذا المسند إلا بحجَّة، وما أسقطتُ منه شيئا إلا بحجَّة اهـ.

وقد تتابع عبارات العلماء في الثَّناء على «صحيح مسلم»، وذهب بعضهم إلى تقديمه على «صحيح البخاريّ»، وهو رأي مرجوح.

قال ابن منده: سمعتُ الحافظ أبا عليّ النيسابوريّ يقولُ: ما تحت أديم السَّماء كتاب أصح من «كتاب مسلم»(٣).

---

(١) «الحطة» (ص/ ٦٧).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٦٨).

(٣) «تاريخ الإسلام» (٢٠/ ١٨٦).

وذهب الجمهور إلى تقديمه على«البخاريّ» في حسن الصّياغة، والترتيب، وجمع الطُرق والرِّوايات في موضعٍ واحدٍ، وقد لخَّص ذلك الحافظ النوويُّ حيث قال:

وأجمعوا على جلالته، وإمامته، وعلوّ مرتبته، وحذقه في هذه الصنعة، وتقدّمه فيها، وتضلّعه منها، ومن أكبر الدلائل على جلالته، وإمامته، وورعه، وحذقه، وقعوده في علوم الحديث، واضطلاعه منها، وتفنّنه فيها، «كتابه الصحيح» الّذي لم يوجد في كتاب قبله ولا بعده من حُسن الترتيب، وتلخيص طرق الحديث بغير زيادة ولا نقصان، والاحتراز من التَّحويل في الأسانيد عند اتفاقها من غير زيادة، وتنبيهه على ما في ألفاظ الرواة من اختلاف في متن أو إسناد ولو في حرف، واعتنائه بالتنبيه على الروايات المصرَّحة بسماع المدلسين وغير ذلك مما هو معروف في كتابه. فلا نظير لكتابه في هذه الدقائق وصنعة الإسناد، وهذا عندنا من المحققات التي لا شك فيها للدلائل المتظاهرة عليها. ومع هذا فـ «صحيح البخاري» أصحّ وأكثر فوائد، هذا هو مذهب الجمهور .

ومن اطلع على ما أودعه في إسناده وترتيبه، وحُسن سياقه، وبديع طريقه من نفائس التحقيق وجواهر التدقيق، وأنواع الورع والاحتياط والتحرّي في الروايات، وتلخيص الطرق واختصارها، وضبط متفرقها وانتشارها، وكثرة اطلاعه واتساع روايته، وغير ذلك مما فيه من المحاسن والأعجوبات واللطائف الظاهرت والخفيات، عَلِم أنَّه إمامٌ لا يلحقه من بعد عصره، وقلَّ من يساويه؛ بل يدانيه من أهل دهره، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم(١).

---

(١) «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٩٠).

❖ طريقة تأليفه ومدّته:

قال الإمام مسلمٌ: صنَّفتُ هذا «المسند الصَّحيح» من ثلاث مئة ألف حديثٍ مسموعةٍ.

قال أحمد بن سلمة: كنتُ مع مسلم في تأليف «صحيحه» خمس عشرة سنة، قال: وهو اثنا عشر ألف حديث[١].

قال ابن حجر في «هدى الساري»: إنَّ مسلمًا صنَّف كتابه في بلده، بحضور أصوله في حياة كثير من مشايخه، فكان يتحرز في الألفاظ، ويتحرَّى في السِّياق.

❖ مقصده من تأليفه:

مقصده الأساس:

١- تخريج الحديث الصحيح على شرطه.

٢- مع العناية التامة بجمع الطرق، وجودة السِّياق، والمحافظة على أداء الألفاظ كما هي، من غير تقطيع ولا رواية بمعنى.

ولذا تجده يجمع طرق الحديث ورواياته في موضع واحد، ونادرًا ما يكرِّر الحديث أو يختصره أو يعلقه.

قال الحافظ ابن حجر: البخاريُّ استنبط فقه كتابه من أحاديثه، فاحتاج أن يقطع المتن الواحد. ومسلم لم يعتمد ذلك؛ بل يسوق أحاديث الباب كلها سردًا، عاطفًا بعضها على بعض في موضع واحد، ولو كان المتن مشتملًا على عدّة أحكام، فإنّه يذكره في أمس المواضع وأكثرها دخلًا فيه، ويسوق المتون تامَّة محرَّرة، فلهذا ترى كثيرًا ممن صنَّف في الأحكام بحذف الأسانيد (من المغاربة) إنَّما يعتمدون على كتاب مسلم في نقل المتون[٢].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٦٦).

(٢) «النُكت على ابن الصلاح» (١/ ٢٨٣).

ولأجل هذا من أراد استنباط الأحكام، فعليه بالبخاريِّ، ومن أراد الحديث تامًّا بطرقه ورواياته وألفاظه في موضع واحد، فعليه بمسلم.

❖ عرضه الكتاب على أبي زرعة الرازيّ:

قال مكي بن عبدان: سمعتُ مسلمًا يقولُ: عرضتُ كتابي هذا «المسند» على أبي زرعة، فكلّ ما أشار عليَّ في هذا الكتاب أنَّ له علةً وسببًا تركتُه، وكلّ ما قال: إنّه صحيحٌ ليس له علّة، فهو الَّذي أخرجتُ[١].

❖ شرط الإمام مسلم في صحيحه:

أولا: شرطه في الرُّواة:

تقدَّم أنَّ الطبقة الأولى من الرُّواة الثقات الأثبات من أصحاب الأئمة، هم الغاية في الصحة، وهم مقصد البخاريّ، وأن البخاري يخرج من أحاديث أهل الطبقة الثانية انتقاء، ومسلم يخرجها أصولًا.

قال الحافظ ابن حجر: المكثرون كالزهريِّ ونافع والأعمش وقتادة، وأصحاب هؤلاء الأئمة على طبقات، فالزهريّ مثلًا أصحابه على خمس طبقات، ولكلّ طبقة منها مزية على التي تليها، فمن كان في الطبقة الأولى، فهو الغاية في الصِّحة، وهو مقصد البخاريّ.

والطبقة الثانية: شاركت الأولى في التثبت، إلا أن الأولى جمعت بين الحفظ والإتقان، وبين طول الملازمة للزهريّ؛ حتّى كان فيهم من يلازمه في السفر ويلازمه في الحضر، والطبقة الثانية: لم تلازم الزهريّ إلا مدة يسيرة، فلم تمارس حديثه، فكانوا في الإتقان دون الأولى، وهم شرط مسلم.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٦٨).

وأمَّا المقلّين، فإنّما اعتمد الشيخان في تخريج أحاديثهم على الثِّقة والعدالة وقلة الخطأ[١].

وقال الحافظ الذهبيُّ - في معرض شرح طريقة مسلم -: خرَّج حديث الطبقة الأولى وحديث الثانية، إلا النزر القليل مما يستنكره لأهل الطبقة الثانية.

ثمَّ خرَّج لأهل الطبقة الثالثة أحاديث ليست بالكثيرة في الشواهد والاعتبارات والمتابعات، وقلَّ أن خرج لهم في الأصول شيئًا، ولو استوعبت أحاديث أهل هذه الطبقة في «الصحيح» لجاء الكتاب في حجم ما هو مرة أخرى، ولنزل كتابه بذلك الاستيعاب عن رتبة الصحة، وهم كعطاء بن السائب، وليث، ويزيد بن أبي زياد، وأبان بن صمعة، ومحمد بن إسحاق، ومحمد بن عمرو بن علقمة، وطائفة أمثالهم، فلم يخرج لهم إلا الحديث بعد الحديث إذا كان له أصل.

وإنّما يسوق أحاديث هؤلاء، ويكثر منها أحمد في «مسنده»، وأبو داود، والنسائي، وغيرهم[٢].

وقال الحافظ ابن رجب: وأمَّا مسلم: فلا يخرج إلا حديث الثقة الضابط، ومن في حفظه بعض الشيء وتكلم فيه لحفظه؛ لكنه يتحرَّى في التخريج عنه، ولا يخرج عنه إلا ما لا يقال: إنه مما وهم فيه.

وأمَّا البخاري: فشرطه أشدّ من ذلك، وهو أنه لا يخرج إلا للثقة الضابط، ولمن ندر وهمه، وإن كان قد اعترض عليه في بعض من خرج عنه[٣].

---

(١) «هدى الساري» (ص/ ١٠).
(٢) «سير أعلام النبلاء»(١٢/ ٥٧٥)
(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٧٥).

ثانيًا: شرطه في الإسناد المعنعن[١]:

اكتفى الإمام مسلم في الإسناد المعنعن بين المتعاصرين بإمكان اللقاء، وخالف في ذلك الإمام البخاريَّ وغيره من الأئمة كما تقدَّم.

وقد أبان مسلم في «مقدمة صحيحه» عن شرطه، وانتصر له و عنَّف على المخالف وشدَّد وقسى في العبارة وندَّد، فقال في[٢]: «وهذا القول - يرحمك الله - في الطعن في الأسانيد، قول مخترع مستحدث، غير مسبوق صاحبه إليه، ولا مساعد له من أهل العلم عليه.

وذلك أن القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار والروايات قديمًا وحديثًا: أنَّ كلّ رجل ثقة روى عن مثله حديثًا، وجائز ممكن له لقاؤه، والسماع منه؛ لكونهما جميعا كانا في عصر واحد، وإن لم يأت في خبر قط أنهما اجتمعا، ولا تشافها بكلام، فالرواية ثابتةٌ والحجَّة بها لازمةٌ، إلا أن يكون هناك دلالةٌ بيِّنةٌ أنَّ هذا الراوي لم يلق من روى عنه، أو لم يسمع منه شيئًا، فأما والأمر مبهم على الإمكان الذي فسَّرنا، فالرواية على السَّماع أبدًا؛ حتَّى تكون الدلالة التي بيَّنا»اهـ.

والراجحُ: ما ذهب إليه الإمام البخاريّ، وقد تقدَّم الكلام على ذلك.

- **الجواب عن الأحاديث التي في «صحيح مسلم» وعلى شرطه في السَّماع:**

١- أنَّ الأحاديث التي وقعت في «صحيح مسلم» وهي على شرطه في السَّماع قليلة؛ بل الغالب أن أحاديثه فوق شرطه.

---

(١) من المراجع في هذه المسألة: «السنن الأبين في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن» لابن رُشيد، وسيأتي ذكر الدراسات العلمية في هذه المسألة في الأعمال العلمية على «الصحيحين».

(٢) (١/ ٢٢).

٢- تلقي الأمة لهذا الكتاب بالقبول.

قال شيخ الإسلام: والذي أنكر على الشيخين أحاديث قليلة جدًا، وأما سائر متونهما، فمما اتفق علماء المحدثين على صحتها وتصديقها، وتلقيها بالقبول لا يستريبون في ذلك[١].

❖ عدد أحاديث وكتبه:

- عدد أحاديث: قال أحمد بن سلمة: كنتُ مع مسلم في تأليف «صحيحه» خمس عشرة سنة، قال: وهو اثنا عشر ألف حديث.

قلت (أي الذهبيّ): يعني بالمكرّر، بحيث إنه إذا قال: «حدَّثنا قتيبة، وأخبرنا ابن رمح» يعدَّان حديثين، اتفق لفظهما أو اختلفا في كلمة[٢].

وذهب ابن الصلاح والنوويُّ وغيرهما أنه (٤٠٠٠) بلا تكرر.

- وفي عدّ محمد فؤاد عبدالباقي:

عدد الأحاديث (٣٠٣٣) بلا تكرار، ومع الطرق والروايات (٥٧٧٠).

- عدد الكتب: (٥٤) كتابًا.

❖ الأبواب في صحيح مسلم من عمل الشُّراح:

قال ابن الصلاح: ثمَّ إن مسلمًا رحمه الله رتَّب كتابه على أبواب، فهو مبوَّب في الحقيقة؛ ولكنه لم يذكر تراجم الأبواب فيه؛ لئلا يزداد بها حجم الكتاب، أو لغير ذلك[٣].

وقال النوويُّ: وقد ترجم جماعة أبوابه بتراجم بعضها جيدٌ وبعضها ليس

---

(١) «منهاج السنة» (٥/ ١٠١).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٦٦).
(٣) «الصيانة» (ص/ ١٠٣).

بجيدٍ، إمَّا لقصور في عبارة الترجمة، و إمّا لركاكة لفظها، وإمّا لغير ذلك، وأنا إن شاء الله أحرص على التَّعبير عنها بعبارات تليق بها في مواطنها، والله أعلم(١).

وقال السيوطيُّ في «الديباج»: وما يوجد في نسخة من الأبواب مترجمة فليس من صنع المؤلف، وإنما صنعه جماعة بعده، كما قال النوويُّ، ومنها الجيد وغيره.

❖ مجمل منهجه في كتابه:

١- رتَّبه على الكتب والأبواب الفقهية، بدأه بـ «كتاب الإيمان» وختمه بـ «كتاب الأقضية».

٢- بدأه بمقدمة بيَّن فيه جوانب من منهجه، ثمَّ سرد الأحاديث بعد ذلك، فليس فيه بعد المقدِّمة إلا الحديث السَّرد.

٣- يجمع المتون كلَّها بطرقها في موضع واحد، ولا يفرقها في الأبواب، ويسوقها تامة ولا يقطعها في التراجم.

٤- يحافظ على الإتيان بلفظها، ولا يروي بالمعنى؛ حتى إذا خالف راو في لفظة فرواها بلفظ آخر مرادف بيَّنه.

٥- لم يكثر من المعلَّقات، فليس فيه إلا مواضع يسيرة معلقة.

٦- لم يخلط معها شيئًا من أقوال الصحابة ومن بعدهم، حتى ولا الأبواب والتراجم، كلّ ذلك حرصًا على أن لا يدخل في الحديث غيره.

٧- اعتناؤه بالتمييز بين «حدثنا»، و«أخبرنا»، وتقييده ذلك على مشايخه، وفي روايته، وكان من مذهبه رحمه الله الفرق بينهما، وأن «حدثنا» لا يجوز إطلاقه إلا لما سمعه من لفظ الشيخ خاصَّة، و«أخبرنا» لما قرئ على الشيخ.

---

(١) «شرح مسلم» (١/ ٢١).

٨- اعتناؤه بضبط اختلاف لفظ الرواة، كقوله: «حدثنا فلان وفلان، واللفظ لفلان».

٩- احتياطه في تلخيص الطرق وتحول الأسانيد مع إيجاز العبارة، وكمال حسنها.

١٠- حسن ترتيبه وترصيفه الأحاديث على نسق يقتضيه تحقيقه، وكمال معرفته بمواقع الخطاب، ودقائق العلم،وأصول القواعد، ومراتب الرُّواة(١).

❖ ترتيب أحاديث الصحيح على مقتضى قواعد أصول الفقه:

الإمام مسلم أخلا الأحاديث في صحيحه من الأبواب، وإن كان رتَّبه عليها، فهو يوردها على طريقة حسنة، وهي أنه يذكر:

- المجمل، ثمَّ المبيِّن له.
- والمشكل، والموضّح له.
- والمنسوخ، والناسخ له.

فيسهل بذلك على طالب العلم النظر في وجوهه، قاله الحافظ السَّخاويُّ(٢).

❖ ترتيب الأحاديث حسب قوتها:

قال القاضي عياض: وجدتُه ذكر في أبواب كتابه حديث الطبقتين الأوليين، وأتى بأسانيد الثانية منهما على طريق الاتباع للأولى والاستشهاد، أو حيث لم يجد في الباب الأول شيئًا.

قال ابن الصلاح - في توجيه رواية مسلم عن المتكلم فيه-: أن يكون ذلك واقعًا في الشَّواهد والمتابعات لا في الأصول، وذلك بأن يذكر الحديث أولًا بإسناد نظيف رجاله ثقات ويجعله أصلًا، ثم يتبع ذلك بإسناد آخر، أو

---

(١) «شرح مسلم» (١/ ٢١-٢٣).

(٢) «غنية المحتاج في ختم مسلم بن الحجاج» (ص/ ٤٩).



أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد بالمتابعة أو لزيادة فيه[١].

وقال ابن عبدالهادي في «الصارم المنكي»: وهكذا عادة مسلم غالبًا: إذا روى لرجل قد تكلّم فيه، ونسب إلى ضعف وسوء حفظ وقلّة ضبط، إنّما يروي له في الشواهد والمتابعات، ولا يخرج له شيئًا انفرد به ولم يتابع عليه[٢].

وقال العلامة المعلميّ: عادة مسلمٍ أن يرتّب روايات الحديث بحسب قوتها: يقدّم الأصحّ فالأصحّ.

وقال المعلميُّ: من عادة مسلم في «صحيحه» أنه عند سياق الروايات المتفقة في الجملة، يقدِّم الأصح فالأصح، فقد يقع في الرواية المؤخرة إجمال، أو خطأ تبيِّنه الرواية المقدّمة في ذاك الموضع[٣].

❖ المراد بطبقات الرواة الثلاث عند مسلم:

ذكر الإمام مسلم رحمه الله في أول «مقدمة صحيحه»: أنه يقسّم الأحاديث ثلاثة أقسام[٤]:

الأول: ما رواه الحفَّاظ المتقنون.

والثاني: المتوسطون في الحفظ والإتقان.

---

(١) «صيانة مسلم» (ص/٩٦).

(٢) «الصارم المنكي» (ص/١٩٧).

(٣) «الأنوار الكاشفة» (ص/٢٩، ٢٣٠)، وهو ضمن «مجموع آثاره» (١٢/٣٧-٣١٨).

(٤) هذا تقسيم معروف عند أئمة الحديث، قال الإمام عبدالرحمن بن مهدي كما في «التمييز» للإمام مسلم (رقم/٣٥): الناس ثلاثة:
١- رجل حافظ متقن فهذا لا يختلف فيه.
٢- وآخر يهم والغالب على حديثه الصحة فهو لا يُترك، و لو تُرك حديث مثل هذا؛ لذهب حديث الناس.
٣- وآخر الغالب على حديثه الوهم، فهذا يُترك حديثه.

والثالث: الضعفاء والمتروكون من الرّواة.

وأنه إذا فرع من القسم الأول أتبعه الثاني، وأمّا الثالث فلا يعرّج عليه.

وقد اختلف العلماء في مراده بهذا التقسيم على مذهبين:

١- **الأول**: أنه يفرد لكل طبقة كتابًا، وأنه أخرج القسم الأول، واخترمته المنية قبل إخراج البقية.

ومما يؤيِّد هذا ما ذكره ابن سفيان راوي «صحيح مسلم» وتلميذه: أن مسلمًا أخرج ثلاثة كتب من المسندات: أحدها: هذا الذي قرأه على الناس، والثاني: يدخل فيه عكرمة وابن إسحاق صاحب «المغازي» وأمثالهما، والثالث: يدخل فيه من الضعفاء.

وذهب إلى هذا جمع من الحفاظ، منهم: الحافظان أبو عبد الله الحاكم، وصاحبه أبو بكر البيهقي.

قال القاضي عياض رَحِمَهُ اللَّهُ: وهذا مما قبله الشيوخ، والناس من الحاكم أبي عبد الله، وتابعوه عليه.

٢- **الثاني**: أنه وفّى بوعده وخرّج الطبقات في «صحيحه» ولم يعرّج على الثالثة.

قال القاضي: ذكر في أبواب كتابه حديث الطبقتين الأوليين، وأتى بأسانيد الثانية منهما على طريق الاحتجاج والاستشهاد، أو حيث لم يجد في الباب الأول شيئًا، وذكر أقوامًا تكلم قوم فيهم، وزكاهم آخرون، وخرَّج حديثهم ممن ضعف أو اتهم ببدعة، وكذلك فعل البخاريُّ، فعندي أنه أتى بطبقاته الثلاث في كتابه على ما ذكر، ورتَّب في كتابه، وبيَّنه في تقسيمه، وطرح الرابعة كما نصَّ عليه[1] اهـ.

---

(١) يلاحظ أن القاضي عياضًا جعل الطبقة الثانية قسمين، وسمَّى الثالثة وهم المتروكون رابعة؛ فليتنبه لذلك.

ويحتمل أن يكون أراد بالطبقات الثلاث: الحفَّاظ ثم الذين يلونهم، والثالثة هي التي طرحها وكذلك علل الحديث التي ذكر.

قال ابن الصلاح: كلام مسلمٍ محتملٌ لما قاله عياض ولما قاله غيره، نعم روي بالتصريح عن إبراهيم بن محمد بن سفيان أنه قال: أخرج مسلم ثلاث كتب من المسندات، واحد الذي قرأه على الناس، والثاني يدخل فيه عكرمة ومحمد بن إسحاق صاحب المغازي وضرباؤهما، والثالث يدخل فيه من الضعفاء، وهذا مخالف لما قاله الحاكم، والله أعلم.

قال النوويُّ: هذا آخر كلام القاضي عياض رحمه الله، وهذا الذي اختاره ظاهر جداً، والله أعلم[1].

ووافقه الذهبيُّ أيضًا؛ لكن علَّق عليه قائلًا: قال القاضي عياض: فعندي أنه أتى بطبقاته الثلاث في كتابه، وطرح الطبقة الرابعة؛ بل خرَّج حديث الطبقة الأولى، وحديث الثانية إلا النزر القليل مما يستنكره لأهل الطبقة الثانية.

ثمَّ خرَّج لأهل الطبقة الثالثة أحاديث ليست بالكثيرة في الشواهد والاعتبارات والمتابعات، وقلَّ أن خرَّج لهم في الأصول شيئًا، ولو استوعبت أحاديث أهل هذه الطبقة في «الصحيح»، لجاء الكتاب في حجم ما هو مرّة أخرى، ولنزل كتابه بذلك الاستيعاب عن رتبة الصّحة، وهم كعطاء بن السائب، وليث، ويزيد بن أبي زياد، وأبان بن صمعة، ومحمد بن إسحاق، ومحمد بن عمرو بن علقمة، وطائفة أمثالهم، فلم يخرِّج لهم إلا الحديث بعد الحديث، إذا كان له أصل[2].

وذهب الحافظ ابن حجر إلى ترجيح القول الأول.

---

(١) «شرح مسلم» (١/ ٢٣).

(٢) في «السير» (١٢/ ٥٧٥)، يلاحظ أن الطبقة الثالثة عند الحافظ الذهبيّ غير الطبقة الثالثة عند القاضي عياض وغيره؛ فليتنبه لذلك.

قال ابن حجر: اختلف نظر الأئمة فيه، وهو قول مسلم ما معناه: أن الرواة ثلاثة أقسام.

فقال القاضي عياض وتبعه النوويُّ وغيره: إن مسلمًا أخرج أحاديث القسمين الأولين، ولم يخرج شيئًا من أحاديث القسم الثالث.

وقال الحاكم والبيهقي وغيرهما: لم يخرِّج مسلم إلا أحاديث القسم الأول فقط، فلما حدَّث به اخترمته المنية قبل إخراج القسمين الآخرين.

ويؤيِّد هذا ما رواه البيهقيُّ بسند صحيح، عن إبراهيم بن محمد بن سفيان صاحب مسلم قال: صنَّف مسلمٌ ثلاثة كتب، أحدها هذا الذي قرأه على الناس يعني: «الصحيح»، والثاني يدخل فيه عكرمة وابن إسحاق وأمثالهما، والثالث يدخل فيه الضعفاء.

قلت [ابن حجر]: وإنما اشتبه الأمر على القاضي عياض ومن تبعه، بأن الرواية عن أهل القسم الثاني موجودة في «صحيحه»؛ لكن فرض المسألة هل احتج بهم كما احتجّ بأهل القسم الأول أم لا؟.

والحقُّ: أنَّه لم يخرِّج شيئًا مما انفرد به الواحد منهم، وإنّما احتج بأهل القسم الأول سواء تفردوا أم لا؟.

ويخرّج من أحاديث أهل القسم الثاني ما يرفع به التفرد عن أحاديث أهل القسم الأول. وكذلك إذا كان لحديث أهل القسم الثاني طرق كثيرة يعضد بعضها بعضًا، فإنه قد يخرّج ذلك.

وهذا ظاهر بين في كتابه، ولو كان يخرج جميع أحاديث أهل القسم الثاني في الأصول؛ بل وفي المتابعات؛ لكان كتابه أضعاف ما هو عليه.

ألا تراه أخرج لعطاء بن السائب في المتابعات وهو من المكثرين، فما له عنده سوى مواضيع يسيرة. وكذا محمد بن إسحاق وهو من بحور الحديث، وليس له عنده في المتابعات إلا ستة أو سبعة.

ولم يخرج لليث بن أبي سليم، ولا ليزيد بن أبي زياد، ولا لمجالد بن سعيد إلا مقرونًا.

وهذا بخلاف أبي داود، فإنه يخرج أحاديث هؤلاء في الأصول محتجًا بها، ولأجل ذا تخلف كتابه عن شرط الصحة(١).

(فائدة): في ترجمة عمر بن محمد بن المنكدر: خرَّج له مسلم.

قال الأزديُّ: في القلب منه شيء.

قال الذهبيُّ: احتجَّ به مسلم؛ فليسكن قلبك(٢).

❖ الرواة والأحاديث المنتقدة على مسلم وأسباب تخريجها:

قال الحافظ ابن الصلاح: عاب عائبون مسلمًا بروايته في «صحيحه» عن جماعة من الضعفاء أو المتوسطين الواقعين في الطبقة الثانية الذين ليسوا من شرط «الصحيح» أيضًا.

والجوابُ: أن ذلك لأحد أسباب لا معاب عليه معها(٣).

ثمَّ ذكر الأسباب وفيما يأتي ملخّصها:

١- أن يكون ذلك فيمن هو ضعيف عند غيره، ثقة عنده.

٢- أن يكون ذلك واقعًا في الشواهد والمتابعات، لا في الأصول.

٣- أن يكون ضعف الضعيف الذي احتجّ به، طرأ بعد أخذه عنه.

٤- أن يعلو بالشخص الضعيف إسناده، وهو عنده برواية الثقات نازل، انتهى.

وذكر الذهبيُّ: عن سعيد البرذعيّ، عن أبي زرعة الرازيّ، أنه أتاه يوما رجل بـ «كتاب مسلم»، فجعل ينظر فيه، فإذا حديث لأسباط بن نصر، فقال:

---

(١) «النكت على ابن الصلاح» (١/ ٤٣٣).

(٢) «ميزان الاعتدال» (٣/ ٢٢٢).

(٣) «صيانة مسلم» (ص/ ٩٦).

ما أبعد هذا من «الصحيح» ثم رأى قطن بن نسير، فقال لي: وهذا أطم.

ثم نظر، فقال: ويروي عن أحمد بن عيسى، وأشار إلى لسانه، كأنه يقول الكذب.

ثم قال: يحدث عن أمثال هؤلاء، ويترك ابن عجلان، ونظراءه، ويطرق لأهل البدع علينا، فيقولوا: ليس حديثهم من الصحيح؟

فلما ذهبت إلى «نيسابور» ذكرت لمسلم إنكار أبي زرعة.

فقال: إنّما أدخلتُ من حديث أسباط وقطن وأحمد ما رواه الثقات، ووقع لي بنزول، ووقع لي عن هؤلاء بارتفاع، فاقتصرتُ عليهم، وأصل الحديث معروف[١].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: فإن فيها مواضع منتقدة بلا ريب:

١- مثل حديث أم حبيبة.

٢- وحديث خلق الله التربة يوم السبت.

٣- وحديث صلاة الكسوف بثلاث ركوعات وأكثر[٢].

- أما حديث أم حبيبة، فلفظه عن ابن عباس، قال: كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان ولا يقاعدونه، فقال للنبي ﷺ: يا نبي الله ثلاث أعطنيهن، قال: «نعم» قال: عندي أحسن العرب وأجمله، أم حبيبة بنت أبي سفيان، أزوجكها، قال: «نعم». خرجه مسلم في «صحيحه» (رقم/ ٢٥٠١).

وقال ابن حزم: هذا الحديث وهم من بعض الرواة؛ لأنه لا خلاف بين الناس أن النبي ﷺ تزوج أم حبيبة قبل الفتح بدهر، وهي بأرض الحبشة وأبوها كافر، وفي رواية عن ابن حزم أيضًا، أنه قال: موضوعٌ.

---

(١) «السير» (١٢/ ٥٧١)

(٢) «منهاج السنة» (٧/ ٢١٦).

قال النوويُّ: وأنكر ابن الصلاح ﷺ هذا على ابن حزم وبالغ في الشناعة عليه، قال: وهذا القول من جسارته، فإنه كان هجومًا على تخطئة الأئمة الكبار وإطلاق اللسان فيهم قال: وما توهمه ابن حزم من منافاة هذا الحديث لتقدم زواجها غلطٌ منه وغفلة؛ لأنه يحتمل أنه سأله تجديد عقد النكاح تطييبًا لقلبه؛ لأنَّه كان ربّما يرى عليها غضاضة من رياسته ونسبه أن تزوج بنته بغير رضاه[1].

٢- وأمَّا حديث خلق التربة: فلفظه عن أبي هريرة، قال: أخذ رسول الله ﷺ بيدي فقال: «خلق الله عز وجل التربة يوم السبت، وخلق فيها الجبال يوم الأحد، وخلق الشجر يوم الاثنين، وخلق المكروه يوم الثلاثاء، وخلق النور يوم الأربعاء، وبث فيها الدواب يوم الخميس، وخلق آدم عليه السلام بعد العصر من يوم الجمعة، في آخر الخلق». خرجه مسلم في «صحيحه» (رقم/ ٢٧٨٩).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ونازعه فيه من هو أعلم منه كيحيى بن معين والبخاريّ وغيرهما، فبيّنوا أن هذا غلط ليس هذا من كلام النبي ﷺ، والحجة مع هؤلاء فإنه قد ثبت بالكتاب والسنة والإجماع أن الله تعالى خلق السموات والأرض في ستة أيام، وأن آخر ما خلقه هو آدم، وكان خلقه يوم الجمعة، وهذا الحديث المختلف فيه يقتضي أنه خلق ذلك في الأيام السبعة، وقد روي إسناد أصحّ من هذا: أن أول الخلق كان يوم الأحد[2].

وقال ابن القيم: وهو في «صحيح مسلم» ولكن وقع الغلط في رفعه، وإنما هو من قول كعب الأحبار؛ لأن الله أخبر أنه خلق السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام، وهذا الحديث يقتضي أن مدّة التخليق سبعة أيام والله تعالى أعلم[3].

---

(١) «شرح مسلم» (١٦/ ٦٣).
(٢) «مجموع الفتاوى» (١/ ٢٥٧).
(٣) «المنار المنيف» (ص/ ٨٦).

٣- حديث صلاة الكسوف بثلاث ركوعات وأكثر.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: كما روى في «حديث الكسوف» أن النبيَّ ﷺ صلّى بثلاث ركوعات وبأربع ركوعات، كما روى أنه صلى بركوعين. والصواب: أنه لم يصلِّ إلا بركوعين، وأنه لم يصل الكسوف إلا مرة واحدة يوم مات إبراهيم، وقد بيَّن ذلك الشافعيُّ، وهو قول البخاريِّ وأحمد بن حنبل في إحدى الروايتين عنه، والأحاديث التي فيها الثلاث والأربع فيها، أنه صلاها يوم مات إبراهيم، ومعلوم أنه لم يمت في يومي كسوف، ولا كان له إبراهيمان[١]. اهـ

وهذه الأحاديث الثلاثة أجاب عنها جمع من المحققين من أهل العلم بأجوبة، وصوَّبوا تخريج مسلم لها، فالمسألة محل اجتهاد ونظر.

ففي مسألة صلاة الكسوف بأكثر من ركوعين في ركعة.قال ابن قدامة: وروي عن ابن عباس، أنه صلَّى ست ركعات وأربع سجدات، وكذلك حذيفة، وهذا قول إسحاق، وابن المنذر، وبعض أهل العلم[٢].

❖ المعلّقات في صحيح مسلم:

وقع في «صحيح مسلم» أحاديث معلَّقة معدودة، وقد اختلف العلماء في عددها، فذكر الجيانيّ أنها أربعة عشر، وتعقبه ابن الصلاح بأنها اثنا عشر فقط، وذهب ابن حجر إلى أنها ستة.

والأرجح ما ذهب إليه ابن حجر من أنها ستة فقط؛ لأن الستة الباقية بصيغة الاتصال؛ لكن أبهم في كل منها اسم من حدَّثه[٣].

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١/ ٢٥٧).

(٢) «المغني» (٢/ ٣١٦).

(٣) «النكت على ابن الصلاح» (١/ ٣٤٥، ٣٥٣).

وقد وصل مسلم جميع معلّقاته ما عدا حديثًا واحدًا في «التيمم».

فخلاصة ما قيل في المعلقات في «صحيح مسلم»:

١- المعلقات التي وصلها مسلم وهي خمسة.

٢- المعلقات التي وصلت خارج «الصحيح» وهي حديث واحد.

٣- ما أبهم فيه شيخه وعدَّه البعض تعليقًا، وهي ستة.

فجموع الأحاديث التي نسبت للتعليق(١٢) حديثًا، وقد صنّفت مصنفات لوصلها منها:

«غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة» للحافظ رشيد الدين العطار، طبع عدّة طبعات.

«تغليق التعليق على صحيح مسلم» لعليّ بن حسن الحلبي، جزء لطيف، نشر دار الهجرة.

❖ الموقوفات في صحيح مسلم:

وقع في «صحيح مسلم» آثار موقوفة على الصَّحابة، وكذا على التابعين، بلغ عددها(١٩٢) وقد جمعها الحافظ ابن حجر في كتابه: «الوقوف على ما في صحيح مسلم من الموقوف»، مطبوع عدّة طبعات.

قال الحافظ ابن حجر في «مقدمته»: وكان الحامل على جمع هذه الأحاديث، أنَّه يقع في بعض مجالس الحديث قول أبي عمرو بن الصلاح في «علوم الحديث»:

إنه ليس في «صحيح مسلم» بعد الخطبة والمقدمة؛ إلا الحديث المرفوع الصرف غير الممزوج بالموقوفات، واستدرك بعض من تأخر عن ابن الصلاح عليه؛ بأنه قد وقع في مسلم شيء من الموقوفات على بعض التابعين، وهو قول يحيى بن أبي كثير: «لا يستطاع العلم براحة الجسد»، وظن بعض من شاهدناه

أنَّه ليس في «صحيح مسلم» غير هذا الموضع.

❖ رواة صحيح مسلم:

قال ابن الصلاح: هذا الكتاب مع شهرته التَّامة صارت روايته بإسناد متصل بمسلم، مقصورة على أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان، غير أنه يروى في بلاد المغرب مع ذلك، عن أبي محمد أحمد بن عليّ القلانسيّ، عن مسلم[1].

١- أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان النيسابوريّ المشهور بابن سفيان (ت ٣٠٨هـ).

قال الذهبيُّ: وكان من أئمة الحديث سمع: «الصحيح» من مسلم بفوت، رواه وجادة وهو في «الحجّ»، وفي «الوصايا»، وفي «الإمارة»، وذلك محرَّر مقيَّد في النسخ، يكون مجموعه سبعًا وثلاثين قائمة[2].

وهنالك بحث مفيد بعنوان «إبراهيم بن محمد روايته وتعليقاته على صحيح مسلم» للدكتور عبدالله دمفو.

٢- أبو محمد القلانسيّ أحمد بن عليّ بن الحسين.

وقعت روايته عند المغاربة، وقال ابن الصلاح: لم أجد له ذكرًا عند غيرهم

٣- أبوحاتِم بن عبدان، وهو مكيّ بن عبدان بن محمد التميميّ (ت٣٢٥هـ).

❖ نسخ صحيح مسلم:

بلغ عدد نسخ صحيح مسلم (٥٣٢) متفرقة في خزائن التراث في العالم

---

(١) «صيانة مسلم» لابن الصلاح (ص/١٠٦).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٣١١).

كما في «الفهرس الشامل»[١].

هذا ما ظهر في المكتبات المفهرسة، ولعلّ الذي لم يكتشف ضمن المكتبات التي لم تفهرس، أو المكتبات الخاصة عدد كبير.

ومن نماذج عناية الحفاظ بضبط «صحيح مسلم» ومقابلته:

- قرأ الحافظ أبو الفضل العراقي «صحيح مسلم» على محمد بن إسماعيل بن الخباز بـ «دمشق» في ستة مجالس متوالية، قرأ في آخر مجلس منها أكثر من ثلث الكتب، وذلك بحضور الحافظ زين الدين ابن رجب، وهو يعارض بنسخته[٢].

❖ طبعات صحيح مسلم، وبيان أفضلها:

- طبعة دار الطباعة العامرة عام (١٣٢٩هـ) في ثمانية أجزاء، وأعاد نشرها الشيخ محمد بن إبراهيم التميميّ وجمعها في مجلد واحد عام (١٤٣٤هـ).

- طبعة فؤاد عبد الباقي، في دارالحديث مصر في (٥) مجلدات، وهي طبعة مرقمة ترقيمًا تسلسليًا من أوّل الكتاب إلى آخره.

- طبعة محمد زهير بن ناصر الناصر، نشر دار المنهاج وطويق(٤) مجلدات.

- طبعة دار التأصيل في(٨) مجلدات.

- طبعة الشيخ نظر محمد الفاريابيّ، ومما يميزها: أنَّه نشر معها عدّة كتب مهمة تتعلق بـ «صحيح مسلم»، وهي:

١- «غاية الابتهاج لمقتفي أسانيد مسلم بن الحجاج»، للمرتضي الزبيديّ (ت١٢٠٥هـ).

---

(١) (١/ ٥٧٤ - ٥٩٠).

(٢) «فهرس الفهارس»للكتاني (٢/ ١٠٤٨).

٢- «علل الأحاديث في مسلم» لمحمد بن أحمد بن الشهيد (ت٣١٧هـ).

٣- «الإلزامات» للإمام الدارقطني، وهو مستدرك لطيف على «الصحيحين».

٤- «التتبع» للإمام الدارقطني، وهو تعقبات عامتها في الأسانيد والطرق.

٥- «الأجوبة عما أشكل الشيخ الدارقطني» لإبراهيم بن مسعود الدمشقي (ت٤٠١هـ).

٦- «التنبيه على الأوهام الواقعة في صحيح مسلم» للجيانيّ (ت٤٩٨هـ).

٧- «تنبيه المعلم بمبهمات صحيح مسلم» لأبي ذر أحمد بن إبراهيم، وهو ابن سبط ابن العجميّ (ت ٨٨٤هـ).

٨- «غرر الفوائد» لابن رشيد العطار (ت٦٢٢هـ).

❖ إسناد صحيح مسلم:

قال النوويُّ: أما إسنادي فيه:

فأخبرنا بجميع «صحيح الإمام مسلم بن الحجاج رَحِمَهُ اللهُ» الشيخ الأمين العدل الرضي أبو إسحاق ابراهيم بن أبي حفص عمر بن مضر الواسطيّ رَحِمَهُ اللهُ بجامع دمشق، قال: أخبرنا الإمام ذو الكنى أبو القاسم أبو بكر أبوالفتح منصور بن عبد المنعم الفراويّ، قال: أخبرنا الإمام فقيه الحرمين أبو جدى أبو عبد الله محمد بن الفضل الفراويّ، قال: أخبرنا أبو الحسين عبد الغافر الفارسيّ، قال: أنا أحمد محمد بن عيسى الجلوديّ، قال: أنا أبو إسحاق ابراهيم بن محمد بن سفيان الفقيه، قال: أخبرنا الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج رَحِمَهُ اللهُ.

وهذا الإسناد الذي حصل لنا ولأهل زماننا ممن يشاركنا فيه في نهاية من العلوّ بحمد الله تعالى، فبيننا وبين مسلم ستة[١].

---

(١) «شرح مسلم» (١/٦).

قال الذهبيُّ: وقد سمعتُ كتابه على زينب الكندية إلى «النكاح»، وعلى [أحمد] بن عساكر من «النكاح» إلى آخر «الصحيح». كلاهما عن المؤيد الطوسيّ كتابة: أنا الفراوي، أنا الفارسيّ، أنا ابن عمرويه، عن ابن سفيان، عن مسلم.

وسمعه المزيّ، والبرزاليُّ، وطبقتهما قبلنا على القاسم الإربليّ ولي منه إجازة، بسماعه بقوله من الطوسيّ، وهو عدل مقبول.

وسمعه الناسُ قبل ذلك على الرِّضَى التَّاجر، وابن عبد الدائم، وعلى المرسي[1].



(١) «تاريخ الإسلام» (٢٠/ ١٩٠).

الفصل الثالث

الأعمال العلمية على «صحيح مسلم»

❑ **المبحث الأول: الأعمال السابقة على «صحيح مسلم»**

- شروح وحواشي «صحيح مسلم»
- الغريب والمشكل وما يلحق بهما
- المعلقات والموقوفات في «صحيح مسلم»
- المختصرات
- أفراد مسلم على البخاريِّ وعواليه
- المستخرجات على «صحيح مسلم»
- رجال «صحيح مسلم»
- الروايات والصنعة الإسنادية

❑ **المبحث الثاني: الدراسات والأعمال المعاصرة على «صحيح مسلم».**

الفصل الثالث

الأعمال العلمية
على «صحيح مسلم»

المبحث الأول: الأعمال العلمية السابقة على «صحيح مسلم»

❖ شروح وحواشي صحيح مسلم[١]

ذكر حاجي خليفة في «كشف الظنون»[٢]، وبروكلمان في «تاريخ الأدب العربي»، وسزكين في «تاريخ التراث العربي» نحو أربعين عملًا على «صحيح مسلم»، من بين شرح وتعليق وحاشية.

وذكر الدكتور محمد طوالبة[٣] في رسالته الدكتوراه (١٤٠٨هـ) بعنوان: «الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه» نحو (١١٥)[٤] عملًا على «صحيح مسلم».

ثمَّ جاء الأستاذ أبو يعلى البيضاويّ المغربيّ في «التعليقات المستظرفة على الرسالة المستطرفة» وذكر نحو (١٠٨) من الأعمال على «صحيح مسلم».

---

(١) في مبحث الشروح والحواشي، جمعتُ الشروح السابقة والمعاصرة في محل واحد فهو أوفق.

(٢) (١/ ٥٥٥- ٥٥٩).

(٣) اقتصر الأستاذان طوالبة و البيضاوي - غالبًا- على الأعمال المتقدمة على «صحيح مسلم»، ولم يلتزما بيان أعمال المعاصرين .

(٤) زاد العدد ضعفين عند الدكتور طوالبة، لأنه ذكر الأعمال التي على مسلم، وكذا الأعمال التي على مسلم والبخاري جميعًا ككتب «الجمع بين الصحيحين»، أمَّا شروح مسلم التي ليست بشرح غريب وكشف مشكل ونحو ذلك فلا تبلغ - عنده- الأربعين.

وينظر أيضًا «تراث المغاربة في الحديث النبوي وعلومه» لمحمد بن عبد الله التليديّ.

(فائدة لطيفة): أول شرح لـ «صحيح مسلم» ألَّفه عالم شابٌّ، توفي في أوائل شبابه وعمره (٢٦) سنة، وأتَّمه بعده والده، وهو إمام من أئمة السنة.

وفيما يأتي بيان أهمّ الشروح:

١- **«شرح صحيح مسلم»**[١] لمحمد بن إسماعيل بن محمد الأصفهاني الحافظ المتوفى (٥٢٦هـ)، ومولده سنة (٥٠٠ هـ)، ومنه يعلم أنَّه توفي وعمره (٢٦) سنة.

قال الذهبيُّ في «تاريخ الإسلام»[٢]، و«سير أعلام النبلاء»[٣]: وكان أبو عبد الله محمد قد ولد نحو سنة خمس مئة، ونشأ فصار إمامًا في العلوم كلّها، حتَّى ما كان يتقدّمه كبير أحدٍ في وقته في الفصاحة، والبيان، والذكاء، والفهم، وكان أبوه يفضِّله على نفسه في اللغة، وجريان اللسان، وقد [شرع] في «الصحيحين» فأملى في شرح كل واحدٍ منهما صدرًا صالحًا، وله تصانيف كثيرة مع صغر سنِّه، ثم اخترمته المنية بـ «همذان» في سنة ستٍ وعشرين، وكان

---

(١) وهم بعض الباحثين منهم الدكتور نجم خلف في «الاستدراكات» (ص/ ٢٧٥) فذكروا في أوائل الشروح:

١- «شرح مسلم» لأبي علي الحسين بن محمد الماسرجسي (ت٣٦٥هـ)، والصَّواب: أنه مستخرج على مسلم، وليس بشرح كما في «سير أعلام النبلاء» (٢٨٨/١٦).

٢- (شرح مسلم) لأبي عمران موسى بن العباس الجوينيّ (ت٣٢٣هـ)، والصواب أنه مستخرج على مسلم، وليس بشرح كما في «تذكرة الحفاظ» (/٢٧)، و«الرسالة المستطرفة» (ص/٢٨).

(٢) (٣٧٢/٣٦).

(٣) (٨٣/٢٠).

والده يروي عنه إجازةً، وكان شديد الفقد عليه.

٢- **«شرح صحيح مسلم»** للإمام قِوام السُّنة أبي القاسم إسماعيل بن محمد الأصفهانيّ، الحافظ، المتوفى سنة (٥٣٥هـ).

وهو والد صاحب الشرح المتقدِّم، وقد قصد بشرحه هذا إكمال شرح ابنه الذي توفي في حياته.

قال الذهبيُّ في «تاريخ الإسلام»(١): وله شرح صحيح مسلم، كان قد صنفه ابنه فأتَمَّها.

وقال أيضًا(٢): و«شرح صحيح البخاري»، و«شرح صحيح مسلم»، كان قد صنَّفهما ابنه فأتمهما.

٣- **«شرح صحيح مسلم»** للحافظ أبي محمد عبد الله بن عيسى الشيبانيّ، الأندلسيّ، المتوفى سنة (٥٣٠هـ).

ذكره ابن بشكوال، وقال: أخذ نفسه باستظهار «صحيح مسلم»، وله عليه تأليف حسن لم يكمله.

٤- **«المعلم بفوائد كتاب مسلم»** لأبي عبد الله محمد بن علي المازريّ، المالكيّ، المتوفى سنة (٥٣٦هـ)، وهو مما علَّقه عليه حين قراءته، وقيَّده تلاميذه، فمنه ما هو حكاية من لفظه وأكثره بمعناه، ولم يقصد تأليفه ابتداءً.

قال كما في «التكملة»(٣): إنّي لم أقصد تأليفه، وإنما كان السبب فيه أنه قرىء عليَّ «كتاب مسلم» في شهر رمضان، فتكلَّمتُ على نقط منه، فلمَّا فرغنا من القراءة عرض عليَّ الأصحابُ ما أمليتُه عليهم، فنظرتُ فيه وهذَّبتُه، فهذا كان سبب جمعه.

---

(١) (٣٦/ ٣٧٢).

(٢) (١١/ ٦٢٣).

(٣) (٢/ ٣١٢).

ومن لطائف ترجمته ما ذكره الذهبيُّ في «السير»[(١)]: قيل: إنَّه مرض مرضة، فلم يجد من يعالجه إلا يهوديّ، فلما عُوفِي على يده، قال: لولا التزامي بحفظ صناعتي، لأعدمتك المسلمين، فأثر هذا عند المازريّ، فأقبل على تعلّم الطبِّ، حتَّى فاق فيه، وكان ممن يفتي فيه، كما يفتي في الفقه.

وقد طبع الكتاب في (٣) مجلدات بواسطة دار الغرب الإسلاميّ.

وبعتبر هذا الشَّرح أشهر وأبرز الشروح المتقدمة على «صحيح مسلم»، ولذا توالت الأعمال والتتمات لهذا الشرح، وهي على النحو الآتي:

٥- **«إكمال المعلم»** للقاضي عياض بن موسى اليحصبيّ المالكيّ (ت٥٤٤هـ)، أكمل به كتاب: **«المعلم»** للمازريّ، وقد طبع عدّة طبعات.

وحقّق بعضه في رسالة دكتوراه الدكتور حسين شواط، بعنوان «منهج القاضي عياض في كتابه إكمال المعلم، مع تحقيقه من أوله إلى نهاية كتاب الإيمان»، وقد طبعت مقدّمة الرسالة في مجلد عام (١٤١٤هـ).

٦- **«إكمال الإكمال للقاضي عياض»** لمحمد بن إبراهيم بن محمد اليقوريّ، الأندلسيّ، المالكيّ، المتوفى سنة (٧٠٧ هـ)، عالم بالحديث والأصول، من أهل «يقورة» بالأندلس، ذكره الزركلي في «الأعلام»[(٢)].

٧- **«إكمال الإكمال»** لشرف الدين عيسى بن مسعود بن منصور الزواويّ، الحميريّ، المالكيّ، المتوفى سنة (٧٤٣ هـ).

قال ابن فرحون في «الديباج»[(٣)]: جمع فيه أقوال المازريّ، والقاضي عياض، والنوويّ، وأتى فيه بفوائد جليلة من كلام ابن عبد البر، والباجي وغيرهما.

---

(١) (٢٠/١٠٥).
(٢) (٥/٢٩٧).
(٣) (٢/٧٣).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون»[1] وقال: وهو شرح، كبير؛ في خمس مجلدات جمع من «المعلم»، و«الإكمال»، و«المفهم»، و«المنهاج».

٨- «**إكمال الإكمال**» لأبي القاسم الإدريسيّ السلاويّ (ت٨٠٠هـ)

كذا في «الاستدراكات على تاريخ التراث العربي» الدكتور نجم خلف (ص/ ٢٩٠).

٩- «**إكمال إكمال المعلم**» لأبي عبد الله محمد بن خليفة الوشتاني الأبي المالكي المتوفى سنة (٨٢٧هـ)، وهو شرح مشهور بـ(شرح الأبي) كبير في أربع مجلدات.

قال في مقدمته: فإن هذا تعليق أمليته على كتاب مسلم، ضمنته شراحه الأربعة: المازريّ، وعياض، والقرطبيّ، والنواويّ مع زيادات مكمّلة، وتنبيه على مواضع من كلامهم مشكلة، ناقلًا لكلامهم بالمعنى لا باللفظ، حرصًا على الاختصار.

طبع الكتاب عدّة طبعات.

وانظر نسخه، وكذا نسخ ما قبله من الإكمالات في «الاستدراكات على تاريخ التراث العربي»[2] للدكتور نجم خلف.

١٠- «**مكمل إكمال الإكمال**»، للشيخ أبي عبد الله محمد بن يوسف السنوسيّ، الحسنيّ، المتوفى سنة (٨٩٥هـ)، وهو مختصر شرح الأبيّ، طبع مع أصله، وسماه الرُّوداني في «صلة الخلف»[3]: «تكميل إكمال الإكمال».

---

(١) (١/ ٥٥٥).
(٢) (ص/ ٢٧٧ - ٢٨٠).
(٣) (ص/ ١٨١).

ومن الشروح أيضًا:

١١- «**شرح صحيح مسلم**» لأبي محمَّد عبد الله بن أحمد بن سعيد العبدريّ، البلنسيّ، يعرف بابن أبي الرجال الشيخ الإمام العمدة الحافظ الفقيه القائم عليه مع صلاح وفضل (ت٥٦٦ هـ).

ذكره في «شجرة النور الزكية»[(١)].

١٢- «شرح صحيح مسلم» لمحمد بن أحمد الأمويّ، مرسي، أبو بكر، ابن أبي جمرة (ت ٥٩٩هـ).

ذكره في «الذيل والتكملة»[(٢)] للمراكشيّ.

١٣- «**الإعلام بفوائد كتاب مسلم**» لأحمد بن العتيق بن الحسن بن زياد بن جرج من أهل بلنسية، وأصله من المرية يعرف بالذهبيّ (ت٦٠١هـ).

ذكره ابن الأبار في «التكملة»[(٣)].

١٤- «**الإيجاز والبيان لشرح خطبة كتاب مسلم مع كتاب الإيمان**» تأليف الشيخ الفقيه القاضي الشهيد أبي عبد الله محمد بن أحمد بن خلف بن إبراهيم التجيبيّ ابن الحاج.

قال ابن خير في «الفهرست»[(٤)]: قرأته عليه رضي الله عنه في منزله في شهر صفر من سنة (٥٢٩هـ).

١٥- «**اقتباس السراج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج**» عليّ بن أحمد بن محمد الغسانيّ من أهل وادي آش، يكنى: أبا الحسن (ت ٦٠٩هـ).

---

(١) (١/ ٢١٤).

(٢) (٤/ ٥).

(٣) ترجمة (٢٤٧).

(٤) (ص/ ١٦٥).

ذكره ابن الأبار في «التكملة»[١].

وقال ابن فرحون في «الديباج»[٢]: ومن تآليفه: «شرح صحيح مسلم بن الحجاج» في أسفار كثيرة، أجاد فيه كلّ الإجادة.

١٦- **«شرح صحيح مسلم»** لعماد الدين عبد الرحمن بن عبد العلي المصريّ (ت٦٢٤هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون»[٣].

١٧- **«صيانة مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط»** للحافظ أبي عمرو ابن الصلاح الشهروزريّ المتوفى سنة (٦٤٣هـ) ابتدأه بمقدمة تشتمل دراسة متكاملة عن «الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه» تتضمن ما يأتي:

- بيان ترجمة الإمام مسلم.
- بيان حال هذا الكتاب وفضله وشرطه في فصول:

الفصل الأول: هذا الكتاب ثاني كتاب صنّف في صحيح الحديث.

الفصل الثاني: شرط مسلم في «صحيحه».

الفصل الثالث: المعلقات في «صحيح مسلم».

الفصل الرابع: جميع ما حكم مسلم بصحته من هذا الكتاب، فهو مقطوع بصحته والعلم النظري حاصل بصحته.

الفصل الخامس: المستخرجات على مسلم.

الفصل السادس: طبقات الرواة في مسلم.

الفصل السابع: إلزامات الدارقطني لمسلم.

---

(١) ترجمة (٥٦٤).

(٢) (٢/ ١١٤).

(٣) (١/ ٥٥٥).

الفصل الثامن: الجواب عن تخريج مسلم عن الرواة المتكلم فيهم.

الفصل التاسع: عدد الأحاديث والمكررات فيه.

الفصل العاشر: روايات صحيح مسلم.

طبعت مقدمة الكتاب في مجلّد بتحقيق الدكتور موفق عبدالقادر (١٤٠٨هـ).

١٨- **«تعليق على صحيح مسلم»** لمحمد بن عباد الخلاطي (ت٦٥٢هـ).

ذكره الدكتور نجم خلف في «الاستدراكات»[١].

١٩- **«شرح صحيح مسلم»** لسبط ابن الجوزي (ت٦٥٤هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون»[٢]، والدكتور نجم خلف في «الاستدراكات»[٣].

٢٠- **«المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم»**[٤] لأبي العباس أحمد بن عمر القرطبيّ، المالكيّ المتوفى سنة (٦٥٦هـ)، وهو شرح على مختصره له، وقد طبع الكتاب عدّة طبعات منها طبعة دار الكتاب المصري عام (١٤١٣هـ) في ثلاث مجلدات، وطبعة دار ابن كثير عام (١٤١٧هـ) في سبع مجلدات.

٢١- **«المفصح المفهم والموضح الملهم لمعاني صحيح مسلم»** لمحمد بن يحيى الأنصاري (ت٦٤٦هـ)، وهو بيان لمجمل معاني «صحيح مسلم»، نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب، عام (١٤٣١هـ)، (٥٧٥) صفحة.

٢٢- **«المنهاج في شرح مسلم بن الحجاج»** للحافظ أبي زكريا يحيى بن

---

(١) (ص/ ٢٨١).

(٢) (١/ ٥٥٥).

(٣) (ص/ ٢٨١).

(٤) حقق هذا الكتاب في عشر رسائل دكتوراه بقسم السنة كلية أصول الدين بجامعة الإمام من عام ١٤١٠هـ- ١٤١٨هـ.

شرف النوويّ، الشافعيّ المتوفى سنة (٦٧٠هـ)، وهو أشهر شروح «صحيح مسلم».

طبع بمصر سنة (١٢٨٣هـ) في (٥) أجزاء، وفي مطبعة بولاق مصر سنة (١٢٩٢هـ) على هامش «إرشاد الساري للقسطلانيّ»، وفي المطبعة الميمنية مصر سنة (١٣٢٥هـ)، على هامش«شرح القسطلانيّ»، ثم طبع بعد ذلك طبعات كثيرة.

قال الشيخ حماد الأنصاريّ: إن الإمام النوويّ اعتمد على القاضي عياض في شرحه لـ «صحيح مسلم» اعتمادًا شبه كلّي، وذلك لأنّه ما وجد في المشارقة من شرح «صحيح مسلم»، ولا أعرف شرحًا لـ «صحيح مسلم» للمشارقة قبل شرح النوويّ[١].

٢٣- **«المفهم في شرح صحيح مسلم»** للحسن بن عبد العزيز بن محمد المالقيّ،الأندلسيّ، المالكيّ (ت٧٠٠ هـ) محدث، حافظ، فقيه.

ذكره كحالة في «معجم المؤلفين»[٢].

٢٤- **«شرح مختصر مسلم للمنذريّ»** لعثمان بن عليّ بن عمر الطائي الحلبيّ فخر الدين ابن خطيب جبرين الفقيه الشافعيّ (ت ٧٣٨هـ).

ذكره ابن حجر في «الدرر الكامنة»[٣].

٢٥- **«شرح مختصر صحيح مسلم للمنذري»** لعثمان بن عبد الملك الكرديّ، المصريّ (ت٧٣٨ هـ) ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون»[٤].

٢٦- **«شرح مختصر مسلم»** لمحمد بن أحمد بن عليّ بن عمر الأسنويّ ابن عم الشيخ جمال الدين الأسنويّ (ت٧٦٣هـ).

---

(١) «ترجمة الشيخ حماد» لابنه عبد الأول بن حماد الأنصاريّ (٢/ ٧٥٢).
(٢) (٣/ ٢٣٧).
(٣) (٣/ ٢٥٥).
(٤) (١/ ٥٥٥).

ذكره ابن حجر في «الدرر الكامنة»[١].

٢٧- «**الغلسيّات شرح صحيح مسلم**» لمحمد بن محمد بن عيّاش من علماء القرن الثامن، وهو ما صدر عنه من الكلام على «صحيح مسلم» في التّغليس.

ذكره في «الإحاطة بأخبار غرناطة»[٢].

٢٨- «**شرح صحيح مسلم**» لعماد الدين عمر بن عبدالرحيم النابلسيّ (ت٧٣٤هـ).

ذكر ابن حجر في «الدرر»[٣] أنه شرع في شرح «صحيح مسلم».

٢٩- «**شرح صحيح مسلم**» لمحمد بن يوسف بن إلياس القونويّ، الفقيه الشيخ الحنفيّ، ذكره الغزيّ في «ديوان الإسلام»[٤].

٣٠- «**شرح زوائد مسلم على البخاريّ**» للحافظ سراج الدين عمر ابن عليّ ابن الملقن (ت٨٠٤هـ)، وهو كبير في أربع مجلدات.

ذكره السَّخاويُّ في «الضوء اللامع»[٥].

٣١- «**شرح صحيح مسلم**» لأبي بكر بن محمد الحصنيّ (ت٨٢٩هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون»[٦].

٣٢- «**شرح صحيح مسلم**» محمد بن ابراهيم بن أيوب الحمصيّ، الفقيه الشافعي، ويعرف بابن العصياتيّ (ت٨٣٤ هـ) فقيه، محدث.

---

(١) (٥/ ٧٣).
(٢) (٢/ ٨٦).
(٣) (٢/ ٤٠٠).
(٤) (٤/ ٣١).
(٥) (٦/ ١٠٢).
(٦) (١/ ٥٥٥).

ذكره كحالة في «معجم المؤلفين»[١].

٣٣- «**شرح صحيح مسلم**» إبراهيم بن محمد سبط ابن العجمي (ت٨٤١هـ).

ذكره ابن فهد في «لحظ الألحاظ»[٢].

٣٤- «**النكت على شرح النوويّ على صحيح مسلم**» للحافظ أحمد ابن عليّ بن حجر العسقلانيّ (ت٨٥٢هـ).

قال الحافظ ابن حجر في «النكت على ابن الصلاح»[٣]: وقد عثرتُ في «صحيح مسلم» على شيءٍ غير هذا مما يلحق بهذا، وبيّنته فيما كتبته من «النكت على شرح مسلم» للنوويّ، والله أعلم.

٣٥- «**شرح صحيح مسلم**» نور الدين أبو الحسن علي بن محمد بن محمد ابن محمد ثلاثًا بن يخلف المنوفيّ، المصريّ (ت٨٥٧هـ).

ذكره في «شجرة النور الزكية»[٤].

٣٦- «**فتح المنعم شرح صحيح مسلم**» يحيى بن محمد بن سعيد بن فلاح، شرف الدين العبسيّ، القاهريّ، المعروف بالقبانيّ (ت٩٠٠هـ).

ذكره الزركليّ في «الأعلام»[٥].

٣٧- «**الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج**» لجلال الدين السيوطيّ المتوفى سنة (٩١١هـ)، سمَّاه: قال في مقدمته: وبعدُ: فلما منَّ الله تعالى، وله

---

(١) (٨/ ١٩٣).
(٢) (ص/ ٢٠٥).
(٣) (١/ ٣٥٤).
(٤) (١/ ٣٩٣).
(٥) (٦/ ١٦٨).

الفضل بإكمال ما قصدته من التَّعليق على «صحيح الإمام البخاريّ» رضي الله عنه المسمّى بـ «التوشيح»، وجهتُ الوِجهة إلى تعليق مثله على «صحيح» الإمام أبي الحسين مسلم بن الحجَّاج رضي الله تعالى عنه، مسمى: بـ «الديباج» لطيف مختصر، ناسج على منوال ذلك التعليق، وإذا يسّر الله بإتمامه، وجّهتُ الوِجهة إلى بقية الكتب الستة، فوضعتُ على كلٍّ تعليقًا كذلك؛ لتحصل به المعونة، وتسهل المؤونة.

طبع عدّة طبعات، منها طبعة في مجلدين بتحقيق الشيخ أبي إسحاق الحويني سنة (١٤١٦هـ).

٣٨- **«منهاج الابتهاج بشرح صحيح مسلم بن الحجاج»** لشهاب الدين أحمد بن محمد الخطيب القسطلانيّ الشافعيّ المتوفى سنة (ت٩٢٣ هـ).

قال صاحب «كشف الظنون»: بلغ إلى نحو نصفه في ثمانية أجزاء كبار.

٣٩- **«شرح صحيح مسلم»** لزكريا بن محمد الأنصاريّ (ت٩٢٦هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون»[١].

٤٠- **«شرح صحيح مسلم»** لعليّ بن محمد بن محمد بن خلف أبي الحسن المنوفيّ، المصريّ، الشَّاذِليّ، من فقهاء المالكية (ت٩٣٩هـ).

قاله الزركليّ في «الأعلام»[٢].

٤١- **«شرح صحيح مسلم»** لعبد الله بن عبد الله بن أحمد أبي محمد بامخرمة، مؤرخ فقيه باحث من أهل عدن، ولد وتوفي فيها، وولي قضاءها، أصله من حضرموت (ت٩٤٧هـ).

قال في «النور السافر»[٣]: غالب استمداده فيه من شرح الإمام النوويّ؛ بل

(١) (١/ ٥٥٥).
(٢) (٥/ ١١).
(٣) (ص/ ٢٠٦).

هو في الحقيقة شرح النوويّ من زيادات وتحقيقات في بعض المواضع.

وذكره الزركليّ في «الأعلام»[١]، وقال: استمدَّ أكثره من شرح الإمام النوويّ.

٤٢- «شرح صحيح مسلم» لعليّ بن محمد بن عليّ بن عبد الرحمن الشيخ العلامة الفقيه المقريء سعد الدين الشاميّ، ثم الحجازيّ الشافعيّ (ت٩٦٣هـ).

ذكره في «الكواكب السائرة»[٢] وقال: وذكر أنَّه عمل شرحًا على «صحيح مسلم» شبيهًا لصنع القسطلانيّ على «صحيح البخاريّ».

وذكره الغزّيّ في «ديوان الإسلام»[٣].

٤٣- «شرح صحيح مسلم» لملا علي القاريّ الهرويّ، نزيل مكة المكرمة، (ت١٠١٦هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون»[٤].

وذكر الباحث خليل إبراهيم أنَّ الكتابَ مفقودٌ في دراسته الموسعة «الإمام عليّ القارئ وأثره في علم الحديث»[٥].

٤٤- «شرح صحيح مسلم» لعبد الرؤوف المناوي (ت١٠٣١هـ).

ذكره بروكلمان في «تاريخ الأدب»[٦]، وبحثتُ عنه في مصادر ترجمته كـ«خلاصة الأثر» للمحبيّ[٧] فلم أجد له أثرًا، وسرد المحبيّ العشرات من

---

(١) (٤/ ٩٤).
(٢) (٢/ ١٦٩).
(٣) (٣/ ٣٤٢).
(٤) (١/ ٥٥٥).
(٥) (ص/ ٤٠١).
(٦) (٣/ ١٨٣).
(٧) (٦/ ٤١٢).

مؤلفاته ولم يذكر ضمنه «شرح صحيح مسلم» ثم قال: ومؤلفاته غالبها متداولة، كثيرة النفع، وللناس عليها تهافت زائد، ويتغالون في أثمانها، وأشهرها شرحاه على «الجامع الصغير»، و«شرح السيرة المنظومة للعراقيّ» اهـ. فيحرّر.

٤٥- **«المعلم بإيضاح صحيح مسلم»** ليحيى بن الحسين بن القاسم (ت١٠٩٩هـ).

ذكره الدكتور نجم خلف في «الاستدراكات»[١].

٤٦- **«حاشية على صحيح مسلم»** لأبي الحسن نور الدين محمد بن عبدالهادي السنديّ، المتوفى سنة (١١٣٨هـ). وهي مشهورة مطبوعة.

٤٦- **«عناية الملك المنعم في شرح صحيح مسلم»** لعبد الله بن محمد بن يوسف بن عبد المنان الحنفي الروميّ، المعروف بعبد الله حلمي، ويوسف زاده ويوسف أفندي، والأماسيّ (ت١١٦٧هـ).

ذكره الزركلي في «الأعلام»[٢]، وقال: في ثلاث مجلدات.

٤٧- **«شرح مختصر مسلم للمنذريّ»** لمصطفى عاشور(ت١١٩٧هـ).

ذكره الدكتور نجم خلف في «الاستدراكات»[٣]، وذكر له نسخة خطية في جامعة الملك سعود.

٤٨- **«تعليق على صحيح مسلم»** لمحمد التاودي بن محمد الطَّالِب ابن محمد بن عليّ، ابن سَوْدَة المُرِّي الفاسيّ، فقيه المالكية في عصره (ت١٢٠٩هـ).

ذكره الزركلي في «الأعلام»[٤].

---

(١) (ص/ ٢٨٩).
(٢) (٤/ ١٢٩).
(٣) (ص/ ٢٩٥).
(٤) (٧/ ٦٢).

٤٩- «**المطر الثجاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**» للفقيه المفتي ولي الله ابن أحمد علي الحسيني الفرخ آبادي، أحد العلماء المشهورين (ت ١٢٤٩هـ).

ذكره في «الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام- نزهة الخواطر -»[1].

٥٠- «**وشى الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج**» لعليّ بن سليمان البجموعتي (ت١٣٠٦هـ)، مولود بدمنات من المغرب، وتوفي بمراكش، مطبوع.

وهي حاشية يسيرة اختصر بها «حاشية السيوطي على مسلم».

٥١- «**السراج الوهاج في كشف مطالب صحيح مسلم بن الحجاج**» لصديق حسن خان القنوجي الهنديّ، وقد طبع الكتاب عدّة طبعات.

٥٢- «**الحل المفهم في التعليق على صحيح مسلم**» لرشيد بن أحمد الأنصاريّ (ت١٣٢٣هـ)، طبع في مجلدين.

٥٣- «**تقارير على صحيح مسلم**» لأبي عبد الله محمَّد ابن الشيخ حمودة بن أحمد بن عثمان جعيط، جمال العلماء وأستاذ الأدباء (ت١٣٣٧هـ).

ذكره في «شجرة النور الزكية»[2].

٥٤- «**حاشية على صحيح مسلم**» لأحمد بن يوسف الفاسيّ، المتوفى سنة (١٣٤١هـ).

ذكره الكتانيّ في «فهرس الفهارس»[3].

٥٥- «**تعليقات على صحيح مسلم**» لمحمد أنور الكشميريّ الهنديّ، المتوفى سنة (١٣٥٢هـ).

ذكره في «نزهة الخواطر-في علماء الهند-»[4].

---

(١) (٧/ ١١٣٤).
(٢) (١/ ٦٠٢).
(٣) (٢/ ٦٠٤).

٥٦- «الحل المفهم في التعليق على صحيح مسلم» لحبيب الله المظاهري، طبع في مجلدين.

٥٧- «فتح المُلْهِم بشرح صحيح مسلم» لشَبِّيْر أحمد العثماني (ت١٣٦٩ هـ)، طبع بالمطبعة الشهيرة، بهاندة الهند، عام (١٣٥٠هـ).

ثم طبعته المكتبة الرشيدية في كراتشي، باكستان، عام (١٤٠٥هـ)، (٣) مجلدات.

٥٨- «تكملة فتح المُلْهِم بشرح صحيح مسلم» لمحمد تقي العثمانيّ، مكتبة دار العلوم، كراتشي - باكستان -، ط ٤، (١٤١٤ هـ)، (٦) مجلدات.

٥٩- «البحر المحيط الثجاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج» لمحمد ابن عليّ الأثيوبي، نشر دار ابن الجوزي، عام (١٤٢٩هـ).

٦٠- «فتح المنعم شرح صحيح مسلم» لموسى شاهين لاشين، نشر دار الشروق بالقاهرة، نشر عام (١٤٢٩هـ)، (١٠) مجلدات.

٦١- «فضل المنعم شرح صحيح مسلم» لمحمد عطا الله الهرويّ (ت٨٢٩هـ)، نشر دار النوادر عام (١٤٣٣هـ)، (٦) مجلدات.

٦٢- «التعليق على صحيح مسلم» للشيخ محمد بن عثيمين، نشر مكتبة الرشد، في(١٠) مجلدات، عام (١٤٣٥هـ).

٦٣- «إمداد المسلم بشرح مختصر المنذريّ على مسلم» للشيخ عبيد الجابري، نشر دار الميراث النبوي (٣) مجلدات.

٦٤- «غنيمة المؤمن من مختصر مسلم -حاشية مختصرة-»، للدكتور محمد يسري (١٢٣٨) صفحة، نشر دار اليسر.

٦٥- «التعليق على صحيح مسلم» لعيسى بن أحمد البجائيّ.

---

(١) (١١٩٩/٨).

ذكره الدكتور نجم خلف في «الاستدراكات»[1]، وذكر نسخه المخطوطة.

٦٦- **«توفيق الرّب المنعم بشرح صحيح مسلم»** تأليف الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله الراجحيّ، نشر حديثًا، والشيخ له شرح أيضًا على البخاريّ تقدّم، وكذا شرح على «النسائيّ» و«أبي داود» سيصدر قريبًا.

❖ الغريب والمشكل وما يلحق بهما:

١- **«الأجوبة عما أشكل الدارقطني على مسلم»** لإبراهيم بن مسعود الدّمشقي (ت٤٠١هـ)، تحقيق إبراهيم الكليب، نشر دار الوراق عام (١٤١٩هـ).

وهو رد على كتابي(التتبع) و(الإلزامات).

٢- **«التنبيه على الأوهام الواقعة في صحيح مسلم»** لأبي علي الحسين بن محمد الجيانيّ، الحافظ، (ت٤٩٨هـ)، نشر وزارة الأوقاف بالمغرب، في مجلد.

٣- **«المفهم لشرح غريب مسلم»** لعبد الغافر بن إسماعيل الفارسيّ (ت٥٢٩هـ).

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون»[2].

له نسخة في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء (٦٣) مجاميع، ذكر ذلك الدكتور نجم خلف في «الاستدراكات على تاريخ التراث العربي»[3].

٤- **«اتحاف المنجد والمتهم بغريب صحيح مسلم»** لسبط بن العجمي إبراهيم الحلبي، الشافعيّ المتوفى سنة (٨٤١هـ).

٥- **«تنبيه المعلم بمبهمات صحيح مسلم»** لأبي ذر أحمد بن إبراهيم

---

(١) (ص/٢٩٣).
(٢) (١/ ٥٥٥).
(٣) (ص/ ٢٦٧).

الحلبي، الشافعيّ، المتوفى سنة (٨٨٤ هـ)، وهو ولد صاحب (اتحاف المنجد) المتقدّم، مطبوع في مجلد بدار الصميعي.

❖ المعلقات والموقوفات في صحيح مسلم:

١- **«غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة»** للحافظ رشيد الدين العطار، طبع عدة طبعات.

٢- **«الوقوف على ما في صحيح مسلم من الموقوف»** للحافظ ابن حجر، مطبوع.

❖ المختصرات[1]:

١- **«مختصر صحيح مسلم»** لمحمد بن عبدالله بن تومرت (٥٢٤هـ)، والكتاب مطبوع كما في «تراث المغاربة».

٢- **«مختصر صحيح مسلم»** لأبي عبدالله شرف الدين محمد بن شرف المرسي (ت٦٥٥هـ)، ذكره صديق حسن في «الحطة»[2].

٣- **«وسيلة المسلم في تهذيب صحيح مسلم»** لمحمد بن أحمد بن محمد ابن جزيّ، من أهل غرناطة، يكنى أبا محمد، صاحب «القوانين الفقهية» (ت٧٤١هـ).

ذكره في «الإحاطة في تاريخ غرناطة»[3].

٤- **«تلخيص مسلم»** لأبي العباس أحمد بن عمر القرطبيّ، المالكيّ، المتوفى سنة (٦٥٦هـ)، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، وأحمد محمود

---

(١) في «المختصرات» جمعت المختصرات السابقة والمعاصرة للحاجة إليها وكثرة السؤال عنها.

(٢) (ص/٢٠٦).

(٣) (٢/ ٢٧٥).

الخولي، طبع دار السلام- ط الثانية (١٤١٤هـ)، ونشر أيضًا بإشراف وعناية الدكتور سعد الحميد، والدكتور خالد الجريسي، في مجلدين.

٥- «**مختصر صحيح مسلم**» لعبدالعظيم بن عبدالقوي المنذريّ (ت٦٥٦هـ)، تحقيق العلامة الألباني.

٦- «**المئة المنتقاة من صحيح مسلم**» للحافظ خليل بن كيكلدي العلائيّ (ت ٧٦١هـ).

ذكره صاحب «كشف الظنون»[(١)].

٧- «**مختصر صحيح مسلم**» ليحيى بن محمد بن يوسف السَّعيدى، تقي الدين ابن الكرماني (ت٨٣٣هـ).

ذكره الزركليّ في «الأعلام»[(٢)].

٨- «**مختصر صحيح مسلم**» لإسماعيل بن عبد الله الأسكداريّ الحنفيّ، نزيل المدينة المنورة، أبو اليمن نور الدين: فاضل، تعلم بالمدينة، وتوفي بها، عام (١١٨٢هـ).

ذكره الزركليّ في «الأعلام»[(٣)].

٩- «**السراج الوهاج في اختصار صحيح مسلم بن الحجاج**» لمحمد الطيب التنبكتيّ (ت١٣٦٣هـ).

ذكره الزركلي في «الأعلام»[(٤)].

١٠- «**مختصر صحيح مسلم**» لأحمد بن علي الإحسائيّ (ت١٢٨٥هـ).

ذكره الدكتور نجم خلف في «الاستدراكات»[(٥)].

---

(١) (٢/١٥٧٧).
(٢) (٨/١٦٧).
(٣) (١/٣١٨).
(٤) (٦/١٧٩).

١١- «مختصر صحيح مسلم» للدكتور عبدالعزيز الهليل، نشر جامعة الملك سعود، النشر العلمي عام (١٤٢٦هـ)، (٧٧٩) صفحة.

١٢- «تحفة المسلم من صحيح مسلم مختصر صحيح مسلم» لعبداللطيف أحمد، وهو «مختصر لصحيح مسلم»، نشر دار المكتبيّ، بدمشق (٣٥٨) صفحة.

❖ أفراد مسلم على البخاري وعواليه:

١- «نظم الدّراري فيما تفرّد به مسلم عن البخاريّ» أحمد بن محمد ابن أبي الخليل، مفرّج الأموي مولاهم، من أهل إشبيلية، يكنى: أبا العباس (ت٦٣٧هـ).

ورد ذكره في «الإحاطة في تاريخ غرناطة»[1].

٢- «جمع الأحاديث التي زاد مسلم في تخريجها على البخاريّ» بيبش بن محمد بن علي بن بيبش، أبو بكر العبدريّ، قاض، من المشتغلين بالحديث (ت٥٨٢ هـ).

ذكره الزركلي في «الأعلام»[2].

٣- «أفراد مسلم على البخاريّ» للحافظ ابن حجر علّقها في سنة ثلاثين وثمان مئة.

٤- «الأربعون العالية لمسلم على البخاريّ» للحافظ ابن حجر .
ذكرهما السَّخاويّ في «الجواهر والدرر»[3].

٥- «إرشاد القارىء إلى أفراد مسلم على البخاري» لعبدالله بن صالح

---

(١) (ص/٢٦٩).
(٢) (١/ ٨٣).
(٣) (٢/ ٨٠).
(٤) (٢/ ٦٦٩).

العبيلان، مطبوع في مجلدين، بدار غراس.

❖ المستخرجات على صحيح مسلم[١]:

قال الحافظ الذهبي: [صحيح مسلم] كتابٌ نفيسٌ كاملٌ في معناه، فلما رآه الحفَّاظ أعجبوا به، ولم يسمعوه لنزوله، فعمدوا إلى أحاديث الكتاب، فساقوها من مروياتهم عالية بدرجة وبدرجتين، ونحو ذلك، حتى أتوا على الجميع هكذا، وسموه: «المستخرج على صحيح مسلم» فعل ذلك عدّة من فرسان الحديث.

ثم عدَّ منهم ثمانية، وقال: وآخرون لا يحضرني ذكرهم الآن.

وفيما يأتي بيان «المستخرجات على مسلم»:

١- **«المستخرج على صحيح مسلم»** لأبي الفضل أحمد بن سلمة (ت٢٨٦هـ).

قال السَّخاويُّ: أول من استخرج عليه فيما علمتُه أبوالفضل أحمد ابن سلمة، وقد شارك مسلمًا في كثير من شيوخه[٢].

٢- **«المستخرج على صحيح مسلم»** لأبي بكر محمد بن محمد بن رجاء (ت٢٨٦هـ).

قال السَّخاويُّ: وقد شارك مسلمًا في أكثر شيوخه.

٣- **«المستخرج على صحيح مسلم»** لأبي جعفر أحمد بن حمدان الحيري (ت٣١١هـ).

٤- **«المستخرج على صحيح مسلم»** لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق

---

(١) اقتصرت في المستخرجات على ما أورده الحافظ الذهبي في كتابه «سير أعلام النبلاء» (١٢/٥٦٩)، وكذا السخاوي في «غنية المحتاج في ختم صحيح مسلم بن الحجاج» (ص/٥٧)

(٢) «غنية المحتاج في ختم صحيح مسلم بن الحجاج» (ص/٥٧).

الإسفرايينيّ(ت٣١٧هـ).

قال الذهبي: وزاد في كتابه متونًا معروفة بعضها لين.

٥- «المستخرج على صحيح مسلم» لابن الأخرم محمد بن يعقوب الشيبانيّ (٣٤٤هـ)، وكان يقول: ذهب عمري على تصنيف هذا الكتاب[١].

٦- «المستخرج على صحيح مسلم» لأبي الوليد حسان بن محمد الفقيه (ت٣٤٤هـ).

٧- «المستخرج على صحيح مسلم» لابن الحيري أبو سعيد أحمد ابن محمد بن سعيد (ت٣٥٣هـ)[٢].

٨- «المستخرج على صحيح مسلم» لأبي حامد أحمد بن محمد الشاركيّ الهرويّ (ت٣٥٨هـ).

٩- «المستخرج على صحيح مسلم» محمَّد بن عبد العزيز أبو عليّ ابن الزَّغوري، النَّيْسابُوريّ (ت٣٥٩هـ).

١٠- «المستخرج على صحيح مسلم» لأبي الشيخ عبدالله بن محمد ابن جعفر بن حيان الأصفهانيّ (ت٣٦٩هـ).

١١- «المستخرج على صحيح مسلم» للشماخي الحسين بن أحمد بن محمد[٣] (ت٣٧٢هـ).

١٢- «المستخرج على صحيح مسلم» لأبي الحسن محمد بن علي ابن سهل الماسرجسيّ (ت٣٨٤هـ).

قال الحاكم في «تاريخه»: كان من أولاد الثروة، ومن المجدين للحديث،

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٤٦٨).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٢٩).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٣٦٠).

المجتهدين في طلبه وجمعه.

وقال ابن الصلاح: وكانت له عناية بصحيح مسلم والتخريج عليه[(١)].

١٣- **«المستخرج على صحيح مسلم»** لأبي بكر محمد بن عبد الله ابن زكريا الجوزقيّ (ت٣٨٨هـ).

١٤- **«المستخرج على صحيح مسلم»** لأبي عبدالله الحاكم صاحب «المستدرك» (ت٤٠٥هـ).

١٥- **«المستخرج على صحيح مسلم»** لأبي بكر أحمد بن غالب البرقانيّ (ت٤٢٥هـ).

١٦- **«المستخرج على صحيح مسلم»** لأبي نعيم أحمد بن عبد الله ابن أحمد الأصبهانيّ (ت٤٣٠هـ).

ذكره غير واحد منهم السَّخاوي في «الجواهر والدرر»[(٢)].

❖ رجال صحيح مسلم:

١- **«أسماء رجال صحيح مسلم»** للحافظ أبي بكر ابن منجويه الأصفهانيّ (٤٢٨هـ)، نشر دار المزيديّ، عام (١٤٢٧هـ)، (٧١٢) صفحة.

٢- **«المنهاج في رجال مسلم بن الحجاج»** عبد الله بن أحمد بن سعيد بن يربوع بن سليمان من أهل إشبيلية سكن قرطبة، يكنى: أبا محمد (ت٥٢٢هـ).

ذكره في «الديباج المذهب»[(٣)].

٣- **«مجموع في رجال مسلم بن الحجاج»** أحمد بن طاهر بن عيسى ابن رصيص الدانيّ (ت٥٣٢هـ).

---

(١) «صيانة مسلم» (ص/ ٧٢).

(٢) (١/ ٢٤٩).

(٣) (١/ ٤٤٢).

ذكره في «الديباج المذهب»[١].

٤- «الرّواة عن الإمام مسلم» للضياء محمد بن عبد الواحد المقدسيّ (ت٦٤٣هـ)، مطبوع في جزء صغير بدار ابن حزم.

٥- «ترجمة الإمام مسلم ورواة صحيحه» للحافظ شمس الدين أحمد بن عبدالله الذهبيّ (ت٧٤٨هـ)، مطبوع في جزء صغير بدار ابن حزم.

٦- «أسماء رجال مسلم» لأبي محمد عبد الله بن عبد الله بن أحمد مخرمة، مؤرخ فقيه باحث من أهل عدن، ولد وتوفي فيها، وولي قضاءها، أصله من حضرموت (ت٩٤٧هـ).

ذكره الزركلي في «الأعلام»[٢].

❖ **الروايات:**

«غاية الابتهاج لمقتفي أسانيد مسلم بن الحجاج» لمحمد بن محمد بن مرتضى الزبيديّ (ت١٢٠٥هـ).

«رواية صحيح مسلم من طريق ابن ماهان مقارنة برواية ابن سفيان» تأليف: الدكتور محمد السامرائى، دار الملوية، بدون تاريخ، في (٤٤٨) صفحة.

❖ **«الختوم على صحيح مسلم»:**

١- «مجلس في ختم صحيح مسلم» لمحمد بن عبدالله المعروف بابن ناصر الدين الدمشقيّ (ت٨٤٢هـ).

٢- «غنية المحتاج في ختم صحيح مسلم بن الحجاج» لشمس الدين محمد ابن عبدالرحمن السَّخاويّ (ت٩٠٢هـ)، مطبوع .

٣- «المعلم بختم صحيح مسلم» لابن طولون محمد بن علي الدمشقي

---

(١) (١/٢٠٢).
(٢) (٤/٩٤).

(ت٩٥٣هـ).

٤- «ختم صحيح مسلم» لعبد الله بن سالم البصريّ (ت١١٣٤هـ)، منه نسخة بمكتبة الحرم المكي برقم المخطوط (٣٨٠٨).

٥- «ختم صحيح مسلم» لأبي الفضل جعفر بن إدريس الحسنيّ الإدريسيّ الكتانيّ، المتوفى سنة (١٣٢٣هـ).

٦- «ختم صحيح مسلم» لأبي عبد الله محمد التهامي بن المدني جنون المغربيّ، فرغ منه في (٢٧) رمضان سنة (١٣١٦هـ)، طبع على الحجر بفاس دون تاريخ في (١٦) صفحة.

٧- «ختم صحيح مسلم» للشيخ أبي عبد الله محمد بن جعفر الحسني الإدريسيّ الكتانيّ، المتوفى سنة (١٣٤١هـ).

٨- «ختم صحيح مسلم» على شيخ الحنابلة ابن عقيل (ت١٤٣٢هـ) جمع وإعداد الدكتور جبران سحاري، نشر عام (١٤٣٣هـ).

٩- «فتح الرب العلي بختم مسلم» بقراءته على الشيخ ربيع بن هادي، تصنيف محمد البيضاني، مطبوع في مجلد.



المبحث الثاني: الأعمال والدراسات العلمية المعاصرة على «صحيح مسلم»(١)

١- **«الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه»** للدكتور محمد طوالبة، رسالة دكتوراه بجامعة الزيتونة، (١٤٠٨هـ)، مطبوع عام (١٤١٨هـ).

٢- **«الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح وأثره في علم الحديث»** لمشهور آل سلمان، نشر دار الصميعي بالرياض، عام (١٤١٧هـ).

٣- **«دراسات علمية في صحيح مسلم»** لعليّ حسن عبد الحميد، نشر دار الهجرة عام (١٤١٢هـ).

٤- **«الإمام مسلم وكتابه الجامع الصحيح»** للشيخ عبد المحسن بن حمد العباد البدر، الناشر الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، السنة الثالثة، العدد الرابع، ربيع الثاني (١٣٩٠هـ).

٥- **«صحيح مسلم أسانيده ونسخه وطبعاته»** للدكتور نزار ريان (ت١٤٣٠هـ)، من غزة، ذكر له هذا المؤلف في ترجمته.

٦- **«الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه وتسهيل مقدمته»** لمحمد أنور، بيت العلم، كراتشي، عام (١٤٢٠هـ)، (١١٩) صفحة.

---

(١) للاستزادة من معرفة المؤلفات و الدراسات المعاصرة على صحيح مسلم، يراجع:
«المعجم المصنف لمؤلفات الحديث الشريف» لمحمد خير رمضان.
«الدليل الجديد لمؤلفات الحديث الشريف» لمحمد خير رمضان.
«التصنيف في السنة النبوية وعلومها من ١٣٥١هـ- ١٤٢٥» الدكتور خلدون الأحدب.
«معجم المطبوعات المغربية» لإدريس بن الماحي.
«دليل الرسائل الجامعية في علوم الحديث حتى عام ٢٠٠٢ م المناقشة والمسجلة» أبو سعد الأثري.
«سلسلة أعلام المسلمين» الصادرة عند دار القلم، و«سلسلة أعلامنا» الصادرة عن دار السلام.

٧- «**صحيح مسلم في الدراسات المغربية رواية ودراية**» لعبدالرزاق الجابي، جامعة محمد الخامس كلية الآداب، عام (١٤٠٨هـ).

٨- «**المدخل إلى صحيح مسلم**» للدكتور محمد النورستاني، نشر مكتب الشؤون الفنية بوزارة الأوقاف بالكويت، طبع عام (١٤٣٥هـ)، (١٧٧) صفحة.

٩- «**عبقرية الإمام مسلم في ترتيب أحاديث مسنده الصحيح**» للدكتور حمزة المليباري، نشر دار ابن حزم، ببيروت، عام (١٤١٨هـ).

١٠- «**منهج الإمام مسلم في ترتيب صحيحه ودحض شبهات حوله**» الدكتور ربيع بن هادي المدخلي، نشر عام (١٤٠٨هـ).

١١- «**الإمام مسلم وجهوده في السنة**» لأميرة كتبي، دكتوراه، جامعة أم القرى، عام (١٤١٨هـ).

١٢- «**اتحاف السامع بمنهج الإمام مسلم في المسند الصحيح الجامع**» فوائد مستلة من كلام ابن القيم، صنّفه نادر التعمري، دار ابن حزم (١٤٢٠هـ).

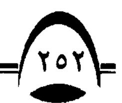
١٣- «**تغليق التعليق على صحيح مسلم**» لعليّ بن حسن عبدالحميد، مطبوع في رسالة لطيفة، دار الهجرة (١٤١٢هـ).

١٤- «**شرح عوالي مسلم**» لصالح الونيان، نشر دار المسلم بالرياض، (١٤٢٣هـ)، (٣٣٦) صفحة.

١٥- «**روايات المدلسين في صحيح مسلم جمعًا وتخريجًا ودراسة**» لعواد الخلف، نشر دار البشائر، (١٤٢١هـ).

١٦- «**بين الإمامين مسلم والدارقطني**» الدكتور ربيع بن هادي، وهو مناقشة لانتقادات الدارقطنيّ على مسلم، والكتاب مطبوع بمكتبة الرشد بالرياض (٤٤٢) صفحة.

١٧- «**الرواة الذين تكلم فيهم من صحيح مسلم**» سلطان عبد المطلب العكايل، ماجستير، الجامعة الإسلامية (١٤٠١هـ).



١٨- «رجال صحيح مسلم الذين تكلم فيهم أبو حاتِم الرَّازي» لمحمد فوزي، ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة بفلسطين، عام (١٤٣١هـ).

١٩- «رجال صحيح مسلم الذين ضعفهم ابن حجر في التقريب ورواياتهم في الصحيحح» لعبدالله دمفو، نشر دار ابن القيم بالدمام، عام (١٤٢٤هـ).

٢٠- «إسعاف المحتاج بمعجم شيوخ مسلم بن الحجاج» لمجدي محمد عرفات، نشر مكتبة ابن تيمية بالقاهرة، كتيب صغير.

٢١- «العنعنة والأنأنة وحكمها في صحيح مسلم» فهمي أحمد عبدالرحمن، ماجستير، جامعة بغداد، عام (١٩٩٨م).

٢٢- «ضوابط تصحيح مسلم في صحيحه لمرويات أبي الزبير المكيّ، عن جابر» لخالد العيد، رسالة ماجستير بجامعة الملك سعود، كلية التربية، عام (١٤١٨هـ).

٢٣- «رباعيات الإمام مسلم» لمحمد بن إبراهيم الواني (ت٧٣٥هـ) جزء لطيف تحقيق يعقوب بن مطر العتيبيّ، نشر دار الإصباح بمصر،وعدد الأحاديث الرباعية فيه (٢٥) حديثًا.

٢٤- «إبراهيم بن محمد روايته وتعليقاته على صحيح مسلم» لعبدالله دمفو، بحث لطيف.

٢٥- «علوم الحديث في مقدمة صحيح الإمام مسلم» لعبد الحميد الأمين، مكتبة العلوم والحكم، عام (١٤١٨هـ).

٢٦- «كتاب الإيمان من صحيح مسلم دراسة وشرحًا» الدكتور يوسف الغفيص، رسالة ماجستير، بجامعة الإمام، عام (١٤١٩هـ).

٢٧- «البديع في صحيح مسلم مواقعه وأسراره» عزمي فرحات، رسالة دكتوراه، بجامعة الأزهر، عام (١٤٢٢هـ).

مكانة «الصَّحيحين»
والموازنة بينهما، والدفاع عنهما
والأعمال عليهما

أولاً: مكانة «الصَّحيحين»

تظاهرت الأقوال وتواترت في بيان مكانة «الصَّحيحين» ومنزلتهما عند الأمة بأسرها، ويمكن إجمال هذه المكانة فيما يأتي:

١- الاتفاق على أنَّهما أصحّ الكتب بعد كتاب الله:

قال أبو المعالي الجوينيّ: من حلف بطلاق زوجته: أن جميع ما في البخاريّ ومسلم صحيح، لم تطلق عليه؛ لإجماع المسلمين على صحّة ما في هذين الكتابين[١].

وقال النوويُّ: اتَّفق العلماءُ على أنَّ أصحّ الكتب بعد القرآن الكريم «الصحيحان»: «صحيح البخاريّ»، و«صحيح مسلم»[٢].

وقال: وأجمعت الأمةُ على صحّة هذين الكتابين[٣].

٢- تلقي الأمة الكتابين بالقبول:

قال ابن الصلاح: الأمة تلقت ذلك بالقبول، سوى من لا يعتد بخلافه ووفاقه في الإجماع[٤].

وقال النوويُّ: وقد تلقت الأمة الكتابين بالقبول[٥].

---

(١) «النكت على ابن الصلاح» للزركشي(١/ ٢٥٠).
(٢) «شرح مسلم» (١/ ١٤).
(٣) «شرح مسلم» (١/ ١٤).
(٤) «المقدمة» (ص/ ١٩).
(٥) «شرح مسلم» (١/ ١٤).

٣- وجوب العمل بأحاديث «الصَّحيحين».

قال النوويُّ: وأجمعت الأمةُ على وجوب العمل بأحاديثهما[(١)].

٤- وجوب العلم والقطع بأحاديثهما.

أحاديث «الصحيحين» احتفت بها قرائن تستوجب القطع بصحتها، من أقواها تلقي الأمة للكتابين بالقبول، واستثنوا أحاديث يسيرة انتقدت على الشَّيخين، والصَّوابُ فيها غالبًا مع الشيخين.

قال ابن الصلاح: ما انفرد به البخاريُّ أو مسلم، مندرج في قبيل ما يقطع بصحته؛ لتلقي الأمّة كلّ واحد من كتابيهما بالقبول. سوى أحرف يسيرة تكلَّم عليها بعض أهل النقد من الحفّاظ كالدارقطنيّ وغيره، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن، والله أعلم[(٢)].

وقال السَّخاويُّ: واقطعْ بصحة لما قد أسند البخاري ومسلم مجتمعين ومنفردين بإسناديهما المتصل دون المنتقد، والتعاليق وشبههما مقطوع بصحته؛ لتلقي الأمة المعصومة في إجماعها عن الخطأ، كما وصفها ﷺ بقوله: «لا تجتمع أمَّتي على ضَلالة».

وقال أبو إسحاق الإِسفرائينيّ: أهل الصَّنعة مجمعون على أنَّ الأخبار التي اشتمل عليها «الصحيحان» مقطوع بصحة أصولها ومتونها، ولا يحصل الخلاف فيها بحالٍ، وإنْ حصل، فذاك اختلاف في طرقها ورواتها.

قال: فمن خالف حكمه خبرًا منها، وليس له تأويل سايغ للخبر، نقضنا حكمه، لأن هذه الأخبار تلقتها الأمة بالقبول[(٣)].

---

(١) «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٧٣).

(٢) «المقدمة» (ص/ ١٩).

(٣) «فتح المغيث» (١/ ٧٢). وينظر لمسالة القطع والعلم بهما: «جواب الاعتراضات المصرية» لشيخ الإسلام (ص/ ٤٤)، و«مختصر الصواعق» لابن القيم (ص/ ٥٦١).

ثانيًا: الموازنة بين «الصحيحين»[١]

مدار الحديث الصحيح: على توفر شروطه المعروفة من الاتصال، وإتقان الرجال، وعدم العلل، وعند التأمل يظهرُ أنَّ «كتاب البخاريّ» أتقن رجالًا، وأشدّ اتصالًا، وبيان ذلك من أوجه:

١- رجحان البخاريِّ من حيث الاتصال: فلاشتراطه أن يكون الراوي قد ثبت لقاء من روى عنه ولو مرَّة، واكتفى مسلم بمطلق المعاصرة.

٢- وأما رجحانه من حيث العدالة والضبط: فلأن الرجال الذين تكلم فيهم من رجال مسلم أكثر عددًا من رجال البخاريِّ، مع أن البخاريَّ لم يكثر من إخراج حديثهم، وأكثرهم من شيوخه الذين عرفهم وخبرهم.

٣- وأما رجحانه من حيث عدم الشذوذ والإعلال: فما انتقد على البخاريِّ من الأحاديث أقل عددًا مما انتقد على مسلم، وأمَّا التي انتقدت عليهما، فأكثرها لا يقدح في أصل موضوع الصحيح، فإن جميعها واردة من جهة أخرى[٢].

الجواب عن تقديم بعض المغاربة لصحيح مسلم:

قال النوويُّ: قال الحافظ أبو على النيسابوريّ وبعض علماء المغرب: «صحيح مسلم» أصحّ. وأنكر العلماء ذلك عليهم، والصَّوابُ: ترجيح «صحيح البخاري»[٣].

وقال ابن حجر: وما فضَّله به بعض المغاربة ليس راجعًا إلى الأصحية؛ بل هو لأمور:

---

(١) «النكت على ابن الصلاح» (١/ ٢٨١-٢٨٩)، و«هدى الساري» (ص/٨)، و«نزهة النظر» (ص/ ٧٢) كلّها للحافظ ابن حجر.

(٢) «نزهة النظر» للحافظ ابن حجر (ص/ ٧٥).

(٣) «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٧٣)، و«شرح مسلم» (١/ ١٤).

١- أحدها: لأنَّه ليس فيه بعد خطبته، إلا الحديث السرد.

٢- والثاني: أن البخاريَّ كان يرى جواز الرواية بالمعنى، وجواز تقطيع الحديث من غير تنصيص على اختصاره، بخلاف مسلم، والسبب في ذلك أمران:

أحدهما: أن البخاريَّ صنَّف كتابه في طول رحلته، جاء عنه قال: رُبَّ حديثٍ سمعتُه بالشَّام، فكتبته بمصر، ورُبَّ حديثٍ سمعتُه بالبصرة، فكتبتُه بخراسان.

فكان لأجل هذا ربّما كتب الحديث من حفظه، فلا يسوق ألفاظه برمّتها؛ بل بتصرف فيه ويسوقه بمعناه، ومسلم صنَّف كتابه في بلده بحضور أصوله في حياة كثير من مشايخه، فكان يتحرَّز في الألفاظ، ويتحرَّى في السياق.

الثاني: أن البخاريَّ استنبط فقه كتابه من أحاديثه، فاحتاج أن يقطع المتن الواحد إذا اشتمل على عدّة أحكام؛ ليورد كلَّ قطعة منه في الباب الذي يستدل به على ذلك الحكم الذي استنبط منه؛ لأنه لو ساقه في المواضع كلها برمّته لطال الكتاب.

ومسلمٌ لم يعتمد ذلك، بل يسوق أحاديث الباب كلها سردًا عاطفًا بعضها على بعض في موضع واحد، ولو كان المتن مشتملًا على عدّة أحكام، فإنّه يذكره في أمس المواضع وأكثرها دخلًا فيه، ويسوق المتون تامَّة محرَّرة.

فلهذا ترى كثيرًا ممن صنَّف في الأحكام بحذف الأسانيد من المغاربة، إنّما يعتمدون على كتاب مسلم في نقل المتون.ولا يحفظ عن أحد من المغاربة أنّه صرَّح بأن «صحيح مسلم» أصحّ من «صحيح البخاريِّ» فيما يرجع إلى نفس الصحة[١].

---

(١) «النكت على ابن الصلاح» (١/ ٢٨٣).

قال الدارقطنيّ: وأيُّ شيء صنَّع مسلم، إنَّما أخذ كتاب البخاريِّ، وعمل عليه مستخرجًا، وزاد فيه زيادات.

قال ابن حجر: وهذا المحكي عن الدارقطنيّ جزم به أبو العباس القرطبيّ في أول كتابه «المفهم في شرح صحيح مسلم».

وقال أبو عبد الرحمن النسائيّ، وهو من مشايخ أبي عليّ النيسابوريّ: ما في هذه الكتب كلها أجود من كتاب محمد بن إسماعيل.

ونقل كلام الأئمة في تفضيل كتاب البخاريِّ يكثر.

ويكفي من ذلك اتفاقهم على أنَّه كان أعلم بالفنّ من مسلم.

ثالثًا: الدفاع عن «الصحيحين»

اعتنى الأئمة والحفاظ بتدقيق النظر في «الصحيحين» منهم: أبو الحسن الدارقطنيّ، وأبومسعود الدمشقيّ، وأبوعلي الجيانيّ[١].

ودقَّقوا النظرَ فيهما حديثًا حديثًا، وانتقدوا أحاديث يسيرة الصَّواب في غالبها مع الشيخين، وغالب النَّقد موجه للأسانيد لا المتون[٢]، ثم حصل الاتفاق من الأمّة على صحّتهما وتلقيهما بالقبول.

وبعد نظر أولئك النقاد: الدارقطنيّ والدمشقيّ والجيانيّ وأشباههم من الأعلام المتقنين، واتفاق الأمة على صحّتهما وتلقيهما بالقبول، ختم هذا الباب فليس هنالك نظر جديد.

وفي العصرالحديث، ومنذ أكثر من مئة سنة ظهرت حملات خاسرة وجائرة، تقوى وتخبو من وقت لآخر في الطعن في «الصَّحيحين».

---

(١) «النكت على ابن الصلاح» (١/ ٣٨٠).

(٢) قال ابن حجر في «نزهة النظر» (ص/ ٧٥): وأما التي انتقدت عليهما، فأكثرها لا يقدح في أصل موضوع الصحيح، فإن جميعها واردة من جهة أخرى.

وعامة من يطعن في أحاديث «الصَّحيحين» في العصر الحديث لا يخرج عن صنفين:

١- المستشرقون من اليهود والنصارى، فهم الحاملون للواء الطعن في هذين الأصلين، وهم الأساس في هذا الضلال المبين والبهتان الأثيم، وهم في الحقيقة يريدون السنة بأسرها، بل الإسلام نفسه.

٢- جاهل أو مقلد، لا خبرة عنده ولا معرفة، إنّما ينقل ما وقف عليه من شبهات المستشرقين، ويعيد نشرها وتسويقها، ويمكن تشخيص حال من يطعن فيهما في النقاط الآتية:

أ- جهل الطاعنين في «الصَّحيحين» بمبادىء علم الحديث.

غالب الطاعنين في «الصحيحين» وخاصَّة من الكتاب المعاصرين يجهلون مبادىء علم الحديث، فلا يعرفون معنى المتواتر والآحاد، ولا العزيز والغريب، ولا يفرقون بين المنقطع والمقطوع، مع هذا يرتكبون الصِّعاب في نقد الجبال الشامخة.

ب- تناقض الطاعنين في «الصَّحيحين» في مقاييس النقد.

عامة الطاعنين في «الصَّحيحين» متناقضون في مقاييس النقد، فتجدهم يطعنون في الأسانيد الصَّحيحة المحققة التي رواه الأثبات، ويحتجون في كلامهم ويعتمدون الأخبار والنصوص المنقولة عن الفلاسفة والحكماء، دون نظر وتمحيص.

فهم ينتقدون البخاريَّ وأحاديثه، ويعتمدون الجاحظ وحيوانه!

ج- يرضى بعقله وحده.

يجعل عقله هو المقياس في النقد، وإذا تنزلت معه وخاطبته بخطاب العقل، لا يسلم لك، وكأن المعيار والمقياس عقله هو، أما عقول الآخرين فلا.

فهذا المبحث لـ «الدفاع عن الصَّحيحين» القصد الأساس منه: المستشرقون من اليهود والنصارى وأذنابهم، ممن يطعن «الصحيحين» ويشكّك في رواياتهما ونسخهما.

أما المسلم الذي لم يتلبس بشبه القوم: فمستقرٌ عنده قدرهما ومكانتهما.

ويمكن تلخيص مجمل أوجه الدفاع عنهما فيما يأتي:

١- **«روايات الصحيحين مشهورة متداولة»**، اعتنى الأئمة والحفاظ والعلماء برواية الكتابين بالسَّماع المضبوط وسائر طرق التحمل المعتبرة على مرّ العصور، وكان من طريقتهم عقد مجالس السَّماع التي يحضرها آلاف الطلبة، فيتحملون الكتاب بضبط وإتقان.

ولم يكن من طريقة من سلف في نقل مصادر السنة: نسخ الكتب وتداولها دون مقابلة وضبط، و دون السَّماع وسائر طرق التحمل، كما قد يتصور البعض، وكما هو الواقع الحالي في اقتناء الكتب وتحصيلها اليوم، وقد ذكرتُ في المقدمة في مبحث «نماذج من عناية الأمة بالأصول الستة» نماذج من هذه العناية برواية «الصَّحيحين» وسماعهما عبر العصور.

٢- **«نُسخ الصحيحين مضبوطة ومتقنة»** نسخ «الصحيحين» محرَّرة ومتقنة، وكثيرة متوافرة على مرّ الأزمان، وما من عصر إلا وتجد الكثير من النسخ المتقنة المضبوطة.

وقد اعتنى العلماء بذلك عناية فائقة[١]، ومن طالع «فتح الباري» لابن حجر (ت٨٥٢هـ) وطريقة ضبطه وتحريره لنص «صحيح البخاريِّ» وفق نسخ محرَّرة متقنة تبيَّن له مصداق ذلك وصحّته، وقد تقدّمت الإشارة إلى بعض هذه

---

(١) تقدم أن العالم المسند عبدالله بن سالم البصري اعتنى بنسخته من «صحيح البخاري» وأخذ في تصحيحها نحوًا من عشرين سنة كما في «فهرس الفهارس» (/ ٣٩٦).

النّسخ في الكلام على «نسخ صحيح البخاريِّ».

ويُعدُّ كتاب «فتح الباري» أنموجًا فريدًا في التحقيق ينبغي للباحثين والمحققين المعاصرين اقتفاء أثره في تحقيق المخطوطات.

قال الحافظ ابن حجر في بيان مجمل منهجه في ضبط «البخاريِّ»: فليقع الشروع في الشرح والاقتصار على أتقن الروايات عندنا، وهي رواية أبي ذر عن مشايخه الثلاثة؛ لضبطه لها، وتمييزه لاختلاف سياقها، مع التنبيه إلى ما يحتاج إليه مما يخالفها، وبالله التوفيق[1].

(فائدة): بلغت نسخ «فتح الباري» في جمهرة مكتبات العالم المفهرسة (٥٥٦) نسخة كما في «الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط»[2].

أقول: إذا كانت هذه العناية بنسخ عمل واحد من مئات الأعمال على «صحيح البخاريِّ» فكيف تكون العناية بنسخ «صحيح البخاريِّ» نفسه.

٣- **لم ينفرد الصحيحان برواية.** الأحاديث الموجودة في البخاريِّ ومسلم قد رواها العلماء قبلهما وفي زمنهما وبعدهما، وهي معروفة ومشهورة، ومروية في كثير من مصادر السنة، فلا يقال: إنّهما جاء بأحاديث ليست عند غيرهم.

ومن شواهد شهرة أحاديث «الصحيحين»: «المستخرجات على الصحيحين»، فقد روى أصحاب «المستخرجات» أحاديث «الصحيحين» من طرق كثيرة مختلفة، غير طريق الشيخين.

وهذا التقرير فيه ردٌّ على من يزعم أنَّهما قد تفرّدا برواية حديث لا يوجد عند غيرهما، أو أنَّه قد أقحم فيهما ألفاظ ليست منهما.

٤- **لم ينفرد الصحيحان بالتصحيح.** الأحاديث التي أودعها البخاريُّ

---

(١) «فتح الباري» (١/ ١٠).
(٢) (٢/ ١١٦٠).

ومسلمٌ في كتابيهما وصحَّحاها، قد صحَّحها الأئمة والحفّاظ قبلهما وبعدهما.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: والمقصودُ أنَّ أحاديثهما انتقدها الأئمة الجهابذة قبلهم وبعدهم، ورواها خلائق لا يحصى عددهم إلا الله، فلم ينفردا لا برواية ولا بتصحيح، والله - سبحانه وتعالى - هو الكفيل بحفظ هذا الدين، كما قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ ۝٩﴾ [الحِجر: ٩][١]

ولم ينفرد واحد منهما بحديثٍ؛ بل ما من حديث إلا وقد رواه قبل زمانه وفي زمانه، وبعد زمانه طوائف.

وقال: وقد نظر أئمة هذا الفنّ في كتابيهما، ووافقوهما على تصحيح ما صحَّحاه، إلا مواضع يسيرة، نحو عشرين حديثًا، غالبها في مسلم، انتقدها عليهما طائفة من الحفّاظ.

وفي الجملة من نقد سبعة آلاف درهم، فلم يرج عليه فيها إلا دراهم يسيرة، ومع هذا فهي مغيرة ليست مغشوشة محضة، فهذا إمام في صنعته، والكتابان سبعة آلاف حديث وكسر[٢].

وقال: والذي أنكر على الشَّيخين أحاديث قليلة جدًا، وأمَّا سائر متونهما: فمما اتفق علماء المحدثين على صحّتها وتصديقها وتلقيها بالقبول، لا يستريبون في ذلك[٣].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: ولو لم يخلق البخاريّ ومسلم لم ينقص من الدِّين شيءٌ، وكانت تلك الأحاديث موجودة بأسانيد يحصل بها المقصود، وفوق المقصود[٤].

---

(١) «منهاج السنة» (٧/ ٢١٦).

(٢) «منهاج السنة» (٧/ ٢١٥).

(٣) «منهاج السنة» (٥/ ١٠١)

(٤) «منهاج السنة (٧/ ٢١٥).

خاتمة: هذا مجمل الرَّد على مجمل الطعون، أمَّا تفاصيل الرَّد على الطعون الموجهه إلى أحاديث بعينها أو مسائل خاصة في «الصحيحين»، فقد تصدَّى لذلك العلماء و المختصين في السُّنة النبويَّة، وكتبوا في ذلك الرّدود الخاصَّة.

❖ نموذج لشبهة ونقضها:

ذكر الحميديُّ صاحب «الجمع بين الصحيحين» إشكالًا على حديث في «صحيح البخاريِّ»، وقد أجاب عنه الحفّاظ بعده وبيَّنوا غلطه ومجانبته للصَّواب، ومن أفضل من ردَّ عليه الحافظ ابن حجر، وفيما يأتي إيراد الحديث والإشكال والجواب عنه:

قال الإمام البخاري في «صحيحه» (رقم/ ٣٨٤٩): حدثنا نعيم بن حماد، حدثنا هشيم، عن حصين، عن عمرو بن ميمون، قال: «رأيت في الجاهلية قردة اجتمع عليها قردة، قد زنت، فرجموها، فرجمتها معهم».

❖ الإشكال:

أغرب الحميديُّ في «الجمع بين الصحيحين» فزعم أنَّ هذا الحديث وقع في بعض نسخ البخاريِّ، وأن أبا مسعود وحده ذكره في «الأطراف»، قال: وليس في نسخ البخاريِّ أصلًا، فلعله من الأحاديث المقحمة في كتاب البخاريِّ.

«الجواب»:

أولًا: قوله: «وقع في بعض نسخ البخاريِّ، وأن أبا مسعود وحده ذكره في الأطراف».

قال الحافظ ابن حجر: وما قاله مردودٌ:

١- فإنَّ الحديث المذكور في معظم الأصول التي وقفنا عليها.

٢- وكفى بإيراد أبي ذرٍ الحافظ له عن شيوخه الثلاثة الأئمة المتقنين، عن الفربريّ حجة وكذا.

٣- إيراد الإسماعيليّ وأبي نعيم في «مستخرجيهما».

٤- وأبي مسعود له في «أطرافه».

ثانيًا: قوله: «فلعله من الأحاديث المقحمة في كتاب البخاريِّ».

قال ابن حجر: وأمَّا تجويزه أن يزاد في «صحيح البخاريِّ» ما ليس منه فهذا:

١- ينافي ما عليه العلماء من الحكم بتصحيح جميع ما أورده البخاريُّ في كتابه.

٢- ومن اتفاقهم على أنه مقطوع بنسبته إليه.

٣- وهذا الذي قاله تخيُّلٌ فاسدٌ.

٤- يتطرق منه عدم الوثوق بجميع ما في «الصَّحيح».

٥- لأنَّه إذا جاز في واحد لا بعينه جاز في كلِّ فرد.

٦- فلا يبقى لأحد الوثوق بما في الكتاب المذكور، واتفاق العلماء ينافي ذلك.

قال الحافظ ابن حجر: نعم سقط من رواية النسفيِّ، وكذا الحديث الذي بعده، ولا يلزم من ذلك أن لا يكون في رواية الفربريِّ، فإنَّ روايته تزيد على رواية النسفيّ عدّة أحاديث، قد نبَّهت على كثيرٍ منها فيما مضى، وفيما سيأتي إن شاء الله تعالى.

قال ابن حجر: وقد أطنبتُ في هذا الموضع؛ لئلا يغترَّ ضعيفٌ بكلام الحميديِّ، فيعتمده، وهو ظاهر الفساد[١].

---

(١) «فتح الباري» (٧/ ١٦١)، و«الإصابة» (٥/ ١٢٠).

أقول: هذا الذي خشيه الحافظُ ابن حجر، وقع في هذا العصر بعد نحو (١٠٠٠) سنة من كلام الحميديِّ، فجاء من بعث هذه الشبهة بخصوصها بعد أن نُقضت ودفنت، وأخذ يشوِّش بها مرَّة أخرى.

وهذه حقيقة من يأتي بالشُّبَه اليوم، هم لا يأتون بجديد، هي إشكالات وإيرادات قديمة، أجاب عنها العلماء وبيَّنوا وجه الصواب فيها، وطويت، ثم يأتي اليوم من يبعثها من مرقدها، وينشرها كرة ثانية، لكنها - بحمد الله وفضله- كرة خاسئة خاسرة[١].

❖ شرط البخاريِّ ومسلم، ومعالم في منهجهما[٢]:

(١)- بيان المراد بـ «شرطهما»:

اختلف في تفسير: «شرطهما» هل المراد: «عين رواتهما»، أو: «مثل رواتهما»، مع سائر شروط الصِّحة.

والَّذي عليه الأكثر أنَّ المراد بشرطهما هو «عين رواتهما» بأن يكون رجال ذلك الإسناد المحكوم عليه؛ لأنه على شرطهما بأعيانهم في كتابيهما، وذهب إليه النوويُّ وابن دقيق العيد، والذهبيُّ تبعًا لابن الصلاح.

---

(١) قام أبو ريه قبل سبعين سنة بلم شتات شبهات المستشرقين على البخاريِّ وغيره من مصادر السنة النبوية وترتيبها وإعادة نشرها في كتابه «أضواء على السنة المحمدية»، وقد ردَّ عليه العلماء في عصره، منهم العلامة المعلمي في «الأنوار الكاشفة».
هلك أبو ريه وطوي كتابه في المهملات لا يعرفه إلا أفراد، وبقي البخاريُّ شامخًا كالطود العظيم يسكن كلَّ بيت.
وهكذا الشأن في كلِّ جيل ينبعث أشقى القوم، ويبعث هذه الشبهات ويظهرها للناس، وهي شبهات قديمة، نقضت وطويت ونسيت.

(٢) هذا المبحث ملخص من كتاب «فتح المغيث» للحافظ السخاويِّ (١/ ٦٩)، مع زيادات.

قال الحافظ ابن حجر: المراد بشرطهما، رواتهما مع باقي شروط الصَّحيح[١].

قال السَّخاويُّ: وتصرّف الحاكم النيسابوريّ في «المستدرك» يقويه: فإنه إذا كان عنده الحديث قد أخرجا معًا، أو أحدهما لرواته، قال: «صحيح على شرطهما» أو: «أحدهما»، وإذا كان بعض رواته لم يخرِّجا له. قال: «صحيح الإسناد» حسب، ويتأيد بأنه حكم على حديث من طريق أبي عثمان، بأنه: «صحيح الإسناد». ثم قال: أبو عثمان هذا ليس هو النهديّ، ولو كان النهديّ، لحكمت بالحديث على شرطهما.

- توضيح قول الحاكم «بمثل رواتهما»:

قال السَّخاويُّ: ولا ينافيه قوله في خطبة «مستدركه»: وأنا أستعين الله تعالى على إخراج أحاديث روّاتها ثقات، قد احتج بمثلها الشيخان أو أحدهما؛ لأنا نقول:

المثلية أعمُّ من أن تكون في الأعيان أو الأوصاف، لا انحصار لها في الأوصاف؛ لكنها في أحدهما حقيقةٌ، وفي الآخر مجازٌ، فاستعمل المجاز؛ حيث قال عقب ما يكون عن نفس رواتهما: «على شرطهما»، والحقيقة حيث قال عقب ما هو عن أمثال رواتهما: «صحيح».

- اشتراط صورة إسناد الشيخين:

ينبغي في القول بشرطهما ملاحظة (صورة إسناد الشيخين)، وحال الراوي مع شيخه، وبيانه فيما يأتي:

قال ابن عبد الهادي في «الصارم المنكي»[٢]: واعلم: أن كثيرًا ما يروي

(١) «نزهة النظر» للحافظ ابن حجر (ص/ ٧٥).

(٢) (ص/ ٢٥٦ - ٢٥٨).

أصحاب الصحيح حديث الرجل عن شيخ معين؛ لخصوصيته به، ومعرفته بحديثه، وضبطه له، ولا يخرجون حديثه عن غيره؛ لكونه غير مشهور بالرواية عنه، ولا معروف بضبط حديثه، أو لغير ذلك، فيجيء من لا تحقيق عنده، فيرى ذلك الرجل المخرج له في «الصحيح» قد روى حديثًا عمن خرج له في «الصحيح» من غير طريق ذلك الرجل، فيقول: هذا على «شرط الشيخين»، أو على «شرط البخاريِّ»، أو على «شرط مسلم»؛ لأنهم احتجَّا بذلك الرجل في الجملة.

وهذا فيه نوعُ تساهلٍ، فإن صاحبي «الصحيح» لم يحتجَّا به إلا في شيخ معيَّنٍ لا في غيره، فلا يكون على شرطهما.

وقال السَّخاويُّ: فقد يكون من شرط الصحيح في بعض شيوخه دون بعض، وعدم النظر في هذا من جملة الأسباب المقتضية لوهم الحاكم، ولذا لما قال عقب حديثٍ أخرجه من طريق الحسن، عن سمرة: «صحيح على شرط البخاريِّ».

قال ابن دقيق العيد: ليس من رواية «الحسن، عن سمرة» من شرط البخاريِّ، وإن أراد أنَّ «الحسنَ»، أو: «سَمُرة» في الجملة من شرطه، فهو من شرط مسلم أيضًا، انتهى.

قال السَّخاويُّ: فعلم منه أنَّ الشرط إنّما يتمُّ إذا: خرَّج لرجالِ السند، بالصورة المجتمعة.

فتلخَّص أنَّ شرطهما:

١- عين رواتهما مع

٢- سائر شروط الصحة.

٣- صورة الإسناد وهيئته.

مع ملاحظة أنَّهما يخرجان ينتقيان في (صورة الإسناد عندهما) ما وافق فيه

الرَّاوي الثقات، ويجتنبان ما تفرَّد به.

مثال ذلك: «سلسلة العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب، عن أبيه، عن أبي هريرة» خرَّج الإمام مسلمٌ لهذه السلسة أحاديث عديدة، وتجنَّب منها ما تفرَّد به العلاء بن عبدالرحمن، فلم يخرجه.

ومن أشهر الأحاديث التي تفرَّد بها، وأنكرت عليه بهذه السلسلة:

ما خرَّجه الإمام أحمد، وأبو داود، والترمذيّ، والنسائيّ، وابن ماجه، وابن حبان في «صحيحه»، والحاكم من حديث العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: «إذا انتصف شعبان، فلا تصوموا حتى رمضان».

اختلف العلماء في صحَّة هذا الحديث، ثمَّ في العمل به: فأما تصحيحه فصحَّحه غير واحد، منهم: الترمذيُّ، وابن حبّان، والحاكم، والطحاويّ، وابن عبدالبر.

وتكلَّم فيه من هو أكبر من هؤلاء وأعلم، وقالوا: هو «حديث منكر»، منهم: عبد الرحمن بن مهدي، والإمام أحمد، وأبو زرعة الرازيّ، والأثرم، وقال الإمام أحمد: «لم يرو العلاء حديثا أنكر منه»، وردَّه بحديث: «لا تقدَّموا رمضان بصوم يوم أويومين».

فإنَّ مفهومه: جواز التقدم بأكثر من يومين، وقال الأثرم: الأحاديث كلّها تخالفه. يشير كلها تخالفه يشير إلى أحاديث صيام النبيِّ ﷺ شعبان كله، ووصله برمضان، ونهيه عن التقدم على رمضان بيومين، فصار الحديث حينئذٍ شاذًا مخالفًا للأحاديث الصحيحة. وقد أخذ آخرون، منهم: الشافعيُّ وأصحابه[1].

(تنبيه) أطال الصنعاني في «توضيح الأفكار»[2] في الكلام على شرط

---

(١) «لطائف المعارف» للحافظ ابن رجب (ص/ ١٣٥).

(٢) (١/ ٩٩ - ١٠٨).

البخاريِّ ومسلم، وخلاصة كلامه: أنَّه يتعذر معرفة شرطهما.

قال بعد أن ذكر أقوالًا أربعة في هذه المسألة، قال:

ولا يخفى بعد هذا كلّه أن جعل شرطهما ما ذكر من أحد الأربعة الأقوال، إنّما هو تظنن وتخمين من العلماء: أنه شرط لهما، إذ لم يأت عنهما تصريح ما شرطاه، نعم مسلم قد أبان في «مقدمة صحيحه» من يخرّج عنه حديثه كما عرفت.

وكلامه هذا مجانبٌ للصواب بعمل الحفاظ قبله كابن عبدالهادي، وابن حجر، والسخاويّ وغيرهم كما تقدم.

(٢)- معالم في منهج البخاريّ ومسلم[١]:

أبرز ما يميّز منهج البخاريِّ ومسلمٍ ويُظهر مقدار التحّري عندهما هو (الانتقاء).

و(الانتقاء): هو اختيارُ الصَّواب من الحديث والرواية، والانتقاء من أقوى الأمور في الجواب عن الانتقادات الموجهه للبخاريِّ ومسلمٍ في تخريج بعض الأحاديث، أو التخريج لبعض الرواة، والانتقاء له صور وأنواع على النحو الآتي:

- صور الانتقاء في حديث المتكلم فيهم عند الشيخين:

١- انتقاء ما وافقوا فيه الثقات، وترك ما خالفوا فيه أو تفرّدوا به.

٢- انتقاء ما رووه قبل الاختلاط في الرواية عن المختلطين.

٣- انتقاء ما لم يدلسوا فيه في الرواية عن المدلسين.

---

(١) ينظر «شرح العلل» للحافظ ابن رجب (٢/ ٦٢٥)، و«هدى الساري» لابن حجر (ص/ ٣٨٤).

- المنهج في الرواية عن المتكلم فيهم عند الشيخين:

١- التخريج لهم في المتابعات والشواهد لا الأصول.

٢- الإقلال من الرواية عنهم، فيخرج لهم الحديث والحديثين.

٣- التخريج لهم في الرقاق والفضائل والآدب دون الأحكام.

❖ **نموذج للانتقاء:**

جاء في «مناقب البخاريِّ» بسند صحيحٍ، أنَّ إسماعيل - وهو ابن أبي أويس- أخرج له أصوله وأذن له أن ينتقي منها، وأن يعلّم له على ما يحدِّث به؛ ليحدث به، ويعرض عما سواه.

قال ابن حجر: وهو مشعرٌ، بأن ما أخرجه البخاريُّ عنه هو من صحيح حديثه؛ لأنه كتب من أصوله، وعلى هذا لا يحتجّ بشيء من حديثه غير ما في «الصحيح»، من أجل ما قدح فيه النسائيُّ وغيره، إلا أن شاركه فيه غيره، فيعتبر فيه.

وقد احتجَّ به الشَّيخان؛ إلا أنهما لم يكثرا من تخريج حديثه، ولا أخرج له البخاري مما تفرَّد به، سوى حديثين، وأما مسلمٌ: فأخرج له أقلّ مما أخرج له البخاريُّ[1].

(**تتمة مهمة**): البخاريُّ ومسلمٌ من النقاد الكبار، ومن أئمة الاجتهاد في الصنعة الحديثية، فإذا خالفهما غيرهما، لا يؤخذ قوله بالتسليم، ولا يؤخذ على أنه مقابلة خطأ بصواب؛ بل يقابل الاجتهاد بالاجتهاد.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وفي الجملة من نقد سبعة آلاف درهم، فلم يرج عليه فيها إلا دراهم يسيرة، ومع هذا فهي مغيرة ليست مغشوشة محضة،

---

(١) «هدى الساري» لابن حجر (٥/ ٣٨٥).

فهذا إمام في صنعته، والكتابان سبعة آلاف حديث وكسر[١].

رابعًا: الأعمال العلمية على الصحيحين:

❖ «الجمع بين الصحيحين»[٢]:

١- «**الجمع بين الصحيحين**» لأبي بكر محمد بن عبد الله بن محمد الجوزقي، النيسابوريّ (ت٣٨٨هـ).

٢- «**الجمع بين الصحيحين**» لأبي مسعود إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقيّ (ت٤٠١هـ).

٣- «**الجمع بين الصحيحين**» لإسماعيل بن أحمد، المعروف بابن الفرات، الهروي (ت٤١٤هـ).

٤- «**الجمع بين الصحيحين**» لأبي بكر أحمد بن محمد البرقانيّ (ت٤٢٥هـ).

٥- «**الجمع بين الصحيحين**» للحافظ عمر بن عليّ الليثي(٤٦٦هـ)[٣].

٦- «**الجمع بين الصحيحين**» لأبي محمد حسين بن مسعود الفراء البغويّ (ت٥١٦هـ). ذكره صاحب «كشف الظنون»[٤].

٧- «**جامع الصَّحيحين**» لأبي نعيم عبيدالله الحداد الأصفهانيّ (ت٥١٧هـ)، طبع بدار النوادر في خمس مجلدات.

٨- «**الجمع بين الصحيحين**» لأبي محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيليّ (ت٥٨٢ هـ) مطبوع عدة طبعات.

---

(١) «منهاج السنة» لابن تيمية (٧/ ٢١٥).

(٢) «كشف الظنون» (١/ ٥٩٩) وقد ذكر ثمانية من كتب «الجمع».

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٤٠٧)، و«تذكرة الحفاظ» (٤/ ٢٤)، وسماه بعضهم «مسند الصحيحين».

(٤) (١/ ٥٩٩).

٩- «الجمع بين الصحيحين» لأبي جعفر أحمد بن محمد القرطبيّ، المعروف بابن أبي حجّة (ت٦٤٢هـ).

١١- «الجمع بين الصحيحين» لأبي الفضائل الحسن بن محمد الصاغانيّ (ت٦٥٠هـ)، واسمه «مشارق الأنوار النبوية من صحاح الأخبار المصطفوية» والكتاب مطبوع عدة طبعات.

وتوسَّع في الكلام عليه وعلى مختصراته والأعمال عليه صاحب «كشف الظنون»(١).

١٢- «الجمع بين الصحيحين» لزكي الدين عبدالعظيم المنذريّ (ت٦٥٦هـ).

ذكره الدكتور نجم خلف في «الاستدراكات على تاريخ التراث»(٢)، وأشار إلى نسخته الخطية في دار الكتب المصرية (حديث١٤٥٢).

١٣- «الجمع بين الصحيحين» لضياء الدين عمر بن بدر الموصليّ (ت٦٢٢هـ) تحقيق عليّ البوَّاب، مكتبة المعارف بالرياض، وحققه أيضًا صالح الشاميّ، طبع المكتب الإسلامي، وقد رتَّبه مؤلفه على ترتيب «جامع الأصول».

١٤- «الجمع بين الصحيحين» للحافظ أبي عبد الله محمد بن أبي نصر الحميديّ (ت٤٨٨ هـ)(٣).

---

(١) (٢/ ١٦٨٩).

(٢) (ص/ ٣١٨).

(٣) رتَّب الأحاديث على الصحابة، فقدم أحاديث أبي بكر، وباقي الخلفاء الأربعة، ثم تمام العشرة.

قال العراقي في «شرح الألفية» له: إنَّ الحميدي زاد في جمعه ألفاظًا وتتمات ليس في واحد منهما من غير تمييز، وهذا مما أنكر عليه؛ لأنه جمع بين كتابين، فمن أين تأتي الزيادة، وأما عبد الحق: فإنه أتى بألفاظ الصحيح. انتهى.

ونقل البقاعي في «حاشية الألفية» عن الحميدي أنه قال: ربما زدت زيادات من تتمات، وشرح لبعض ألفاظ الحديث، وقفت عليها في كتب من اعتنى بالصحيح كالإسماعيلي، والبرقاني. =

وله شروح من أجلها: وسمّاه «الإفصاح، عن معاني الصحاح».

١٥- «**الجمع بين الصحيحين**» للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ).

ذكره السخاويُّ في «الجواهر والدرر»[(١)] وقال: على الأبواب بالأسانيد والطرق، وزيادات المستخرجات. وللحافظ ابن حجر أيضًا «تلخيص الجمع بين الصحيحين» للحميديِّ.

١٦- «**جامع الصحيحين**» لمحمد فؤاد عبدالباقي.
ذكره الزركلي في «الأعلام»[(٢)].

١٧- «**الجامع بين الصحيحين**» للشيخ صالح بن أحمد الشاميّ.

١٨- «**الوافي بين الصحيحين**» للشيخ صالح بن أحمد الشاميّ.

١٩- «**الجمع بين الصحيحين للباحثين**» للشيخ عبدالعزيز اليحيى خمس مجلدات.

٢٠- «**الجمع بين الصحيحين للحفاظ**» للشيخ عبدالعزيز اليحيى، مجلد واحد.

٢١- «**الجمع بين الصحيحين**» لياسر سلامة، تقديم إبراهيم اللاحم، نشر دار الوطن بالرياض عام (١٤١٩هـ)، (٥٢٩) صفحة.

= قال: ثمَّ ميَّز بأن يسوق الحديث، ثم يقول: إلى هنا انتهت رواية البخاري مثلاً، ومن هنا زاده البرقاني، وهذا واضح.
ثم ميَّز بأخفى منه، فإنه ربما يسوق الحديث كاملًا أصلًا وزيادة، ثم يقول: لفظ كذا زاده فلان ونحو ذلك، فقد حصل التمييز إجمالًا وتفصيلًا.
وقال ابن الأثير في «جامع الأصول»: واعتمدتُ في النقل من «الصحيحين» على ما جمعه الحميديُّ في كتابه، فإنه أحسن في ذكر طرقه، واستقصى في إيراد رواياته، وإليه المنتهى في جمع هذين الكتابين.

(١) (٢/ ٦٦٠).

(٢) (٦/ ٣٣٣).

٢٢ «الجمع بين الصحيحين» للدكتور وليد الحمدان.

٢٣- «مسند الصحيحين» لعبدالحق الهاشميّ (ت١٣٨٠هـ).

❖ جمع الأحاديث المتفق عليها:

١- «زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم» لمحمد حبيب الله الشنقيطيّ (ت١٣٦٣هـ).

رتَّبه على حروف المعجم، فبلغت أحاديثه (٢٢٠٠)، وقد شرحه شرحًا متوسطًا وسمَّاه «فتح المنعم ببيان ما احتيج لبيانه من زاد المسلم».

٢- «اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان» لمحمد فؤاد عبد الباقي (ت١٣٨٨هـ).

٣- «بغية المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم» لخليل إبراهيم، الرياض، دار ابن كثير.

٤- «تحفة القاريء المسلم المختارة مما اتفق عليه البخاريّ ومسلم» عبدالقادر الإندونيسي، نشر دار مصر للطباعة، (١٣٧٢هـ)، (٧٢) صفحة.

٥- «فيض المنعم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم» لأحمد حسن مجاهد.

ذكره الدكتور نجم خلف في «الاستدراكات»[١]، وأشار إلى نسخته الخطية

❖ جمع أحاديث الأحكام المتفق عليها:

١- «العمدة في الأحكام» لعبدالغني بن عبدالواحد المقدسيّ (ت٦٠٠هـ).

٢- «العمدة - جمع فيه: أحكام الصحيحين» لأبي العباس أحمد بن عبد الله، محب الدين الطبريّ، المكيّ (ت٦٩٤هـ).

ذكره في «كشف الظنون»[٢].

---

(١) (ص/ ٣٢٧).

(٢) (٢/ ١٦١٣).

❖ أطراف الصحيحين[1]:

١- «أطراف الصحيحين» للحافظ إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقيّ (ت٤٠٠هـ).

٢- «أطراف الصحيحين» لأبي محمد خلف بن محمد الواسطيّ (ت٤٠١هـ).

٣- «أطراف الصحيحين» لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهانيّ (ت٤٣٠هـ).

٤- «أطراف الصحيحين» للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ).

ذكره السَّخاويُّ في «الجواهر والدرر»[2]، وقال: على الأبواب مع المسانيد، عجيب الوضع.

٥- «أطراف الصحيحين» للأستاذ محمد فؤاد عبدالباقي.

ذكره الزركلي، وقال: إنه مخطوط.

❖ شروح الصحيحين، وبيان الغريب والمشكل:

١ - «شرح الصحيحين» للحافظ إسماعيل بن محمد المشهور بقِوَام السنة (ت٥٣٥هـ).

ذكره الذهبيُّ وغيره، ويحتمل أنه شرحهما جميعًا، ويحتمل أنه شرح كلّ واحد على حدة.

٢- «تقييد المهمل، وتمييز المشكل» لأبي علي الحسين بن محمد الغسانيّ، الجيانيّ (ت٤٧٢هـ)، ضبط فيه: كلّ لفظ يقع فيه اللّبس من رجال «الصحيحين».

---

(١) «الرسالة المستطرفة» (ص/١٦٨).

(٢) (٢/ ٦٧٢).

٣- **«المدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم، وتبيين ما أشكل من أسماء رجال الصحيحين»** للحافظ أبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم (ت٤٠٥ هـ)، تحقيق الدكتور إبراهيم آل كليب، مكتبة العبيكان، عام (١٤٢٣هـ).

وللحاكم أيضاً كتاب «كتاب المدخل إلى معرفة الإكليل».

ذكرهما ابن خير الإشبيليّ في «فهرسته»[١].

٤- **«الإفصاح عن معاني الصحاح»** شرح الشيخ الإمام الوزير عون الدين أبي المظفر يحيى بن محمد بن هبيرة الحنبليّ (ت٥٦٠ هـ).

قال الذهبي: له كتاب: «الإفصاح عن معاني الصحاح» شرح فيه «صحيحي البخاري ومسلم» في عشر مجلدات .

وقال ابن رجب: ولما بلغ فيه إلى حديث: «من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين» شرحه، وتكلّم على معنى الفقه، وآل به الكلام إلى ذكر مسائل الفقه المتفق عليها، والمختلف فيها بين الأئمة الأربعة المشهورين، وقد أفرده الناس من الكتاب، وجعلوه بمفرده مجلدة، وسموه بكتاب: «الإفصاح» وهو قطعة منه .

طبع الكتاب المفرد عدة طبعات، وهو شرح لـ «لصحيحين» كما -تقدم، ذكرته هنا لأهميته.

٥- **«تفسير غريب ما في الصحيحين»** محمد بن أبي نصر الحميديّ (ت٤٨٨هـ).

٦- **«مشارق الأنوار على صحاح الآثار»** للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت٥٤٤هـ)، في «غريب الصحيحين والموطأ»، مطبوعٌ.

٧- **«مطالع الأنوار على صحاح الآثار»** لابن قرقول إبراهيم بن يوسف بن

---

(١) «الفهرست» (ص/ ١٩٢).

أدهم أبي إسحاق الوهراني الحمزيّ (ت٥٦٩هـ) تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دولة قطر، وهو مختصر لـ «مشارق الأنوار».

٨- **«كشف المشكل من حديث الصحيحين»** لجمال الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن الجوزيّ (ت٥٩٧هـ) تحقيق عليّ حسين البواب، الناشر: دار الوطن، الرياض.

٩- **«التقريب في علم الغريب»** للقاضي نور الدين أبي الثناء محمود بن أحمد الفيوميّ ابن خطيب جامع الدهشة، بحماة (ت٨٣٤هـ) مجلد.

ذكره في «كشف الظنون»[١] وذكر أنه: لغة تتعلق بـ «الموطأ»، و**«الصحيحين»**.

قال الحافظ السَّخاوي في «الجواهر والدرر»[٢]: وشرح غريبه [أي البخاري] القزاز. وكثيرًا من أحاديثه القاضي عياض في «المشارق»، وابن الأثير الجزري في «جامع الأصول»، وابن هُبيرة في «معاني الصحاح»، وابن الجوزي في)«كشف المشكل»، وابن قُرقُول في «المطالع».

❖ المستدركات على الصحيحين:

١- **«كتاب الإلزامات»** لأبي الحسن الدارقطنيّ (٣٨٥هـ).

وهو مستدركٌ لطيفٌ على «الصحيحين» ألزمهما إخراج أحاديث على شرطهما.

٢- **«المستدرك على الصحيحين»** لأبي عبدالله الحاكم النيسابوريّ (ت٤٠٥هـ).

قال الحافظ ابن حجر: وإنّما وقع للحاكم التساهل؛ لأنه سوَّد الكتابَ

---

(١) (١/ ٤٦٤).
(٢) (٢/ ٧١٢).

لينقّحه، فأعجلته المنية[1].

٣- «المستدرك عليهما» للحافظ أبي ذرّ عبد بن أحمد الأنصاري الهرويّ، المالكيّ، نزيل مكة (ت٤٣٤هـ)[2].

❖ المستخرجات على الصحيحين[3]:

١- «المستخرج على الصحيحين» محمد بن يعقوب بن الأخرم الشيبانيّ (ت٣٤٤هـ).

٢- «المستخرج على الصحيحين» لأبي بكر أحمد بن محمد البرقانيّ (ت٤٢٥هـ).

٣- «المستخرج على الصحيحين» لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصفهانيّ (ت٤٣٠هـ).

٤- «المستخرج على الصحيحين» لأبي المحاسن محمد بن عبد الخالق بن أبي شكر الأصبهانيّ (ت٥٨٣هـ).

❖ رجال الصحيحين:

١- **«ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم»** لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، طبع بتحقيق بوران الصناري، وكمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

٢- **«تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم وما انفرد به كل واحد منهما»** لأبي عبد الله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوريّ (ت٤٠٥هـ) بتحقيق كمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

٣- **«أسماء رجال الصحيحين»** لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسيّ (ت٥٠٧هـ).

---

(١) «تدريب الراوي» (١/ ١١٣).

(٢) «الرسالة المستطرفة» للكتاني (ص/ ٢٣).

(٣) اقتصرتُ في المستخرجات على ما أورده الحافظ الذهبي في كتابه «سير أعلام النبلاء».

جمع فيه بين كتابي أبي نصر، وابن منجويه، واستدرك عليهما، ورتَّبه على الحروف.

٤- «**رجال الصحيحين**» لأبي القاسم هبة الله بن حسن الطبريّ (ت٤١٨ هـ).

ذكره في «كشف الظنون»[١].

٥- «**الْمُعْلِم بأسامي شيوخ البخاريِّ ومسلم**» لمحمد بن إسماعيل بن خلفون (ت٦٣٦هـ) نشر دار الكتب العلمية (١٤٢١هـ).

٦- «**كشف النقاب عما روى الشيخان للأصحاب**» للحافظ صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائيّ (ت٧٦١هـ).

٧- «**رجال البخاري ومسلم**» لأحمد بن موسى الهكاريّ (ت٧٦٣هـ).

٨- «**الرياض المستطابة في جملة من روى في الصحيحين من الصحابة**» لعماد الدين يحيى بن أبي بكر العامريّ اليمانيّ (ت٨٩٣ هـ).

ذكره في «كشف الظنون»[٢].

٩- «**قُرَّة العَيْن في ضبط أسماء رجال الصَّحيحين**» لعبد الغني بن أحمد البَحْرَانيّ (ت ١١٧٤هـ) وهو جزء لطيف، مكتبة التوبة، عام (١٤١٠هـ).

١٠- «**قُرَّة العَيْن في تلخيص تراجم رجال الصحيحين**» لمحمد بن علي الأثيوبيّ، نشر دار الريان ببيروت.

❖ أعمال متفرقة على الصحيحين:

١- «**البيان والتوضيح لمن أخرج له في الصحيح ومُسَّ بضرب من التجريح**» لأبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقيّ (ت٨٢٦هـ) مطبوع عام (١٤١٠هـ) في مجلدٍ.

---

(١) (١/ ٨٣٥).

(٢) (١/ ٩٣٧).

٢- «الأحاديث المنتقدة على الصحيحين والجواب عنها» للحافظ العراقيّ أيضًا.

قال العراقي: جمعتُها مع الجواب عنها في تصنيفٍ.

قال ابن حجر: كأن مسوّدة هذا التصنيف ضاعت، وقد طال بحثي عنها وسؤالي من الشيخ أن يخرجها لي، فلم أظفر بها، ثمَّ حكى ولده أنَّه ضاع منها كراسان أولان، فكان ذلك سبب إهمالها وعدم انتشارها.

قال ابن حجر: وينبغي الاعتناء بمقاصد ما؛ لعلها اشتملت عليه[1].

وسماه في «كشف الظنون»[2]: «ما ضعف من أحاديث الصحيحين والجواب عنها».

❖ الدراسات المعاصرة على الصحيحين:

❖ «مكانة الصحيحين، والدفاع عنهما»:

١- «مكانة الصحيحين» للدكتور خليل إبراهيم ملا خاطر، المطبعة العربية الحديثة العباسي، الطبعة الأولى (١٤٠٢هـ).

٢- «الدفاع عن الصحيحين، دفاع عن الإسلام» للمحدث محمد بن حسين الحجويّ (ت١٣٧٦هـ)، مطبوع يقع في (٢٧٩) صفحة، نشر دار ابن حزم.

٣- «الدفاع عن الصحيحين» للدكتور عمر عبدالله كامل، ردٌّ على افتراءات محمد صادق النجميّ في كتابه «أضواء على الصحيحين».

٤- «مكانة الصحيحين، والدفاع عن صحيح مسلم» للدكتور عبدالعزيز بن ندى العتيبيّ.

٥- «دفاعا عن الصحيحين» تأليف نجاح محمد العزام، الأردن، إربد، رد

---

(١) «النكت على ابن الصلاح» (١/ ٣٨٠).

(٢) (٢/ ١٤٥٥).

على كتاب «نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث، دراسة تطبيقية لبعض أحاديث الصحيحين» لإسماعيل الكردي.

٦- «**افتراءات شيعية على البخاري ومسلم**» للدكتور محمد عمارة، نشر دار السَّلام.

٧- «**أحاديث الصحيحين بين الظن واليقين**» للدكتور حافظ ثناء الله الزاهدي، نشر دار الفتح (٧٩) صفحة.

٨- «**مكانة الصحيحين، وموقف خصوم السنة المعاصرين منها**» عدنان إبراهيم أنموجًا، للأستاذ الدكتور محمد بن علي الغامديّ.

٩- «**كيف قبلت الأمة الصحيحين**» للدكتور عبدالله بن محمد السحيم، بحث في (١٨) صفحة، مناقشة علمية لبعض الشكوك على «الصحيحين».

وهناك دراسات علمية في بيان مكانة «صحيح البخاريّ»، وكذا «صحيح مسلم» تقدَّم ذكرها في الأعمال العلمية عليهما.

❖ الدراسات في منهج الصحيحين والرواة فيهما:

١- «**قراءة في منهج البخاري ومسلم**» للدكتور محمد زهير الأدهمي، نشر دار النفائس.

٢- «**الصحيحان ومنهجهما وضوابط التصحيح على شرطهما**» محمد بن كيران، دكتوراه، جامعة محمد الخامس الدراسات الإسلامية، (١٩٩٣م).

٣- «**قرة العين في عناية المحدثين بالصحيحين**» لوالي عبدالهادي (١٨٩) صفحة.

٤- «**رجال الصحيحين الذين تكلم فيهم ابن حبان في كتابه المجروحين**» لحماد يعقوب، ماجستير - الجامعة الإسلامية بغرة، بفلسطين، عام ١٤٣١هـ.

٥- «**رواة الصحيحين الذين تكلَّم فيهم ابن حبان في كتابه المجروحين**»

للدكتور عبدالرحمن العواجي، بحث ترقية.

٦- «ما خرج عن مألوف القاعدة النحوية في الصحيحين» لمحمد عاطف بسيوني، رسالة ماجستير، بجامعة الإسكندرية.

❖ **الدراسات في الإسناد المعنعن فيهما:**

١- «**السَّنَنُ الأَبْيَنُ والمَوْرِدِ الأَمْعَن في المحاكمة بين الإمامين في السَّند المعنعن**»، لأبي عبدالله محمد بن عمر بن رُشيد الفهريّ (ت٧٢١هـ)، مكتبة الغرباء، عام (١٤١٧هـ).

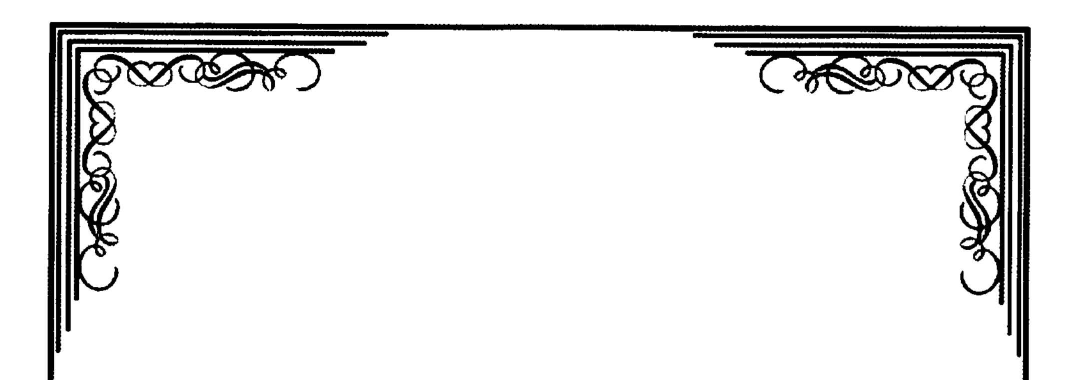
٢- «**موقف الإمامين البخاريّ ومسلم من اشتراط اللّقيا والسَّماع في السند المعنعن بين المتعاصرين**» للدكتور خالد الدريس.

٣- «**حسم النزاع في مسألة السماع**» لطارق عوض الله.

٤- «**إجماع المحدِّثين على عدم اشتراط العلم بالسماع في الحديث المعنعن بين المتعاصرين**» للدكتور حاتِم العوني.

٥- «**شرط العلم بالسَّماع في الإسناد المعنعن**» للدكتور إبراهيم اللاحم.



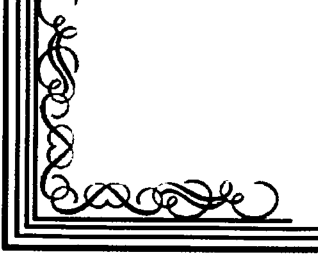


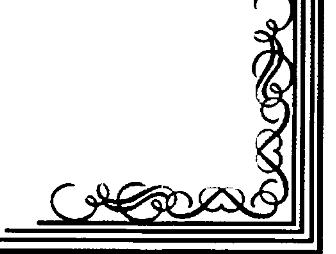
(٣)

الإمام أبو داود

وكتابه: «السُّنن»

(٢٠٢-٢٧٥هـ)





الفصل الأول

التَّعريف بالإمام أبي داود

- اسمه ونسبه ومولده
- رحلاته العلمية
- أشهر شيوخه
- أشهر تلاميذه
- ثناء العلماء عليه
- مؤلفاته
- وفاته رَحِمَهُ اللَّهُ



الفصل الثاني

التعريف بـ «السُّنن» ومنهجه فيه

- اسم الكتاب
- مكانة سنن أبي داود
- مقصده من تأليفه
- ترتيب أبواب الكتاب
- عدد أحاديثه
- عرضه كتابه على الإمام أحمد
- مجمل منهجه في كتابه
- أنواع الأحاديث في «سننه» ودرجتها
- سكوت أبي داود، وأنواع الأحاديث التي سكت عليها
- بيان سبب تخريج الحديث الضعيف في«السُّنن»
- بيان شرط أبي داود في الرُّواة
- عدد الأحاديث التي ادعي فيها الوضع في «سننه»
- روايات سنن أبي داود
- نسخ سنن أبي داود
- طبعات سنن أبي داود
- أفضل الطبعات لـ «سنن أبي داود».

الفصل الثالث

الأعمال العلمية على «سنن أبي داود»

- ❑ **المبحث الأول: الأعمال العلمية السابقة**
  - شروح سنن أبي داود وحواشيه
  - الأعمال على أبي داود غير الشروح
- ❑ **المبحث الثاني: الأعمال والدراسات العلمية المعاصرة**

الفصل الأول

التّعريف بالإمام أبي داود[1]

❖ اسمه ونسبه ومولده:

هو شيخ السُّنة، مقدّم الحفّاظ في زمنه، ومحدِّث البصرة: سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شدَّاد بن عمرو الأزديّ، السجستانيّ، البصريّ. قال أبو عبيد الآجريُّ، سمعتُه يقول: ولدتُ سنة اثنتين ومئتين.

❖ رحلاته العلمية:

أصله من «سجستان» رحل رحلة كبيرة إلى الحِجَاز، والشام، ومصر، والعراق، والجزيرة، والثّغر، وخراسان، ثمَّ استقرَّ بـ «البصرة» وأصبح محدّثها، وتوفّي فيها.

وقد دخل البصرةَ أوَّل مرّة سنة عشرين ومئتين، ولم يبلغ العشرين سنة.

قال الذهبيُّ: سكن البصرةَ بعد هلاك الخبيث طاغية الزّنج، فنشر بها العلمَ، وكان يترددُ إلى «بغداد».

وصفه الذهبيُّ بقوله: محدِّثُ البصرةِ.



---

(١) انظر: «رسالة أبي داود لأهل مكة»، و«مقدمة معالم السنن» لأبي طاهر االسلفيّ مطبوع بآخر «مختصر السنن» (٨/ ١٤٨)، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٣/ ٢٠٣)، و«الكاشف» للذهبيّ (١/ ٤٥٦)، و«الوافي بالوفيات» للصفديّ (١٥/ ٢١٨)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر(١/ ٥)، (٤/ ١٤٩)، و«الحطة في ذكر الصحاح الستة» لصديق خان (ص/ ٣٧٨).

❖ أشهر شيوخه:

- إمام أهل السنة والأثر أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد أبو عبد الله الشيبانيّ، المروزيّ، نزيل بغداد.
- يحيى بن معين بن عون الغطفانيّ أبو زكريا البغداديّ، إمام الجرح والتعديل.
- مسدد بن مسرهد بن مسربل بن مستورد أبو الحسن الأسديّ، البصريّ، ثقة حافظ.

❖ أشهر تلاميذه:

- محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي في «جامعه».
- ابنه عبدالله بن سليمان بن الأشعث أبو بكر بن أبي داود السّجستانيّ.
- أبو عليّ محمد بن أحمد اللؤلؤيّ راوي «السُّنن».
- والنسائيّ - فيما قيل -.

وقد روى النسائي في «سننه» مواضع يقول: «حدثنا أبو داود»، فالظاهر أن أبا داود في كلّ الأماكن هو السجستانيُّ.

وقد روى النسائي في كتاب «الكنى» عن سليمان بن الأشعث، ولم يكنه، وذكر الحافظ ابن عساكر في أنّ النسائيَّ يروي عن أبي داود السجستانيّ[1].

❖ ثناء العلماء عليه:

قال أحمد بن محمد بن ياسين الهرويُّ: كان أحدُ حُفّاظ الإسلام للحديث وعلمه، وعلله وسنده في أعلى درجة، مع النُّسك، والعفاف، والصلاح، والورع.

---

(١) «المعجم المشتمل على ذكر شيوخ الأئمة النُّبل» (ص/ ١٣٢، ترجمة: ٣٨٧).

وقال إبراهيم الحربيّ: أُلِيْنَ لأبي داود الحديثُ، كما أُلِينَ لداود عليه السلام الحديدُ.

وقال أبو حاتِم بن حبَّان: كان أحد أئمة الدُّنيا فقهًا وعلمًا وحفظًا ونسكًا وورعًا وإتقانًا، جمعَ، وصنَّفَ، وذبَّ عن السُّنن.

وقال الحافظ موسى بن هارون: خُلِق أبو داود في الدُّنيا للحديث، وفي الآخرة للجنَّة.

وقال الحاكم: أبو داود إمامُ أهل الحديث في عصره بلا مدافعة.

قال الذهبيُّ: الإمام الثَّبت، سيِّد الحفاظ.

وقال: الإمامُ، شيخ السُّنة، مقدّم الحفّاظ.

وقال أبو طاهر السِّلفيُّ: استيفاء ذكر أبي داود وفضله وتقدّمه في علم الحديث عند أهله، ومعرفته بكل نقلته، وجلّ حملته ووعاته، يتعذَّر في هذه المقدمة، فيقتصر على القليل منه الَّذي لا يستغنى عنه.

❖ مؤلفاته:

«السنن» وهو مطبوع عدة طبعات.

و«المراسيل» وهو مطبوع عدة طبعات

و«رسالته لأهل مكة» وهي مطبوعة عدّة طبعات.

و«القدر».

و«الناسخ والمنسوخ».

و«التفرد».

و«فضائل الأنصار».

و«المسائل».

و«مسند مالك».

و«الزهد» وهو مطبوع.

و«دلائل النبوة».

و«الدعاء».

و«ابتداء الوحي».

و«أخبار الخوارج».

❖ **وفاته** رَحِمَهُ اللَّهُ:

قال أبو عبيد الآجريُّ: مات لأربع عشرة بقين من شوال سنة خمس وسبعين ومئتين.



الفصل الثاني

التعريف بـ (السنن) ومنهجه فيه[(١)]

❖ اسم الكتاب:

سمَّاه أبو داود في «رسالته لأهل مكة»: «السنن».

أمَّا كتب الفهارس المتقدمة كـ«فهرست ابن خير الإشبيليّ»، فيطلقون عليه «مصنف أبي داود».

❖ مكانة سنن أبي داود:

قال أبو بكر الصّوليُّ: سمعتُ زكريا بن يحيى السَّاجيَّ يقولُ: كتاب الله أصل الإسلام، وكتاب «السُّنن» لأبي داود عهد الاسلام.

وقال محمد بن مخلد: لَمَّا صنَّف كتابَ «السُّنن» وقرأه على النَّاس، صار كتابه لأصحاب الحديث كالمصحف، يتبعونه ولا يخالفونه[(٢)].

وقال أبو سليمان الخطابيُّ: سمعتُ ابنَ الاعرابيِّ يقولُ، ونحن نسمع منه هذا الكتابَ يعني: «كتاب السُّنن» وأشار إلى النسخة وهي بين يديه:

---

(١) ينظر: «رسالة أبي داود لأهل مكة في وصف سننه»، و«فهرست ابن خير» (ص/٨٨)، و«شروط الأئمة الستة» لابن طاهر المقدسي(ص/١٥)، و«مقدمة معالم السنن» لأبي طاهر االسلفيّ مطبوع بآخر «مختصر السنن» (٨/١٤٨)، و«شروط الأئمة الخمسة» لأبي بكر الحازميّ (ص/٦٨)، و«مختصر السنن» للمنذريّ (١/ ٥ -١٢)، و«تهذيب السنن» لابن القيم (١/٨)، و«المنهل الروي» لابن جماعة(ص/٣٧)، و«البدر المنير» لابن الملقن(١/ ٢٩٩)، و«تدريب الراوي» للسيوطيّ(١/ ١٠٢)، و«توضيح الأفكار» للصنعانيّ (١/ ١٩٦)، و«الحطة في ذكر الصحاح الستة» لصديق خان (ص/٣٧٨).

(٢) «سير أعلام النبلاء» للذهبيّ (١٣/ ٢١٢).

لو أن رجلا لم يكن عنده من العلم إلا المصحف الذي فيه كتاب الله عزّوجلّ، ثمّ هذا الكتاب لم يحتجّ معهما إلى شيء من العلم بتة.

قال الخطابيُّ: وهذا كما قال لا شكَّ فيه.

قال الخطابيُّ: واعلموا رحمكم الله أنَّ «كتاب السُّنن» لابي داود كتاب شريف، لم يصنَّف في حكم الدين كتاب مثله، وقد رُزِق القبولَ من كافَّة الناس، فصار حكمًا بين فرق العلماء وطبقات الفقهاء على اختلاف مذاهبهم، ولكلٍّ فيه ورد، ومنه مشرب، وعلى معول أهل العراق، وأهل مصر، وبلاد المغرب، وكثير من مدن أقطار الارض، فأمَّا أهل خراسان: فقد أولع أكثرهم بكتاب محمد بن إسماعيل، ومسلم بن الحجَّاج ومن نحا نحوهما في جمع الصحيح على شرطهما في السّبك، والانتقاد، إلا أنَّ كتاب أبي داود أحسن وضعًا، وأكثر فقهًا[1].

❖ مقصده من تأليفه:

مقصده: تخريج أحاديث الأحكام على سبيل الاستقصاء.

قال في «رسالته لأهل مكة»: وإنّما لم أصنِّف في كتاب «السُّنن» إلا الأحكام، ولم أصنّف في الزهد وفضائل الأعمال وغيرها.

قال الذهبيُّ: كان أبو داود مع إمامته في الحديث وفنونه من كبار الفقهاء، فكتابه يدلُّ على ذلك، وهو من نجباء أصحاب الإمام أحمد، لازم مجلسَه مدَّة، وسأله عن دقاق المسائل في الفروع والأصول.

وكانت عنايته بالمتون أكثر، ولهذا يذكر الطرق واختلاف ألفاظها، والزيادات المذكورة في بعضها دون بعض، فكانت عنايته بفقه الحديث أكثر من عنايته بالأسانيد، فلهذا يبدأ بالصحيح من الأسانيد، وربَّما لم يذكر الإسناد

---

(١) «معالم السنن» (١/ ٦).

المعلل بالكلية[١].

وقال السَّخاويُّ: وأبو داود بكثرة أحاديث الأحكام، حتى قيل: إنه يكفي الفقيه[٢].

❖ ترتيب أبواب الكتاب:

الكتاب مرتب على الكتب والأبواب الفقهية، بدأه بـ «كتاب الطهارة»، وختمه بـ «كتاب الأدب»، وبلغ عدد الكتب فيه (٣٦) كتابًا.

❖ عدد أحاديثه:

قال أبو بكر بن داسة: سمعتُ أبا داود يقول: كتبتُ عن رسول الله ﷺ خمس مئة ألف حديث، انتخبتُ منها ما ضمّنته هذا الكتاب - يعني كتاب «السُّنن» - جمعتُ فيه أربعة آلاف حديث وثمان مئة حديث.

وقال أبو داود في «رسالته إلى أهل مكة»: ولعل عدد الذي في كتابي من الأحاديث قدر أربعة آلاف وثمان مئة حديث، ونحو ست مئة حديث من المراسيل.

عدد أحاديث «السنن» كما في طبعة دار الفكر (١٩٩٤م) (٥٢٧٤) حديثًا.

❖ عرضه كتابه على الإمام أحمد:

قال الخطيبُ: يقال إنَّه صنَّف كتابه «السُّنن» قديمًا، وعرضه على أحمد بن حنبل، فاستجاده واستحسنه[٣].



---

(١) «شرح العلل» لابن رجب (٢/ ٦١١، ٦٢٥).

(٢) «الغاية في شرح الهداية» (ص/ ٧٧).

(٣) «سير أعلام النبلاء» للذهبيّ (١٣/ ٢٠٦).

❖ مجمل منهجه في كتابه:

١- استقصى في ذكر الأحكام والسنن.

قال أبو داود في «رسالته لأهل مكة»: وقد ألّفتُه نسقًا على ما وقع عندي، فإن ذكر لك عن النبي سنة ليس مما خرَّجته فاعلم أنه حديثٌ واهٍ، إلا أن يكون في كتابي من طريق آخر، فإنّي لم أخرّج الطُّرق؛ لأنه يكبر على المتعلم.

٢- الاختصار، وذلك باقتصاره على الحديث والحديثين في الباب.

قال أبو داود: ولم أكتب في الباب إلا حديثا أو حديثين، وإن كان في الباب أحاديث صحاح، فإنه يكثر، وإنّما أردتُ قرب منفعته.

٣- يخرج أصحّ ما في الباب.

قال أبو داود في «رسالته»: إنّكم سألتموني أن أذكر لكم الأحاديث التي في كتاب «السُّنن» أهي أصحّ ما عرفت في الباب.. فاعلموا أنَّه كذلك كله، إلا أن يكون قد روي من وجهين، أحدهما: أقوى إسنادًا، والآخر: صاحبه أقدم في الحفظ، فربّما كتبتُ ذلك، ولا أرى في كتابي من هذا عشرة أحاديث.

وقال: فإذا لم يكن مسند غير المراسيل، ولم يوجد المسند، فالمرسل يحتجّ به، وليس هو مثل المتصل في القوة.

وقال: وإن من الأحاديث في كتابي «السنن» ما ليس بمتصل، وهو مرسلٌ، ومدلّس، وهو إذا لم توجد الصحاح عند عامة أهل الحديث على معنى أنه متصل، وهو مثل: «الحسن، عن جابر»، و«الحسن، عن أبي هريرة»، و«الحكم، عن مِقْسم».

٤- تكرار الحديث لمعنى فقهي.

قال أبو داود: وإذا أعدتُ الحديثَ في الباب من وجهين أو ثلاثة، فانّما هو من زيادة كلام فيه، وربّما تكون فيه كلمةٌ زيادةً على الأحاديث.

٥- اقتصاره على موضع الشاهد في الأحاديث الطِّوال.

قال أبو داود في «رسالته»: لأنّي لو كتبتُه بطوله، لم يعلم بعض من سمعه، ولا يفهم موضع الفقه منه، فاختصرتُه لذلك.

٦- لم يخرج عن الرَّاوي المتروك.

قال أبو داود في «رسالته»: وليس في كتاب «السُّنن» الَّذي صنَّفته عن رجل متروك الحديث: شيءٌ.

٧- بيانه لحال الحديث المنكر، وشديد الضعف.

قال: وإذا كان فيه حديث مُنْكر، بيَّنتُ أنَّه مُنْكرٌ.

وقال: وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد، فقد بيَّنتُه.

علَّق على ذلك الذهبيُّ، فقال: قلتُ: فقد وفَّى رَحِمَهُ اللَّهُ بذلك بحسب اجتهاده، وبيَّن ما ضعفه شديد، ووهنه غير محتمل، وكاسَرَ عن ما ضعفه خفيفٌ محتملٌ، فلا يلزم من سكوته والحالة هذه عن الحديث: أن يكون حسنًا عنده.

❖ أنواع الأحاديث في «سننه» ودرجتها:

جمهور العلماء جعلوا مراتب الأحاديث عند أبي داود في «السُّنن» ستُّ مراتبَ[1]، وأخذوا ذلك من كلام أبي داود في قوله: «ذكرتُ فيه الصحيحَ، وما يشبهه وما يقاربه».

وقال: «وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بيَّنتُه، ومنه ما لا يصح سنده، ما لم أذكر فيه شيئًا، فهو صالحٌ، وبعضها أصحّ من بعضٍ».

---

(١) «سير أعلام النبلاء» للذهبيّ (١٣/ ٤١٢)، و«النكت الوفيه» للبقاعي في مبحث الحديث الحسن، و«الحطة في ذكر الصحاح الستة» لصديق حسن خان (ص/ ٢١١)، و «توضيح الأفكار» للصنعانيّ (١/ ١٧٨).

قال الذهبي في «السير»: فكتاب أبي داود:

١- أعلى ما فيه من الثابت، ما أخرجه الشيخان، وذلك نحو من شطر الكتاب.

٢- ثم يليه ما أخرجه أحد الشيخين، ورغب عنه الآخر.

٣- ثم يليه ما رغبا عنه، وكان إسناده جيدًا سالمًا من علّة وشُذوذ.

٤- ثم يليه ما كان إسناده صالحًا وقبله العلماء؛ لمجيئه من وجهين لينين فصاعدًا، يعضد كلّ إسناد منهما الآخرَ.

٥- ثم يليه ما ضعف إسناده؛ لنقص حفظ راويه، فمثل هذا يمشيه أبو داود، ويسكت عنه غالبًا.

٦- ثم يليه ما كان بيِّن الضَّعف من جهة راويه، فهذا لا يسكت عنه؛ بل يوهنه غالبًا، وقد يسكت عنه بحسب شهرته ونكارته، والله أعلم.

وقال البِقَاعيُّ:
الأول: الصحيحُ، ويجوز أن يريد به الصَّحيح لذاته.
والثَّاني: شبهه، ويمكن أن يريد به الصَّحيح لغيره.
والثالث: ما يقاربه، ويحتمل أن يريد به الحسن لذاته.
والرابع: الذي فيه وهنٌ شديد.

وقوله: ما لا يفهم منه الذي فيه وهنٌ ليس بشديد، فهو قسم خامس، فإن لم يعتضد كان صالحًا للاعتبار فقط.

وإن اعتضد صار حسنًا لغيره، أي للهيئة المجموعة للاحتجاج، وكان قسمًا سادسًا. انتهى من حاشية البقاعيّ على شرح الألفية.

❖ سكوت أبي داود، وأنواع الأحاديث التي سكت عنها:

قال الإمام أبو داود: ما لم أذكر فيه شيئًا، فهو صالحٌ، وبعضها أصح من بعضٍ.

واختلف في تفسير قوله: «صالح» على مذهبين:

١- صالح للاحتجاج، فيكون من قبيل الحسن عنده، وذهب لهذا التفسير الأكثر.

٢- صالح للاعتضاد، فيكون من قبيل الضعيف الذي يتقوى، واختار هذا التفسير ابن حجر وغيره.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: رواية أبي داود للحديث وسكوته عنه: يقتضي أنه حسن عنده[١].

وذكر الحافظ ابن حجر: أن جميع ما سكت عليه أبو داود، لا يكون من قبيل الحسن الاصطلاحي؛ بل هو على أقسام:

١- منه ما هو في «الصحيحين» أو على شرط الصّحة.

٢- ومنه ما هو من قبيل الحسن لذاته.

٣- ومنه ما هو من قبيل الحسن إذا اعتضد.

وهذان القسمان كثير في كتابه جدًا.

٤- ومنه ما هو ضعيفٌ؛ لكنه من رواية من لم يجمع على تركه غالبًا.

وكل هذه الأقسام عنده: تصلح للاحتجاج بها، كما نقل ابن منده عنه: أنه يخرج الحديث الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره، وأنه أقوى من رأي الرِّجال.

ثم قال ابن حجر: فلا ينبغي للناقد أن يقلِّده في السكوت على أحاديثهم، ويتابعه في الاحتجاج بهم؛ بل طريقه أن ينظر هل لذلك الحديث متابع، فيعتضد به، أو غريب فيتوقف فيه... ثم أورد الحافظ ابن حجر أمثلة لأحاديث

---

(١) «اقتضاء الصراط المستقيم» (١/ ٢٩٨).

ضعيفة سكت عنها أبو داود[١].

ولأبي الحسن بن القطان الفاسيّ كتاب اسمه «نقع الإقلال والفوائد العلل في الكلام على أحاديث السنن لأبي داود»[٢].

❖ بيان سبب تخريج الحديث الضعيف في «السُّنن»:

كتب السنن لها شأن كبير، ومنزلة عالية، ومكانتها عند علماء الحديث تأتي في المرتبة الثانية، من حيث الصحة والقوة، بعد المؤلفات في الصَّحيح، ولها مزية على سائر المصنفات من «المسانيد»، و«المصنفات»، و«المعاجم»، و«الأجزاء» ونحوها.

لأنَّ الأصلَ في وضعها والقصد الأساس من تصنيفها: العمل بما تضمنته من السنن والآثار، فلا يخرج فيها إلا ما يصلح للاحتجاج أو الاستشهاد، بخلاف الكتب المصنفة على المسانيد؛ فإن أصل وضعها مطلق الجمع[٣].

---

(١) «النكت على ابن الصلاح» (١/ ٤٣٢) وقال ابن حجر: حكى ابن كثير في «مختصره» أنه رأى في بعض النسخ من «رسالة أبي داود» ما نصه: «وما سكت عليه، فهو حسن، وبعضها أصح من بعض».
فهذه النسخة إن كانت معتمدةً، فهو نصٌّ في موضع النزاع، فيتعين المصير إليه، ولكن نسخة روايتنا، والنسخ المعتمدة التي وقفنا عليها ليس فيها هذا - والله الموفق.

(٢) ذكره ابراهيم بن الصديق في كتابه «علم علل الحديث من خلال بيان الوهم والإيهام» (١/ ٢٩٥).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في «النكت على ابن الصلاح» (١/ ٤٦٦): هذا هو الأصل في وضع هذين الصنفين، فإن ظاهر حال من يصنّف على الأبواب، أنه ادعى على أن الحكم في المسألة التي بوّب عليها ما بوّب به، فيحتاج إلى مستدلٍّ لصحة دعواه والاستدلال، إنما ينبغي أن يكون بما يصلح أن يحتج به، وأما من يصنف على المسانيد، فإن ظاهر قصده جمع حديث كل صحابي على حدة سواء، أكان يصلح للاحتجاج به أم لا. =

قال ابن طاهر: فإن قيل: لِمَ أودعوها كتبهم ولم تصح عندهم؟

فالجواب من ثلاثة أوجه:

أحدها: رواية قوم لها واحتجاجهم بها، فأوردوها وبيَّنوا سُقمها؛ لتزول الشُّبهة.

والثاني: أنهم لم يشترطوا ما ترجمه البخاريُّ ومسلم رضي الله عنهما على ظهر كتابيهما من التسمية بالصحة، فإن البخاريَّ قال: ما أخرجتُ في كتابي إلا ما صحَّ، وتركتُ من الصِّحاح لحال الطول.

ومسلمٌ قال: ليس كلُّ حديث صحيح أودعته هذا الكتاب، وإنما أخرجتُ ما أجمعوا عليه، ومن بعدهم لم يقولوا ذلك، فإنهم كانوا يخرجون الشيء وضدَّه.

والثالث: أن يقال لقائل هذا الكلام: رأينا الفقهاء وسائر العلماء يوردون أدلة الخصم في كتبهم، مع علمهم أن ذلك ليس بدليل، فكان فعلهما هذا كفعل الفقهاء، والله أعلم.

❖ بيان شرط أبي داود في الرُّواة:

قال الحافظ ابن رجب في شرح قول أبي داود: ليس في كتاب «السُّنن» الذي صنَّفتُه عن رجل متروك الحديث شيء.

قال ابن رجب: ومرادُه أنه لم يخرج لمتروك الحديث عنده على ما ظهر

= وهذا هو ظاهر من أصل الوضع بلا شك، لكن جماعة من المصنفين في كل من الصنفين خالف أصل موضوعه، فانحط أو ارتفع، فإن بعض من صنَّف الأبواب، قد أخرج فيها الأحاديث الضعيفة؛ بل والباطلة، إما لذهول عن ضعفها، وإما لقلة معرفة بالنقد. وبعض من صنف على المسانيد انتقى أحاديث كل صحابيّ، فأخرج أصحّ ما وجد من حديثه. اهـ، وبنحو كلام ابن حجر، قال الحافظ البقاعي كما في «توضيح الأفكار» (١/ ٢٢٨).



له، أو لمتروك متفق على تركه، فإنه قد خرَّج لمن قيل: إنه متروك، ومن قيل: إنه متهم بالكذب[١].اهـ

وقال الذهبي- في معرض شرح طريقة مسلم -: كعطاء بن السائب، وليث، ويزيد بن أبي زياد، وأبان بن صمعة، ومحمد بن إسحاق، ومحمد بن عمرو بن علقمة، وطائفة أمثالهم، فلم يخرِّج لهم إلا الحديث بعد الحديث، إذا كان له أصل.

وإنما يسوق أحاديث هؤلاء، ويكثر منها أحمد في «مسنده»، وأبو داود، والنسائيُّ وغيرهم.

فإذا انحطّوا إلى إخراج أحاديث الضعفاء الذين هم أهل الطبقة الرابعة، اختاروا منها، ولم يستوعبوها على حسب آرائهم واجتهاداتهم في ذلك.

❖ عدد الأحاديث التي ادُّعِيَ فيها الوضع في «سننه»:

ذكر الحافظ ابن الجوزي في كتابه «الموضوعات» (٤) أحاديث موضوعة في «سنن أبي داود»، وقد درسها الدكتور عمر فلاته في كتابه النفيس «الوضع في الحديث»[٢].

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية حديثًا واحدًا موضوعًا في «سنن أبي داود».

وذكر العلامة الألباني في كتابه «ضعيف سنن أبي داود» حديثين اثنين في «السنن».

والأحاديث هي:

١- قال أبوداود: حدثنا قتيبة بن سعيد، ثنا نوح بن قيس، عن يزيد بن كعب، عن عمرو بن مالك، عن أبي الجوزاء، عن ابن عباس قال: «السجلُّ

---

(١) «شرح العلل» (٢/ ٦١٢).

(٢) (٢/ ١٧٧- ١٩٣).

كاتبٍ كان للنبي ﷺ».

قال ابن القيم في «تهذيب السنن»(١): سمعتُ شيخنا أبا العباس بن تيمية يقول: هذا الحديث موضوعٌ، ولا يعرف لرسول الله ﷺ كاتب اسمه: السجلُّ قط، وليس في الصحابة من اسمه: السّجل، وكتاب النبي ﷺ معروفون، لم يكن فيهم من يقال له: السّجلّ.

قال: والآية مكيّة، ولم يكن لرسول الله ﷺ كاتب بمكّة، والسجلُّ، هو: الكتاب المكتوب، و«اللام» في قوله للكتاب بمعنى على، والمعنى: نطوي السماء كطي السجل على ما فيه من الكتاب.

٢- قال أبوداود: حدثنا يزيد بن محمد الدمشقيّ، ثنا عبد الرزاق بن مسلم الدمشقيّ - وكان من ثقات المسلمين من المتعبدين - قال: ثنا مدرك بن سعد، قال: يزيد شيخ ثقة، عن يونس بن ميسرة بن حلبس، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء رضي الله عنه، قال:

«من قال إذا أصبح وإذا أمسى: «حسبي الله لا إله إلا هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم» سبع مرات كفاه الله ما أهمه، صادقًا كان بها أو كاذبًا.

قال الألبانيُّ: موضوعٌ.

٣- قال أبوداود: حدثنا محمد بن يحيى بن فارس، ثنا أبو قتيبة سلم بن قتيبة، عن داود بن أبي صالح المزنيّ، عن نافع، عن ابن عمر، أن النبي ﷺ: نهى أن يمشي يعني: الرجل بين المرأتين.

قال الألباني: موضوعٌ.

❖ روايات سنن أبي داود:

١- «رواية ابن داسة» هو أبو بكر محمد بن بكر التمار المعروف بـابن

---

(١) (٨/ ١١٠).



داسة البصريّ (ت٣٤٦هـ).

نقل الذهبي في «السير»[١] عن أبي عمر الهاشميّ، قوله: الزّيادات التي في رواية ابن داسة حذفها أبو داود آخرًا؛ لأمر رابَه في الإسناد. اهـ

وقال الذهبيُّ[٢]: وهو آخر من حدث «بالسنن» كاملًا، عن أبي داود.

٢- «**رواية ابن الأعرابي**» وهو أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد الأعرابيّ (ت٣٤٠هـ).

قال الذهبيُّ[٣]: له في غضون الكتاب (أي السنن) زيادات في المتن والسند.اهـ

ونقل ابن حجر في «النكت»[٤]: وليس في روايته «كتاب الفتن والملاحم»، و«الحروب»، و«الخاتم»، ويسقط عنه في «كتاب اللباس» نحو نصفه وفاته [من] «كتاب الوضوء»، و«الصلاة»، و«النكاح» مواضع كثيرة تشتمل على أوراق عدّة روى أكثرها الرَّملي عن أبي داود، روى بعضها ابن الأعرابيّ، عن أبي أسامة محمد بن عبد الملك الروّاس، عن أبي داود، ذكر ذلك ابن عبد البر.

٣- «**رواية اللؤلؤي**» وهو أبو عليّ محمد بن أحمد بن عمرو اللؤلؤيّ البصريّ، (ت٣٣٣هـ).

نقل الذهبيُّ في «السير»[٥] عن أبي عمر الهاشميّ: كان أبو عليّ اللؤلؤيّ قد قرأ كتاب «السُّنن» على أبي داود عشرين سنةً، وكان يدعى: «ورَّاق أبي داود»، والوراقُ: في لغة أهل البصرة القارئ للناس.اهـ

---

(١) (١٥/ ٣٠٧).
(٢) (١٥/ ٥٣٨).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٤٠٨).
(٤) (١/ ٣٤١).
(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٣٠٧).

٤- «رواية الرّمليّ» وهو أبو عيسى إسحاق بن موسى بن سعيد الرمليّ، ورّاق أبي داود.

❖ المقارنة بين الرواة:

نقل ابن حجر في «النكت»[١]: أنَّ رواية ابن داسة أكمل الروايات، ورواية الرَّمليّ تقاربها... ورواية اللؤلؤيّ من أصحِّ الرّوايات، لأنَّها من آخر ما أملى أبو داود، وعليها مات.

وقال الحافظ ابن حجر في «المعجم المفهرس»[٢] في بيان اختلاف روايات «سنن أبي داود»: وهذه الروايات عن أبي داود مختلفة:

إلا أن روايتيّ اللؤلؤي وابن داسة متقاربتان، إلا في بعض التقديم والتأخير.

وأما رواية ابن الأعرابيّ فتنقص عنهما كثيرًا....

وقال ابن عطية في «فهرسته»[٣]: الذي أعتمد عليه من هذه الرّوايات رواية أبي بكر بن داسة، فهي أكمل الروايات وأحسنها.

وقال الشاه عبد العزيز الدهلوي كما في «الحطة»[٤]: روايةاللؤلؤيّ مشهورة في المشرق، ورواية ابن داسة مروجة في المغرب، وأحدهما يقارب الآخر، وإنما الاختلاف بينهما بالتقديم والتأخير، دون الزيادة والنُّقصان.

❖ نسخ «سنن أبي داود»:

بلغ عدد نسخه في مكتبات العالم المفهرسة (١٦٢) نسخة خطية، كما في

---

(١) (١/ ٣٤١).
(٢) (ص/ ١٦).
(٣) (ص/ ٨١).
(٤) (ص/ ٢١٠).



«فهرس آل البيت- قسم الحديث النبوي الشريف-»[١].

❖ طبعات «سنن أبي داود»:

طبع مرات عديدة في القاهرة سنة (١٢٨٠هـ)، وفي لكنو سنة (١٨٤٠م)، و(١٨٧٧هـ)، و(١٨٨٨م)، و(١٣٠٥هـ)، و(١٣٠٨هـ).

وفي دلهي (١١٧١هـ)، (١٢٧٢هـ)، (١٢٨٣هـ).

وفي حيدر أباد (١٣٢١هـ) وعلى الهامش «شرح الموطأ للزرقانيّ» في القاهرة (١٣١٠هـ)، و(١٣٢٠هـ).

وفي بيروت، دار الكتاب العربي سنة (١٣٨٨هـ)، دار الحديث، حمص مع شرحه للخطابيّ.

❖ أفضل الطبعات لـ«سنن أبي داود»:

- طبعة محيي الدين عبد الحميد، في مجلدين.
- طبعة عِزَّت الدَّعَاس، وهي التي يعتمد عليها الشيخ الألباني.
- طبعة محمد عوامة.
- طبعة دار التأصيل.
- طبعة عصام موسى هادي، نشر دار الصديق، وهي في مجلد واحد.



---

(١) (٢/٩٠٩).

الفصل الثالث

الأعمال العلمية على سنن أبي داود(١)

❑ المبحث الأول: الأعمال العلمية السابقة:

ذكر حاجي خليفة في «كشف الظنون»(٢)، وبروكلمان في «تاريخ الأدب العربي»، وسزكين في «تاريخ التراث العربي» نحو ثلاثين عملًا على «سنن أبي داود».

وذكر الباحث الأستاذ أبو يعلى البيضاويّ المغربيّ في «التعليقات المستظرفة على الرسالة المستطرفة» نحو (٣٦) عملًا على «سنن أبي داود».

وفيما يأتي ذكر جمهرة الأعمال العلمية على «سنن أبي داود»:

❖ شروح سنن أبي داود وحواشيه(٣):

١- «معالم السُّنن» لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابيّ (ت٣٨٨هـ)،

---

(١) للاستزادة من معرفة المؤلفات والدراسات المعاصرة على «سنن أبي داود» يراجع:
«المعجم المصنف لمؤلفات الحديث الشريف» لمحمد خير رمضان.
«الدليل الجديد لمؤلفات الحديث الشريف» لمحمد خير رمضان.
«التصنيف في السنة النبوية وعلومها من ١٣٥١هـ- ١٤٢٥» للدكتور خلدون الأحدب.
«معجم المطبوعات المغربية» لإدريس بن الماحي.
«دليل رسائل الدكتوراه و الماجستير لقسم السنة بكلية أصول الدين» على موقع الكلية.
«سلسلة أعلام المسلمين» الصادرة عند دار القلم، و«سلسلة أعلامنا» الصادرة عن دار السلام.

(٢) (٢/ ١٠٠٤).

(٣) ذكرت الشروح والحواشي السابقة والمعاصرة في موضع واحد هنا، فهو أقرب في تناول المعلومة.

وطبع معه حاشية ابن القيم على «مختصر المنذريّ» ثم طبع مفردًا.

وأملى عليه الحافظ أبو طاهر السِّلفيّ (ت٥٧٦هـ) مقدمة في «جزء» طبعت في آخر «معالم السنن».

لخَّصه: الحافظ شهاب الدين أحمد بن محمد المقدسيّ (ت٧٦٥هـ) وسماه: «عجالة العالم من كتاب المعالم» ذكره صاحب «كشف الظنون»[1].

٢- «**الإيجاز في شرح سنن أبي داود**» لأبي زكريا يحيى بن شرف النوويّ الشافعيّ (ت٦٧٠هـ).

قال السيوطي: كتب منه يسيرًا.

طبع في دار الكيان الرياض، ومكتبة ابن تيمية الشارقة، بتحقيق حسين بن عكاشة في مجلد واحد، فيه بعض «أبواب الطهارة» والكتاب موجود في الشَّاملة.

٣- «**شرح سنن أبي داود**» لمسعود بن أحمد بن مسعود بن زيد الحارثيّ، سعد الدين العراقيّ، ثم المصريّ، فقيه حنبليّ (ت٧١١هـ).

ذكره الزركلي في «الأعلام»[2]، وقال: أنَّه لم يكمله.

٤- «**تهذيب سنن أبي داود**» للحافظ العلامة شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، وهو على «مختصر السُّنن» للمنذريّ، طبع مع «مختصر المنذريّ» بتحقيق الشيخ أحمد شاكر ومعه «معالم السنن» للخطابيّ، و طبع مرة أخرى مع «عون المعبود».

وطبع مفردًا مع «مجموعة آثار ابن القيم».

وقد أبانَ الإمامُ ابنُ القيم في هذا الكتاب الفريد عن طرائق النقاد

---

(١) (٢/ ١٠٠٥).

(٢) (٧/ ٢١٦).

المتقدمين في التعليل والنقد، ونثر فيه من التحقيقات النقدية وطرائق التعليل، ما لا يكاد يوجد في غيره.

٥- «شرح سنن أبي داود» لأبي بكر بن أحمد بن علي القرشي، الملقب بِدَغْسَيْن (ت ٧٥٢هـ) في نحو أربعة مجلدات.

ذكره الزركليّ في «الأعلام»[(١)].

٦- **«شرح السُّنن»** لعلاء الدين مغلطاي بن قليج (ت٧٦٢هـ) ولم يكمله، قال ابن حجر: قطعة.

٧- «انتحاء السنن واقتفاء السنن» لشهاب الدين أبو محمد أحمد بن محمد بن إبراهيم بن هلال المقدسيّ (ت٧٦٥هـ).

ذكره صاحب «كشف الظنون».

٨- **«شرح زوائده على الصحيحين»** لسراج الدين عمر بن عليّ بن الملقن (ت٨٠٤هـ).

قال السخاوي في «الضَّوء اللامع»[(٢)]: في مجلدين.

٩- **«التوسط المحمود في شرح سنن أبي داود»** لأبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقيّ (ت٨٢٦هـ).

قال السَّخاويُّ: «شرح السنن» لأبي داود، كتب منه إلى أثناء «سجود السهو» سبع مجلدات، سوى قطعة من «الحج»، ومن «الصيام»، أطال فيه النفس، وهو من أوائل تصنيفه لم يكمله ولم يهذبه.

وقال السيوطيُّ: هو شرح مبسوط جدًا، كتب منه من أوله إلى أثناء «سجود السهو»، (٧) مجلدات، ولو كمل لجاء أكثر من أربعين مجلدًا.

---

(١) (٢/ ٦١).

(٢) (٦/ ١٠٢).

طبع من الكتاب مجلدان فقط، هذا العام (١٤٤٠هـ) بتحقيق: عبدالعاطي الشرقاوي وآخرون، وهو إلى حديث رقم (٩١)، لم يعرف المحققون بمكان المخطوط وفي أي مكتبة، ودون دراسة عن المؤلف والكتاب ووعدوا بطباعة الأجزاء الباقية.

١٠- «حواشٍ على سنن أبي داود» إبراهيم بن محمد سبط ابن العجميّ (ت٨٤١هـ).

ذكره ابن فهد في «لحظ الألحاظ»[(١)].

١١- «شرح سنن أبي داود» لشهاب الدين أحمد بن الحسين الرَّمليّ الشافعيّ، المعروف بـ «ابن رسلان»، (ت٨٤٤هـ).

قال السخاوي في «الضوء اللامع»: هو في أحد عشر مجلدًا، وربّما استمدَّ فيه من شيخنا ببعض الأسئلة، ونقل عنه في «باب تنزيل الناس منازلهم من الأدب» بقوله: «قال شيخنا ابن حجر».

حقّق هذا الكتاب في سبع رسائل دكتوراه بقسم السنة، ، كلية أصول الدين بجامعة الإمام، من عام (١٤١٠هـ- ١٤١٨هـ).

وحقّق بعضه في جامعة الدمام، وبعضه في جامعة الأميرة نورة.

وطبع حديثًا في (٢٠) مجلدًا بدار الفلاح بمصر.

١٢- «المنن في شرح السنن» لأبي ياسر شمس الدين محمد بن عمار المصريّ، المالكيّ، (ت٨٤٤هـ).

١٣- «شرح سنن أبي داود» لبدر الدين محمود بن أحمد العينيّ، الحنفيّ (ت٨٥٥هـ)، طبع في دارالرشد بالرياض، بتحقيق: أبي المنذر خالد بن إبراهيم المصري في (٧) مجلدات.

---

(١) (ص/ ٢٠٥).

١٤- «مرقاة الصعود إلى سنن أبى داود» لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطيّ (ت٩١١هـ)، طبع حديثًا بتحقيق الدكتور محمد إسحاق إبراهيم في (٥) مجلدات.

وطبعة أخرى بتحقيق محمد شايب بدار ابن حزم (٣) مجلدات.

١٥- «فتح الودود على سنن أبي داود» لأبي الحسن نور الدين محمد بن عبد الهادي السنديّ (ت١١٣٨هـ)، وهو شرح لطيف، طبع في الهند.

وطبع حديثًا بجائزة دبي الدولية للقرآن الكريم في (٧) مجلدات.

١٦- «حاشية على سنن أبي داود» محمد التاودي بن محمد الطَّالِب ابن محمد بن عليّ ابن سَوْدَة المُرِّي الفاسيّ، فقيه المالكية في عصره (ت١٢٠٩هـ).

ذكره الزركلي في «الأعلام»[١].

١٧- «شرح على سنن أبي داود» لأحمد بن زيد بن عبد الله بن ناصر الحسنيّ، الطالبيّ، الكبسيّ، عالم بالحديث والأصول من أهل صنعاء (ت١٢٧١هـ) يقع في مجلدين.

ذكره الزركلي في «الأعلام»[٢].

١٨- «حاشية على سنن أبي داود» لأحمد عليّ السهارنفوريّ (ت١٢٩٧هـ)، طبع بالأحمدي بدلهي (١٢٧١هـ).

١٩- «درجات مرقاة لصعود إلى سنن أبي داود» لعلي بن سليمان الدِّمْنَتي البَجَمْعوي (ت١٣٠٦هـ) -، مولود بدمنات من المغرب، وتوفي بمراكش، وهو اختصار لكتاب السيوطي على سنن أبي داود

٢٠- «غاية المقصود في حل سنن أبي داود» لأبي الطيب محمد شمس

---

(١) (٦/ ٦٢).

(٢) (١/ ١٢٨).

الحق العظيم آباديّ (ت١٣٢٩هـ)، وهو شرح كبير واسع، وقد وصل المؤلف في شرحه هذا الكتاب إلى «باب في الدعاء للميت إذا وضع في قبره» طبع منه الجزء الأول، ثم طبع مرة أخرى سنة (١٤١٧هـ).

وقدم له بمقدمة تتضمن عدّة محاور، منها:

الأول: فضائل «سنن أبي داود».

الثاني: ترجمة أبي داود.

الثالث: نسخ «السنن» واختلافها.

الرابع: عناية العلماء بـ «سنن أبي داود».

٢١- **«عون المعبود شرح سنن أبي داود»** محمد أشرف العظيم آبادي أخي أبي الطيب، المنسوب لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي[١].

طبع في الهند سنة (١٣١٣هـ) في (٤) أجزاء، ثم في دارالكتب العلمية في (٧) مجلدات، وفي مكتبة ابن تيمية القاهرة (١٤١٧هـ) بتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان.

٢٢- **«بذل المجهود في حل أبي داود»** لخليل أحمد السهارنفوريّ، الهنديّ (ت١٣٤٦هـ)، ساعده على تأليفه: تلميذه محمد زكريا الكاندهلويّ

---

(١) اختلف في مؤلف هذا الكتاب، فالمشهور أنه لأبي الطيب شمس الحق، وقيل: لشقيقه أبي عبدالرحمن شرف الحق، كما هو مثبت على بعض أجزاء الطبعة الهنديّة الحجريّة، وقيل لمجموعة مِن العلماء، ذكره العلامة تقي الدين الهلالي، ورجح الشيخ مشهور حسن في بحث له أنه لشقيقه شرف الحق.
وذكر الدكتور عبدالله البراك - قبله -: أن الشرح لشرف الحق وأن الشيخ شمس الحق العظيم آبادي كان له دور التوجيه والمراجعة فقط، واستفاد من شرح أخيه وشيخه الكبير «غاية المقصود».
وانظر كتاب: «حياة الشيخ شمس الحق وأعماله» للشيخ محمد عزير شمس.

(ت١٤٠٢هـ)، طبع في دارالكتب العلمية بيروت في (١٠) مجلدات، وعليه تعليقات للكاندهلويّ، وطبع في دار البشائر (١٤) مجلدًا.

وللشيخ محمد بن عبد الرحمن الخميس حفظه الله عليه انتقادات من الناحية العقدية سماها: «فتح المعبود في بيان الهفوات في كتاب بذل المجهود» في جزء صغير، طبع في دار الصميعيّ، الرياض (١٤١٦هـ).

٢٣- **«المنهل المورود شرح سنن أبي داود»** لمحمود بن محمد خطاب السبكيّ، المصريّ (ت١٣٥٢هـ)، وهو شرح كبير في (١٠) أجزاء ولم يتم، وقد وصل المؤلف في شرحه إلى «باب التلبيد» من «كتاب الحج»، طبع في مطبعة الاستقامة مصر سنة (١٣٥٣هـ).

٢٤- **«فتح الملك المعبود تكملة المنهل العذب المورود»** لأمين محمود خطاب السبكيّ (ت١٣٨٣هـ)، طبع سنة (١٣٥٩هـ) في(٤) مجلدات.

٢٥- «أنوار المحمود على سنن أبي داود» لمحمد صديق النجيب، كراتشي، دار القرآن والعلوم الإسلامية، (١٤٢١هـ) مجلدان.

❖ الأعمال على أبي داود غير الشروح:

١- **«تسمية شيوخ أبي داود السّجستاني»** تصنيف أبي عليّ حسين بن محمد الغسانيّ (ت٤٩٨هـ)، ذكره ذلك ابن خير الإشبيلي في «فهرسته»[1] والكتاب مطبوع بدار ابن حزم، ببيروت عام (١٤٢٠هـ).

٢- **«حاشية على تسمية شيوخ أبي داود السجستاني»** لأبي الوليد يوسف بن عبدالعزيز المعروف بابن الدباغ (ت ٥٤٦هـ) مطبوع مع الأول.

٣- **«مصنف أبي عبد الله محمد بن عبد الملك بن أيمن (ت٣٣٠هـ) الفقيه في السُّنن صنفه على كتاب أبي داود»**.

(١) (ص/ ١٩٠).

ذكره ذلك ابن خير الإشبيلي في «فهرسته»[(١)] وقال: وهو كتاب متقن حسن.

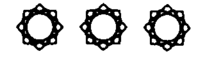
٤- **«مصنف أبي محمد قاسم بن أصبغ** رحمه الله **(ت٣٤٠هـ) صنَّفه على كتاب السّنن لأبي داود».**

ذكره ذلك ابن خير الإشبيلي في «فهرسته»[(٢)].

٥- **«مختصر سنن أبي داود»** لعبدالعظيم بن عبدالقويّ المنذريّ (ت٦٥٦هـ)، مطبوع مع «معالم السُّنن» للخطابيّ.

٦- **«بذل المجهود في ختم سنن أبي داود»** لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السَّخاويِّ (ت٩٠٢هـ)، مطبوع.

٧- **«ختم سنن أبي داود»** لعبد الله بن سالم البصريّ (ت١١٣٤هـ)، نشر أضواء السلف، بالرياض.



---

(١) (ص/١٠٣).
(٢) (ص/١٠٣).

❑ المبحث الثاني: الأعمال والدراسات العلمية المعاصرة

١- «**فضل الرحيم الودود في تخريج سنن أبي داود**» لياسر محمد آل عيد، وهو عمل موسوعي في تخريج ودراسة أحاديث «سنن أبي داود»، وهو بحق مفخرة الأعمال المعاصرة على «سنن أبي داود»، وقد طبع قسم منه متفرقًا في (١٥) مجلدًا بدار ابن الجوزي، ولو تم يقع في نحو (٣٠) مجلدًا، يسر الله إتمامه.

٢- «**الإمام أبو داود حياته وسننه**» لمحمد لطفي الصباغ.

٣- «**أبو داود السجستاني وأثره في علم الحديث**» معوض بن بلال العوفيّ، ماجستير، جامعة أم القرى، عام (١٤٠٠هـ).

٤- «**الإمام أبو داود وكتابه السنن**» لعبدالله بن صالح البراك، طبع سنة (١٤١٤هـ).

٥- «**الإمام أبو داود وسننه**» لهدى خالد، طبع سنة (١٤١٣هـ) في (٣٢) صفحة.

٦- «**أبو داود وجهوده في الحديث**» لعبدالوهاب السامرائيّ.

٧- «**المدخل إلى سنن الإمام أبي داود**» لمحمد محمدي النورستاني، نشر مكتب الشؤون الفنية بوزارة الأوقاف بالكويت، عام (١٤٢٩هـ).

٨- «**سنن أبي داود في الدراسات المغربية رواية ودراية**» لإدريس خرشفي، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب، عام (١٤٠٩هـ).

٩- «**الأحاديث التي أشار أبو داود إلى تعارض الوصل و الإرسال فيها**» تخريجًا ودراسة، الدكتور تركي الغميز، رسالة ماجستير، بجامعة الإمام، عام (١٤١٨هـ).

١٠- «**الأحاديث التي أشار أبو داود إلى تعارض الرفع و الوقف فيها**» تخريجًا ودراسة، للدكتور محمد الفراج، رسالة ماجستير، بجامعة الإمام، عام (١٤١٨هـ).

١١- **«الأحاديث التي انتقدها الإمام أبو داود في سننه»** إيمان محمد عليّ عزام، ماجستير، جامعة أم القرى، الشريعة والدراسات الإسلامية، عام (١٤١٦هـ).

١٢- **«الأحاديث التي أشار أبو داود إلى الاختلاف في أسانيدها بزيادة راوٍ أو أكثر»** تخريجًا ودراسة، للدكتور إبراهيم العبيكي، رسالة ماجستير، بجامعة القصيم، عام (١٤٣٠هـ).

١٣- **«اختلاف الرواية في الحديث من خلال سنن أبي داود»** لمحمد محمد، القاهرة، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية، عام (١٤٢٢هـ).

١٤- **«بذل المجهود فيما حكم عليه ابن الجوزي بالوضع من سنن أبي داود»** لمحمد زكي عبدالمجيد، دار الطباعة المحمدية بالقاهرة، عام (١٤١٦هـ)، في (٤٥) صفحة.

١٥- **«ما سكت عنه أبوداود مما في إسناده ضعف»** لمحمد بن هادي مدخلي، رسالة ماجستير، بالجامعة الإسلامية، عام (١٤١٣هـ).

١٦- **«ما سكت عنه أبو داود»** لعبد الحميد أزهر الهندي.

١٧- **«كتاب السنة من سنن أبي داود دراسة وشرحًا»** للدكتور عبدالله البراك، رسالة ماجستير، بجامعة الإمام، عام (١٤١٣هـ) مجلدان.

١٨- **«المستخرج من مصنفات أبي داود»** لأبي محمد فالح الشبلي، جزء لطيف استخرج فيه كلام أبي داود في الجرح والتعديل من «سننه»، نشر دار فواز بالأحساء.

١٩- **«رباعيات أبي داود في سننه»** ومقارنتها برباعيات البخاريِّ، لمحمد النورستاني، طبع مع تحقيقه لـ «ختم أبي داود» دار أضواء السلف بالرياض.

٢٠- **«مختصر سنن أبي داود»** اختصره وشرح جمله وألفاظه، مصطفى ديب البغا، اليمامة للطباعة والنشر، عام (١٤١٧هـ).

٢١- «**المعلقات في سنن أبي داود - دراسة ووصلًا**» لعلي عجين، رسالة دكتوراه، بجامعة القرآن الكريم، أم درمان، عام (١٤٢١هـ)، وطبع باسم «تغليق التعليق على سنن أبي داود»، طبع بمكتبة الرشد الرياض في (٤) مجلدات.

٢٢- «**مقولات أبي داود النقدية في كتابه السنن**» لمحمد سعيد حوى، رسالة ماجستير، بالجامعة الأردنية، عام (١٤١١هـ).

٢٣- «**فقه أبي داود من خلال سننه**» للمفضل بوزرهون، دبلوم، جامعة محمد الخامس بالرباط، عام (١٤١٢هـ).

٢٤- «**مراسيل التابعين في سنن أبي داود**» لجمال شوكت أحمد دلال، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، عام (١٤١٤هـ).

٢٥- «**المتروكون والمجهولون ومروياتهم في سنن أبي داود السجستاني**» لمحمد صبران أفندي الإندونيسي، ماجستير، جامعة أم القرى، عام (١٣٩٦هـ).

٢٦- «**إنجاز الوعود بزوائد أبي داود على الكتب الخمسة**» لسيد كسروي حسين، طبع في دار الكتب العلمية بيروت (١٤١٩هـ) في مجلدين.

٢٧- «**زوائد أبي داود على الأصول الثمانية**» جمعًا ودراسة حديثية فقهية، لمحمد ابن هادي مدخلي، رسالة دكتوراه بالجامعة الإسلامية، سنة (١٤١٦هـ).

٢٨- «**زوائد سنن أبي داود على الصحيحين والكلام على علل بعض حديثه**» للشيخ عبد العزيز بن مرزوق الطَّريفي، طبع في مجلدين.

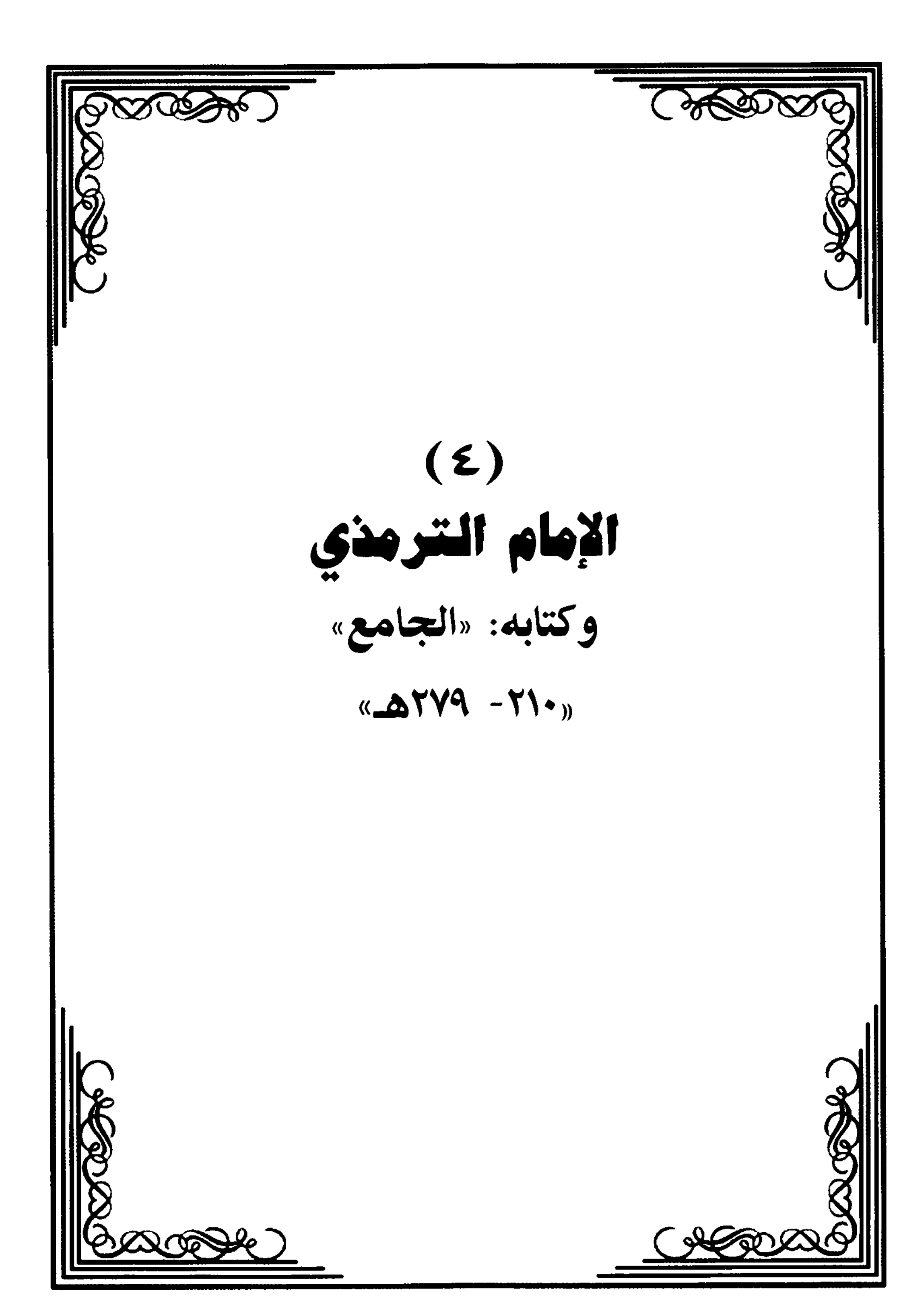
❖ جهود العلامة الألباني على «سنن أبي داود»:

«صحيح سنن أبي داود» للعلامة محمد ناصر الدين الألبانيّ، طبع في المكتب الإسلامي في (٣) مجلدات كبار، ذكر فيها ما صحَّ عنده من أحاديثها، وعددها (٤٣٩٣) حديثًا.

«ضعيف سنن أبى داود» له أيضًا في مجلد واحد، طبع أيضًا في المكتب الإسلامي، عدد أحاديثه (١١٢٧) حديثًا.

«صحيح سنن أبي داود، وضعيفه» للعلامة محمد ناصر الدين الألباني، وهو غير السَّابق، فيه التَّوسع في الكلام على الأحاديث ودرجتها، طبع (١١) مجلدًا.





(٤)

الإمام الترمذي

وكتابه: «الجامع»

«٢١٠- ٢٧٩هـ»

الفصل الأول

التعريف بالإمام الترمذيّ

- اسمه ونسبه ومولده
- رحلاته العلمية
- أشهر شيوخه
- أشهر تلاميذه
- بيان سعة حفظه
- ثناء العلماء عليه
- مؤلفاته
- وفاته رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

الفصل الثاني

التعريف بـ «جامع الترمذيِّ» وبيان منهجه فيه

- اسمه العلمي
- مكانة جامع الترمذي
- مقصده في كتابه
- عرضه الكتاب على مشايخه
- عدد أحاديثه وكتبه
- مجمل منهجه في كتابه
- بيان شرطه ومراتب الأحاديث عنده
- مراتب الرواة في «جامع الترمذيِّ»
- منهجه في التخريج لمن غلب عليه الوهم
- تصدير الترمذي للحديث الغريب في الباب
- اصطلاحات الترمذيِّ في «جامعه»
- هل الترمذي متساهل؟
- عدد الأحاديث التي ادعي فيها الوضع في «جامعه».
- علوم الحديث في «جامع الترمذيِّ»
- رواة «جامع الترمذيِّ»
- نسخ «جامع الترمذيِّ»
- طبعات «جامع الترمذيِّ».

الفصل الأول

التعريف بالإمام الترمذيّ(١)

❖ اسمه ونسبه ومولده:

هو الحافظ العلم محمد بن عيسى بن سَورَة بن موسى بن الضَّحاك السّلمي أبو عيسى الترمذيُّ.

ولد في حدود سنة عشر ومئتين. واختلف في مولده، فقيل: ولد أعمى، والصحيحُ: أنَّه أضرَّ في كبره بعد رحلته وكتابته العلم.

❖ رحلاته العلمية:

ارتحل إلى نواحي «خراسان» مثل: «بخارا»، و«مرو»، و«الريّ»، و«سمرقند»، و«نسف».

ودخل «العراق»: «بغداد»، و«البصرة»، و«واسط»، و«الكوفة». ثمَّ «الحرمين» بعد ذلك. وكانت رحلته إلى «بغداد» بعد وفاة الإمام أحمد، ولم يرتحل إلى «مصر» و«الشَّام».

---

(١) ينظر: «شروط الأئمة الستة» لابن طاهر المقدسيّ (ص/١٧، ٢٢)، و«شروط الأئمة الخمسة» لأبي بكر الحازميّ (ص/٦٨)، و«جامع الأصول» لابن الأثير (١/ ١٩٣)، و«فيات الأعيان» لابن خلكان (٤/ ٢٧٨)، و«فضائل الكتاب الجامع» لأبي القاسم الإسعردي، و«تهذيب الكمال» للمزيّ (٢٦/ ٢٥٠)، و«سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٧٠)، و«تذكرة الحفاظ» (٢/ ٦٣٣)، و«الكاشف» (٣/ ٧٧) جميعها للذهبيّ، والوافي بالوفيات» للصفديّ (٤/ ٢٩٤)، و«النفح الشذي» لابن سيِّد الناس (١/ ١٦٤)، و«البدر المنير» لابن الملقن (١/ ٣٠٥)، و«تهذيب التهذيب» (٩/ ٣٨٧)، و«النكت على ابن الصلاح» (١/ ٤٨١)، و«تقريب التهذيب» (ص/ ٥٠٠) جميعها لابن حجر.

❖ أشهر شيوخه:

عبد الله بن معاوية بن موسى الجمحيّ، أبو جعفر البصريّ، مات سنة ثلاث وأربعين، وقد زاد على المئة.

قتيبة بن سعيد بن جَميل بن طريف أبو رجاء الثقفيّ، ثقة ثبت، خرَّج له الجماعة.

محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفيّ، أبو عبد الله البخاريّ، إمام الدنيا في وقته.

❖ أشهر تلاميذه:

محمد بن أحمد بن محبوب المروزيّ، المحبوبيّ، أشهر رواة «الجامع» عن الإمام الترمذيِّ.

الهيثم بن كليب الشّاشيّ صاحب «المسند»، وهو راوي كتاب «الشّمائل».

حماد بن شاكر الورَّاق أبو محمد النسفيُّ.

❖ بيان سعة حفظه:

قال الترمذيُّ: كنتُ في طريق مكة، فكتبتُ جزأين من حديث شيخ، فوجدتُه فسألتُه، وأنا أظنُّ أن الجزأين معي، فسألتُه، فأجابني، فإذا معي جزآن بياض، فبقي يقرأ عليَّ من لفظه، فنظر، فرأى في يدي ورقًا بياضًا.

فقال: أما تستحيِّ مني؟ فأعلمته بأمري، وقلتُ: أحفظه كله.

قال: اقرأ.

فقرأتُه عليه، فلم يصدّقني، وقال: استظهرتُ قبل أن تجيء؟

فقلت: حدّثني بغيره.

قال: فحدَّثني بأربعين حديثًا، ثم قال: هات.

فأعدتها عليه، ما أخطأت في حرفٍ[١].

❖ ثناء العلماء عليه:

قال البخاري: ما انتفعتُ به أكثر مما انتفع بي.

وقال ابن حبّان: كان أبو عيسى ممن جمع وصنَّف وحفظ وذاكر.

قال السَّمعاني: أحد الأئمة الحفاظ المبرزين، ومن نفع الله به المسلمين.

وقال الذهبيُّ: الحافظ العلم الإمام البارع. وقال: ثقة مجمع عليه.

❖ مؤلفاته:

«الجامع» المشهور بـ «السنن».

و«شمائل النبيّ ﷺ» مطبوع عدة طبعات.

و«تسمية أصحاب رسول الله»، وهو مطبوع.

و«العلل المفرد» المشهور بـ«العلل الكبير».

و«الزهد».

و«الأسماء والكنى».

و«الموقوف».

و«التاريخ».

و«التفسير».

❖ وفاته رحمه الله:

قال غنجار: توفي بـ «ترمذ» لثلاث عشر ليلة مضت من رجب، سنة تسع وسبعين ومئتين.



---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٧٤).

الفصل الثاني

التعريف بـ«جامع الترمذيِّ» وبيان منهجه فيه(١)

❖ اسمه العلمي:

اسمه الكامل: «**الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل**» هكذا سمَّاه ابن خير الإشبيلي في «الفهرست»(٢).

وقد عُرِف الكتابُ بأسماء عديد منها: «**السنن**» وهو أشهرها، و«**الجامع الكبير**»، و«صحيح الترمذيّ» و«**الجامع**» وهو أقربها لواقع الكتاب.

لماذا سمي بـ «**الجامع**» من بين «السُّنن الأربعة»؟

وجه تسميته بـ «الجامع»: أن «الجامع» عند المحدثين ما كان مستوعبًا لفنون الحديث الثمانية، وهي هذه: السير والآداب، والتفسير، والعقائد، والفتن، والأحكام، والأشراط، والمناقب، فسُمِّيَ الكتاب جامعًا لوجود هذه الأبواب فيه.

---

(١) ينظر: «شروط الأئمة الستة» لابن طاهر المقدسيّ (ص/١٧، ٢٢)، و«شروط الأئمة الخمسة» لأبي بكر الحازميّ (ص/٦٨)، و«فضائل الكتاب الجامع» لعبيد ابن محمد الأسعردي، و«سير أعلام النبلاء» للذهبيّ (١٣/ ٢٧٤)، و«البدر المنير» لابن الملقن (١/ ٣٠٢)، و«النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (١/ ٤٨٤)، و«تدريب الراوي» للسيوطيّ (١/ ١٠٢)، و«توضيح الأفكار» للصنعانيّ (١/ ٢٢٤)، و«الحطة في ذكر الصحاح الستة» لصديق خان (ص/ ٣٧٠).

(٢) (ص/ ٩٨).

❖ مكانة جامع الترمذي:

قال أبو عيسى: صنَّفتُ هذا الكتابَ، وعرضتُه على علماء الحجاز، والعراق وخراسان، فرضوا به، ومن كان هذا الكتاب - يعني: «الجامع» - في بيته، فكأنَّما في بيته نبيٌّ يتكلَّم.

وقال أبو إسماعيل الهرويُّ: «جامع الترمذيِّ» أنفع من كتاب البخاريِّ ومسلم؛ لأنهما لا يقف على الفائدة منهما، إلا المتبحر العالم، والجامع يصل إلى فائدته كلّ أحد.

وقال الذهبيُّ: في «الجامع» علم نافع، وفوائد غزيرة، ورؤوس المسائل، وهو أحد أصول الإسلام، لولا ما كدره بأحاديث واهية، بعضها موضوع، وكثير منها في الفضائل[1].

وقال الذهبيُّ أيضًا: جامعه قاض له بإمامته وحفظه وفقهه، ولكن يترخص في قبول الأحاديث ولا يشدّد، ونفسه في التضعيف رخو.

❖ مقصده في الكتاب:

قصد الترمذيُّ في كتابه:

١- تخريج أحاديث الأحكام.

٢- مع بيان العلل.

٣- وبيان مذاهب العلماء، وإليه يرشد عنوان كتابه.

❖ عدد أحاديثه وكتبه:

بلغ عدد أحاديثه (٣٩٥٦) حديثًا.

وبلغ عدد الكتب (٤٦) كتابًا.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٧٤).

قال ابن الملقن في «المقنع»: ولم أر من عدَّ أحاديث الترمذيّ والنسائيّ.

❖ مجمل منهجه في كتابه:

١- رتَّبه على الأبواب على طريقة الجوامع، بدأ بـ «كتاب الطهارة»، وختمه بـ «كتاب العلل» الَّذي بيَّن فيه جوانب من منهجه في كتابه.

٢- يبين أنواع الحديث من الصحيح والحسن والضعيف والغريب والمعلَّل.

قال ابن رجب: «وأوَّل من علمناه بيَّن ذلك أبو عيسى الترمذي رحمه الله، وقد بيَّن في كلامه هذا أنه لم يسبق إلى ذلك».

٣- يذكر مذاهب الفقهاء، ووجوه الاستدلال لكلِّ مذهبٍ.

قال ابن رجب: «وزاد الترمذيُّ أيضًا ذكر كلام الفقهاء، وهذا كان قد سبق إليه مالك في «الموطأ»، وسفيان في «الجامع».

وكان أحمد يكره ذلك وينكره رضي الله عنه، حتَّى أنَّه أمر بتجريد أحاديث «الموطأ» وآثاره عمَّا فيه من الرَّأي الذي يذكره مالك من عنده، وكره أحمد أيضًا: أن يكتب مع الحديث كلام يفسره ويشرحه[1].

٤- حسن الترتيب وقلَّة التَّكرار.

٥- يُكْثِر جدًا من الأحاديث المعلَّقة.

وذلك في قوله: «وفي الباب عن جابر وأنس» وهكذا.

---

(١) علَّق ابن رجب على هذا فقال: ولكن عند بُعْد العهد بكلام السلف، وطول المدة، وانتشار كلام المتأخرين في معاني الحديث والفقه انتشارًا كثيرًا، بما يخالف كلام السلف الأول، فتعيَّن ضبط كلام السلف من الأئمة وجمعه وكتابته والرجوع إليه، ليتميَّز بذلك ما هو مأثور عنهم بما أحدث بعدهم مما هو مخالف لهم، وكان ابن مهدي يندم على أن لا يكون كتب عقب كل حديث من حديثه تفسيره.

وقد صُنِّفت في وصلها مصنفات عديدة في القديم والحديث، منها: كتاب الحافظ ابن حجر «اللباب فيما يقول فيه الترمذيّ وفي الباب».

٦- بيان أسماء الرواة وكناهم وألقابهم.

٧- بيان أحوال جملة من الرواة جرحًا وتعديلًا.

❖ بيان شرطه ومراتب الأحاديث عنده:

تقدَّم في كلام ابن طاهر على «سنن أبي داود» تقسيمه أحاديث «السُّنن» ثلاثة أقسام:

١- القسم الأول: صحيحٌ متفقٌ عليه.

٢-والقسم الثاني: صحيحٌ على شرطهم.

٣- القسم الثالث: أحاديث أخرجوها للضِّديَّة في الباب المتقدّم.

قال أبو نصر عبد الرحيم بن عبد الخالق: «الجامع» على أربعة أقسام:

١- قسم مقطوع بصحته.

٢- وقسم على شرط أبي داود والنسائيّ.

٣- وقسم أخرجه للضِّديّة، وأبان عن علته.

٤- وقسم رابع أبان عنه، فقال: ما أخرجتُ في كتابي هذا إلا حديثًا قد عمل به بعض الفقهاء، سوى حديث «فإن شرب في الرابعة فاقتلوه» وسوى حديث «جمع بين الظهر والعصر بالمدينة من غير خوف ولا سفر».

علَّق عليه الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» فقال: في «الجامع» علم نافع وفوائد غزيرة ورؤوس المسائل، وهو أحد أصول الإسلام، لولا ما كدَّره بأحاديث واهية، بعضها موضوع، وكثير منها في الفضائل.

وقال الذهبيُّ أيضًا: وأمَّا أهل الطبقة الخامسة: كمن أجمع على اطراحه وتركه لعدم فهمه وضبطه، أو لكونه متَّهمًا، فيندر أن يخرج لهم أحمد

والنسائيّ، ويورد لهم أبو عيسى، فيبيِّنه بحسب اجتهاده، لكنه قليلٌ، ويورد لهم ابن ماجه أحاديث قليلة ولا يبيِّن - والله أعلم -.

وقلَّ ما يورد منها أبو داود، فإنَّ أورد بيَّنه في غالب الأوقات.

وأما أهل الطبقة السادسة: كغلاة الرافضة والجهميّة الدعاة، وكالكذابين والوضاعين، وكالمتروكين المهتوكين، كعمر بن الصبح، ومحمد المصلوب، ونوح بن أبي مريم، وأحمد الجويباري، وأبي حذيفة البخاريِّ، فما لهم في الكتب حرف، ما عدا عمر، فإن ابن ماجه خرج له حديثًا واحدًا فلم يصب، وكذا خرج ابن ماجه للواقدي حديثًا واحدًا[1].

وقال الحافظ ابن رجب: واعلم: أنَّ الترمذيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ خرَّج في كتابه:

١- الحديث الصحيح.

٢- والحديث الحسن.

٣- وهو ما نزل عن درجة الصحيح، وكان فيه بعض ضعف.

٤- والحديث الغريب، كما سيأتي.

والغرائب التي خرجها فيها بعض المناكير - ولا سيما في «كتاب الفضائل» - ولكنه يبيِّن ذلك غالبًا ولا يسكت عنه[2].

- هل خرج الترمذيُّ عن متَّهم متّفقٌ على اتهامه؟

وقال الحافظ ابن رجب: ولا أعلمه خرَّج عن متّهم بالكذب متفقٌ على اتهامه، حديثًا بإسناد منفرد، إلا أنه قد يخرِّج حديثًا مرويًا من طرق، أو مختلفًا في إسناده، وفي بعض طرقه متّهم، وعلى هذا الوجه خرَّج حديث محمد بن سعيد المصلوب، ومحمد بن السائب الكلبيّ.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٧٤).

(٢) «شرح علل الترمذي» (٢/ ٦١١).

نعم قد يخرّج عن سيء الحفظ، وعمن غلب على حديثه الوهم، ويبيِّن ذلك غالبًا ولا يسكت عنه. وقد شاركه أبو داود في التَّخريج عن كثير من هذه الطبقة، مع السُّكوت على حديثهم، كإسحاق بن أبي فروة وغيره[١].

❖ مراتب الرُّواة في «جامع الترمذي»:

قال الحافظ ابن رجب: والترمذيُّ رحمه الله يخرِّج:

١- حديث الثقة الضابط.

٢- ومن يهم قليلًا.

٣- ومن يهم كثيرًا [٢].

❖ منهجه في التخريج لمن غلب عليه الوهم:

ومن يغلب عليه الوهم:

١- يخرج حديثه نادرًا.

٢- ويبيِّن ذلك ولا يسكت عنه.

وقد خرَّج حديث كثير بن عبد الله المزنيّ، ولم يجمع على ترك حديثه؛ بل قد قواه قوم، وقدَّم بعضهم حديثه على مرسل ابن المسيب، وقد ذكرنا ذلك في مواضع.

وقد حكى الترمذيُّ في «العلل» عن البخاريِّ: أنَّه قال في حديثه في تكبير العيدين: «هو أصح حديث في هذا الباب، قال: وأنا أذهب إليه».

وأبو داود: قريب من الترمذيِّ في هذا؛ بل هو أشدّ انتقادًا للرجال منه.

وأما النسائيُّ: فشرطه أشدّ من ذلك، ولا يكاد يخرج لمن يغلب عليه

---

(١) «شرح علل الترمذي» (٢/ ٦١١).

(٢) «شرح العلل» لابن رجب (٢/ ٦٢٥).

الوهم، ولا لمن فحش خطؤه وكثر[(١)].

❖ تصدير الترمذيِّ للحديث الغريب في الباب:

وقد اعترض على الترمذيِّ رحمه الله بأنَّه في غالب الأبواب يبدأ بالأحاديث الغريبة الإسناد غالبًا.

وليس ذلك بعيب، فإنه رحمه الله يبيِّن ما فيها من العلل، ثم يبيِّن الصحيح في الإسناد، وكان مقصده رحمه الله ذكر العلل، ولهذا تجد النسائيَّ إذا استوعب طرق الحديث، بدأ بما هو غلط، ثمَّ يذكر بعد ذلك الصوابَ المخالفَ له[(٢)].

❖ اصطلاحات الترمذي في «جامعه»:

أكثر المصطلحات التي وقع في تفسيرها خلاف كبير، ونقاش كثير: مصطلح «حسن صحيح»، وكذا «حسن»، وفيما يأتي بيان خلاصة الآراء والمختار فيهما:

- **المراد بمصطلح «حسن صحيح»:**

توجيه الحافظ ابن حجر:

١- إذا كان الحديث له إسناد واحد، فإن سبب هذا الحكم تردّد الترمذيِّ في أحد روّاة الحديث هل هو ثقةٌ أو صدوقٌ، وإليه الإشارة بقوله في «نخبة الفكر»: فللتردد في الناقل [أي الراوي]، حيث التفرد [حيث يكون الحديث فردًا له إسناد واحد].

٢- وإن كان الحديث له إسنادان أو أكثر، فإنَّ حكمَ الترمذيِّ أو غيره باعتبار أنَّ أحد الإسنادين صحيحٌ، والآخرُ: حسنٌ[(٣)].

---

(١) «شرح العلل» لابن رجب (٢/ ٦٢٥).

(٢) «شرح العلل» لابن رجب (٢/ ٦٢٥).

(٣) «نزهة النظر» (ص/ ٧٩).

توجيه الحافظ ابن رجب:

الأقرب أنَّ «حسن صحيح» عند الإمام الترمذيِّ بمنزلة «صحيح» غالبًا، وهذا اصطلاح خاصٌّ بالإمام الترمذيِّ في «جامعه».

فغالب الأحاديث التي يحكم عليها بهذا الحكم، إمَّا أن تكون في «الصحيحين» أو أحدهما، أو صحيحة.

وقد أشار لهذا الحافظ ابن رجب في «شرح العلل».

قال: فإن الترمذي يجمع بين الحسن والصحة في غالب الأحاديث الصحيحة المتفق على صحتها، والتي أسانيدها في أعلى درجة الصحة، كمالك عن نافع عن ابن عمر، والزهري عن سالم عن أبيه، ولا يكاد الترمذي يفرد الصحة إلا نادراً[1]

- **المراد بمصطلح «حسن»:**

«الحسن» فسَّره الترمذيُّ بتفسير خاص ذكره في كتاب «العلل» الملحق بآخر «الجامع» بقوله: «والحسن عندنا»، ثم ذكر أنه ما توفر فيه ثلاثة أمور:

كل حديث يروى لا يكون في إسناده:

١- من يتهم بالكذب.

٢- ولا يكون الحديث شاذًا.

٣- ويروى من غير وجه.

وهذا التفسير من الإمام الترمذيِّ لـ «الحسن» يتنزل على الحسن لغيره عند المتأخرين وهو «الضعيف المنجبر إذا تعددت طرقه» -غالبًا-.

فالنتيجة كلّ «حسن» عند الترمذيِّ، فهو «ضعيف يتقوى» غالبًا.

---

(١) «شرح العلل» لابن رجب (٢/ ٦١٠).

ومن الشَّواهد على ذلك من عمل الإمام الترمذيِّ، ما يأتي:

١- قوله في حديث (رقم/ ٣١٥): حديث فاطمة: «حديث حسن»، وليس إسناده بمتصل.

٢- قوله في حديث (رقم/ ١٧١٤): «وهذا حديث حسن وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه». وحسَّن رواية أبي عبيدة عن أبيه في (٣٦٦، ٣٠٨٤).

٣- قوله في حديث (رقم/ ٣٠٧٥): «هذا حديث حسن، ومسلم بن يسار لم يسمع من عمر»، وقد ذكر بعضهم في هذا الإسناد بين مسلم بن يسار وبين عمر رجلا.

٤- قوله في حديث (رقم/ ٢٧٩٥): «هذا حديث حسن ما أرى إسناده بمتصل».

وبهذا يزول الإشكال الذي يقع كثيرًا، ويتردد كثيرًا من أن أحكام الإمام الترمذيّ فيها تساهل، أو يحسّن أحاديث ضعيفة ضعفها واضح.

فـ «الحسن» عند الترمذي يشمل: الحسن لذاته، والحسن لغيره، وهو الضعيف المنجبر، وهو الغالب عليه في إطلاق الحسن.

ومما يؤيّد ذلك:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ولكن كان في عرف أحمد بن حنبل ومن قبله من العلماء، أن الحديث ينقسم إلى نوعين: صحيح وضعيف.

والضعيف عندهم ينقسم إلى: ضعيف متروك لا يحتجّ به، وإلى ضعيف حسن، كما أن ضعف الإنسان بالمرض ينقسم إلى: مرض مخوف يمنع التبرع من رأس المال، وإلى ضعيف خفيف لا يمنع من ذلك.

و«الحسن» عند [الترمذيّ] ما تعددت طرقه، ولم يكن في رواته متهم وليس بشاذ. فهذا الحديث وأمثاله يسمّيه أحمد ضعيفًا ويحتج به، ولهذا مثّل أحمد الحديث الضعيف الذي يحتجُّ به: بـ «حديث عمرو بن شعيب» و«حديث إبراهيم

الهجريّ» ونحوهما[١].

فكلام شيخ الإسلام، وحكايته لكلام أحمد مستدلًا به، وفيه التمثيل بعمرو بن شعيب - وهو حسن الحديث-، وإبراهيم الهجريّ - وهو ضعيف يقبل في الشواهد-، دليل على أن «الحسن» عند الترمذيِّ يشمل: الحسن لذاته والحسن لغيره[٢].

❖ المراد بمصطلح «حسن غريب»:

«الحديث الحسن» معروف، وهو ما خفَّ ضبط راويه، مع توفّر سائر الشّروط الأخرى.

و«الحديث الغريب» هو ما تفرَّد بروايته واحد.

وقد استشكل هذا المصطلح «حسن غريب» مع تفسير الترمذيِّ لـ«الحسن عنده» بأنه يروى من غير وجه، فكيف تجتمع الغرابة مع تعدد الأوجه والرِّوايات.

وقد أجاب عن هذا الإشكال شيخ الإسلام فقال: وقد أنكر بعض الناس على الترمذيِّ هذه القسمة، وقالوا: إنه يقول: «حسن غريب» والغريب الذي انفرد به الواحد.. وهؤلاء الذين طعنوا على الترمذيِّ، لم يفهموا مراده في كثير مما قاله؛ فإن أهل الحديث قد يقولون: هذا الحديث غريب أي: من هذا الوجه، وقد يصرّحون بذلك فيقولون: غريب من هذا الوجه، فيكون الحديث عندهم

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١/ ٢٥٢).

(٢) كنتُ في السابق أحسب أن «الحسن» عند الترمذي مقصور على «الحسن لغيره» فقط، وكذا عند أحمد، وأشكل عليَّ التمثيل بـ «عمرو بن شعيب» وهو من قبيل الحسن لذاته، فزال الإشكال بما تقدَّم والحمد لله.
والمسألة لا شكَّ تحتاج مزيد تحرير وبحث في الأحاديث التي أطلق عليها الترمذيّ «حسن»، هل يوجد فيها ما هو من قبيل الحسن لذاته.

صحيحًا معروفًا من طريق واحد، فإذا روي من طريق آخر كان غريبًا من ذلك الوجه، وإن كان المتن صحيحًا معروفًا، فالترمذيُّ إذا قال: «حسن غريب» قد يعني به أنه غريب من ذلك الطريق؛ ولكن المتن له شواهد صار بها من جملة الحسن[١].

هنالك رسالة علمية بعنوان: «الأحاديث الحسان الغرائب في جامع الإمام الترمذيِّ- جمعًا ودراسةً»، وهي رسالة مقدمة لنيل الدرجة العالية الدكتوراه، من إعداد الدكتور عبد الباري بن حماد بن محمد الأنصاريّ.

❖ هل الترمذي متساهل؟:

قال الحافظ الذهبيُّ في ترجمة: «كثير بن عبدالله»: وأما الترمذيُّ فروى من حديثه: «الصلح جائز بين المسلمين» وصحَّحه، فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذيِّ[٢].

قال الصنعانيُّ: هذا خطأ نادر، والعصمة مرتفعة من الأئمة الحفاظ والعلماء[٣].

ومجمل الجواب عن تساهل الترمذيِّ:

١- الترمذيُّ إمام مجتهد، وله اجتهاده في الحكم على الرّواة الحديث.

٢- عبارته ليّنة في الحكم على الرُّواة، ولعله تأثر بشيخه الإمام البخاريِّ في هذا الأمر، والمسألة تحتاج مزيد بحث.

❖ عدد الأحاديث التي ادعي فيها الوضع في «جامعه»:

ذكر الحافظ ابن الجوزي في كتابه «الموضوعات» (٢٩) حديثًا موضوعًا في «جامع الترمذيِّ» وافقه ابن ماجه في ستة منها، وقد درسها الدكتور عمر فلاته

---

(١) «مجموع الفتاوى»(١٨/ ٢٤).

(٢) «ميزان الاعتدال»(٣/ ٤٠٧).

(٣) «توضيح اللإكار»(١/ ١٥٧).

في كتابه النفيس «الوضع في الحديث» في نحو (١٨٠) صفحة[١].

وذكر العلامة الألبانيّ في كتابه: «ضعيف جامع الترمذيِّ» الأحاديث الموضوعة، فبلغت (١٨) حديثًا.

❖ علوم الحديث في «جامع الترمذيِّ»:

اشتمل «جامع الترمذيِّ» على علوم جمَّة، وفوائد مهمة في الحديث وعلومها، لخَّصها عدد من الأعلام العارفين بـ «جامعه»:

قال أبو بكر بن العربي: فيه أربعة عشر علمًا فرائد:

صنَّف ـ وذلك أقربُ إلى العمل ـ وأسند وصحَّح، وأشهر وعدد الطرق، وجرَّح وعدَّل، وأسمى وأكنى، ووصل وقطع، وأوضح المعمول به والمتروك، وبيَّن اختلاف العلماء في الرَّد والقبول لآثاره، وذكر اختلافَهم في تأويله.

وكلُّ علمٍ من هذه العلوم أصلٌ في بابه، وفرد في نِصابه.

وقال الحافظ ابن رُشيد: هذا الَّذي قاله القاضي أبو بكر ـ رحمه الله ـ في بعضه تداخل، مع أنه لم يستوفِ تعديدَ علومه، ولو عدَّد ما في الكتاب من الفوائد ـ بهذا الاعتبار ـ لكانت علومه أكثر من أربعة عشر علمًا:

فقد حسَّن، واستغرب، وبيَّن المتابعة والانفراد، وزيادات الثقات، وبيَّن المرفوع من الموقوف، والمرسل من الموصول، والمزيد في متصل الأسانيد، ورواية الصحابة بعضهم عن بعض، ورواية التابعين بعضهم عن بعض، ورواية الصاحب عن التابع، وعدَّد من روى ذلك الحديث من الصحابة، ومن تثبُت صحبته ومن لم تثبت، ورواية الأكابر عن الأصاغر إلى غير ذلك، وقد تدخل رواية الصاحب عن التابع تحت هذا، وتاريخ الرواة.

---

(١) (٢/ ١٩٣ - ٣٧٢).

وأكثر هذه الأنواع قد صُنِّف في كل نوعٍ منها، والذي بيَّناه ما هو أهم للذكر.

والأجْرى على واضح الطريق أن يقال: إنه تضمن:

الحديث مصنفًا على الأبواب، وهو علم برأسه.

والفقهَ علمٌ ثان.

وعلل الأحاديث، ويشتمل على بيان الصحيح من السقيم، وما بينهما من المراتب، علم ثالث.

والأسماء والكنى علم رابع.

والتعديل والتجريح خامس.

ومن أدرك النبي ﷺ، ممن لم يدركه ممن أسند عنه ـ سادس.

وتعديد من روى ذلك الحديث ـ سابع.

هذه علومه الجُملية.

وأمَّا التفصيلية: فمتعددة، وبالجملة فمنفعتُه كبيرة، وفوائده كثيرة.

وقال الحافظ ابن سيِّد الناس: ومما لم يذكراه أيضًا، ولا أحدُهما: ما تضمنه من الشُذوذ، وهو نوع ثامن.

ومن الموقوف، وهو تاسع.

ومن المدرج وهو عاشر

وهذه الأنواع مما يكثر في فوائده التي تُستجاد منه، وتُستفاد عنه.

وأما ما يقلّ فيه وجوده من الوفيات، أو التنبيه على معرفة الطبقات، وما يجري مجرى ذلك، فداخل فيما أشار إليه من فوائده التفصيلية[1].

---

(١) «النفح الشذي» لابن سيد الناس (١/ ٢٢).



وما ذكره هؤلاء الأعلام من الفوائد والمهمات يحتمل عدَّة رسائل علمية، فلو تصدى جماعة للكتابة فيها؛ لحصل بذلك نفع وخير كثير.

❖ رواة «جامع الترمذي»:

١- أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب المحبوبيّ (ت٣٤٦هـ).

قال الذهبيُّ في «السير»[١]: وكانت الرحلة إليه في سماع «الجامع»، وسماعه مضبوط بخط خاله أبي بكر الأحول، وكانت رحلته إلى «ترمذ» للقي أبي عيسى في خمس وستين ومئتين، وهو ابن ست عشرة سنة.

قال ابن دقيق العيد: اشتهرت روايته عن الترمذيِّ من جهة أبي العباس محمد بن أحمد بن محبوب بن فضيل التاجر المروزيِّ[٢].

٢- أبو حامد أحمد بن محمد المروزيّ.

٣- أبو سعيد الهيثم بن كليب الشاشيّ (ت٣٥٣هـ).

قال الذهبيُّ: الإمام، الحافظ، الثقة، الرحال، أبو سعيد الهيثم بن كليب بن سريج بن معقل الشاشيّ، التركيّ، صاحب «المسند الكبير».

٤- أبو ذرّ محمد بن إبراهيم بن محمد الترمذيّ.

٥- أبو محمد الحسن بن إبراهيم القطان.

٦- محمد بن محمد بن يحيى أبو عليّ القراب، قال ابن دقيق العيد: ورواية القراب هذه غريبة[٣].

---

(١) (١٥/٥٤٧).

(٢) «شرح الإلمام» (١/٥٣).

(٣) «شرح الإلمام» (١/٥٣).

❖ نسخ «جامع الترمذيّ»:

بلغ عدد نسخه في مكتبات العالم المفهرسة (١٧٢) نسخة خطية، كما في «فهرس آل البيت- قسم الحديث النبوي الشريف-»[١].

❖ من نسخ جامع الترمذي المتقنة:

١- نسخة المكتبة الوطنية بباريس المحفوظة برقم (٧٠٩)، وعنها نسخة مصورة بمكتبة مركز الملك فيصل بالرياض بنفس الرقم.

٢- نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق المحفوظة برقم (٨٥٦ حديث)، وعنها نسخة مصورة بمكتبة مركز الملك فيصل بالرياض رقم (١٨٧٧ف)، وتقع في (٢٤) جزءًا، وهي نسخة متقنة لكن سقط منها بعض الأجزاء كتبت في سنة (٥٣٥هـ)، وعليها سماعات.

٣- نسخة أحمد الثالث بتركيا برقم (٢٧٤)، وعدد أوراقها (٣٤٩)، وهي نسخة تامة متقنة كتبت سنة (٥٧٨هـ).

وكلّ هذه النسخ اعتمدتها في رسالتي الماجستير «الأحاديث المعلة بالاختلاف في جامع الترمذيِّ»، وكذا تحصلت على نسخ أخرى ذكرتها في مقدمة الرسالة.

❖ طبعات «جامع الترمذيِّ»:

طبع ببولاق (١٢٩٢هـ)، وبالهند (١٢٩٣هـ) في (٦٥٦) صفحة، وفي دهليّ (١٣٢٨هـ) في (٢٤١هـ)، يتقدّمه رسالة في «أصول الحديث» منسوبة إلى السيد الشريف على الجرجانيّ، وفي آخره «شمائل الترمذيّ».

---

(١) (٢/٩٠٢).

❖ أفضل الطبعات:

- طبعة بولاق بالقاهرة سنة (١٢٩٢هـ)، ونشرتها دار البشائر مصورة في مجلد واحد.
- طبعة الشيخ أحمد شاكر، لكنه لم يكمل تحقيق الكتاب.
- طبعة عزت الدعاس.
- طبعة دار التأصيل.
- طبعة عصام موسى هادي، نشر دار الصديق، وهي في مجلد واحد.



الفصل الثالث

الأعمال العلمية على «جامع الترمذيّ»

❑ المبحث الأول: الأعمال السابقة على «جامع الترمذيّ»:

- شروح جامع الترمذي وحواشيه
- المؤلفات في المنهج والرواة
- المختصرات و المستخرجات والغرائب

❑ المبحث الثاني: الأعمال والدراسات المعاصرة على «جامع الترمذيّ»

- الدراسات في منهج الترمذيّ
- الدراسات في رجال الترمذيّ
- الدراسات في الأحاديث الحسنة والغريبة عند الترمذيّ
- الدراسات في الأحاديث المعلقة عند الترمذيّ
- جهود العلامة الألباني على «جامع الترمذيّ»
- الدراسات في الزوائد عند الترمذيّ
- مختصرات «جامع الترمذيّ»
- الدراسات في الأحاديث المعلة في الترمذيّ
- الدراسات في الأحاديث التي سكت عنها الترمذيّ
- الدراسات في سؤالات الترمذيّ
- مسائل العقيدة في «جامع الترمذيّ»
- الدراسات في فقه الترمذيّ
- دراسات متفرقة تتعلق بالترمذيّ.

الفصل الثالث

الأعمال العلمية على «جامع الترمذيّ»[١]

❑ المبحث الأول: الأعمال السابقة على «جامع الترمذيّ»

❖ شروح جامع الترمذي وحواشيه:

ذكر حاجي خليفة في «كشف الظنون»[٢]، وبروكلمان في «تاريخ الأدب العربي»[٣]، وسزكين في «تاريخ التراث العربي»[٤] نحو(١٥) عملًا على «جامع الترمذيّ» غالبها من الشروح، وفيما يأتي جمهرة الشروح والحواشي على الترمذيّ:

١- «شرح الترمذيّ» للحسين بن مسعود البغويّ (ت ٥١٦هـ).

تفرّد بروكلمان بذكره في «تاريخ الأدب العربي»[٥].

قال الشيخ أحمد معبد: لم أجد في عدد من مصادر «ترجمة البغويّ» ذكر هذا الشرح في مؤلفاته، كما أنَّ السيوطي قد ذكر أنه لا يعلم أحدًا شرح الترمذيَّ كاملًا، إلا القاضي ابن العربي المالكي.

٢- «عارضة الأحوذي في شرح الترمذيّ» للحافظ أبي بكر محمد ابن عبد الله الإشبيليّ الشهير بابن العربي المالكيّ (ت٥٤٠هـ)، وقد طبع بالهند سنة (١٢٩٩هـ) ضمن مجموعة أربعة شروح على الترمذيّ: «شرح فارسيّ» لسراج

---

(١) ينظر أيضًا مقدمة الدكتور أحمد معبد عبدالكريم لكتاب «النفح الشذي» في الكلام على أشهر شروح جامع الترمذي، ومقارنتها بـ«النفح الشذي».
(٢) (١/٥٥٩).
(٣) (٣/ ١٩٠).
(٤) (١/ ٣٠٢).
(٥) (٣/ ١٩٠).

أحمد السرهندي، و«شرح السندي»، و«قوت المغتدي للسيوطي»، وطبع بعدها عدّة طبعات.

٣- **«النفح الشذي في شرح جامع الترمذي»** للحافظ أبي الفتح محمد بن محمد بن سيّد الناس اليَعمُري الشافعيّ (ت٧٣٤هـ)، لكنه لم يكمله بلغ فيه إلى نحو دون ثلثي «الجامع» في نحو عشر مجلدات ولم يتمّ.

قال الصفديُّ: لم يكمل، جمع فأوعى، وكان قد سماه: «العرف الشذي» فقلت له: سمه: «النفح الشذي» ليقابل الشرح بالنفح، فسمَّاه كذلك.

وطبع أوله في مجلدين في دار العاصمة بالرياض، بتحقيق الدكتور أحمد معبد عبدالكريم، ثم طبع بدار الصميعي في (٤) مجلدات.

٤- **«تكملة شرح جامع الترمذيّ لابن سيّد الناس»** للحافظ زين الدين عبدالرحيم بن حسين العراقيّ، ولم يكمله أيضًا.

قال ابن فهد: وهي من «باب ما جاء أن الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام» إلى قوله في أثناء «كتاب البر والصلة»، «باب ما جاء في الستر على المسلمين» ثلاثة عشر مجلدًا، خرج من ذلك إلى أثناء «الصيام» قريبًا من ست مجلدات، قرأ عليه ابنه شيخنا الحافظ أبو زرعة من ذلك بحثًا وتدبرًا، بحضرة جماعة نحوًا من خمس مجلدات.

قام مجموعة من الباحثين بتحقيقه في (١٧) رسالة ماجستير، عام (١٤٢٢-١٤٢٨هـ)، بالجامعة الإسلامية، بالمدينة النبوية.

٥- **«تكملة شرح العراقيّ»** لابنه أبي زرعة أحمد بن عبدالرحيم العراقيّ (ت٨٢٦هـ).

ذكره عبدالرؤوف المناوي، قال الدكتور أحمد معبد: لم أقف على نسخة من تلك التكملة، أو نقول عنها.

٦- **«شرح الترمذيّ»** للحافظ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي

المشهور بابن رجب (ت٧٩٥هـ)، قال مترجموه: هو في نحو عشرين مجلدًا، وقد احترق في الفتنة.

قال الحافظ ابن حجر: صنَّف شرح الترمذي فأجاد فيه، في نحو عشرين مجلدًا.

و«شرح العلل» هو القطعة الموجودة من «شرح الترمذيّ» لابن رجب، مع قطعة من «كتاب اللباس» في (١٠) ورقات.

٧- «**انجاز الوعد الوفيّ في شرح جامع الترمذيّ**» لسراج الدين عمر بن على بن الملقن الشافعيّ (ت٨٠٤هـ)، شرح لزوائده على «الصحيحين وأبي داود»، منه قطعة تنتهي في الكلام على «التشهد» من «كتاب الصلاة» وسمَّاه في «الحطة»: «العرف الشذي على جامع الترمذيّ».

قال ابن فهد في «لحظ الألحاظ»[1]: بلغت مصنفاته في الحديث والفقه قريبًا من ثلاث مئة مؤلف. . .وكان كثير الكتب جدًا، فاحترق غالبها قبل موته.

والكتاب مطبوع في مجلدين، بدار الفاروق الحديثية.

٨- «**العرف الشذي على جامع الترمذي**» لسراج الدين عمر بن رسلان البلقيني المتوفى سنة ٨٠٥هـ، كتب منه قطعة ولم يكمله. وهناك شرح بهذا الاسم لعالم من علماء الهند.

قال السخاوي في «الضوء اللامع»[2]: ولم يكمل من مصنفاته إلا القليل؛ لأنَّه كان يشرع في الشيءِ، فلسعة علمه يطول عليه الأمر؛ حتَّى أنه كتب من «شرح البخاريّ» على نحو عشرين حديثًا في مجلدين.

٩- «**شرح الترمذيّ**» للحافظ أحمد بن على بن حجر (ت٨٥٢هـ)، أشار إليه في «فتح الباري» في «كتاب الوضوء»، «باب البول عند سباطة قوم»، قال: كما بيَّنتُه في أوائل «شرح الترمذيّ».

---

(١) (ص/ ١٣٠).

(٢) (٣/ ١٩١).

لكنه لم يكمله، فقد كتب منه قدر مجلدة مسودّة، وفتر عزمه عنه.

قال السَّخاويُّ: ولو كمل لجاء في خمسة عشر سفرًا، أو ستة أسفار كبار، حسبما قرأته بخطه في موضعين.

١٠- «تكملة شرح الترمذيّ للعراقي» للحافظ شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السَّخاويّ (ت٩٠٢هـ)، كتب منه أكثر من مجلدين.

قال في «المقاصد الحسنة» عند حديث: «لهدم الكعبة حجرًا حجرًا أهون من قتل المسلم»، وكذا «ليس شيء أكرم على الله من المؤمن» وقد أشبعتُ الكلام عليه فيما كتبته على الترمذيِّ في «باب ما جاء في تعظيم المؤمن».

١١- «قوت المغتذي على جامع الترمذيّ» لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطيّ (ت٩١١هـ)، طبع مرات عديدة. منها بالهند سنة (١٢٩٩هـ)، وهو تعليق لطيف على طريقته في تعليقه على البخاريِّ المسمى بـ «التوشيح»، وعلى مسلم المسمى بـ «الديباج»، وعلى أبي داود المسمى بـ «مرقاة الصّعود».

وطبع بدار النوادر، عام (١٤٣٣هـ) في (٣) مجلدات.

١٢- «شرح الترمذيّ» لأبي الطيب السّنديّ الحنفيّ (ت٩٩٤هـ)، طبع بالهند سنة (١٢٩٩هـ).

١٣- «حاشية على الترمذيّ» لأبي الحسن نور الدين محمد بن عبدالهادي السنديّ (ت١١٣٨هـ).

١٤- «تجريد جامع الترمذيّ» لتاج الدين محمد بن عبدالمحسن القلعيّ (موجود سنة ١١١٣هـ).

ذكره بروكلمان[١] وقال: إنه اختصر حاشية السنديّ.

---

(١) (٣/ ١٩١).



١٥- «حاشية على جامع الترمذيّ» لأحمد علي السهارنفوريّ (ت١٢٩٧هـ)، طبع بالأحمدي بدلهي سنة (١٢٦٦هـ).

١٦- «نفع قوت المغتذي» لعلي بن سليمان الدِّمْنَتي البَجَمْعويّ (ت١٣٠٦هـ) -، مولود بدمنات من المغرب، وتوفي بمراكش، وهو اختصار لكتاب السيوطيّ «قوت المغتذي» وهو مطبوع.

١٧- «الكوكب الدريّ على جامع الترمذيّ» لرشيد بن أحمد الأَنْصَارِي: عالم بالحديث، مولده في كنكوه بالهند (ت١٣٢٣هـ)، جمعه من إفاداته تلميذه محمد الكاندهلويّ (ت١٣٣٤هـ)، مطبوع في (٤) مجلدات.

١٨- «العرف الشذي على جامع الترمذي» لمحمد أنور الكشميريّ الهنديّ (ت١٣٥٢هـ)، وفرغ منه يوم الاثنين (٢٤) من جمادى الأولى سنة (١٣٣٨هـ)، طبع في الهند، وفي مؤسسة ضحى للنشر والتوزيع، ودار الكتب العلمية بيروت في (٤) مجلدات، وقد وقفتُ على اسمه في بعض طبعاته «العرف الزكي».

سمَّاه الزركلي «الأعلام»[(١)] «العرف الشذي على جامع الترمذيّ» وقال: وهي تقريرات له في أثناء دروسه، جمعها بعض تلاميذه.

١٩- «شرح الترمذيّ» لمحمد بن إدريس أبو عبد الله القادريّ الحسينيّ عالم بالحديث من المالكية، مغربيّ (ت١٣٥٠هـ).

ذكره له الزركلي في «الأعلام»[(٢)].

٢٠- «تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي» للعلامة محمد عبد الرحمن المباركفوريّ، الهنديّ (ت١٣٥٣هـ).

---

(١) (٣/ ٢٢- ٢٦).

(٢) (٦/ ٢٨).

قدَّم له مؤلفة بمقدمة تشتمل على مباحث مفيدة في مجلدٍ، وجعلها في بابين:

الباب الأول: مباحث في علوم الحديث: تعريفه وفضله وأنواع المصنفات الحديثية «الجوامع والمسانيد والسنن والمستدركات والمستخرجات والمسلسلات و المعاجم والأمالي و الأجزاء والأربعينيات...».

وخصص فصلًا في الكلام على الكتب الستة ومؤلفيها.

الباب الثاني: التعريف بالإمام الترمذيِّ وكتابه «الجامع» وعناية العلماء به.

طبع بالهند سنة (١٣٥٣هـ)، ثمّ طبع عدّة طبعات.

٢١- **«التعليق على جامع الترمذيّ»** للعلامة أحمد شاكر (ت١٣٧٧هـ)، لكنه لم يكمل علق على (٦١٦) حديثًا في مجلدين.

٢٢- **«معارف السنن»** لمحمد يوسف بن محمد زكريا البنوريّ (ت١٣٩٧هـ)، ـ طُبع منه ستة مجلدات، إلى «أبواب الحج».

٢٣- **«مفتاح كنوز الترمذي»** لفؤاد عبدالباقي، طُبع بالقاهرة عام (١٩٣٥م).

ذكره بروكلمان في «تاريخ الأدب العربي»[١].

٢٤- **«الطيب الشذي في شرح الترمذيّ»** تأليف إشفاق الرحمن كندهلويّ، طبع طبعة حجرية بالهند سنة (١٤٣٣هـ).

ذكره بروكلمان في «تاريخ الأدب العربي»[٢].

٢٥- **«إتحاف الطالب الأحوذي بشرح جامع الترمذيّ»** للشيخ علي بن آدم الأثيوبي، نشر دار ابن الجوزي في (٦) مجلدات.

---

(١) (٣/ ١٩١).

(٢) (٣/ ١٩١).

❖ المؤلفات في المنهج والرواة:

١- «فضائل الكتاب الجامع للترمذيّ» للحافظ تقي الدين عبيد بن محمد الإسعرديّ (ت٦٩٢هـ)، رسالة لطيفة مطبوعة بتحقيق صبحي السامرائيّ.

٢- «جزء فيه تسمية شيوخ أبي عيسى الترمذيّ» تأليف أبي محمد عبدالعزيز ابن محمد بن معاوية الأنصاري الدروقيّ، الأطروش.

ذكره ذلك ابن خير الإشبيلي في «فهرسته»[1].

٣- «اللفظ النافع في ختم كتاب الترمذي الجامعّ» لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السَّخاويّ (ت٩٠٢هـ).

٤- «ختم جامع الترمذيّ» لعبد الله بن سالم البصريّ (ت١١٣٤هـ)، منه نسخة بمكتبة الحرم المكي برقم المخطوط (٣٨٠٨/١٣).

٥- «ختم جامع الترمذيّ» لمحمد عبد الحي الكتانيّ (ت١٣٨٢هـ)، أملاها بـ «جامع القرويين» في (٧) ذي الحجة سنة (١٣٢٨هـ).

ذكره في «فهرس الفهارس»[2].

❖ المختصرات والمستخرجات والغرائب:

١- «مختصر جامع الترمذي» لسليمان بن عبدالقوي الطُّوفي (ت٧١٦هـ»، لم يطبع. ذكره صاحب «كشف الظنون»[3].

٢- «مختصر جامع الترمذيّ» لفخر الدين محمد بن عقيل البالسيّ (ت٧٢٩هـ).

---

(١) (ص/ ١٩٠).
(٢) (٢٨/١).
(٣) (٥٥٩/١).

ذكره صاحب «كشف الظنون»[١].

٣- «المئة المنتقاة من جامع الترمذيّ» الحافظ خليل بن كيكلدي العلائيّ (ت٧٦١هـ).

ذكره صاحب «كشف الظنون»[٢].

٤- «الكوكب المضي المنتزع من جامع الترمذيّ» ليحيى بن حسن بن أحمد بن عثمان (ت٧٦٩هـ)، يوجد منه نسخة خطية بجامع صنعاء (١٢٣) ورقة، برقم (٣٩٩).

٥- **«مستخرج على جامع الترمذيّ»** لأحمد بن عليّ بن منجويه الأصبهانيّ (ت٤٢٨هـ).

ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة»[٣].

٦- **«مختصر الأحكام»** وهو مستخرج الحافظ أبي علي الحسن بن علي الطوسيّ (ت٣١٢هـ)، والكتاب مطبوع.

٧- **«مختصر سنن الترمذيّ»** لتاج الدين محمد بن عبدالمحسن القلعيّ (موجود سنة١١٣٤هـ).

ذكره فؤاد سزكين، وذكر بروكلمان[٤] أنَّه اختصر حاشية السنديّ.

٨- **«الأحاديث المستغربة الواردة في الجامع الصحيح للترمذيّ»** لأبي الخير أحمد ابن الحافظ خليل بن كَيْكَلْدي العلائيّ (ت٨٠٢هـ)، وهو مخطوط.

انتقى فيه الأحاديث التي حكم عليها الترمذيّ بقوله: «غريب»، أو: «حسن غريب».

---

(١) (٥٥٩/١).
(٢) (١٥٧٧/٢).
(٣) (ص/ ٣٠).
(٤) (١٩١/٣).

٩- «اللُّباب في تخريج ما يقول فيه الترمذي وفي الباب» للحافظ أحمد بن عليّ بن حجر العسقلانيّ (ت٨٥٢هـ).

ذكره له الحافظ السَّخاويُّ وغيره.

١٠- «المستدرك على الصحيحين من جامع الترمذيّ» محمد بن عبد الرحمن ابن سعد التميميّ، التسليّ من أهل فاس، نزيل مالقة، يكنى: أبا عبد الله، كان غزير الحفظ، متبحر الذكر، عديم القرين، عظيم الإطلاع (ت٦٩٠هـ).

ذكره في «الديباج المذهب»[1].

١٢- «شرح علل الترمذيّ» للحافظ عبدالرحمن بن أحمد بن رجب (ت٧٩٥هـ)، وهو مطبوع عدة طبعات، وهو شرح لكتاب «العلل» الموجود في آخر «الجامع».



---

(١) (٢/ ٢٩٧).

❑ المبحث الثاني: الأعمال والدراسات المعاصرة على «جامع الترمذيّ»[1]

❖ الدراسات في منهج الترمذيّ:

١- «الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين» لنور الدين عتر، والكتاب مطبوع في مجلد.

٢- «جامع الترمذي في الدراسات المغربية ـ رواية ودراية ـ» رسالة لمحمد صقلي حسينيّ، في جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بالرباط، عام (١٤٠٩هـ)، وطبع بدار الصميعيّ، عام (١٤٢٩هـ).

٣- «الإمام الترمذي ومنهجه في كتاب الجامع دراسة نقدية تطبيقة» عداب الحمش، دار الفتح عمان، عام (١٤٢٣هـ)، في (٣) مجلدات.

٤- «الإمام الترمذي ومنهجه في الجامع مع شرح أحاديث مختارة» لصبحي عبدالفتاح، طبع عام (١٤٣٣هـ).

---

(١) للاستزادة من معرفة المؤلفات و الدراسات المعاصرة على «جامع الترمذيّ»، يراجع:
«المعجم المصنف لمؤلفات الحديث الشريف» لمحمد خير رمضان.
«الدليل الجديد لمؤلفات الحديث الشريف» لمحمد خير رمضان.
«التصنيف في السنة النبوية وعلومها من ١٣٥١هـ- ١٤٢٥» للدكتور خلدون الأحدب.
«معجم المطبوعات المغربية» لإدريس بن الماحي.
«دليل رسائل الدكتوراه و الماجستير لقسم السنة بكلية أصول الدين» على موقع الكلية.
«دليل الرسائل الجامعية في علوم الحديث حتى عام ٢٠٠٢ م المناقشة والمسجلة» أبو سعد الأثري.
«سلسلة أعلام المسلمين» الصادرة عند دار القلم، و«سلسلة أعلامنا» الصادرة عن دار السلام.

٥- «**الإمام الترمذي ومنهجه في سننه مع شرح بعض أحاديثه**» ليوسف رجب، مكتبة الرشد بالرياض، عام (١٤٣١هـ).

٦- «**منهج الإمام الترمذي في نقد الحديث**» كمال الدين المرسي، المكتب الجامعي، بالإسكندرية، عام (١٤٢٢هـ) في (٢٩٨) صفحة.

٧- «**المدخل إلى جامع الترمذي-المعروف بالعلل الصغير-**» تقديم، وتعليق: سليمان الندوي، اعتنى به سيّد الغوري.

٨- «**المدخل إلى جامع الإمام الترمذيّ**» للطاهر الأزهر خذيري، نشر مكتب الشؤون الفنية بوزارة الأوقاف بالكويت، عام (١٤٢٨هـ).

٩- «**الإمام الترمذي والاصطلاحات الحديثية في سننه**» لعبدالجبار عبدالواحد العبيديّ، طبع ديوان الوقف السنيّ، عام (١٤٣١هـ).

❖ الدراسات في رجال الترمذيّ:

١- «**الرجال الذين تفرد الترمذيّ بالرواية عنهم**» ليوسف نور، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، أم درمان.

٢- «**الرجال الذين تكلم فيهم الترمذيّ في جامعه تجريدًا وتحقيقًا**» حسن بن غانم الغانم، ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، أصول الدين، السنة وعلومها، عام (١٤٠٠هـ).

٣- «**المتروكون ومروياتهم في كتاب الجامع للإمام الترمذيّ**» لموسى سكر بوقس الإندونيسيّ، ماجستير، جامعة أم القرى، عام (١٣٩٤هـ).

❖ الدراسات في الأحاديث الصحيحة والتي عليها العمل عند الترمذيّ:

١- «**دراسات حول ما يقول الترمذي فيه: حديث صحيح**» لمحمد علي محمد صالح، ماجستير، الجامعة الإسلامية، الحديث الشريف، عام (١٤٠١هـ).

٢- **«الأحاديث التي ذكر الترمذيُّ أنَّها أصحّ شيءٍ في الباب»** للدكتور عبدالله الخثلان، رسالة دكتوراه بكلية أصول الدين، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٣- **«دراسة حول ما يقول فيه الترمذيُّ: حديث صحيح»** رسالة تقدم بها: محمد علي محمد صالح، لنيل شهادة الماجستير، في الجامعة الإسلامية، بالمدينة النبوية، عام (١٤٠١هـ).

٤- **«الأحاديث التي ذكر الترمذيّ أن العمل عليها»** للدكتور إبراهيم بن حمود التويجريّ، رسالة ماجستير، بكلية أصول الدين، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، من أول الكتاب إلى آخر «الديات»، عام (١٤١٩هـ).

٥- **«المسائل التي نص العمل الترمذي أنَّ العمل عليها»** مشروع علمي في (٨) رسائل ماجستير، عام (١٤٣٠هـ)، بعضها في (١٣٠) ورقة، ، وبعضها في حدود (٣٠٠) ورقة، قام به مجموعة من الباحثين، وهم:

- بسام النجيديّ.
- أحمد الصقعبيّ.
- عبدالإله الدويش.
- عبدالله الهويمليّ.
- عبدالله القرنيّ.
- فيصل الزبن.
- محمد النعيميّ.
- محمود العمرانيّ.

❖ الدراسات في الأحاديث الحسنة والغريبة عند الترمذيّ:

١- **«الحديث الغريب مفهومه وتطبيقاته في جامع الترمذيّ»** عمار جاسم

العبيدي، رسالة ماجستير في جامعة صلاح الدين للعلوم الإسلامية، عام (١٩٩٧م).

٢- «**مصطلح حسن غريب عند الترمذيّ دراسة استقرائية**» أسامة عبدالكريم نمر، رسالة ماجستير بالجامعة الأردنية، عام (١٩٩٥م).

٣- «**الحديث الحسن مطلقًا ومقيّدًا عند الإمام الترمذيّ**» للدكتور عمر بن حسن فلاته، نشر عام (١٤٢٦هـ)، بحث في (٨٨) صفحة.

٤- «**الأحاديث التي حسَّنها الترمذيُّ وتفرَّد بها عن الستة**» لعبد الرحمن محيي الدين ضياء، رسالة ماجستير، بالجامعة الإسلامية، نشر دار الفضيلة، بالرياض، سنة (١٤١٩هـ).

٥- «**الأحاديث الحسان الغرائب في جامع الترمذيّ**» لعبد الباري بن حماد الأنصاريّ، رسالة دكتوراه بالجامعة الإسلامية، عام (١٤١٨هـ).

٦- «**الأحاديث الحسان الغرائب في جامع الترمذيّ**» لأحمد حسن العسيريّ، جامعة القاهرة، عام (١٤٢٠هـ)، رسالة ماجستير.

٧- «**الأحاديث الغريبة في جامع الترمذيّ**» لمحمد علي محمد نور، رسالة دكتوراه، بالجامعة الإسلامية، عام (١٤٠٥هـ)، من «أبواب الطهارة»، إلى «أبواب الزهد».

٨- «**الأحاديث التي انفرد بها الترمذيُّ عن سائر الكتب الستة**» لقابل عبدالله قابل، جامعة أم درمان الإسلامية، عام (١٤١٨هـ).

٩- «**الأحاديث الغريبة في جامع الترمذيّ**» لمحمد علي محمد صالح، لنيل شهادة الدكتوراه، في الجامعة الإسلامية، بالمدينة النبوية، عام (١٤٠٥هـ).

١٠- «**غرائب الترمذيّ في «الجامع» جمعًا ومقارنةً وتخريجًا ودراسةً**» رسالة دكتوراه لمحمد بن عليّ بن محمد صالح.

❖ الدراسات في الأحاديث المعلقة عند الترمذيّ:

١- «الأحاديث التي علّق متونها الإمام الترمذيّ في «جامعه» دراسة نظرية تطبيقية» للبندري أبا الخيل، رسالة ماجستير، بكلية أصول الدين بجامعة الإمام، عام (١٤٢٨هـ).

٢- «كشف النقاب عما يقوله الترمذيّ وفي الباب» لمحمد حبيب الله مختار، مطبوع سنة (١٤٠٧هـ)، في (٥) مجلدات، وصل فيه إلى «باب ما جاء في كثرة الركوع والسجود»[1].

٣- «اللباب في تخريج المباركفوريّ لقول الترمذي وفي الباب» لمحمد صبحي حلاق، مستخرج من «تحفة الأحوذيّ» طبع في دارإحياء التراث العربي بيروت، عام (١٤١٩هـ)، في مجلدين.

٤- «شرح قول الترمذيّ وفي الباب» لخديجة عمر يوسف، رسالة ماجستير، بجامعة أم درمان بالسودان، عام (١٤٢٥هـ).

٥- «شرح قول الترمذيّ وفي الباب» لمنى محمد بابكر، رسالة ماجستير، بجامعة أم درمان بالسودان، ١٤٢٥ عام (١٤٢٥هـ).

٦- «نزهة الألباب في قول الترمذيّ وفي الباب» لحسن بن محمد حيدر الوائليّ، دار ابن الجوزي، الرياض في(٦) مجلدات، عام (١٤٢٦هـ).

❖ جهود العلامة الألباني على جامع الترمذيّ:

١- «صحيح سنن الترمذيّ» للعلامة محمد ناصر الدين الألبانيّ، في (٣) مجلدات، وعدد أحاديثه (٣١٠١) حديثًا.

---

(١) لابن حجر كتاب سماه «اللباب فيما يقول فيه الترمذيّ وفي الباب» وله أيضا مصنف في تخريج «قول الترمذي وفي الباب»، قال السَّخاويُّ: لو كمل لجاء في مجلد ضخم.

٢- «ضعيف سنن الترمذيّ» له أيضًا في مجلد، وعدد أحاديثه (٨٣٢) حديثًا، والكتابان مطبوعان، في المكتب الإسلاميّ، بيروت.

❖ الدراسات في الزوائد عند الترمذيّ:

١- «التصريح بزوائد الجامع الصحيح- جامع الترمذي-» لمحمود نصار، استخرجها من «تحفة الأشراف»، نشر بدار الكتب العلمية، عام (١٤٢١هـ)، في مجلدين.

٢- «زوائد الإمام الترمذيّ على الأصول الثمانية» فيصل بن محمد العقيل، دكتوراه، الجامعة الإسلامية، كلية الحديث الشريف، عام (١٤١٩هـ).

❖ مختصرات جامع الترمذيّ:

١- «تهذيب جامع الترمذيّ» لعبدالله التليدي، نشر دار الفكر ببيروت، (٣) مجلدات.

٢- «مختصر سنن الترمذيّ» اختصره وشرح جمله وألفاظه مصطفى ديب البغا، اليمامة للطباعة والنشر، عام (١٤١٨هـ).

❖ الدراسات في الأحاديث المعلة في الترمذيّ:

١- «الأحاديث التي ذكر فيها الترمذي اختلافًا وليست في العلل الكبير» مجموعة من رسائل ماجستير، لعدد من الباحثين، بكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وهم:

- خالد بن سعيد باسمح.
- بندر بن عبدالله الشويقيّ.
- بكر بن محمد البخاريّ.
- عبدالعزيز بن عبدالله الشايع، كاتب هذه الأسطر.
- أحمد بن عثمان المنيعيّ.

- عبدالعزيز بن عبدالله الهليل.

ونشر منها:

٢- **«الأحاديث التي ذكر فيها الترمذي اختلافًا وليست في العلل الكبير»** للدكتورخالد باسمح، «كتاب الطهارة» في مجلدين.

٣- **«الأحاديث المعلة بالاختلاف في جامع الترمذيّ من أول أبواب الفرائض إلى العلم»** لعبد العزيز الشايع، نشر في مجلدين، بدار المالكية.

٤- **«منهج التعليل عند الإمام الترمذيّ من خلال كتابه «الجامع»** لطارق أسعد حلمي، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، عام (١٤١٣هـ).

٥- **«الحديث المنكرودلالته عند الإمام الترمذيّ»** للأستاذ الدكتور محمد التركي، رسالة لطيفة، نشر دار العاصمة بالرياض.

❖ الدراسات في الأحاديث التي سكت عنها الترمذيّ:

١- **«الأحاديث التي سكت عنها الإمام الترمذيّ في جامعه»** لحاتِم فؤاد، الجامعة الإسلامية بغزة، رسالة ماجستير، عام (١٤٢١هـ).

٢- **«الأحاديث التي سكت عنها الإمام الترمذيّ في جامعه»** لعادل محمد، الجامعة الإسلامية بغزة، رسالة ماجستير، عام (١٤٢٠هـ).

٣- **«الأحاديث التي سكت عنها الإمام الترمذيّ في جامعه»** لعبدالحميد مجيد، الجامعة الإسلامية بغزة، رسالة ماجستير، عام (١٤١٨هـ).

❖ الدراسات في سؤالات الترمذيّ:

«سؤالات الإمام الترمذي للإمام البخاريّ في جامع الترمذيّ» للشيخ يوسف ابن محمد الدخيل رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية، بالمدينة النبوية، عام (١٣٩٩هـ)، ونشر في عام (١٤٢٤هـ) في مجلدين.

❖ مسائل العقيدة في جامع الترمذيّ:

١- «دراسة مسائل العقيد في سنن الترمذيّ» للدكتور فهد الفهيد، رسالة ماجستير، بجامعة الإمام، عام (١٤١٨هـ).

٢- «مسائل العقيد في سنن الترمذيّ» للدكتور يوسف الطريف، رسالة ماجستير، بجامعة الإمام، عام (١٤١٨هـ).

❖ الدراسات في فقه الترمذيّ:

«فقه الإمام الترمذيّ في جامعه ودراسة نقوله للمذاهب» دراسة فقهية مقارنة، رسائل ماجستير، بجامعة أم القرى، عام (١٤٢٠هـ)، في نحو (١٤) رسالة ماجستير موزعة على جميع أبواب «جامع الترمذيّ»، والذي قام بهذا المشروع هم:

- مطلق سرحان الصهيبيّ.
- مازن عبدالعزيز الحارثيّ.
- يوسف حسن مغربيّ.
- عليّ الفلاتيّ.
- يحيى مبجر.
- خالد الحربيّ.
- عبدالله الظاهريّ.
- عليّ الريميّ.
- بدرية العتيبيّ.
- عبدالله الغامديّ.
- عليّ السبيل.

- معيض القرنيّ.
- محمد السهليّ.
- بدرية الغامديّ.

❖ دراسات متفرقة تتعلق بالترمذيّ:

١- «الرّد والتعقيب على بعض الشارحين من المعاصرين لجامع الترمذيّ» للعلامة عبدالرحمن بن يحيى المعلمي، تحقيق ماجد الزيادي، نشر المكتبة المكيّة، بمكة المكرمة.

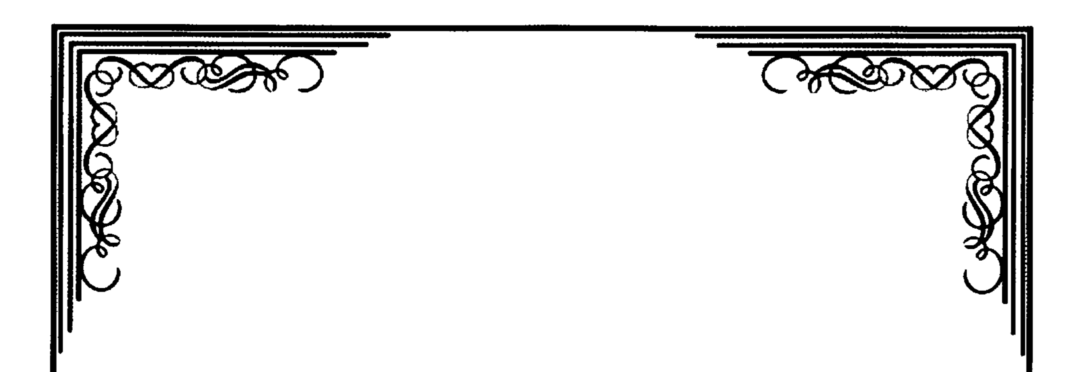
٢- «تراث الترمذيّ العلميّ» للدكتور أكرم ضياء العمريّ، رسالة لطيفة مطبوعة بمكتبة الدار بالمدينة النبوية، عام (١٤١١هـ).

٣- «تحقيق اسميّ الصَّحيحين، واسم جامع الترمذيّ» لعبد الفتاح أبي غدة، مطبوع.

٤- «الأحاديث التي حكم عليها أحمد شاكر في حاشيته على الترمذيّ» زينب السعوي، رسالة ماجستير، بجامعة القصيم، عام (١٤١٣هـ).

٥- «نزل الثوي في أجوبة الترمذيّ» للشيخ أصغر حسين البهاري، مطبوع بالهند.



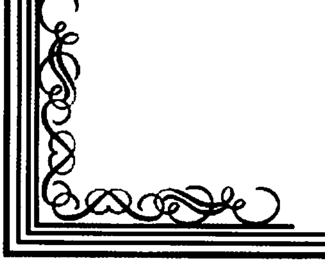


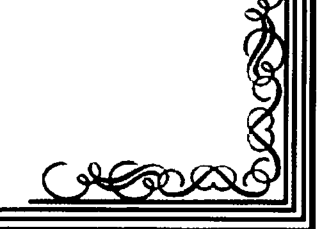
(٥)

الإمام النسائيّ

وكتابه: «السنن الصُّغرى»

«٢١٥- ٣٠٣هـ»





الفصل الأول

التعريف بالإمام النسائيّ

- اسمه ونسبه ومولده
- رحلاته العلمية
- أشهر شيوخه
- أشهر تلاميذه
- ثناء العلماء عليه
- مؤلفاته
- وفاته رَحِمَهُ اللَّهُ



الفصل الثاني

التعريف بـ«سنن النسائيّ» وبيان منهجه فيه

- المقصود بسنن النسائيّ
- اسمه العلمي
- من الذي اختصر «المجتبى»
- مكانة سنن النسائيّ
- وصف السنن بالصحيح
- جمعه بين طريقة البخاريّ ومسلم
- عدد أحاديث وكتبه
- مجمل منهجه في سننه
- المعلقات والموقوفات في سنن النسائيّ
- شرط النسائيّ في الرواة
- شرط النسائيّ في الأحاديث
- رتبته في الكتب السّتة من حيث درجة الأحاديث
- هل يوجد في سنن النسائيّ حديث موضوع
- رواة سنن النسائيّ
- نسخ سنن النسائيّ
- طبعات سنن النسائيّ
- أفضل طبعات سنن النسائيّ
- أبرز الفروق بين «السنن الصغرى»، و«الكبرى»

الفصل الثالث: الأعمال العلمية على «سنن النسائيّ».

الفصل الأول

التَّعريف بالإمام النسائيّ(١)

❖ اسمه ونسبه ومولده:

هو الحافظ، الثبت ناقد الحديث، أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر بن دينار، أبوعبد الرحمن النسائيّ.

ولد بـ «نسا» في سنة خمس عشرة ومئتين(٢).

❖ رحلاته العلمية:

طلب العلم في صغره، فارتحل إلى قتيبة في سنة ثلاثين ومئتين، فأقام عنده سنة فأكثر عنه، وجال في طلب العلم في «خراسان»، و«الحجاز»، و«مصر»، و«العراق»، و«الجزيرة»، و«الشام»، و«الثغور»، ثمَّ استوطن «مصر»، ورحل الحفاظ إليه، ولم يبق له نظير في هذا الشأن.

❖ أشهر شيوخه:

١- قتيبة بن سعيد بن جَميل بن طريف أبو رجاء الثقفيّ، ثقة ثبت، مات سنة

---

(١) ينظر: «شروط الأئمة الستة» لابن طاهر المقدسيّ (ص/٢٣)، و«شروط الأئمة الخمسة» لأبي بكر الحازميّ (ص/٦٨)، و«ختم النسائي برواية ابن الأحمر» للسخاويّ، و«الإرشاد» لأبي يعلى الخليليّ (١/ ٤٣٥)، و«التقييد» لابن نقطة (ص/ ١٤٠)، و«تهذيب الكمال» للمزيّ (١/ ٣٢٨)، و«سير أعلام النبلاء» (١٤/ ١٢٥)، و«تذكرة الحفاظ» (٢/ ٦٩٨)، و«الكاشف» (١/ ٩٥) جميعها للذهبيّ، و«طبقات الشافعية الكبرى» للسبكيّ (٣/ ١٤)، و«تهذيب التهذيب» (١/ ٣٢)، و«النكت على ابن الصلاح» (١/ ٤٨١)، و«تقريب التهذيب» جميعها لابن حجر (ص/ ٨٠)، و«الحطة في ذكر الصحاح الستة» لصديق خان (ص/ ٣٩٥).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ١٢٥).

أربعين ومئتين، عن تسعين سنة، خرج له الجماعة.

٢- إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظليّ أبو محمد بن راهويه المروزيّ، ثقة حافظ مجتهد، قرين أحمد بن حنبل، مات سنة ثمان وثلاثين ومئتين، وله اثنتان وسبعون سنة.

٣- محمد بن بشار بن عثمان العبديّ، البصريّ أبو بكر بندار، ثقة، مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين، وله بضع وثمانون سنة، خرَّج له الجماعة.

❖ أشهر تلاميذه:

١- أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الأزديّ، المصريّ أبو جعفر الطحاويّ الحنفيّ، صاحب التصانيف الشهيرة، توفي سنةإحدى وعشرين وثلاث مئة.

٢- أحمد بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن أسباط الهاشميّ مولاهم الدينوريّ، المشهور بابن السنيّ، الإمام الحافظ الثقة، توفي سنة أربع وستين وثلاث مئة.

٣- سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشاميّ أبو القاسم الطبرانيّ، الإمام العلامة الحجة، بقية الحفاظ، مسند الدُّنيا، توفي سنة ستين وثلاث مئة.

❖ ثناء العلماء عليه:

قال أبو علي النيسابوريُّ: أخبرنا الإمام في الحديث بلا مدافعة: أبو عبد الرحمن النسائيُّ.

وقال الدارقطنيّ: أبو عبدالرحمن مقدَّم على كلّ من يذكر بهذا العلم من أهل عصره.

وقال القاضي تاج الدين السبكيُّ: سألتُ شيخنا الذهبيّ: أيّهما أحفظ: مسلم ابن الحجّاج، أو النسائيّ، فقال: النسائيّ، ثم ذكرتُ ذلك لوالدي فوافق عليه.

وقال الذهبيُّ أيضًا: ولم يكن أحد في رأس الثلاث مئة، أحفظ من النسائيّ، هو أحذق بالحديث وعلله ورجاله، من مسلم ومن أبي داود ومن أبي عيسى، وهو جارٍ في مضمار البخاريّ وأبي زرعة[1].

❖ مؤلفاته:

«السنن الكبرى» ويدخل فيها جملة من الكتب التي نشرت مفردة منها: «عمل اليوم والليلة»، و«خصائص عليّ»، و«التفسير»، و«الاستعاذة».

ومن مصنفاته أيضًا: «السنن الصغرى - المجتبى -».

و«الضعفاء»، وهو مطبوع.

و«الكنى».

و«مسند الثوريّ وابن جريج».

و«الإغراب»، وهو مطبوع.

و«الإخوة والأخوات».

و«أسماء الرواة والتمييز بينهم».

و«مسند عليّ».

و«مسند مالك».

و«مسند منصور بن زاذان».

و«حديث الفضيل بن عياض».

و«غرائب الزهريّ».

و«مجلسان من أماليه»، وهو مطبوع.

و«منسك».

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ١٣٣).

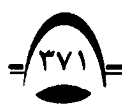
❖ **وفاته** رَحِمَهُ اللَّهُ:

قال أبو سعيد ابن يونس في «تاريخه»: كان أبو عبدالرحمن النسائيّ إمامًا حافظًا ثبتًا، خرج من «مصر» في شهر ذي القعدة من سنة اثنتين وثلاث مئة، وتوفي بـ «فلسطين» في يوم الاثنين لثلاث عشرة خلت من صفر سنة ثلاث، وله ثمان وثمانون سنة[١].



---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ١٣٣).



الفصل الثاني

التعريف بـ«سنن النسائيّ» وبيان منهجه فيه(١)

❖ المقصود بسنن النسائيّ:

المقصود بـ «سنن النسائيّ» هنا «الصغرى» الموسومة بـ«المجتبى».

قال السَّخاويُّ: «الصغرى» هي أحد المعدود في الستة(٢).

قال السيوطيُّ: «سنن النسائيّ» الذي هو أحد الكتب الستة أو الخمسة، هي: «الصغرى» دون «الكبرى»، صرَّح بذلك التاج ابن السبكيّ، قال: وهي التي يخرّجون عليها الأطراف والرجال، وإن كان شيخه المزيّ ضم إليها «الكبرى»(٣).

❖ اسمه العلمي:

«سنن النسائي» معروفة بـ «السنن الصغرى»، وسماه «المجتبى»، بالباء الموحدة، أو بالنون والمعنى قريب، والأشهر هو الأول.

---

(١) ينظر: «شروط الأئمة» لابن منده (ص/ ٤٢)، و«الكاشف» للذهبيّ (١/ ١٩٥)، و«المنهل الروي» لابن جماعة (ص/ ٣٧)، و«البدر المنير» لابن الملقن (١/ ٣٠٥)، و«النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (١/ ٤٨١-٤٨٤)، و«تدريب الراوي» للسيوطيّ (١/ ١٠٢)، و«تنزيه الشريعة» لابن عراق (١/ ٢٨٨)، و«توضيح الأفكار» (١/ ٢١٩)، و«الحطة في ذكر الصحاح الستة» لصديق خان (ص/ ٣٩٥).

(٢) «الغاية في شرح الهداية» (ص/ ٧٧)

(٣) «تدريب الراوي» (١/ ١٠٩).

❖ من الذي اختصر «المجتبى»:

اختلف العلماء في هذا على قولين:

١- الأول: اختصره النسائيُّ نفسه.

ذهب إليه جمع من المحدثين منهم أبو علي الغسانيُّ وغيره، وهو الأقرب.

قال أبو علي الغسانيُّ: اختصره من كتابه الكبير في «السنن»، وذلك أن بعض الأمراء سأله عن كتابه في «السنن» أكله صحيح؟، فقال: لا، قال: فاكتب لنا الصحيح منه مجوَّدًا، فصنع «المجتبى».

وقال ابن الأثير: وسأل أميرٌ أبا عبد الرحمن عن «سننه»: أصحيح كله؟ قال: لا. قال: فاكتب لنا منه الصحيح، فجرَّد «المجتنى».

٢- الثاني: اختصره تلميذه ابن السنيّ.

اختاره الحافظ الذهبيُّ، وقال معلقًا على قول ابن الأثير المتقدّم:

قلتُ: هذا لم يصحّ بل «المجتنى» اختيار ابن السنيّ.

وقال: والذي وقع لنا من «سننه»، هو الكتاب «المجتنى» منه انتخاب أبي بكر بن السني[1].

❖ مكانة سنن النسائيّ:

قال النسائيُّ: لما عزمتُ على جمع «السنن» استخرتُ الله تعالى في الرّواية عن شيوخ كان في القلب منهم بعض الشيء، فوقعتِ الخيرةُ على تركهم، فنزلت في جملة من الحديث كنتُ أعلو فيها عنهم[2].

وقال الحافظ أبو طالب أحمد بن نصر شيخ الدارقطني: من يصبر على ما يصبر عليه النسائيّ؟ كان عنده حديث: «ابن لهيعة» ترجمة ترجمة، فما حدَّث منها بشيء.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ١٣١).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ١٣١).

❖ وصف السنن بالصحيح:

قال ابن الصلاح: أطلق الخطيب والسِّلفيُّ الصحة على «كتاب النسائيّ».

قال ابن حجر: قلتُ: وقد أطلق عليه - أيضًا - اسم الصحة أبو عليّ النيسابوريّ، وأبو أحمد بن عديّ، وأبو الحسن الدارقطنيّ، وابن منده، وعبد الغني بن سعيد، وأبو يعلى الخليليّ وغيرهم(١).

ثم ساق الحافظ ابن حجر نصوصهم.

وقال الذهبيُّ - مشيدًا بكتابه السنن -: أبو عبد الرحمن النسائيّ صاحب الصحيح(٢).

❖ جمعه بين طريقة البخاريّ ومسلم:

قال ابن رشيد: «كتاب النسائيّ» أبدع الكتب المصنفة في «السنن» تصنيفًا، وأحسنها ترصيفًا، وكأنَّ كتابه جامع بين طريقتي البخاريِّ ومسلم مع حظٍّ كبيرٍ من بيان العلل(٣).

❖ عدد أحاديث وكتبه:

- عدد الأحاديث المخرَّجة بالكتاب (٥٧٠٨).
- عدد الكتب في «سننه» (٥١) كتابًا.

❖ مجمل منهجه في سننه:

١- النسائيُّ اختصره من كتابه «السنن الكبرى»، على رأي جماعة من المحدِّثين.

---

(١) «النكت على ابن الصلاح» لابن حجر(١/ ٤٨٤).
(٢) «الكاشف» (رقم/ ٣٩).
(٣) «النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (١/ ٤٨٤).

٢- رتَّبه على الأبواب الفقهية، بدأها بـ «كتاب الطهارة»، وانتهى بـ «كتاب الأشربة».

٣- يرتّب الأبواب ترتيبًا أصوليًا، فيشير إلى الناسخ والمنسوخ ونحو ذلك في تراجم الأبواب، فيقول مثلًا: «باب الوضوء من مس الذكر»، وعقبه: «باب ترك الوضوء من ذلك»، و«باب الوضوء مما مست النار»، وعقبه: «باب ترك الوضوء مما غيّرت النَّار».

٤- يبيّن «غريب الحديث» أحيانًا في (رقم/ ٢٤) قال أبو عبد الرحمن: «الرّكسُ: طعامُ الجنّ». وفي (رقم/ ٥٣) «لا تزرموه» قال أبو عبد الرحمن: يعني: «لا تقطعوا عليه».

٥- يبيّن درجة الحديث ويحكم على الرجال أحيانًا، ومن الأمثلة:

قال أبو عبد الرحمن (رقم/ ١٧٨٢): هذا حديث منكر.

قال أبو عبد الرحمن (رقم/ ٢١٥١): حديث يحيى بن سعيد هذا إسناده: حسن، وهو منكرٌ، وأخاف أن يكون الغلط من محمد بن فُضَيل.

قال أبو عبد الرحمن (رقم/ ٣٢١٥) : الأوزاعي لم يسمع هذا الحديثَ من الزهريِّ، وهذا حديث: صحيحٌ، قد رواه يونس، عن الزهريِّ.

قال أبو عبد الرحمن (رقم/ ٨٠٠) : بريدة هذا ليس بالقويِّ في الحديث.

قال أبو عبد الرحمن (رقم/ ٩٤٠): معقل بن عبيد الله: ليس بذلك القويّ.

قال أبو عبد الرحمن (رقم/ ١٣١٦): عبد الله بن جعفر هذا: ليس به بأس، وعبد الله بن جعفر بن نجيح: والد عليّ بن المدينيّ: متروك الحديث.

٦- يبيّنُ الاتصال والانقطاع، وكذا الإرسال في الأسانيد أحيانًا، من الأمثلة:

قال أبو عبد الرحمن (رقم/ ٤٣٨): مخرمة لم يسمع من أبيه شيئًا.

قال أبو عبد الرحمن (رقم/ ٤٤٧): هشام بن عروة: لم يسمع من أبيه هذا الحديث.

قال أبو عبد الرحمن (رقم/ ١٣٨٠): الحسن عن سمرة كتابًا، ولم يسمع الحسن من سمرة، إلا حديث العقيقة، والله تعالى أعلم.

قال أبو عبد الرحمن (رقم/ ١٤٢٠): عبد الرحمن بن أبي ليلى: لم يسمع من عمر.

٧- يتوسع في ذكر الطرق والاختلاف إذا وقع في الحديث اختلاف، ويُعَنوِنُ لها، ويقول: الاختلاف على فلان، ويسوق الطرق والأسانيد، وهذا مشهور معروف عنه.

٨- يبدأ في الاختلاف بالإسناد الغلط، ثمَّ الصواب.

ولهذا تجد النسائيَّ إذا استوعب طرق الحديث، بدأ بما هو غلط، ثم يذكر بعد ذلك: الصواب المخالف له[1].

٩- يبيِّن العلل الواقعة الأحاديث من التفرد والمخالفة، والاختلاف في الرفع والوقف، والوصل والإرسال، ويرجِّح وهذا كثير مشهورٌ عنه، وغالب تعليقاته في «سننه» في هذا الأمر.

١٠- بلغت تعليقاته على الأحاديث والرواة في «سننه» نحو (١٨٠) تعليقًا.

❖ المعلقات والموقوفات في سنن النسائيّ:

لا يعلّق الأحاديث، إلا في القليل النادر.

ويوجد في الكتاب جملة لا بأس بها من الموقوفات.

❖ شرط النسائيّ في الرُّواة:

قال الحافظ ابن رجب: وأما النسائيُّ فشرطه أشدَ من ذلك، ولا يكاد

---

(١) «شرح العلل» (٢/ ٦٢٥).

يخرِّج لمن يغلب عليه الوهم، ولا لمن فَحُش خطؤه، وكثر[١].

وقال الحافظ أبو طالب أحمد بن نصر شيخ الدارقطني: من يصبر على ما يصبر عليه النسائي؟.

كان عنده حديث: «ابن لهيعة» ترجمة ترجمة، فما حدَّث منها بشيء[٢].

❖ شرط النسائيّ في الأحاديث:

قصد تخريج الأحاديث القويّة الباب عنده، وأصحّ ما ورد في الباب، ومن الشّواهد على تحرّي الإمام النسائيّ في ذلك، ما يأتي:

- «باب ترك الوضوء من القبلة:

أورد فيه حديث عن عائشة رضي الله عنها: «أن النبي ﷺ كان يقبِّل بعض أزواجه، ثمّ يصلّي ولا يتوضأ».

قال أبو عبد الرحمن (رقم١٧٠): ليس في هذا الباب حديث أحسن من هذا الحديث، وإن كان مرسلًا.

- «باب التسمية على الوضوء»

عدل عن الأحاديث الصريحة في الأمر بالتسمية على الوضوء كحديث: «لا وضوء لمن لم يذكر الله عليه» لضعفها عنده، وخرج حديثًا غير صريح في الباب.

قال النسائيّ (١/ ٦١) «باب التسمية عند الوضوء»، ثم أورد حديث أنس قال: طلب بعض أصحاب النبي ﷺ وضوءًا. فقال رسول الله ﷺ: «هل مع أحد منكم ماء؟»، فوضع يده في الماء، ويقول: «توضئوا بسم الله».

---

(١) «شرح العلل» (٢/ ٦١٥).

(٢) «النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (١/ ٤٨٤).

- ينزل في الحديث لأجل تخريج القوي و الصّحيح، فعنده في «سننه» أحاديث عشارية.

مثاله: ٩٩٦- أخبرنا محمد بن بشار، قال: حدثنا عبد الرحمن، قال: حدثنا زائدة، عن منصور، عن هلال بن يساف، عن ربيع بن خثيم، عن عمرو بن ميمون، عن ابن أبي ليلى، عن امرأة، عن أبي أيوب، عن النبي ﷺ قال: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص: ١] ثلث القرآن.

قال أبو عبد الرحمن: ما أعرف إسنادا أطول من هذا.

وقال ابن عراق - في حديث فضل قراءة آية الكرسي الَّذي خرَّجه النسائيُّ-: قال الحافظ ابن حجر في «تخريج أحاديث المشكاة»: غفل ابن الجوزي فأورد هذا الحديث في «الموضوعات» وهو من أسمج ما وقع له.

قلت [ابن عراق]: ورأيتُ بخط الحافظ ابن حجر على هامش «مختصر الموضوعات» لابن درباس ما نصّه: حديث أبي أمامة هذا أخرجه النسائي، ولم يعلِّله، وذلك يقتضي صحته.

❖ رتبته في الكتب الستة من جهة درجة الأحاديث:

قال ابن حجر: وفي الجملة فكتاب النسائيّ أقلّ الكتب بعد «الصحيحين» حديثًا ضعيفًا، ورجلًا مجروحًا، ويقاربه: كتاب أبي داود، وكتاب الترمذيّ[1].

❖ هل يوجد في «سنن النسائيّ»: حديث موضوع:

ذكر الحافظ ابن الجوزي في كتابه «الموضوعات» حديثًا واحدًا في «سنن النسائيّ»، وهو:

قال النسائيُّ (رقم/ ٥٦٦٩) : أخبرني محمد بن آدم بن سليمان، عن عبد الرحيم، عن يزيد.

---

(١) «النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (١/ ٤٨٤).

(ح) وأنبأنا واصل بن عبد الأعلى، حدثنا ابن فضيل، عن يزيد بن أبي زياد، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ.

وقال محمد بن آدم: عن رسول الله ﷺ، قال: «من شرب الخمر، فجعلها في بطنه لم يقبل الله منه صلاة سبعًا، إن مات فيها - وقال ابن آدم: فيهن - مات كافرًا، فإن أذهبت عقله عن شيء من الفرائض - وقال ابن آدم: القرآن - لم تقبل له صلاة أربعين يومًا إن مات فيها - وقال: ابن آدم فيهنّ - مات كافرًا».

وقد أعلَّه ابن الجوزي بيزيد بن أبي زياد، فقال: «هذا حديث لا يصحّ». قال عليّ ويحيى: يزيد بن أبى زياد لا يحتجُّ بحديثه، وقال ابن المبارك: ارم به، وقال النسائيُّ: متروك الحديث.

قال الذهبيُّ في «السير»[1]: وهذا أيضًا شبه موضوع، ولو علم شعبة أن يزيد حدَّث بهذه البواطيل، لَمَّا روى عنه كلمةً.

والجواب عن هذا:

١- أن الإمام النسائيّ أورده عقب أثرٍ عن عبدالله بن عمرو في هذا المعنى، وقال عقب الأثر: خالفه يزيد بن أبي زياد، ثمَّ أورد هذا الحديث لبيان الاختلاف في الرفع والوقف، وبيان العلة في هذا الخبر.

٢- أن ابن الجوزي -كعادته- أورد أشد ما قيل في يزيد بن أبي زياد من الجرح، وحال يزيد أرفع من ذلك بكثيرٍ.

قال الذهبي في «السير»[2]: الإمام، المحدِّث.. وقد علق البخاري... وقد روى له: مسلم، فقرنه بآخر معه، وقد حدَّث عنه: شعبة، مع براعته في نقد الرجال.

---

(١) (٦/ ١٣٢).

(٢) (٦/ ١٢٩).

ونقل الذهبيُّ عن شعبة قوله: كان رفاعًا -يعني: الآثار التي هي من أقوال الصحابة يرفعها.

وقال أحمد بن حنبل: لم يكن بالحافظ، وقال أبو زرعة: ليّن، وقال أبو حاتِم: ليس بالقويِّ، وقال أبو داود: لا أعلم أحدًا ترك حديثه.

لم يذكر العلامة الألباني في كتابه «ضعيف سنن النسائيّ» شيئًا من الأحاديث الموضوعه في «سنن النسائيّ».

❖ رواة «سنن النسائيّ»:

١- أبو بكر أحمد بن محمد بن إسحاق المعروف بابن السنيّ (ت٣٦٤هـ).

قال الذهبي: الإمام، الحافظ، الثقة، الرحال. و هو الذي اختصر(سنن النسائي)، واقتصر على رواية المختصر، وسماه (المجتنى)[1].

وقال الذهبي: كان ديناً خيراً، صنف في القناعة، وفي عمل يوم وليلة، وغير ذلك، واختصر «سنن النسائي»، وعاش بضعاً وثمانين سنة[2].

٢- حمزة بن محمد الكنانيّ(ت٣٥٧هـ).

قال الذهبيُّ: وكان حافظ ديار مصر بعد أبي سعيد بن يونس، وكان ثقة ثبتًا صالحًا ديِّنًا[3].

٣- أبوبكر محمد بن معاوية المعروف بابن الأحمر (ت ٣٥٨هـ)، وهو من ذرية الخليفة هشام بن عبدالملك، واسمه: محمد بن معاوية بن عبد الرحمن بن معاوية بن إسحاق بن عبد الله ابن معاوية بن هشام بن عبد الملك بن مروان أبو بكر الأمويّ، القرطبيُّ، المعروف بابن الأحمر، ورحل إلى المشرق سنة خمس

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٢٥٥).
(٢) «تاريخ الإسلام» (٢٦/ ١٦١).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٢٥٥).

وتسعين ومئتين، فسمع من النسائيِّ[(١)].

قال الذهبيُّ: محدِّث الأندلس، ومسندها، الثقة .. من بيت الإمرة والحشمة[(٢)].

ورواه غير هؤلاء، فقد ذكر السَّخاويُّ في كتابه «القول المعتبر في ختم النسائي»[(٣)] أكثر من عشرة روّاة لـ «سنن النسائيّ».

❖ نسخ «سنن النسائيّ»:

بلغ عدد نسخه في مكتبات العالم المفهرسة (٩٥) نسخة خطية، كما في «فهرس آل البيت- قسم الحديث النبوي الشريف-»[(٤)].

❖ طبعات «سنن النسائيّ»:

طبع في دهلي سنة (١٢٨١هـ) في مجلدين، معه الشرح المسمَّى «زهر الرّبى» للجلال السيوطيّ، وبالسنديّ، وفي عام (١٣١٢هـ) في مجلدين في مطبعة الميمنية.

❖ أفضل طبعات «سنن النسائيّ»:

من أفضل الموجود من طبعات النسائيّ:

- طبعة دار التأصيل.
- طبعة عصام هادي.

وأما «سنن النسائي الكبرى:

- طبعة دار التأصيل في (٢٠) مجلدًا.

---

(١) «تاريخ الإسلام» (٢٦/ ١٨٤).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٦٨).
(٣) (ص/ ٦٠).
(٤) (٢/ ٩٢٠).

- طبعة الرّسالة التي قام بالإشراف عليها الدكتور عبدالله التركيّ.

❖ أبرز الفروق بين «السنن الصغرى» و«الكبرى»:

١- الزيادة في عدد الكتب:

بلغت الكتب في «الصغرى» (٥١) كتابًا، بينما في «الكبرى» (٦٩) كتابًا.

من الزّيادات في الكتب: «كتاب عمل اليوم والليلة»، و«كتاب التفسير».

وقد طبع «عمل اليوم والليلة» مفردًا، وكذا «التفسير»، وظنَّ البعضُ أنَّها كتبٌ مستقلةٌ للإمام النسائيِّ، وحقيقة الأمر أنهما قسمان من «السنن الكبرى»، ويرى بعض أهل العلم أن «التفسير» صُنِّف مستقلًا، ثم ضُم لـ «لكبرى».

ومن الكتب التي توجد في «الكبرى»، ولا توجد في «الصغرى:

«كتاب السير»، «المناقب»، «النعوت»، «الطبّ»، «الفرائض»، «الوليمة»، «التَّعبير»، «فضائل القرآن»، و«المواعظ».

٢- الزّيادة في عدد الأبواب:

هذا ظاهر فالكتب الزائدة في «الكبرى» تشتمل على أبواب ليست في «الصغرى».

٣- الزّيادة في عدد الأحاديث:

عدد أحاديث «السنن الصغرى»: (٥٧٥٨) حديثًا.

عدد أحاديث «السنن الكبرى»: (١١٩٤٩) حديثًا.



الفصل الثالث

الأعمال العلمية على «سنن النسائي»

❑ المبحث الأول: الأعمال العلمية السابقة على «سنن النسائيّ»:

ذكر حاجي خليفة في «كشف الظنون»[(١)]، وبروكلمان في «تاريخ الأدب العربي»[(٢)]، وسزكين في «تاريخ التراث العربي»[(٣)] نحو خمسة شروح فقط، واقتصر صاحب «كشف الظنون» على ثلاثة شروح هي: شرح زوائده لابن الملقن، وتعليق السيوطيّ، وحاشية السّنديّ.

وفيما يأتي ذكر جمهرة الأعمال العلمية على «سنن النسائيّ»:

١- «شرح سنن النسائيّ» لأبي العباس أحمد بن أبي الوليد بن رشيد (ت٥٦٣هـ)، ووصف شرحه بأنَّه حفيل للغاية، كما في «شجرة الدر الزكية»[(٤)].

٢- «الإمعان في شرح مصنّف النسائيّ أبي عبد الرحمن» لأبي الحسن عليّ بن عبد الله بن النعمة الأنصاريّ (ت٥٦٧هـ).

نقل الذهبيُّ في «العبر»[(٥)] أنّه: صنَّف كتابًا كبيرًا في شرح سنن النسائيّ، بلغ فيه الغاية.

وقال صاحب «التكملة لكتاب الصلة»[(٦)]: و«كتاب الإمعان في شرح مصنّف النسائيّ أبي عبد الرحمن» لم يتقدّمه أحد إلى مثله، بلغ فيهما الغاية من الاحتفال والإكثار، أخذ النّاس عنه، وانتفعوا به؛ لجودة تفهيمه وتعليمه، وكثر

---

(١) (٢/١٠٠٦).

(٢) (٣/١٩٦).

(٣) (١/٣٢٧).

(٤) (١/٢١٢).

(٥) (٣/٥١).

(٦) (٣/٢٠٧).

الوافدون عليه والرَّاحلون إليه.

وقال الصفديُّ: وبلغ فيه الغاية من الاحتفال والإكثار، وانتفع الناس به.

٣- **«شرح سنن النسائيّ»** لأبي عبدالله محمد بن عليّ الحسينيّ الشافعيّ (ت٧٦٥هـ).

قال ابن حجر في «الدرر الكامنة»[(١)]: إنّه شرع في شرح «سنن النسائيّ».

٤- **«شرح زوائد النسائيّ على الصحيحين وأبي داود والترمذيّ»** لسراج الدين عمر بن علي بن الملقن (ت٨٠٤).

ذكره السخاوي في «الضوء اللامع»[(٢)].

٥- **«شرح سنن النسائيّ»** محمد بن ابراهيم بن أيوب الحمصيّ، الفقيه الشَّافعيّ، ويعرف بابن العصياتيّ (ت٨٣٤ هـ) فقيه، محدِّث.

ذكره كحالة في «معجم المؤلفين»[(٣)].

٦- **«زهر الرُّبى على المجتبى»** لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطيّ (ت٩١١هـ)، وهو شرح لطيف.

قال في مقدمته: هذا الكتاب الخامس مما وعدتُ بوضعه على الكتب الستة، وهو تعليق على «سنن الحافظ أبي عبد الرحمن النسائيّ»، على نمط ما علقته على «الصحيحين»، و«سنن أبي داود»، و«جامع الترمذيّ»، وهو بذلك حقيق، إذ له منذ صنّف أكثر من ست مئة سنة، ولم يشتهر عليه من شرح، ولا تعليق، وسمّيتُه: «زهر الرّبى على المجتبى».

وهو مطبوع بحاشية «السنن».

٧- **«حاشية»** أبي الحسن نور الدين محمد بن عبدالهادي السنديّ (ت١١٣٨هـ)، مطبوعة بهامشه، وهي أخصر من (تعليقة السيوطيّ).

---

(١) (٥/ ٣١٤).

(٢) (٦/ ١٠٢).

(٣) (٨/ ١٩٣).

٨- «تيسير اليسرى شرح المجتبى» تأليف عبدالرحمن بن أحمد البهكليّ (ت١٢٤٨هـ).

حقّق الكتاب في مشروع علمي (١٥) رسالة ماجستير، بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، عام (١٤٣٠هـ).

٩- «شرح سنن النسائيّ» ليحيى بن مطهر بن إسماعيل، حفيد القاسم بن محمد الحسنيّ، مؤرِّخ، أديب، من أهل صنعاء (ت١٢٦٨هـ).
ذكره له الزركلي في «الأعلام»[1].

١٠- «عرف زهر الرّبى على المجتبى» لعلي بن سليمان الدمنتي البجمعويّ، المغربيّ، المالكيّ، نزيل مصر (ت١٣٠٦هـ)، وهو اختصار لحاشية السّيوطيّ على النسائيّ.

١١- «شرح سنن النسائيّ» لمحمد المختار بن سيد الجكني الشنقيطي (ت١٤٠٥هـ)، واسمه «شروق أنوار المنن الكبرى الإلهية بكشف أسرار السنن الصغرى النسائية»، طبع منه ثلاثة مجلدات في مطبعة المدنيّ بالقاهرة، عام (١٤١٠هـ)، ولم يكمل.

١٢- «التعليقات السلفية على سنن النسائيّ» للشيخ محمد عطاء الله حنيف الفوجيانيّ (ت١٤٠٩هـ).

والكتاب جمع فيه مؤلفه عدة حواشي و تعليقات سابقة على النسائيّ مع زيادات له، طبع الكتاب سنة (١٤٢٢هـ) بالهند في خمس مجلدات.

١٣- «ذخيرة العُقْبى في شرح المجتبى» جمع محمد بن آدم بن موسى الأثيوبي من المعاصرين، والكتاب مطبوع.

١٤- «الفيض السمائي في التعليق على سنن النسائيّ» تأليف حبيب الله بن قربان المظاهري، طبع منه مجلد.

---

(١) (٨/ ١٧٢).

١٥- «المكتفى بحل المجتبى» لأحمد حسين الحنفي، لكنو، ندوة العلماء بالهند، عام (١٤٢٦هـ).

❖ الأعمال العلمية غير الشروح على النسائيّ:

١- «تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن النسائيّ» للإمام النسائيّ.

الرسالة مطبوعة بتحقيق الدكتور حاتِم الشريف سنة (١٤٢٣هـ)، ثم طبع بتحقيق الدكتور قاسم عليّ سعد سنة (١٤٢٤هـ)، بعنوان «تسمية الشيوخ» واشتمل الكتاب على نحو (٢٥٠) شيخًا، يذكر النسائيُّ اسم الشيخ ثلاثيًا، ويبيِّن حاله بلفظ موجزٍ كثقة، أو: لا بأس به.

٢- «تسمية شيوخ أبي عبد الرحمن النسائيّ» لأبي محمد عبد الله بن محمد ابن أسد الجهنيّ (ت ٣٩٥هـ).

ذكره ذلك ابن خير الإشبيلي في «فهرسته»[١].

٣- «تسمية شيوخ أبي عبد الرحمن النسائيّ» لأبي عليّ الحسين بن محمد الجيانيّ الحافظ (ت٤٩٨هـ).

٤- «رجال النسائيّ» لأبي محمد عبدالعزيز بن محمد الدورقيّ (ت٥٢٤هـ).

ذكر الكتانيّ في «الرسالة المستطرفة»: أن له كتابًا مفردًا في رجال النسائيّ.

٥- «شيوخ النسائيّ» لأبي بكر محمد بن إسماعيل بن محمد بن خلفون الأونبي الأزديّ، (ت ٦٣٦هـ).

٦- «القول المعتبر في ختم النسائيّ رواية ابن الأحمر» للحافظ محمد بن عبدالرحمن السّخاويّ (ت٩٠٢هـ)، مطبوع.

٧- «بغية الراغب المتمني في ختم سنن النسائيّ رواية ابن السنيّ» للحافظ السَّخاويّ، مطبوع.

---

(١) (ص/ ١٩٠).

☐ المبحث الثاني: الأعمال العلمية المعاصرة على سنن النسائيّ[1]:

١- «سنن النسائيّ في الدراسات المغربية رواية ودراية» لمريم بربور، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب (١٤١٢هـ)، (دبلوم).

٢- «الإمام النسائي ومنهجه في السّنن» إعداد الهادي روشو، رسالة شهادة الدراسات المعمقة، تونس، جامعة الزيتونة عام (١٤٠٩هـ).

٣- «الإمام النسائيّ ومنهجه في السُّنن» ثابت حسين مظلوم الخزرجيّ، ماجستير، عام (١٩٩١هـ)، جامعة بغداد.

٤- «الإمام النسائيُّ وآثاره في الحديث» صالح الفقي، رسالة جامعية نوقشت، في (١٨٧) صفحة.

٥- «المدخل إلى سنن الإمام النسائيّ» لمحمد محمدي النورستانيّ، نشر مكتب الشؤون الفنية بوزارة الأوقاف، بالكويت عام (١٤٢٩هـ).

٦- «الإمام النسائيّ وكتابه المجتبى» للدكتور عمر إيمان أبوبكر، مكتبة المعارف، ويبدو أنها مقدمة رسالته الدكتوراه مع زيادات (١٢١) صفحة، عام (١٤٢٤هـ).

---

(١) للاستزادة من معرفة المؤلفات والدراسات المعاصرة على «سنن النسائيّ»، يراجع:
«المعجم المصنف لمؤلفات الحديث الشريف» لمحمد خير رمضان.
«التصنيف في السنة النبوية وعلومها من ١٣٥١هـ- ١٤٢٥» للدكتور خلدون الأحدب.
«معجم المطبوعات المغربية» لإدريس بن الماحي.
«دليل رسائل الدكتوراه والماجستير لقسم السنة بكلية أصول الدين» على موقع الكلية.
«دليل الرسائل الجامعية في علوم الحديث حتى عام ٢٠٠٢ م المناقشة والمسجلة» أبو سعد الأثري.
«سلسلة أعلام المسلمين» الصادرة عند دار القلم، و«سلسلة أعلامنا» الصادرة عن دار السلام.

٧- «**المدخل إلى السنن الكبرى والصغرى**» نبيل الغمري، بيروت، دار طوق النجاة، عام (١٤٣١هـ) مجلدان.

٨- «**علل النسائيّ في السنن الصغرى**» لعليّ محمد فتحي، رسالة ماجستير، بالجامعة الأردنية، عمان عام (١٤١٣هـ).

٩- «**نقد المتن عند النسائيّ في السنن الكبرى**» لمحمد مصلح الزعبيّ، رسالة ماجستير، بالجامعة الأردنية، عمان، عام (١٤٢٠هـ).

١٠- «**منهج النسائيّ في الجرح و التعديل**» لقاسم علي سعد، رسالة دكتوراه بكلية أصول الدين، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عام (١٤١٢هـ).

١١- «**زوائد النسائيّ على بقية الستة**» لعبدالله العمريّ، رسالة دكتوراه، بالجامعة الإسلامية، عام (١٤٢٠هـ).

١٢- «**إسعاف الرائي بأفراد وزوائد النسائيّ على الكتب الخمسة**» سيد كسروي، نشر دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، عام (١٤١٩هـ).

١٣- «**زوائد الإمام النسائيّ على الكتب الأربعة: البخاريّ، مسلم، أبي داود، الترمذيّ**» جمع وتخريج ودراسة عبد الله مصطفى سعيد مرتجى، ماجستير، جامعة القاهرة، دار العلوم، الشريعة الإسلامية، عام (١٩٩٢م).

١٤- «**الأحاديث التي أعلها النسائيّ بالاختلاف على الراوي**» للدكتور عمر إيمان أبوبكر، رسالة دكتوراه، بكلية أصول الدين، عام (١٤٢٠هـ).

١٥- «**بذل الإحسان**» للشيخ أبي إسحاق الحويني، طبع منه مجلدان بمكتبة التوعية الإسلامية للتحقيق والنشر والبحث العلمي، بالقاهرة.

١٦- «**الضعفاء والمجهولون والمتروكون في مجتبى النسائيّ**» لوصي الله بن محمد عباس، ماجستير، جامعة أم القرى، عام (١٣٩٦هـ).

١٧- «**مختصر سنن النسائيّ**» اختصره وشرح جمله وألفاظه مصطفى ديب

البغا، اليمامة للطباعة والنشر، عام (١٤١٧هـ).

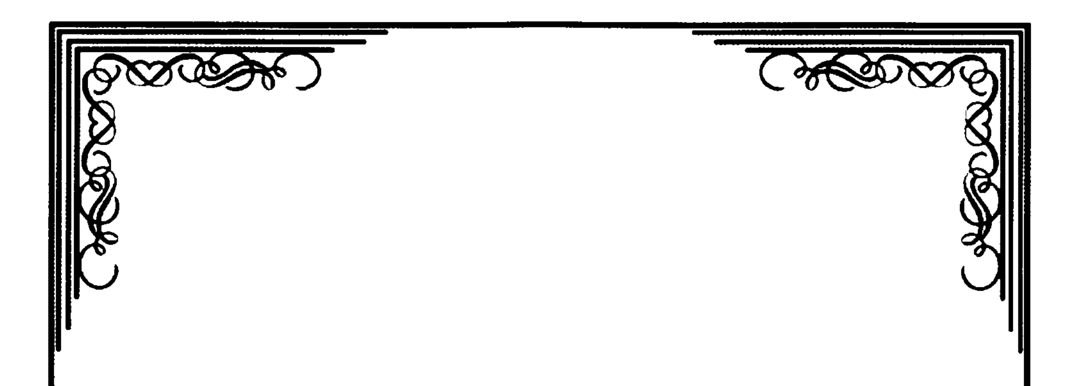
١٨- «صحيح سنن النسائيّ» للعلامة الألباني، وعدد أحاديثه (٥٣١٤).

١٩- «ضعيف سنن النسائيّ» للعلامة الألبانيّ، وعدد أحاديثه (٤٤٧)، وهما مطبوعان في المكتب الإسلامي.

٢٠- «إسعاد الرائي بإفراد زوائد النسائيّ» لسيد كسروي حسين، طبع في دار الكتب العلمية بيروت، عام (١٤١٩هـ) في مجلدين.

٢١- «تقريب النائي من مراسيل النسائيّ» لسيد كسروي حسين، طبع في دار الكتب العلمية بيروت، عام (١٤١٨هـ) في(٢٢٤) صفحة.



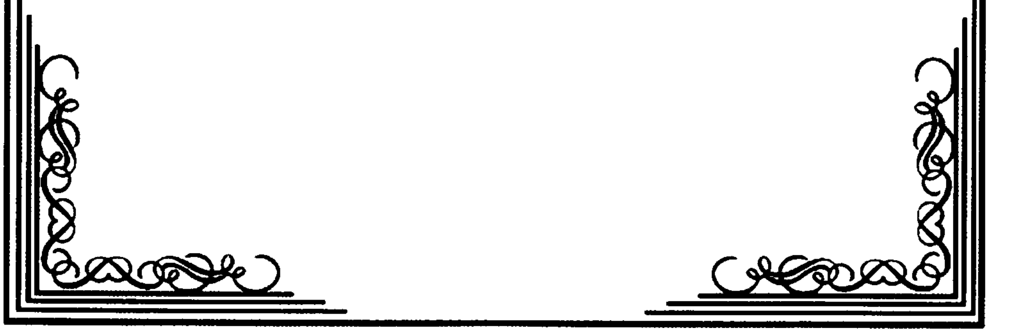


(٦)

الإمام ابن ماجه

وكتابه: «السُّنن»

«٢٠٩- ٢٧٣هـ»



الفصل الأول

التعريف بالإمام ابن ماجه

- اسمه ونسبه ومولده
- رحلاته العلمية
- أشهر شيوخه
- أشهر تلاميذه
- ثناء العلماء عليه
- مؤلفاته
- وفاته رَحِمَهُ اللَّهُ.

الفصل الثاني

التعريف بـ«سنن ابن ماجه» وبيان منهجه فيه:

- اسم الكتاب، وموضوعه
- منزلته بين سائر الكتب الستة
- مجمل منهجه و طريقة ترتيبه
- الزيادات في سنن ابن ماجه
- عدد أحاديثه وكتبه
- أفراد ابن ماجه عن الستة
- بيان شرطه، ومنزلة رجاله
- عدد الأحاديث التي ادّعي فيها الوضع في ابن ماجه
- ثناء أبي زرعة الرازيّ على(سننه)، والجواب عنه
- روّاة «السُّنن»
- نسخ «سنن ابن ماجه»
- طبعات «سنن ابن ماجه».

الفصل الثالث: الأعمال العلمية على «سنن ابن ماجه»

المبحث الأول: الأعمال السابقة على «سنن ابن ماجه»

المبحث الثاني: الأعمال والدراسات المعاصرة على «سنن ابن ماجه».

الفصل الأول

التعريف بالإمام ابن ماجه[١]

❖ اسمه ونسبه ومولده:

الحافظ الكبير الحجّة المفسِّر محمد بن يزيد الرَبَعيّ، القزوينيّ أبو عبد الله الشهير بابن ماجه [٢].

قال القاضي أبو يعلى الخليليّ: كان أبوه يزيد يعرف بـ «ماجه»، وولاؤه لربيعة.

قال ابن ماجه: ولدتُ في سنة تسع ومئتين.

❖ رحلاته العلمية:

سمع الحديثَ من أئمة كبار من أصحاب الإمام مالك، والليث بن سعد.

قال المزيُّ: سمع بـ «خراسان»، و«العراق»، و«الحجاز»، و«مصر»، و«الشام» وغيرها من البلاد جماعة يطول ذكرهم.

❖ أشهر شيوخه:

محمد بن رمح بن المهاجر التجيبيّ مولاهم المصريّ، ثقة ثبت، مات سنة اثنتين وأربعين ومئتين.

---

(١) «شروط الأئمة الستة» لابن طاهر (ص/ ٢١)، و«تاريخ دمشق» (٥٦/ ٢٧٠)، و«طبقات المفسرين» للداوديّ (ص/ ٣٥)، و«تهذيب الكمال» (٢٧/ ٤٠)، و«سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٧٧)، و«الكاشف» (٢/ ٣٢٣)، و«تهذيب التهذيب» (٩/ ٤٦٨)، و«تقريب التهذيب» (ص/ ٥١٤).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٧٧).

محمد بن عبد الله بن نمير الهَمْدَانيّ - بسكون الميم - الكوفيّ، أبو عبد الرحمن، ثقة حافظ فاضل، مات سنة أربع وثلاثين ومئتين.

عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن العبسيّ مولاهم أبو بكر بن أبي شيبة، ثقة حافظ، صاحب تصانيف، مات سنة خمس وثلاثين ومئتين.

❖ أشهر تلاميذه:

- أبو الطيب أحمد بن روح البغداديّ.
- أبو عمرو أحمد بن محمد بن حكيم المدينيّ.
- أبو الحسن عليّ بن إبراهيم القطان، راوي «السُّنن».

❖ ثناء العلماء عليه:

قال أبو يعلى الخليليّ: ثقة كبير، متفقٌ عليه، محتجٌّ به، له معرفة بالحديث وحفظ، وله مصنفات في السنن والتفسير والتاريخ، وكان عارفًا بهذا الشأن.

وقال الحافظ المزيُّ: الحافظ صاحب «كتاب السُّنن» ذو التصانيف النافعة، والرّحلة الواسعة.

وقال الحافظ الذهبيُّ: محمد بن يزيد الحافظ الكبير الحجة المفسر ابن ماجه القزوينيّ، مصنّف «السُّنن»، و«التاريخ»، و«التفسير» وحافظ «قزوين» في عصره.

وقال: قد كان ابن ماجه حافظًا ناقدًا صادقًا واسع العلم.

وقال: كان محدِّث «قزوين» غير مدافع(١).

وقال الحافظ ابن حجر: أحد الأئمة حافظ، صنَّف «السُّنن»، و«التفسير»، و«التاريخ».

---

(١) «تاريخ الإسلام» (٢٠/ ٤٦٨).

❖ مؤلفاته:

«السُّنن».

و«التفسير».

و«التاريخ».

قال ابن كثير: ولابن ماجه تفسيرٌ حافلٌ، وتاريخ كامل من لدن الصحابة إلى عصره.

❖ وفاته رحمه الله:

قال الحافظ ابن طاهر: رأيتُ لابن ماجه بمدينة «قزوين» تاريخًا على الرجال والأمصار إلى عصره، وفي آخره بخط صاحبه جعفر بن إدريس: مات أبو عبد الله يوم الإثنين، ودفن يوم الثلاثاء، لثمان بقين من شهر رمضان من سنة ثلاث وسبعين ومئتين[1].



(١) «تاريخ الإسلام» (٢٠/ ٤٦٩).

الفصل الثاني

التعريف بـ «سنن ابن ماجه» وبيان منهجه فيه(١)

❖ اسم الكتاب، وموضوعه:

اسمه كتاب «السُّنن»، هكذا سمَّاه مصنِّفه، وكذا الحفَّاظ بعده.

و«السُّنن»: هي المصنَّفات الحديثية التي رتّبت فيها الأحاديث على الأبواب الفقهية العبادات، ثمَّ المعاملات.

❖ منزلته بين سائر الكتب الستة:

أول من أضافه إلى الخمسة مكملًا به الستة: الحافظ ابن طاهر المقدسيّ (ت ٥٠٧هـ) كما تقدَّم.

قال ابن طاهر: ولعمري من نظر فيه علم منزلة الرجل: من حسن الترتيب، وغزارة العلم، وقلّة الأحاديث، وترك التكرار.

وقال أيضًا: و«سنن ابن ماجه» وإن لم يشتهر عند أكثر الفقهاء، فإنَّ له بـ «الرّيّ» وما والاها من «ديار الجبل»، و«قوهستان».. شأن عظيم، عليه اعتمادهم، وله عندهم طرق كثيرة.

---

(١) ينظر: «شروط الأئمة الستة» لابن طاهر (ص/ ٢١)، و«سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٧٨)، و«تذكرة الحفاظ» (٢/ ٦٣٦) كلاهما للذهبيّ، و«البداية والنهاية» لابن كثير (١١/ ٥٢)، و«البدر المنير» لابن الملقن (١/ ٣٠٧)، و«النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (١/ ٤٨٦، ٤٨٧)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (٩/ ٤٦٨)، و«تدريب الراويّ» للسيوطيّ (١/ ٢٨٠)، و«الحطة في ذكر الصحاح الستة» لصديق خان (ص/ ٣٩٧).

وقال الحافظ ابن كثير: ابن ماجه القزوينيّ صاحب «السنن».. وهي دالة على عمله وعلمه، وتبحره واطلاعه، واتباعه للسنة في الأصول والفروع. ويشتمل على أربعة آلاف حديث، كلّها جياد سوى اليسير[(١)].

❖ مجمل منهجه وطريقة ترتيبه:

١- رتَّبه على الأبواب الفقهية.

قال الحافظ ابن كثير: وهو كتاب قويّ الترتيب في الفقه[(٢)].

٢- بدأه بمقدمة في «الإيمان والعلم» ذكر فيها (٢٤) بابًا، و(٢٦٦) حديثًا، ثمَّ أبواب العبادات، ثمَّ أبواب النكاح والطلاق، وسائر الأبواب الفقهية.

٣- جرَّده للحديث المرفوع، ونادرًا ما يذكر فيه الآثار على الصحابة، أو التَّابعين.

٤- لا يكرّر الأحاديث في كتابه ولا يعلّقها، إلا في القليل النادر.

٥- يقدّم في الباب الأحاديث القوية، ويجعل الضعيفة بدرجاتها في خاتمة الباب[(٣)].

من أمثلة ذلك:

الباب الأول من «كتاب الطهارة»، «باب ماجاء في مقدار الوضوء».

ذكر فيه حديث: «كان رسول الله ﷺ يتوضَّأ بالْمُدِّ، ويغتسل بالصَّاع» عن أربعة من الصحابة، أولها: وافقه الإمام مسلم في «تخريجه»، والثاني والثالث:

---

(١) «البداية والنهاية» (١٤/ ٦٠٨).

(٢) «اختصار علوم الحديث» (ص/ ٢٤١).

(٣) هذا أمر وجدتُه من خلال التتبع، ولم أقف على من نبَّه عليه أو ذكره، وقد ذكرتُ الأمثلةَ على ذلك في بحثي «منهج الإمام ابن ماجه في ترتيب الأحاديث في سننه» لم يطبع بعد.

وافقه أصحاب «السنن» في تخريجه، والرابع: تفرَّد به ابن ماجه عن سائر السّتة.

الباب الثاني: من «كتاب الطهارة»، «باب لا يقبل الله صلاة بغير طهور»

ذكر فيه حديث: «لا يقبل الله صلاة بغير طهور» عن أربعة من الصحابة، الأول: وافقه فيه أصحاب السنن الثلاثة، والثاني وافقه فيه مسلم، والثالث والرابع تفرَّد بهما ابن ماجه[1].

الباب الثالث: من «كتاب الطهارة»، «باب مفتاح الصلاة الطهور»

ذكر فيه حديثين، الأول: حديث عليٍّ رضي الله عنه، وافقه عليه أصحاب «السُّنن»، الثاني: حديث أبي سعيد الخدريِّ، وافقه عليه أصحاب «السُّنن».

قال الترمذيُّ: حديث عليٍّ، هو أصح شيء في الباب.

وقال في موضع آخر: وحديث عليٍّ، أجود إسنادًا، وأصحّ من حديث أبي سعيد.

٦- يخرّج الحديث الضعيف أو الواهي، إذا لم يكن في الباب إلا هو.

٧- غالب الأحاديث الواهية والسَّاقطة في أبواب «الترغيب والترهيب»، و«الفضائل» ونحو ذلك.

٨- له تعليقات معدودة على بعض الأحاديث في النقد والتعليل.

❖ الزيادات في سنن ابن ماجه:

راوي «السُّنن» أبو الحسن بن القطان له زيادات وتعليقات قليلة ضمن «سنن ابن ماجه» يصدّرها بقوله: «قال أبو الحسن».

---

(١) فات محقّق سنن ابن ماجه أن ينبّه على أنَّ حديث أبي بكرة من الزوائد، انظر: «مصباح الزجاجة» (رقم/ ١١١).

انظر: أمثلة لذلك الأحاديث: (رقم/ ٢٢، ٨٤، ٢٤١، ٢٥٢، ٢٥٦، ٢٦١)، من طبعة محمد فؤاد عبدالباقي.

قال الذهبيُّ: وفي غضون كتابه أحاديث، يُعِلُّها صاحبُه الحافظ أبو الحسن ابن القطّان[1].

❖ عدد أحاديثه وكتبه:

عدد أحاديثه: (٤٣٤١) حديثًا، منها (٣٠٠٢) أخرجها بقية الستة.

عدد كتبه: (٣٧) بابًا، بدأها بـ «مقدمة في الإيمان»، وختمها بـ «كتاب الزُّهد».

❖ أفراد ابن ماجه عن الستة:

قال ابن حجر: قال الحافظ أبو الحجّاج المزيُّ: كلّ ما انفرد به ابن ماجه فهو ضعيفٌ، يعني بذلك ما انفرد به من الحديث عن الأئمة الخمسة، انتهى.

قال ابن حجر: وحمله على الرّجال أولى، وأمّا حمله على الأحاديث، فلا يصح[2].

قال السُّيوطيُّ: وتعقّبه شيخ الإسلام [ابن حجر]: بأنه انفرد بأحاديث كثيرة، وهي صحيحةٌ، قال: فالأولى حمله على الرجال[3].

يريد ابن حجر: أنَّ الضعف يكون في أحد الطرق، وأنَّ الحديث قد يكون قويًا بشواهده.

وذكر المحقق محمد فؤاد عبد الباقي إحصائية[4] لهذه الأحاديث، وهي:

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٧٩).

(٢) «تهذيب التهذيب» (٩/ ٥٣١).

(٣) «تدريب الراوي» (١/ ١٠٨).

(٤) تحقيق فؤاد عبد الباقي «سنن ابن ماجه» (٢/ ١٥١٩).

زوائده على سائر الستة (١٣٣٩) وهي على النحو التالي:

(٤٢٨) حديثًا رجالها ثقات، صحيحة الإسناد.

(١٩٩) حديثًا حسنة الإسناد.

(٦١٣) حديثًا ضعيفة الإسناد.

(٩٩) حديثًا واهية الإسناد، أو منكرة، أو مكذوبة.

❖ بيان شرطه، ومنزلة رجاله:

الكتاب يشتمل على:

١- أنواع الحديث الثلاثة: «الصحيح»، و«الحسن»، و«الضعيف».

٢- يوجد أحاديث واهية ضعيفة جدًا.

٣- يوجد أحاديث موضوعة لكنها قليلة، ومن أشهرها:

الحديث الوارد في فضل «قزوين»: (رقم/ ٢٧٨٠) حديث أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «ستفتح عليكم الآفاق، وستفتح عليكم مدينة، يقال لها: «قزوين»، من رابط فيها أربعين يومًا أو أربعين ليلةً، كان له في الجنة عمود من ذهب، عليه زبرجدة خضراء، عليها قبَّة من ياقوتة حمراء، لها سبعون ألف مصراع من ذهب، على كلّ مصراع زوجة من الحور العين.

في إسناده داود بن المحبَّر: متروك الحديث ورمي بالكذب.

قال ابن حجر: روى له ابن ماجة حديث في «فضل قزوين»، وهو منكرٌ، يقال: إنَّه أدخل عليه.

قال الذهبيُّ: فلقد شان ابن ماجه «سننه» بإدخاله هذا الحديث الموضوع فيها[1].

---

(١) «ميزان الاعتدال» (٢/ ٢٠).

وقال الذهبيُّ أيضًا: وأما أهل الطبقة الخامسة: كمن أجمع على اطراحه وتركه؛ لعدم فهمه وضبطه، أو لكونه متهمًا، فيندر أن يخرج لهم أحمد والنسائيّ، ويورد لهم أبو عيسى، فيبينّه بحسب اجتهاده، لكنه قليلٌ، ويورد لهم ابن ماجه أحاديث قليلة ولا يبيِّن - والله أعلم، وقلَّ ما يورد منها أبو داود، فإن أورد بيَّنه في غالب الأوقات.

وأما أهل الطبقة السادسة: كغلاة الرافضة، والجهمية الدعاة، وكالكذابين والوضاعين، وكالمتروكين المهتوكين، كعمر بن الصبح، ومحمد المصلوب، ونوح بن أبي مريم، وأحمد الجويباري، وأبي حذيفة البخاريّ، فما لهم في الكتب حرف، ما عدا عمر، فإن ابن ماجه خرج له حديثًا واحدًا فلم يصب، وكذا خرج ابن ماجه للواقديِّ حديثًا واحدًا(١).

قال الحافظ ابن رجب: الطبقة الخامسة: قوم من المتروكين والمجهولين كالحكم الأيليّ، وعبد القدوس بن حبيب، ومحمد بن سعيد المصلوب، وبحر السقاء ونحوهم.

فلم يخرج لهم الترمذيُّ ولا أبو داود ولا النسائيّ، ويخرج ابن ماجه لبعضهم، ومن هنا نزلت درجة كتابه عن بقية الكتب، ولم يعده من الكتب المعتبرة سوى طائفة من المتأخرين(٢).

تنبيه: قد يفهم من هذا الكلام الأخير من الحافظ ابن رجب في «سنن ابن ماجه» أنَّ ابن ماجه قد تفرَّد بالتخريج عن بعض هؤلاء، أو أنَّه خرج عنهم دون تحرٍ وانتقاء، والواقع خلاف ذلك، وبيان ذلك فيما يأتي:

- عبد القدوس بن حبيب، لم يخرج له ابن ماجه.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٧٦).

(٢) «شرح العلل» (٢/ ٦١٥).

- الحكم الأيليّ، مختلف في عينه بين اثنين:

الأول: أبو سلمة العامليّ الشاميّ، هو: الحكم بن عبد الله بن خطاف.

الثاني: الحكم بن عبد الله بن سعد الأيليّ أبو عبد الله.

قال ابن حجر في «لسان الميزان»[١]: والصواب عندي التفرقة بين الأيليّ، وأبي سلمة العامليّ، وقد فرق أيضًا بينهما ابن عساكر في «تاريخه».

وهذا الاختلاف لا أثر له هنا؛ لأنَّ حالهما واحد، فهما متروكان، وقد رميا بالكذب.

روى له ابن ماجه حديثًا واحدًا في «كتاب الجهاد»، «باب السَّرايا»، وقد توبع عليه، وجاء من وجه آخر أيضًا.

قال المزيُّ في «تهذيب الكمال»[٢]: وروى له ابن ماجه حديثًا واحدًا ...عن الزهريِّ، عن أنسٍ، أن النبي ﷺ، قال لأكثم بن أبي الجون: يا أكثم ابن أبي الجون! اغز مع غير قومك يحسن خلقك، وتكرم على رفقائك يا أكثم ابن أبي الجون، خير الرفقاء أربعة، وخير الطلائع أربعون، وخير السرايا أربع مئة، وخير الجيوش أربعة آلاف، ولن يؤتى اثنا عشر ألفا من قلّة.

و رواه ابن أبي عاصم.. وقال: وحدثني أبو بشر، عن الزهريّ، عن أنس مثله. ثم قال: أبو بشر هو الحلبيُّ عبد الله بن بشر، روى عن: الحسن بن صالح، وعبد السلام بن حرب، وهو ثقة عندي، وأبو سلمة العامليّ، ليس بذاك في الحديث ....

وجاء الحديث من وجه آخر عن ابن عباس رضي الله عنه.

أخرجه أبو داود في «السنن» (برقم/ ٢٦١١)، و«الترمذي في «الجامع»

---

(١) (٢/ ٣٣٣).

(٢) (٣٣/ ٣٨٠).

(برقم/ ١٥٥٥) من طريق وهب بن جرير، عن أبيه، عن يونس بن يزيد، عن الزهريّ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس، قال:

قال رسول الله ﷺ: خير الصحابة أربعة، وخير السرايا أربع مئة، وخير الجيوش أربعة آلاف، ولا يغلب اثنا عشر ألفا من قلّة.

قال أبو داود: الصَّحيحُ أنّه مرسلٌ.

وقال الترمذيُّ: هذا حديث حسن غريب، لا يسنده كبير أحد غير جرير بن حازم، وإنما روي هذا الحديث عن الزهريّ، عن النبيّ ﷺ مرسلًا.

محمد بن سعيد المصلوب، خرج له ابن ماجه حديثًا واحدًا (برقم/ ٥٥). ولم يتفرَّد بالتخريج عنه - كما ذكر ابن رجب -؛ بل شاركه الترمذيُّ، حيث خرج له حديثًا واحدًا أيضًا (برقم/ ٣٥٤٩) وتكلَّم عليه، وانظر: «تهذيب الكمال» للمزيّ[١].

بحر بن كنيز السَّقا: ضعيفٌ، مختلف في ترك حديثه.

قال الذهبيُّ: تركوه.

وقال ابن حجر: ضعيفٌ.

قال المزيُّ: روى له ابن ماجه حديثًا واحدًا، عن عثمان بن ساج، عن سعيد بن جبير، عن عليٍّ، قال: إنَّ أفواهكم طرقٌ للقرآن، فطهرّوها بالسّواك.

كما في «تهذيب الكمال»[٢]، و«المغني في الضعفاء»[٣]، و«تقريب التهذيب»[٤].

---

(١) (٢٥/ ٢٦٤).
(٢) (٤/ ١٤).
(٣) (١/ ١٠٠).
(٤) (ص/ ١٢٠).

وروايته عند ابن ماجه (برقم/ ٢٩١) هي أثرٌ موقوفٌ على عليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنه في «باب الترغيب في السواك عند قراءة القرآن» وجعله آخر شيءٍ في الباب، وصدَّر الباب بأصحّ ما فيه، ولم يخرج له حديثًا مرفوعًا.

❖ عدد الأحاديث التي ادّعي فيها الوضع في ابن ماجه:

ذكر الحافظ ابن الجوزي في كتابه «الموضوعات» (٢٩) حديثًا موضوعًا في «سنن ابن ماجه»، وافقه الترمذيُّ في ستة منها، وقد درسها الدكتور عمر فلاته في كتابه «الوضع في الحديث»[١] في نحو (١٣٠) صفحة.

يرى شيخ الإسلام ابن تيمية أنَّها في حدود بضعة عشر حديثًا.

قال شيخ الإسلام: وقد جاء عن السلف آثار فيها ذكر الثُّغور، مثل: «غزَّة»، و«عسقلان»، و«الإسكندرية»، و«قزوين» ونحو ذلك.

وأما الأحاديث المَرْوية عن النبيّ ﷺ بتعيين «قزوين»، و«الإسكندرية» ونحو ذلك، فهي موضوعةٌ، كَذِب بلا ريبٍ عند علماء الحديث، وإن كان ابن ماجه قد روى في «سننه» الحديث الذي في فضل «قزوين»؛ وقد أنكر عليه العلماء ذلك، **كما أنكروا عليه رواية أحاديث أخرى بضعة عشر حديثًا من الموضوعات**؛ ولهذا نَقَصَت مرتبة كتابه عندهم عن مرتبة أبي داود والنسائيّ.

وذكر العلامة الألبانيّ في كتابه «ضعيف سنن ابن ماجه» الأحاديث الموضوعة، فبلغت(٤٥) حديثًا[٢].

❖ ثناء أبي زرعة الرازي على «سننه»، والجواب عنه:

اشتهر بين المحدِّثين والحفاظ حكاية ابن ماجه مع الإمام أبي زرعة الرازيّ، وإطرائه لكتابه حيث قال ابن ماجه:

---

(١) (٢/ ٣٨١ - ٥١٠).

(٢) «تدريب الراوي» (١/ ١٠٨).

عرضتُ هذه السُّنن على أبي زرعة الرازيّ، فنظر فيه، وقال: أظنُّ إن وقع هذا في أيدي النَّاس، تعطَّلت هذه الجوامع أو أكثرها.

ثمَّ قال: لعل لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثًا مما في إسناده ضعفٌ، أو نحو ذا، انتهى.

وقد أشكلت هذه المقولة على جماعة من الحفاظ؛ لأجل ما اشتهر بينهم من تأخر «سنن ابن ماجه»؛ لاشتماله على جملة من الأحاديث الواهية والمنكرة؛ بل الموضوعة عند بعضهم، واختلفوا في توجيهها، والجواب عنها على أوجه:

الوجه الأول: أنَّها حكايةٌ ضعيفةٌ.

قال ابن حجر: هي حكاية لا تصحّ؛ لانقطاع إسنادها[1].

الوجه الثاني: المقصود بالثَّلاثين: السَّاقطةُ والموضوعةُ.

قال ابن دقيق العيد: وهذا كلام لابدَّ من تأويله، وإخراجه عن ظاهره، وحمله على وجه يصحُّ[2].

وقال ابن الملقن: هذا الكلام من أبي زرعة لولا أنه مرويٌّ عنه من أوجه؛ لجزمت بعدم صحّته عنه، فإنّه غير لائق بجلالته[3]

وقال الحافظ الذهبيُّ: قد كان ابن ماجه حافظًا ناقدًا صادقًا، واسع العلم، وإنما غضَّ من رتبة سننه ما في الكتاب من المناكير، وقليل من الموضوعات، وقول أبي زرعة إن صحَّ، فإنّما عنى بثلاثين حديثًا الأحاديث المطرحة السَّاقطة، وأما الأحاديث التي لا تقوم بها حجةٌ فكثيرة، لعلها نحو الألف[4].

---

(١) «النكت على ابن الصلاح» (١/ ٤٨٦).
(٢) «شرح الإلمام» (١/ ٦٠).
(٣) «البدر المنير» (١/ ٣٠٨).
(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٧٩).

وقال الذهبيُّ: «سنن ابن ماجه» كتاب حسن، لولا ما كدَّره من أحاديث واهية ليست بالكثيرة[١].

قال الحافظ ابن كثير: وقد حكي عن أبي زرعة الرازيّ: أنَّه انتقد منها بضعة عشر حديثًا، ربّما يقال: إنّها موضوعة، أو منكرة جدًا[٢].

قال ابن حجر: إن كانت محفوظة، فلعله أراد ما فيه من الأحاديث الساقطة إلى الغاية، أو كان ما رأى من الكتاب إلا جزءًا منه فيه هذا القدر، وقد حكم أبو زرعة على أحاديث كثيرة منه بكونها باطلة، أو ساقطة، أو منكرة، وذلك محكيٌّ في كتاب «العلل» لابن أبي حاتِم[٣].

❖ رواة السُّنن:

والمشهورون برواية «السُّنن»[٤] هم:

١- أبو الحسن بن القطان، وهو أشهر رواة «سنن ابن ماجه»، و له زيادات وتعليقات قليلة ضمَّن على ابن ماجه يصدرها بقوله: «قال أبو الحسن».

وقد جمعها الدكتور مسفر الدمينيّ رحمه الله في جزء لطيف.

٢- سليمان بن يزيد.

٣- أبو جعفر محمد بن عيسى.

٤- أبو بكر حامد الأبهريّ.



---

(١) «تذكرة الحفاظ» (٢/ ١٥٥).

(٢) «البداية والنهاية» (١٤/ ٦٠٨).

(٣) «النكت على ابن الصلاح» (١/ ٤٨٦).

(٤) «تهذيب التهذيب» لابن حجر(٩/ ٥٣١) بتصرف.

❖ نسخ سنن ابن ماجه:

بلغ عدد نسخه في مكتبات العالم المفهرسة (١١٤) نسخة خطية، كما في «فهرس آل البيت- قسم الحديث النبوي الشريف-»[١].

❖ طبعات سنن ابن ماجه:

طبع طبعات كثيرة من أوائلها:

طبعة بدهلي عام (١٢٨٢هـ)، و(١٢٨٩هـ)، والعلمية مصر عام (١٣١٣هـ).

أفضل طبعات «سنن ابن ماجه:

- طبعة فؤاد عبد الباقي.
- طبعة دار التأصيل.
- طبعة عصام موسى هادي، نشر دار الصديق، وهي في مجلد واحد.



(١) (٢/٩١٦).

الفصل الثالث

الأعمال العلمية على «سنن ابن ماجه»

❑ المبحث الأول: الأعمال السابقة على «سنن ابن ماجه»:

ذكر حاجي خليفة في «كشف الظنون»[١]، وبروكلمان في «تاريخ الأدب العربي»[٢]، وسزكين في «تاريخ التراث العربي»[٣] نحو عشرة من الشروح على «سنن ابن ماجه».

❖ شروح سنن ابن ماجه:

١- «شرح سنن ابن ماجه» لأبي الحسن عليّ بن عبدالله ابن نعمة الأنصاريّ، الأندلسيّ، المحدث الفقيه المالكيّ (ت٥٦٧هـ).

ذكره صاحب «إيضاح المكنون»[٤].

٢- «شرح سنن ابن ماجه» للعلامة الطبيب موفق الدين أبي محمد عبداللطيف البغداديّ، الشافعيّ (ت٦٢٩هـ).

قال الحافظ محمد بن يوسف البرزاليّ في آخر «الأربعين الطبية»[٥]: انتهت الأربعون حديثًا من سنن ابن ماجه وشرحها، للشيخ أبي محمد عبداللطيف البغدادي، من شرحه الكبير على السنن، حرّره منها بإذنه تلميذه محمد بن يوسف البرزالي.

---

(١) (٢/ ١٠٠٤).
(٢) (٣/ ١٩٨).
(٣) (١/ ٢٨٧).
(٤) (٢/ ٢٨).
(٥) (ص/ ٨٦).

٣- **«شرح سنن ابن ماجه»** لسعد الدين أبي محمد مسعود بن أحمد العراقيّ، الحارثيّ، المصريّ، الحنبليّ (ت٧١١هـ).

ذكره صاحب «إيضاح المكنون»(١).

٤- **«الإعلام بسنته عليه السلام»** شرح لعلاء الدين مغلطايّ، الحنفيّ (ت٧٦٢هـ)، ولم يكمله مؤلّفه، فقد وصل فيه إلى «كتاب الصلاة»، «باب التسبيح للرجال في الصلاة»، طبع في مكتبة الباز مكة، عام (١٤١٩هـ)، بتحقيق كامل عويضة في(٥) مجلدات.

والكتاب محقَّق في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في عدّة رسائل ماجستير.

٥- **«ما تمس إليه الحاجة على سنن ابن ماجه»** لسراج الدين عمر بن عليّ ابن الملقن الشافعيّ (ت٨٠٤هـ)، وهو «شرح زوائده على الخمسة» طبع في مجلدٍ واحدٍ.

وقال ابن حجر: وقفتُ عليه، وعلى «شرح زوائد أبي داود»، وليس فيهما كبير أمر، مع أنَّه قد سبقه للكتابة على ابن ماجه شيخه مغلطاي.

٦- **«الديباجة في شرح سنن ابن ماجه»** لكمال الدين محمد بن موسى الدميريّ، الشافعيّ (ت٨٠٨هـ)، صاحب كتاب«الحيوان».

قال في «كشف الظنون»: خمس مجلدات، ومات قبل تحريره وتبييضه.

والكتاب محقَّق في جامعة أم القرى، في عدة رسائل ماجستير.

٧- **«شرح سنن ابن ماجه»** لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن العجميّ (ت٨٤١هـ).

---

(١) (٢/ ٢٨).

ذكره السخاوي في «الضوء اللامع»[١] وقال: إنه تعليق لطيف.

وذكره صاحب «إيضاح المكنون»[٢].

وقد طبع الكتاب حديثًا باسم «الحواشي على سنن ابن ماجه» في خمس مجلدات.

٨- «مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجه» لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطيّ، وطبع في الهند سنة (١٢٨٢هـ)، كما في «اكتفاء القنوع»[٣].

وطبع حديثًا بدار النوادر بتحقيق توفيق تكلة، في مجلدين.

٩- «نور مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجه» لعليّ بن السيّد سليمان الدمنتيّ، البجمعويّ، المغربيّ، المالكيّ، نزيل مصر (ت١٣٠٦هـ)[٤].

١٠- «كفاية الحاجة» وهو حاشية على «سنن ابن ماجه» لأبي الحسن نور الدين محمد بن عبدالهادي السنديّ (ت١١٣٨هـ)، طبع بهامش «السنن».

١١- «إنجاح الحاجة شرح سنن ابن ماجه» لمحمد بن إسماعيل بن عبد الغني الدهلويّ، عالم بالكلام والحديث، هنديٌّ (ت١٢٤٧هـ).

---

(١) (١/ ١٤١).

(٢) (١/ ١٠).

(٣) (ص/ ١٢٨).

(٤) اختصر عليّ السيّد حواشي السيوطي على الكتب الستة، ومختصراته هي: «درجات مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود»، و«روح التوشيح على الجامع الصحيح للبخاريّ» و«عرف زهر الربى على المجتبى»، و«نفع القوت المغتذي على جامع الترمذي»، و«نور مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجة»، و«وشي الديباج على صحيح مسلم ابن الحجاج»، انظر: «هدية العارفين» (١/ ٤١٢).
وفي «اكتفاء القنوع» (ص/ ١٢٩): وكلها لعليّ بن سليمان البجمعويّ، الدمناتي من أهل عصرنا هذا، وعباراتها عسرة التركيب.

ذكره له الزركلي في «الأعلام»[1].

١٢- **«إنجاح الحاجة»** حاشية على «سنن ابن ماجه» لعبد الغني الدهلويّ، الهنديّ، ثم المدنيّ، الحنفيّ (ت١٢٩٦هـ).

ذكره له الزركلي في «الأعلام»[2]، وطبعت في الهند سنة (١٢٨٢هـ)، كما في «اكتفاء القنوع»[3].

أقول: لعلهما كتاب واحد لعالم واحد، حصل فيه الوهم للزركليّ، فيحرَّر.

١٣- **«عجالة ذوي الحاجة حاشية على سنن ابن ماجه»** لمحمد بن علي بن حسين العمرانيّ، الصنعانيّ، عالم بالحديث، مؤرخ لعلماء عصره (ت١٢٦٤هـ).

ذكره له الزركلي في «الأعلام»[4].

١٤- **«إتحاف ذوي التشوف والحاجة إلى قراءة سنن ابن ماجه»** للشيخ محمد الحفيد بن عبدالصمد كنون الإدريسيّ، طبع في وزارة الأوقاف المغربية، تحقيق عبد الصمد عشاب في (١٢) جزء.

١٥- **«مرشد ذوي الحجا والحاجة إلى سنن ابن ماجه»** تأليف المحدث محمد الأمين الهرريّ، الشافعيّ (معاصر)، طبع دار المنهاج بجدة في (٢٦) مجلدًا، عدد الصفحات (١٣٠٠٠)، كل مجلد (٥٠٠) صفحة تقريبًا.

١٦- **«حاشية على ابن ماجه»** للسنديّ، طبع بعناية رائد صبري أبي علفة، حيث جمع عددًا من شروح «سنن ابن ماجه» في عمل واحد، والشروح، هي: «مصباح الزجاجة» للسيوطيّ، و«نهاية الحاجة» للسنديّ، و«إنجاح الحاجة»

---

(١) (٤/ ٣٣).
(٢) (٤/ ٣٣).
(٣) (ص/ ١٢٨).
(٤) (٦/ ٢٩٨).

للدهلويّ، و«مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه» للبوصيريّ، و«مختصر ما تمس إليه الحاجة» للنعمانيّ.

١٧- **«مشارق الأنوار الوهاجة، ومطالع الأسرار البهاجة في شرح سنن ابن ماجه»** لمحمد بن عليّ بن آدم، طبع دار المغني بالرياض، سنة (١٤٢٧هـ).

١٨- **«إهداء الديباجة بشرح سنن ابن ماجه»** صفاء الضوي أحمد العدوي، البحرين، مكتبة دار اليقين، عام (١٤٢٢هـ)، (٥) مجلدات.

١٩- **«إنجاز الحاجة شرح سنن ابن ماجه»** لمحمد عليّ جانباز، إسلام أباد، دار النور، الرياض، بيت السلام عام (١٤٣٣هـ)، في (٩) مجلدات.

٢٠- **«الديباجة في شرح سنن ابن ماجه»** لطيف الرحمن خان القاسميّ، معهد «أبو الكلام آزاد للبحوث» الهند، عام (١٤١٠هـ)، في مجلد واحد (٦٤١) صفحة.

❖ المؤلفات على سنن ابن ماجه غير الشّروح:

١- **«من غرائب سنن ابن ماجه»** انتقاء الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبيّ (ت٧٤٨هـ)، تحقيق الدكتور أحمد الباتلي، نشر في مجلة عالم الكتب.

٢- **«مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه على الكتب الستة»** لشهاب الدين أحمد بن أبي بكر البوصيريّ (ت٨٤٠هـ)، نشر دار الكتب العلمية ببيروت.

٣- **«عجالة الضرورة والحاجة في ختم السُّنن لابن ماجه»** لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السَّخاويّ (ت٩٠٢هـ).

٤- **«ختم سنن ابن ماجه»** للشيخ المحدث عبد الله بن سالم البصريّ (ت١١٣٤هـ)، منه نسخة بمكتبة الحرم المكيّ، برقم المخطوط (٣٨٠٨/١١).



❑ المبحث الثاني: الأعمال والدراسات المعاصرة على «سنن ابن ماجه»[1]:

١- «الإمام ابن ماجه وكتابه السُّنن» لمحمد عبدالرشيد النعمانيّ، نشر مكتب المطبوعات الإسلامية، مطبوع في مجلد عام (١٤١٩هـ)، وسبق نشره بعنوان «ما تمس إليه الحاجة لمن يطالع سنن ابن ماجه».

٢- **«الإمام ابن ماجه وكتابه المسند دراسة وتقويم»** لمحمد الفقير، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب، عام (١٤١١هـ)، (دبلوم).

٣- «**منهج الإمام ابن ماجه**» للدكتور فاضل بن خلف الحمادة، نشر دار أطلس الخضراء، في مجلد.

٤- **«المدخل إلى سنن الإمام ابن ماجه»** نور الدين بن عبدالسلام مسعى، نشر مكتب الشؤون الفنية بوزارة الأوقاف بالكويت، عام (١٤٢٩هـ).

٥- «**دراسة حول قول أبي زرعة في سنن ابن ماجه**» للدكتور سعدي بن مهدي الهاشمي، الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.

---

(١) للاستزادة من معرفة المؤلفات والدراسات المعاصرة على «سنن ابن ماجه»، يراجع: «المعجم المصنف لمؤلفات الحديث الشريف» لمحمد خير رمضان.
«الدليل الجديد لمؤلفات الحديث الشريف» لمحمد خير رمضان.
«التصنيف في السنة النبوية وعلومها من ١٣٥١هـ- ١٤٢٥» للدكتورخلدون الأحدب.
«معجم المطبوعات المغربية» لإدريس بن الماحي.
«دليل رسائل الدكتوراه و الماجستير لقسم السنة بكلية أصول الدين» على موقع الكلية.
«دليل الرسائل الجامعية في علوم الحديث حتى عام ٢٠٠٢ م المناقشة والمسجلة» أبو سعد الأثري.
«سلسلة أعلام المسلمين» الصادرة عند دار القلم، و«سلسلة أعلامنا» الصادرة عن دار السَّلام.

٦- «دراسة موسعة في سنن ابن ماجه» للدكتور سعدي بن مهدي الهاشمي، ذكره في بحثه «دراسة حول قول أبي زرعة» المنشور في مجلة الجامعة.

٧- «دراسة رجال ابن ماجه الذين انفرد بهم عن بقية الستة» لمحمد بن ناصر القرني، رسالة ماجستير، بكلية أصول الدين، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، من أول الكتاب إلى آخر «الديات»، سنة (١٤٠٧هـ).

٨- «الرواة المتروكون الذين تفرَّد بهم ابن ماجه ومروياتهم» لعبدالله بن مراد عليّ رحمة الله البلوشيّ، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، عام (١٣٩٣هـ).

٩- «جمع الأحاديث التي أعلَّها ابن ماجه في سننه ودراستها»، للدكتور عبدالعزيز الهليل، بحث ترقية.

ولعبدالعزيز الشايع، كاتب هذه الأسطر، ولم يطبع بعد.

١٠- «صحيح سنن ابن ماجه» للعلامة محمد ناصر الدين الألبانيّ، في(٣) مجلدات، وعدد أحاديثه (٣٥٠٣) حديثًا.

١١- «ضعيف سنن ابن ماجه» له أيضًا، وعدد أحاديثه (٩٤٨)، وكلاهما مطبوع في المكتب الإسلامي.

١٢- «مسائل العقيدة في سنن ابن ماجه» للدكتور طارق الحواس، رسالة ماجستير، بجامعة الإمام، عام (١٤١٨هـ).

١٣- «مسائل العقيدة في سنن ابن ماجه» للدكتور وليد بسيوني، رسالة ماجستير، بجامعة الإمام، عام (١٤١٦هـ).

١٤- «مختصر سنن ابن ماجه» اختصره وشرح جمله وألفاظه: مصطفى ديب البغا، اليمامة للطباعة والنشر، عام (١٤١٨هـ).



فصل

في الأعمال العلمية على الكتب الستة جميعًا

أولًا: «الأعمال العلمية على السنن الأربعة:

- أطراف السُّنن الأربعة
- زوائد السُّنن الأربعة
- المرويات في السُّنن الأربعة
- الأحاديث الواهية والموضوعة في السُّنن الأربعة

ثانيًا: الأعمال العلمية على الكتب السّتة

- الجمع بين الكتب السّتة
- أطراف الكتب السّتة
- رواة الكتب السّتة
- الأسانيد إلى الكتب السّتة
- الزوائد على الكتب السّتة
- شروح الكتب السّتة جميعًا
- دراسات وأعمال معاصرة على الكتب السّتة
- مناهج أصحاب الكتب السّتة.



فصل

في الأعمال العلمية على الكتب الستة جميعًا

تقدم بيان الأعمال العلمية على «الصحيحين»، وفيما يأتي سأذكر جمهرة الأعمال العلمية على «السنن الأربعة»، ثم على «الكتب السّتة» جميعًا.

أولاً: الأعمال العلمية على السنن الأربعة:

❖ أطراف السنن الأربعة:

١- **«الإشراف على الأطراف»** للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن عساكر (ت٥٧١هـ).

جمع بين أطراف السنن الأربعة: أبي داود، وجامع الترمذيّ، والنسائيّ، وابن ماجه، والكتاب غير مطبوع.

وقد أخذه الحافظ المزيُّ، وضمَّ إليه «أطراف الصحيحين»، وأودع ذلك كله في كتابه «تحفة الأشراف» مع إضافات واستدراكات.

٢- **«أطراف الكتب الخمسة»** وهي البخاريّ، ومسلم، وأبو داود، والترمذيّ، والنسائيّ، لأبي العباس أحمد بن ثابت بن محمد الطرقيّ، نسبة إلى طرق قرية من أعمال «أصبهان» الأزديّ الحافظ.

ذكره ياقوت في معجمه ولم يذكر له وفاة[1].

❖ زوائد السّنن الأربعة:

١- **«زوائد السنن على الصَّحيحين»** جمع وترتيب: صالح الشاميّ، دار القلم، عام (١٤١٨هـ)، في (٧) مجلدات، ويشتمل على (٧٦٨٨) حديثًا.

---

(١) «الرسالة المستطرفة» (ص/١٦٨).

٢- «الجمع بين زوائد السنن على الصحيحين» جمع الشيخ يحيى اليحيى الشامي، وهي السنن الأربعة مع «سنن الدارميّ»، وفيه:

زوائد سنن أبي داود (١٢٩٠).

زوائد سنن الترمذيّ (٤٨٣).

زوائد سنن النسائيّ (٧٨).

زوائد سنن ابن ماجه (١٣٨).

زوائد سنن الدارميّ (٢٦).

٣- «زوائد السنن على الصحيحين في الأذان ومواقيت الصلاة» الدكتور حكيم بن ساعد الجزائريّ.

٤- «زوائد السنن على الصحيحين في الجمعة والعيدين» الدكتور سفر الدّوسريّ.

٥- «زوائد السنن على الصحيحين في صلاة التطوع» الباحث زامل السويطيّ.

٦- «زوائد السنن على الصحيحين في الجنائز- القسم الأول-» الدكتور سلوم السّلوم.

٧- «زوائد السنن على الصحيحين في الزكاة» الدكتور مصطفى بلحاج.

٨- «زوائد السنن على الصحيحين في الصيام» الدكتور عمر المقبل.

٩- «زوائد السنن على الصحيحين في الأشربة» الدكتور إبراهيم بن عبدالله المهوس.

١٠- «زوائد السنن على الصحيحين في الأضاحي والذبائح والصيد» الدكتور خليل الجمعان.

١١- «زوائد السنن على الصحيحين في الأطعمة» الدكتور عبدالله الخريجي.

١٢- «زوائد السنن على الصحيحين في البيوع» الدكتور خالد الربيع.

١٣- «زوائد السنن على الصحيحين في الحدود والديات» الدكتور عبدالله الصامل.

١٤- «زوائد السنن على الصحيحين في الطب والرؤيا» الدكتور عليّ بن فايز الشّهريّ.

١٥- «زوائد السنن على الصحيحين في القدر والأيمان والنذور» الدكتور منصور بن عبدالله.

١٦- «زوائد السنن على الصحيحين في اللباس والترجل» الدكتور خالد التويجري.

١٧- «زوائد السنن على الصحيحين في النكاح والرضاع» الدكتور عصام العويد.

١٨- «زوائد السنن على الصحيحين في الجهاد» الباحث مشعل عشبان.

١٩- «زوائد السنن على الصحيحين في الجهاد - القسم الثاني -» الدكتور عبدالعزيز اللاحم.

٢٠- «زوائد السنن على الصحيحين في الجهاد - القسم الثالث -» الدكتور سلمان السويل.

٢١- «زوائد السنن على الصحيحين في الأقضية» الباحث هشام الفريان.

٢٢- «زوائد السنن على الصحيحين في الفرائض» الباحث عاطف بن مالك، ماجستير، بالجامعة اليمنية.

أقول: «زوائد السنن على الصحيحين» مشروع علمي عبارة عن رسائل ماجستير بقسم السنة وعلومها على مدى أكثر من عشر سنوات من سنة (١٤٢١هـ) إلى (١٤٣٢هـ)، وكان قد ابتدأه الأستاذ الدكتور عمر المقبل - نفع الله به -.

وما ذكر هنا حصر للرسائل التي وقفت على عناوينها في هذا المشروع،

و«زوائد السنن» تحتمل أكثر من هذا العدد، فإذا كان عدد أحاديث الزوائد (٧٦٨٨) حديثًا كما تقدَّم، فإن العمل فيها يحتمل أكثر من (٤٠) رسالة ماجستير، ولم يسجّل نصف هذا العدد عندنا في قسم السنة بكلية أصول الدين بجامعة الإمام.

فلو تمم هذا العمل الجليل في أقسام أخرى؛ لحصل بذلك نفع وخير كثير.

❖ المرويات في السّنن الأربعة:

١- **«مرويات أبي أيوب الأنصاري في السنن الأربع»** الدكتور غالب الحامضي، الأستاذ المساعد بكلية أصول الدين، نشر دار الوطن.

٢- **«مرويات عبد الله بن وهب المصري في السنن الأربع»** أحمد ذو النورين الجكني، دار عالم الكتب، الرياض، عام (١٤١٦هـ) في مجلدين.

٣- **«مرويات هشيم بن بشير بين التدليس والإرسال الخفي من خلال السنن الأربع ومسند أحمد والدارمي»** إعداد سامي خوجه، رسالة ماجستير، بجامعة أم القرى.

٤- **«مرويات الشيخين في السنن الأربع جمعًا ودراسة»** للدكتور عبدالله الشريكة رسالة علمية في جامعة الكويت.

❖ الأحاديث الواهية والموضوعة في السنن الأربعة:

١- **«الأحاديث الواهية في السنن الأربع عند ابن الجوزي دراسة نقدية»** رسالة الدكتوراه، لعبدالعزيز الشَّايع، كاتب هذه الأسطر.

٢- **«أحاديث السنن الأربع الموضوعة بحكم العلامة الألباني»** جمع محمد شومان، جزء لطيف.



ثانيا: الأعمال العلمية على الكتب الستة

❖ الجمع بين الكتب الستة[١]:

١- «**الجمع بين الستة**» لعبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي (ت٥٨٢هـ)، لم يطبع.

ذكره الذهبيُّ في «تذكرة الحفاظ»[٢] وقال: وله مصنف كبير جمع فيه بين الكتب الستة.

٢- «**تجريد الصحاح والسنن**» لأبي الحسن رزين بن معاوية العبدريّ، السرقسطيّ (ت٥٣٥هـ)

جمع فيه بين الأصول السّتة: البخاريّ، ومسلم، والموطأ، والسنن الثلاثة لأبي داود، والترمذيّ، والنسائيّ.

وانتُقد بأنه لم يحسن في ترتيبه وتهذيبه، وترك بعضًا من أحاديث الستة، وقد أدخل بعض الزيادات من مروياته التي قال عنها الذهبي في «سير أعلام النبلاء»[٣]: أدخل كتابَه زيادات واهية، لو تنزّه عنها لأجاد.

٣- «**جامع الأصول في أحاديث الرسول**» لابن الأثير مجد الدين المبارك ابن محمد بن الأثير الجزري (ت٦٠٦هـ)[٤]، جمع فيه أحاديث الكتب الستة

---

(١) جمعت الكتب الستة في الطباعة:
١- «الكتب الستة» في مجلد واحد مطبوع بدار السلام بالرياض.
٢- «الكتب الستة» في مجلدين مطبوع بدار الرشد.

(٢) (٤/ ٩٧).

(٣) (٢٠/ ٢٠٥).

(٤) أعلام آل ابن الأثير -الإخوة الثلاثة - هم:
١- المحدث مجد الدين(ت٦٠٦هـ) صاحب «جامع الأصول»، و«النهاية في غريب الحديث».
٢- المؤرّخ عز الدين (ت٦٣٠) صاحب «الكامل في التاريخ»، و«أسد الغابة».
٣- الأديب الوزير ضياء الدين (ت٦٣٧هـ) صاحب «المثل السائر»، و(الوشي الرمرقوم».

محذوفة السند، وجعل مكان ابن ماجه «موطأ مالك».

وقد هذَّب كتاب رزين العبدريّ ورتّبه، وأضاف إليه ما أسقطه من الأصول، وشرح غريبه، وحذف أسانيده، ورتّب أبوابه على حروف المعجم.

ولـ«جامع الأصول» مختصرات منها: «تيسير الوصول إلى أحاديث جامع الأصول» لعبدالرحمن بن عليّ المشهور بابن الديبع الشيبانيّ، الزبيديّ (ت٩٤٤هـ)، مطبوع عدّة طبعات.

ولأبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزباديّ زوائد عليه سماها: «تسهيل الوصول إلى الأحاديث الزائدة على جامع الأصول».

٤- «**أنوار المصباح في الجمع بين الكتب الستة الصحاح**» لأبي عبد الله بن عتيق بن علي التجيبيّ الغرناطيّ (ت٦٤٦هـ).

ذكره الذهبي في «تذكرة الحفاظ»[1].

٥- «**جامع الكتب الستة**» للحافظ شمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)

ذكره السّخاوي في ترجمته لنفسه في «الضوء اللامع»[2] وقال: جمع الكتب السّتة بتميز أسانيدها وألفاظها، كتب منه أيضًا مجلدًا فأكثر.

٦- «**الجامع في الحديث**» لقطب الدين: محمد بن علاء الدين المكيّ (ت٩٨٨هـ).

قال في «كشف الظنون»[3]: جمع فيه الكتب السّتة، ورتّب، وهذّب أحسن تهذيب.

---

(١) (٤/١٥٣).

(٢) (٨/١٩).

(٣) (١/٥٧٦).

٧- «**التاج الجامع للأصول من أحاديث الرسول ﷺ**» للشيخ منصور علي ناصف (معاصر)، جمع فيه الأصول الخمسة دون ابن ماجه وحذف الأسانيد، وجعله في أربعة أقسام، طبع عدة طبعات، وطبع معه شرحه وهو «غاية المأمول بشرح التاج الجامع للأصول» للمؤلف أيضًا.

٨- «**الأوامر والنواهي من الكتب الستة**» لأبي بكر بن أبي المجد بن ماجد ابن أبي المجد بن بدر بن سالم العماد السعديّ (ت ٨٠٤هـ)

قال السخاوي في «الضوء اللامع»[1]: جمع الأوامر والنواهي من الكتب السّتة فجوَّده.

٩- «**الجمع بين الكتب الستة**» للشيخ يحيى اليحيى.

١٠- «**علو الهمة بجمع الكتب الستة**» تصنيف خالد بن سليمان الكريداء.

وهناك مؤلفات جمعت الكتب الستة وغيرها من مصادر السّنة المسندة، من أبرزها:

١- «**جامع المسانيد**» لأبي الفرج عبدالرحمن بن عليّ بن الجوزي (ت٥٩٧هـ).

قال الذهبيُّ: أودع فيه أكثر متون المسند، ورتّب وهذّب، ولكن ما استوعب.

وقال الكتاني: جمع فيه «الصحيحين»، والترمذيّ، ومسند أحمد، رتّبه أيضًا على المسانيد في سبع مجلدات.

٢- «**جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن**» للحافظ عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير (ت٧٧٤هـ) جمع بين الأصول الستة، ومسانيد أحمد والبزار وأبي يعلى والمعجم الكبير - وربّما زيد عليها من غيرها-، رتّبه على حروف المعجم، يذكر كل صحابيّ له رواية، ثمّ يورد في ترجمته جميع ما وقع له في هذه الكتب وما تيسر من غيرها.

---

(١) (١١/٦٧).

٣- «**جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد**» للشيخ محمد بن سليمان المغربي الروداني، صاحب «كتاب صلة الخلف بموصول السلف» (ت١٠٩٤هـ)

وكتابه اشتمل على «الصحيحين»، و«الموطأ»، و«السنن الأربعة»، و«الدارميّ»، و«مسند أحمد»، و«مسند أبي يعلى»، و«مسند البزار»، و«معاجم الطبراني الثلاثة».

فقد جمع فيه «مجمع الزوائد» للهيثمي، و«جامع الأصول» لابن الأثير، وزيادات «سنن ابن ماجه»، وزوائد «مسند الدارميّ»، فكأنه جمع أربعة عشر كتابًا، طبع الكتاب في مجلدين كبيرين، بلغت أحاديثه (١٠٣١).

وقد ترجم له الكتاني في «فهرس الفهارس»[١].

٤- «**المسند الجامع**» الدكتور بشار عواد وجماعة من الباحثين.

وهو جمع لأحاديث الكتب الستة، ومؤلفات أصحابها الأخرى، وموطأ مالك، ومسانيد: أحمد والحميديّ وعبد بن حميد، وسنن الدارمي، وصحيح ابن خزيمة.

والكتاب مطبوع في (٤١) مجلدًا، وعدد أحاديثه (١٧٨٠) مرتبةً حسب مسانيد الصحابة، كما رُتّبت أحاديث مسند كل صحابيّ على حسب الموضوعات.

❖ أطراف الكتب الستة:

١- «**الأطراف**» لأبي الفضل محمد بن طاهر بن عليّ المقدسيّ (ت٥٠٧هـ).

قال ابن عساكر: جمع أطراف الكتب الستة، فرأيته يخطئ فيها خطأ فاحشًا.

---

(١) (١/ ٤٢٥).

وابن طاهر هو أول من ضمَّ ابن ماجه إلى الخمسة وعدَّه سادسًا.

٢- **«تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف»** للحافظ أبي الحجاج يوسف ابن عبد الرحمن المزيّ (ت٧٤٢هـ).

قال المزيُّ في «مقدمته»: فإني عزمتُ على جمع أطراف الكتب الستة... معتمدًا في عامة ذلك على: كتاب أبي مسعود الدمشقي، وكتاب خلف الواسطيّ في أحاديث «الصحيحين»، وعلى كتاب ابن عساكر في كتب «السُّنن».

ورتبتُه: على نحو ترتيب كتاب أبي القاسم، فإنه أحسن الكل ترتيبًا.

وأضفتُ إلى ذلك: بعض ما وقع لي من الزيادات التي أغفلوها، أو أغفلها بعضهم، أو لم يقع له من الأحاديث، ومن الكلام عليها، وأصلحت ما عثرتُ عليه في ذلك من وهم أو غلط، وسميتُه: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف».

قال الكتانيُّ: وقد اختصره أيضا الحافظ الذهبيُّ[(١)].

٣- **«أطراف الكتب الستة»** لقطب الدين القسطلانيّ.

ذكره ابن حجر في مقدمة «إتحاف المهرة»[(٢)].

٤- **«الكشاف في معرفة الأطراف»** للحافظ شمس الدين أبي المحاسن محمد بن عليّ بن الحسن بن حمزة الحسينيّ الدمشقيّ (ت٧٦٥هـ).

٥- **«الإشراف على الأطراف»** لسراج الدين أبي حفص عمر بن علي الأندلسيّ، ثم المصريّ، القاهريّ، الشافعيّ، المعروف بابن الملقن (ت٨٠٤هـ).

---

(١) «الرسالة المستطرفة» (ص/١٦٨).

(٢) (١/١٠٢).

٦- **«ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الأحاديث»** عبد الغني النابلسيّ (ت١١٣٤هـ) رتَّبه على المسانيد، وذكر في مسند كل صحابي أطراف الأحاديث التي رواها.

قال الكتانيُّ في «فهرس الفهارس»(١): هو أطراف للكتب السبعة أعني كتب الحديث الستة و«الموطأ».

❖ رواة الكتب الستة:

١- **«تسمية شيوخ البخاري ومسلم وأبي داود والترمذيّ والنسائيّ في مصنفاتهم من الصحابة والتابعين إلى شيوخهم»** تأليف: أبي بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب البرقانيّ (ت٣٨٥هـ).

ذكره ذلك ابن خير الإشبيلي في «فهرسته»(٢).

٢- **«المعجم المشتمل على أسماء الشيوخ النبل»** للحافظ أبي القاسم عليّ ابن الحسن بن عساكر (ت٥٧١هـ)، صاحب «تاريخ دمشق».

٣- **«الكمال في أسماء الرجال»** للحافظ عبدالغني بن عبد الواحد المقدسيّ (ت٦٠٠هـ)، طبع الكتاب قريبًا.

٤- **«الجمع بين رجال الكتب الستة»** لابن النجار محمد بن محمود البغداديّ (ت٦٤٣هـ) وهو المسمّى بـ «الكمال في معرفة الرجال».

ذكره صاحب «كشف الظنون»(٣).

٥- **«تهذيب الكمال في أسماء الرجال»** للحافظ جمال الدين أبي الحجاج

---

(١) (٢/ ٧٥٧).
(٢) (ص/ ١٩١).
(٣) (٢/ ١٥١٠).

يوسف بن عبدالرحمن المزيّ (ت٧٤٢هـ)[١].

جاء وصفه في «كشف الظنون»[٢] حيث قال: وهو كتاب كبير، لم يؤلف مثله، ولا يظن أن يستطاع.

٦- **«تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال»** للحافظ شمس الدين محمد ابن أحمد الذهبيّ (ت ٧٤٨هـ)، والكتاب مطبوع.

٧- **«الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة»** للحافظ الذهبيّ أيضًا، والكتاب مطبوع.

٨- **«إكمال تهذيب الكمال»** لعلاء الدين مغلطاي بن قليج (ت٧٦٢هـ)، والكتاب مطبوع في (١٢) مجلد، نشر دار الفاروق بالقاهرة عام (١٤٢٢هـ).

وقد حقّق في عدّة رسائل دكتوراه بالجامعة الإسلامية.

٩- **«إكمال تهذيب الكمال»** لعمر بن علي ابن الملقن (ت٨٠٤هـ)، ذكره صاحب «كشف الظنون»[٣]، و«الرسالة المستطرفة»[٤].

١٠- **«تهذيب التهذيب»** للحافظ أحمد بن عليّ بن حجر العسقلانيّ (ت٨٥٢هـ)، والكتاب مطبوع طبعات عديدة.

١١- **«تقريب التهذيب»** للحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ أيضًا).

١٢- **«نهاية السول في رواية الستة الأصول»** لبرهان الدين إبراهيم بن محمد، المعروف بسبط ابن العجميّ (ت٨٤١هـ)، والكتاب مطبوع بمعهد إحياء التراث، بجامعة أم القرى.

---

(١) للحافظ السيوطي زوائد الرجال، على: «تهذيب الكمال» ذكره صاحب «كشف الظنون» (٢/ ٩٥٦).

(٢) (٢/ ١٥١٠).

(٣) (١/ ٨١).

(٤) (ص/ ٢٠٩).

ونشر أيضًا بتحقيق عبدالمنعم إبراهيم، بدار الفكر ببيروت، عام (١٤٢٣هـ) في (١٠) مجلدات.

١٣- «**خلاصة تذهيب التهذيب**» لأحمد بن عبد الله الخزرجيّ الساعديّ، المولود سنة (٩٠٠هـ)، وجمع هذا المختصر سنة (٩٢٣هـ)[1].

١٤- «**نظم القناعة فيمن روى له الجماعة**» نظم إسماعيل بن محمد ابن بردس (ت٧٨٦هـ)، وهو فيمن اتفق أصحاب الكتب السّتة في الرواية عنه.

طبع بتحقيق عبدالجواد حمام، نشر دار النوادر، عام (١٤٢٣هـ)، في (٢٥٥) صفحة.

❖ الأسانيد إلى الكتب الستة:

١- «**أسانيد الكتب الستة**» لابن ناصر الدين الدمشقيّ، والكتاب مطبوع.

٢- «**أسانيد الكتب الستة**» للمرتضى الزبيديّ.

٣- «**أسانيد الكتب الستة**» لأحمد بن محمد الدردير.

٤- «**أسانيد الكتب الستة**» لأحمد البابلي.

٥- «**اليانع الجني في أسانيد الكتب الستة والموطأ**».

قال الكتاني في «فهرس الفهارس»[2]: هو ثبت لطيف لا أحلى منه في أثبات المتأخرين، في جزء صغير مطبوع بالهند، مؤلّفه الشاب المحدث البارع العلامة أبو عبد الله محمد يحيى المدعو بالمحسن الترهتي الفريني الهنديّ... قد اشتمل الثبت المذكور على إسناد «الموطأ» والكتب الستة فقط، ولكن ذيل هذه الأسانيد بكتابة مفيدة عن رجال هذه الكتب ومنزلتها بين كتب الإسلام، وتراجم رجال السند.

---

(١) «الرسالة المستطرفة» (ص/٢٠٩).

(٢) (٢/١١٦٥).

٦- «**فهرس المرويات**» لابن طولون، ذكر فصلًا في أسانيده للكتب الستة.

هذه أبرز التصانيف في أسانيد الكتب الستة، وفي كتاب «فهرس الفهارس» للكتاني المزيد من المؤلفات في هذا الموضوع.

❖ الزَّوائد على الكتب السّتة:

المؤلفات والأعمال في الزوائد على الكتب الستة، كثيرة لا تكاد تحصر، وقلَّ أن تجد كتابًا من كتب السنة الأصول، إلا واستخرجتَ زوائده على الكتب الستة، وحصرها والكلام عليها يتطلب مصنفًا خاصًا[1].

والزوائد على الكتب الستة، ليست من شرط هذا التأليف، ولذا اقتصرتُ هنا على أصول كتب الزوائد السابقة:

١- «**مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**» لأبي الحسن علي بن أبي بكر الهيثميّ (ت٨٠٧هـ).

ألَّف الحافظ الهيثميُّ تصانيف خاصة في زوائد: «مسند أحمد»، و«مسند أبي يعلى»، و«مسند البزار»، و«معاجم الطبرانيّ» الثلاثة، كلّ واحد منها في تصنيف مستقل، ما عدا المعجمين الأوسط والصغير، فإنهما في مصنّف واحد، زوائد هذه الكتب على الكتب الستة.

ثم جمع هذه الكتب في مصنّف واحد مجرّدة الأسانيد سماه: «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد»، وقد رتّبه على الأبواب الفقهية.

وقد عمل عليه السيوطيُّ كتابًا سمّاه: «بغية الرائد في الذّيل على مجمع الزوائد».

٢- «**إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة**» لشهاب الدين أحمد بن أبي بكر البوصيريّ (ت٨٤٠هـ).

---

(١) كتب الدكتور خلدون الأحمد كتابًا في هذا الموضوع «الزوائد في الحديث النبوي».

جمع زوائد عشرة مسانيد على الكتب الستة، وهي: مسند الطيالسي، ومسدّد، والحميدي، وإسحاق بن راهويه، وابن أبي شيبة، والعدني، وعبد بن حميد، والحارث بن أبي أسامة، وأحمد بن منيع، ومسند أبي يعلى الكبير.

ورتَّب أحاديثها على كتب الأحكام.

٣- «**المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية**» للحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ):

جمع فيه زوائد ثمانية مسانيد، وهي: مسند الطيالسيّ، ومسدّد، والحميديّ، وابن أبي شيبة، والعدنيّ، وعبد بن حميد، وأحمد بن منيع، والحارث بن أبي أسامة.

ورتَّب ابن حجر كتابه على أبواب الأحكام.

٤- «**زوائد شعب الإيمان على الكتب الستة**» جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطيّ (ت٩١١هـ).

قال في «كشف الظنون»[1]: كتب منه الثلث فقط.

٥- «**زوائد السنن الكبرى للبيهقيّ على الكتب الستة**» جمع وترتيب صالح الشاميّ، المكتب الإسلامي، عام (١٤٣١) في (٣) مجلدات.

❖ شروح الكتب الستة جميعًا:

١- «**جامع المعقول والمنقول شرح جامع الأصول**» للشيخ عبد ربه بن سليمان بن محمد المشهور بالقليوبيّ، أحد علماء الأزهر؛ لكنه لم يكمل.

ذكره محمد أبو زهو في «الحديث المحدثون»[2].

٢- «**غاية المأمول بشرح التاج الجامع للأصول**» للشيخ منصور عليّ

---

(١) (١/ ٥٧٤).

(٢) (ص/ ٤٣٠).

ناصف (معاصر)، شرح به كتابه «التاج الجامع للأصول من أحاديث الرسول ﷺ».

٣- «**شرح علو الهمة بجمع الكتب الستة**» لخالد الكريداء.

❖ دراسات وأعمال معاصرة على الكتب الستة:

١- «**الأصول الستة رواياتها ونسخها**» للأستاذ محمد إسحاق، أستاذ الحديث بكلية أصول الدين، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٢- «**حديث النبيّ ﷺ عن نفسه في الكتب الستة**» لعز الدين حسين، رسالة جامعية، مطبوع بدار ابن الجوزيّ.

٣- «**الجامع الصحيح لأحاديث العلم من الكتب الستة**» للدكتور ماهر مروان، يحوي (١٦٠) حديثًا صحيحًا.

٤- «**مرويات الشِّيعة في الكتب الستة**» ليسرية عليّ محمد، جامعة القرآن والعلوم الإسلامية، بأم درمان.

٥- «**الألفاظ المدرجة في الكتب الستة**» للدكتورعزت روبي، رسالة دكتوراه، نشر دار الميمان.

٦- «**أحاديث أبي إسحاق السبيعي في الكتب الستة**» للدكتور أحمد الغامديّ، رسالة ماجستير.

٧- «**أحاديث الطب في الكتب الستة**» للدكتور أحمد بن محمد زبيلة.

٨- «**أحاديث النهي عن ترويع المسلم في الكتب الستة**» أحمد نوري حسين.

٩- «**عناية علماء الحديث بتقرير لزوم الجماعة ونبذ التفرق في تراجم أبواب الكتب الستة**» للدكتور عبدالله الفالح.

١٠- «**الرواة الْمُبَدَّعُون من رجال الكتب الستة**» للدكتور محمد سعيد رسلان، مطبوع في (٤) مجلدات.

١١- «مرويات الموصوفين بالتدليس في الكتب الستة بين القبول والرد» للدكتورة عائشة الصبابطي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

١٢- **«أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها ومروياتها في الكتب الستة»** إعداد منى ناصر الطيار، رسالة ماجستير، بجامعة الكويت.

١٣- «الشهيد في السنة النبوية من واقع الكتب الستة» إعداد عادل جاسم المسبحي، رسالة ماجستير، بجامعة الكويت.

١٤- «شعبة وجهوده في رواية الحديث من خلال الكتب الستة» إعداد نضال فهد الشحمان، رسالة ماجستير، بجامعة الكويت.

١٥- «قتادة بن دعامة وآثاره في الحديث رواية ودراية من خلال الكتب الستة» إعداد: ناهدة الشحمان، رسالة ماجستير، بجامعة الكويت.

١٦- «المرويات الواردة في أهل الذمة في الكتب الستة» إعداد: هدى جدوع الظفيريّ، رسالة ماجستير، بجامعة الكويت.

١٧- **«مرويات الصحابي سلمة بن الأكوع رضي الله عنه في الكتب الستة وموطأ مالك ومسند أحمد»** لحكمت بشير ياسين، عالم المعرفة، السعودية، عام (١٤٠٤هـ).

١٨- **«مرويات ابن مسعود رضي الله عنه في الكتب الستة وموطأ مالك ومسند أحمد»** للشريف منصور بن عون العبدليّ رحمه الله تعالى (ت١٤١٩هـ). دار الشروق، السعودية، عام (١٤٠٦هـ).

❖ مناهج أصحاب الكتب السّتة:

تقدَّم بيان الأعمال في منهج كل كتاب من الكتب السّتة، وهنا بيان أبرز المؤلفات في مناهج الكتب الستة مجتمعة:

١- «شروط الأئمة الستة» لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسيّ (ت٥٠٧هـ).

٢- «شروط الأئمة الخمسة» للحافظ أبي بكر محمد بن موسى الحازميّ (ت٥٨٤هـ).

٣- «الحطة في ذكر الصّحاح السّتة» للمحدث الأثريّ صديق خان ملك بوهبال بالهند (ت١٣٠٧هـ).

قال الكتّانيّ في «فهرس الفهارس»[1]: جمع فيها كل ما يتعلّق بالكتب الستة، و«الموطأ»، و«مسند أحمد» من تراجم المؤلفين ومن خدمها واصطلاحها، وغير ذلك من اللطائف التي كانت مفرقة فجمعها، ضمنها فاتحة وستة أبواب، وخاتمة عقدها لترجمته، وساق إجازات شيوخه له... وقد وقع في الحطة أوهام تصدَّى لبيانها عصريه: أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنويّ في «ظفر الأماني».

٤- «إرشاد السالك إلى مناهج السنن الخمسة وموطأ مالك» لأنور عبدالفتاح، نشر دار أبي الفضل بمصر، عام (١٤١٠هـ)، في (١٢٤) صفحة.

هذا ما تيسر جمعه والوقوف عليه والحمد لله رب العالمين.



(١) (١/٣٦٢).

فهرس الموضوعات

فصل

